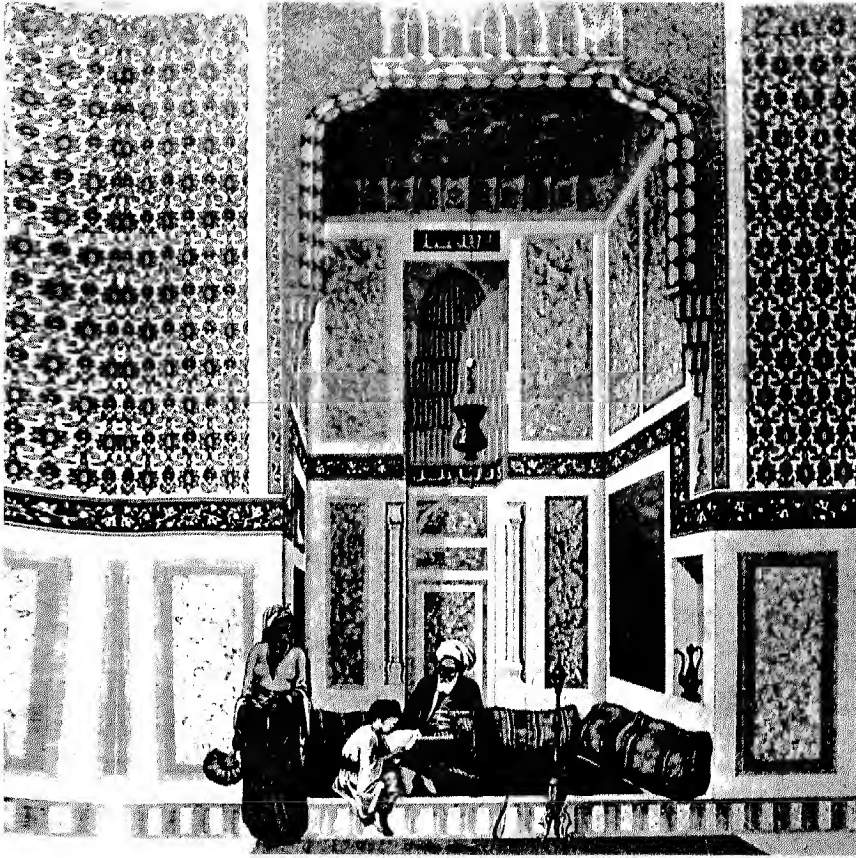


مجمع دار الآثار
٧٥٦



حكايات من دفتر الوطن صلاح عيسى

الأعمال الخاصة

الهيئة المصرية
العامة للكتاب



Bibliotheca Alexandrina

0110562



حكايات من دفتر الوطن

حكايات من دفتر الوطن



General Organization of the Alexandria Library (GOAL)
Organisme Général de la Bibliothèque d'Alexandrie

الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية	
رقم التصنيف	962.2
رقم التسجيل	67920

صلاح عيسى



مهرجان القراءة للجميع ٩٨
مكتبة الأسرة
برعاية السيدة سوزان مبارك
(الأعمال الخاصة)

حكايات من دفتر الوطن
صلاح عيسى

الجهات المشاركة:

جمعية الرعاية المتكاملة المركزية

وزارة الثقافة

وزارة الإعلام

وزارة التعليم

وزارة التنمية الريفية

المجلس الأعلى للشباب والرياضة

التنفيذ: الهيئة المصرية العامة للكتاب

الغلاف:

الإشراف الفني:

للفنان محمود الهندي

المشرف العام

د. سمير سرحان

على سبيل التقديم

تواصل مكتبة الأسرة ٩٨ رسالتها التنويرية وأهدافها النبيلة بربط الأجيال بتراثها الحضارى المتميز منذ فجر التاريخ وإتاحة الفرصة أمام القارئ للتواصل مع الثقافات الأخرى، لأن الكتاب مصدر الثقافة الخالد هو قلعتنا الحصينة وسلاحنا الماضى فى مواكبة عصر المعلومات والمعرفة.

د . سمير سرحان



صلاح عيسى

حكايات
من دفتر الوطن

مكتبة الاسرة ١٩٩٨

جثت يا مصرُ
وجاء معي تعبُ
إن الهوي ثَقُبُ
وسهادٌ موجعُ
خلته هارياً مني
ولا هربُ .
صرت نجم الحبِّ
أحصي إذا أحصيت
في الظلمة الشُّهْبُ
قسماً بالمبدعِ سبأً
يا حيي
إنك السَّبُّ



الأخوين رحبالي - فيروز



قاهرة القاهرة - للرسم ماريلا

إلى مصر
قضائي الذي أعانقه
وقدري الذي أحضنه
وأين يهرب المريد وشوقه قضاؤه .. وقلبه قدره
« صلاح عيسى »



إن الهوي تعبٌ

صدرت الطبعة الأولى من بعض فصول هذا الكتاب بعنوان « حكايات من مصر » ، عن دار الوطن العربي ببيروت عام ١٩٧٣ ، ورغم نفاذ تلك الطبعة منذ سنوات طويلة ، وإلحاح بعض الكرام من القارئ والناشرين على إعادة طبعها ورغبتني في ذلك ، فقد ظللت متردداً في الاستجابة إلى طلبهم ، وفي ظني أنني سأجد وقتاً براحاً ، يمكنني من إعادة النظر في فصوله ، التي تحكمت فيها — وخاصة من حيث المساحة — ضرورات النشر الصحفي ، فأضيف إليها ما قد أكون قد قرأته أو حفظته من معلومات تتعلق بحكاياتها من ناحية ، وأساساً ، لكي اكسب بقية الحكايات التي لم أكن قد كتبها حين صدرت طبعته الأولى ، ليتاح لي أن أضيفها إلى فصول هذه الطبعة ، وارتيها جميعاً في سياق تاريخي واحد ، ليكون الكتاب — كما حلمت — أقرب ما يكون إلى صورة للوطن ، تغري الخمين ، بالقراءة في تاريخه ، وبالتطرق في عشقه ، كما أغرقتني .

وأكذب لو قلت أنني أضعت كل تلك السنوات دون أن أسمي إلى حلمي .. لكن الدروب تفرغت أمام أقدامى المتعبة ، فاندفعت إليها دون ترو ، شأن المريدن الذين تقودهم قلوبهم ، وبدلاً من أن أركز على إنهاء مشروع تلك الحكايات ، أغرتني طقوس أخرى للصلاة في معبد المحبوب ، فظللت بين يونيو (حزيران) ١٩٧٢ ومارس (آذار) ١٩٧٥ ، أكتب يومياً على صفحات جريدة « الجمهورية » القاهرية — زاوية بعنوان « هوامش » ، كانت تبويعاً أخرى على مشروع هذه الحكايات ، إذ كانت تلتقط ومضات تاريخية قصيرة ومركزة ومكثفة ، تبرى بسرعة ، ولكنها لا تطفئ قبل أن تضئ عقل من يقرأها — بوعى — بكل دلالات عصرها ... وقد جذبني إليها ، أنها كانت تصل يومياً ، إلى قارئ الصحيفة اليومية ... الواسع المدى كألوان الطيف ، في حبة السبعينيات التي كانت محاولات مسح الذاكرة ، الوطنية تجري خلالها بصورة مكثفة .

و ذات صباح من مارس (آذار) عام ١٩٧٥ — وبعد ثلاثة أعوام من العناء — توقفت هوامش المقرئزي ، لأسباب رويتها بالتفصيل في مقدمة الكتاب الذى يحمل اسمها .

وفيما بعد جمعت القسم الأول منها ، في كتاب صدر بعنوان « هوامش المقرئزي » وهو الاسم المستعار الذي كنت أوقعها به — يضم ١٨٠ أقصوصة تتوزع على مساحة زمنية تبدأ بالعصر الأيوبي ، وتنتهي بثورة ١٩١٩ .. واعتبرته جزءاً ثانياً من « حكايات من مصر » ، وآمل أن أستطيع جمع ما نشرته من « هوامش » أخرى تتناول تاريخ ما بين الثورتين [١٩١٩ — ١٩٥٢] ، ليضمها جزءاً آخر من « هوامش المقرئزي » .

و ذات صباح آخر من عام ١٩٧٧ ، فصلت من عملي في جريدة « الجمهورية » ، وهو الفصل الذي استمر عشر سنوات كاملة ، وإغرائي قرار الفصل من العمل ، والتحرر من قيود النشر في الصحف والمجلات ، على التجديد — والتجديد — في طقوس صلواتي ، فبعد الصلاة الحافظة التي كانت الهوامش نموذجاً لها ، والصلاة القصيرة التي كانت « حكايات من مصر » مثالاً من أمثلتها ، بدأت أكتب ، حكايات طويلة ، فانتقلت إلى صلوات الرهبان والنسك والزاهدين ، باعتبارها المتاح للمفصولين من العمل ، والمنوعين من الكتابة .

و كنت قد بدأت تجربة هذا اللون في عام ١٩٧٤ ، فكتبت « مغامرات اسرائيلية في قلب القاهرة » — وهي تتناول قصة « فضيحة لافون » الشهيرة في تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية الاسرائيلية — ونشرتها سلسلة على صفحات « الجمهورية » ..

وفي عام ١٩٧٥ ، كتبت « أفون وبنادق » ، — وهي تتناول ظاهرة العنف الجنائي والسياسي ، الذي ساد في مصر خلال الأربعينيات — وقد نشرتها خلال عام ١٩٧٩ على صفحات مجلة ٢٣ يوليو التي كانت تصدر — أيامها — في لندن .

وفي عام ١٩٧٧ ، وأبان الشهور التي كنت هارباً خلالها من مطاردة الشرطة ، بسبب

اتهامي بالمشاركة في التحريض على انتفاضة ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ ، كتبت « البرنيسية والأفندي » — وهي حكاية تروي قصة الغرام الفاجع الذي جمع بين « البرنيسية فتحية أصغر شقيقات « الملك فاروق » الأول ، آخر ملوك مصر ، « ورياض أفندي غالي » السكرتير الثاني بالسفارة المصرية بمارسيليا آنذاك .

وفي عام ١٩٧٩ ، وافقت « دار الفتى العربي » — وهي دار نشر فلسطينية تحوز فضل الريادة في تجديد أدب الكتابة للأطفال والفتيان — على مشروع كنت قد قدمته لها — بناء على طلبها — لاستكمال وإصدار مشروع هذه الحكايات ، فدعيتي إلى الانضمام إلى أسرة تحريرها لكي أشرف على تنفيذه ، فطللت عامين أكتب وأخطط وأحاول استثارة حماس الأدباء والمؤرخين ، لتجربة كتابة التاريخ ، بهذا الشكل غير الشائع في أنواع الكتابة الأدبية والتاريخية ، ومع أنني وجدت صعوبة في اغراء غيري من الكتاب بالمغامرة في تجريب هذا الشكل للكتابة ، ووجدت عقبات في استمرار عملي بالدار ، لأسباب تتعلق بتدهور العلاقات المصرية الفلسطينية آنذاك ، إلا أنني أنجزت خلال العامين اللذين قضيتهما في دار « الفتى العربي » كتابي « الخائن بخونه الله » — الذي يروي قصة الخونة الثلاثة الذين سلموا الوطن العربي للسلطان العثماني سليم الأول ، وقد طبع في عام ١٩٨٣ ، وصدر بعنوان « رجال مرج دابق » — كما اشتركت مع صديقي الروائي « جميل عطية » ، في تأليف كتاب « أربعة وجوه لوعده باطل » — وهو يروي قصة صدور وعد بلفور .. وقد نشر مسلسلاً على صفحات جريدة الوطن الكويتية في ذكرى مرور سبعين عاماً على صدور الوعد في نوفمبر « تشرين الثاني » ١٩٨٧ .

وفي مايو (آيار) عام ١٩٨٨ ، وبعد ست سنوات من العمل بين أسرة تحرير جريدة الأهالي ، قررت أن أستقيل ، وأن انتفرغ نهائياً لأحلامي ، وأن أعود لكتبي ومكتبي وإبحالي ودراساتي ، وقبلت أن أشرف على تحرير هذه السلسلة — كتاب الأهالي — لأتخفف من عبء العمل اليومي ، وأوجه ما بقي من طاقتي إلى مخاطبة الغد ، والمشاركة في تأسيس المستقبل بما استطيعه من جهد .

لكن هذه الحكايات ، ظلت كالحب الأول ، لا يستطيع المرء أن ينسي ذكرياته ، أو يمنع نفسه من العودة إليه ، إذ لم تغنيني الصلاة الحافظة أو صلاة النساك ، عن العودة إلى تلك الحكايات ، بين حين وآخر ، فكُتبت ونشرت خمسة فصول جديدة ، هي « الموت على تل العقارب » و « رفعت العلم ياعيد الحكم » و « مصرع مأمور البداري » و « جامعة بمحديقة وزهور ودستوريا أفندينا » و « العجوز والثورة » .

وبدأت — في صيف ١٩٨٨ — بإعداد هذه الطبعة من « حكايات من مصر » فإذا بي ، أغرق فيها شهوراً ، وأعيد كتابة بعض فصولها من الأساس ، وأضيف إلى بعضها الآخر ، ما كشفت عنه الدراسات التي صدرت بعد صدور الطبعة الأولى ، وأعقب بعض ما وجدته

هشام أفكاري ، . وأصلح ما وجدته — بعد تقدم العمر — ركاكة في أسلوب ، وأضيف ما وجدته مما نشرته من حكايات لم تدركها الطبعة الأولى ، وعندما انتهت وجدت بين يدي كتابا جديدا ليس هو الطبعة الأولى ، وليس مُنبت الصلة بها ، فقررت تغيير عنوانه ، إلى « حكايات من دفتر الوطن » لاستعيد حريتي ، وأحقق حلمي ، في أن أروي عن الوطن في مفهومه الأكبر والأوسع مدى ، وأحكي عن مصر وعن غيرها من أقطار الأمة العربية ، التي كانت ومازالت ، « في الدم والقربي ذوي رحم ، وفي التاريخ والأحزان اخوان » .

ولما كان الأمل في نشر هذه الحكايات من خلال سلسلة كتب شعبية أحد أسباب حماسي لكتابتها فقد رشحته للنشر بين إصدارات هذه السلسلة ، وقد اسعدني أن مجلس تحريرها قد وافق على الترشيح ومع أن الزمن الوغد كان قد غيّر كثيراً من الأشياء ، ومن بينها ان سلاسل الكتب الشهيرة التي كنت أحلم بنشر هذا الكتاب بين إصداراتها كانت تباع على زمن الحلم بقروش ، فأصبحت الآن — بسبب التضخم — تباع بالجنيهات ، إلا أن ذلك لم يحرمي من بعض السعادة لأن جانباً من الحلم تحقق .

وكان من ملامح هذا الأمل كذلك ، أن تنقل هذه الحكايات ، قارئها ، إلى الزمن الذي جرت فيه حوادثها ، بكل ملامحه وشخصه ومبانيه ، وحوادثه وصحفه وفنونه ، وهو أمل لم تستطع أن تحققه الطبعة الأولى منه ، التي طبعت بعيداً عن إشرافي ، أما هذه الطبعة ، فقد حسدت لها كل ما أستطيع من مفردات الماضي الجميل والجليل ، ومن هنا كان ذلك العدد الكبير من الصور التاريخية النادرة ، لأبطال الزمان الذي ولّى ، بشرا وأماكن وحوادث ، التي أجهدتني البحث عنها ، واسعدني أنها حققت جانباً من محاولتي لتخليق الماضي ، ليهيا من جديد بين عيون القارئ — وخاصة الشباب — ليعشقه ، لأنه ماضى الوطن الذي لا نملك إلا أن نحبه ، حاضراً وماضياً ومستقبلاً .



وليس لدى ما أضيفه ، إلى ما قلته في مقدمة الطبعة الأولى سوى أن أؤكد فقط ، أن هذه الحكايات ليس فيها سطر واحد من الخيال ، أو عبارة واحدة لاتستند إلى مرجع أو مصدر سواء كان وثيقة ، أو صحيفة أو مذكرات أو دراسات وأبحاث ، فهو تاريخ يخضع لكل شروط حرفة التاريخ حتى التي كنت أبحث أياها عن حالة الجو في يوم وقوع حادثة ، أو عن وصف ملامح أحد أبطالها ، أما الجديد فيه ، فهو إعادة تخليق الحادثة ، اعتماداً على الدراما الطبيعية في وقائع التاريخ ، وذلك هو جانب الأدب فيه .. وهو جانب لايلهي علميته كتاريخ وبالطبع فانتى

مستول وحدى عن تفسيراتي لوقائع هذا التاريخ ، وإذا كنت أدين باعتذار لأحد ، فهو لمؤلفي
عشرات الدراسات والأبحاث والمذكرات والتقارير والتحقيقات الصحفية الذين استفدت من
اجتهدهم ، ووجدت أن اسناد أقوالهم إليهم ، يعطي الكتاب طابع الأبحاث الأكاديمية ، وهي
الصفة التي وإن كانت تتوفر فيه ، إلا أنني ، من باب اجتذاب القاريء العام وخاصة الشباب
إلى قراءته ، رأيت أن اتخفف من ذكرها ..



فإذا ماسئلت :

— لماذا جئت ؟

فسوف أنشد :

قسماً بالبدع سيأ

ياحيبي ..

إنك السبب !

وإذا ماسئلت : هل لديك أقوال أخرى ؟ !

فسوف أرفع نسخة من هذا الكتاب ، إلى ذات المقام الذى رفعت إليه
مشروعه الأول قبل عشرين عاما ، وأقول : اكتمل القلب ، لكن الحب لم يكتمل .
واجمد للوطن الذى منحنا أفضل ما فينا حين علمنا أن نحب

صلاح عيسى

مدينة الصحفيين - ٢٠ مايو ١٩٩٠

(*) بصليور هذه الطبعة الثالثة من الكتاب عن مكتبة الاسرة ، بعد نفاذ الطبعة الثانية التي صدرت عن سلسلة
كتاب الأهلالي عام ١٩٩٢ ، يتحقق بعد ربع قرن ، الحلم الذى دفعنى لكتابته ، فيصّل الكتاب إلى من كتبته من
أجله ، وهو القاريء العام والقاريء الشاب ، بالسمر الذى يطيقه ، وفي الوقت الذى تشدّد فيه حاجتنا جميعاً
لأحياء الذاكرة الوطنية ، وللبقين بأن الوطن فيه من الجمال والجلال ما يستحق أن نغنى جميعاً في سبيل تحرره
وتقدمه .. وليس لدى ما أضيله إلى ما قلته في مقدمة الطبعتين السابقتين سوى التعبير عن امتنانى لمن ساهموا في
تحقيق الحلم ، وهنرا لى الفرصة لأداء ما اعتقد أنه واجب وطنى.



لهذه الحكايات حكاية :

كنت أصغر في العمر خمسة عشر عاماً وأقصر في الطول نصف متر ، وكان قلبي أخضر لم يزل ، أما ملاحي فكانت أقل جهامة ..

أيامها كنت أكره « ترومان » و « تشرشل » وأحتقر مدرس الجغرافيا و « ييفن » ، وأقرأ « أرسين لوين » و « طه حسين » و « النفلوطي » وأحب أمي وخصص الانشاء بنت الجيران ، أما كتب التاريخ فان كراهيتي لها دفعتني لتقص صورها وتعليقها على جدران غرفتي الناحلة .

كان كل شيء مُهماً تماماً .. ولعلني كنت أبحث عن شيء أهبه كل مشاعري

وأحقق من خلال التوحد فيه عالم النشوات العليا ، وكانت أشواقى قد تكونت عبر طفولة أقل سعادة من المعتاد ، بقي منها آنذاك ذكريات باهتة عن كتب تروي عذاب المجاهدين الأوائل ، ومصارع الشهداء ، وصبر الصحابة والأنبياء .. وحكاية « محمد بن أبي بكر الصديق » الذي قتله « معاوية بن جندب » ، ومنع عنه الماء ، وجره من اقدامه وادخل جثته في جوف حمار ميت وأحرقه حتى صار فحمًا ، وأخذ خادمه بقاياها فدفنها في قرية مجاورة لقريتنا وترك إلى جانبها شاهد . وكُشف عنها صدفة وأنا صبي .

أيامها سمعت قصة حياته الأسطورية ، وقرأتها في كتاب رديء الطباعة زخرفي الأسلوب ، وسمعتني أمي الأمية التي اتخذتني قارئاً ، فبكى قلبها الطيب العظيم ، وبكيت ... وكهرت حتى الموت لحظات الحصار ، وامتحان الانسان لأنه يؤمن بشيء ، أو يناصر مايعتقد أنه الصواب ، وكهرت كل محاولة لاجباره بالجوع أو القهر على أن يكون غير مايريد نفسه .

وعلى مشارف الصبا عشت شهور المد الديمقراطي العظيمة — بين ٣ يناير ١٩٥٠ و ٢٦ يناير ١٩٥٢ — فتفتح وعبي مبكراً . كان أبي وطنياً ليبرالياً بالفطرة « وفدي » الهوى برغم عضويته في « الحزب السعدي » . تعلمت من ليبراليته التلقائية أن أكره التعصب والتزمت والجمود . أما عمي فكان ينتمي لجيل الساخطين من يعاقبه البرجوازية الصغيرة ، لذلك كان عضواً بـ « مصر الفتاة » وفي بيت أعيش معهما فيه ، كان طبيعياً أن أقرأ صحف المعارضة ، وأن تترسب في أعماقي كراهية مركزة — وإلى حد الاشتمزاز — لكل من يحاول أن يحرم الانسان حقه الطبيعي في أن يكون حراً ، يعتقد ما يشاء ، ويختار مصيره كما يريد ، ويعبر عن نفسه تعبيراً حراً منطلقاً ، لا يحده قيد ، ولا يقف أمامه حد .

في يوم من تلك الأيام ، عثرت على كتاب صغير للأستاذ « أحمد بهاء الدين » عه « أيام لها تاريخ » ، ترددت أمامه قليلاً ، ثم غالبت حرصى واشتريته ، ولعلني شعرت للوهلة الأولى أني تورطت في ذلك . لكنني ماكدت أقرأ صفحاته الأولى حتى غرقت فيه تماماً .. كانت ليلة شاتية باردة ، وكنت وحيداً تماماً ، تذررت بأعطيتي ، والتمت الكتاب في نفس واحد ، ولم أتركه حتى أتممته .

كان التاريخ في هذا الكتاب شيئاً آخر تماماً غير ذلك الذى كان يستفزني

لقص الصور من كتبه وتعليقها على جدران حجرتي الناحلة كنوع من العقوبة لمؤلفيها .: كان تاريخاً حياً ونايضاً ودافئاً .. أحببت رجالاً لم أعرفهم أبداً .. وبكيت على مصير بعضهم ، ولهتت خوفاً وقلقاً واشفاقاً وأنا أتابع الآخرين وهم يواجهون الخطر ويتحدونه ، ويصدون مطارق الزمن ، ويعانون التشريد في المنافي والسجون ، وعذاب الوحدة في الزنازين الضيقة ..

وربما هي الصدفة المحضة التي قادتني الى كتاب « أحمد بهاء الدين » ، لكنه قادني بدوره الى عالم التاريخ المصري الرحيب ، وأظن أنه من الصعوبة أن أصف ذلك العالم ، قد يستطيع غيري أن يفعل لكنني أعجز من أن أصف عالماً متكاملأ من الأفراس والأحزان والضحكات والخفقات .. أو أصف الصبر والعذاب والدموع التي تشرق بالضحك والقهقهة التي تتفجر بالحزن الجليل .

بين ذراعي ذلك العالم وجدت قوتي عندما أضعف ، وعزائي عندما يعزّ العزاء ، وصادقت معظم رجاله المعروفين وغير المعروفين . حدثت بعضهم في الليالي الموحشة ، شكوت لهم كثيراً ما عانيت من حصار الزمن ، ومن النفس الأمار بالسوء . وغالبت معهم ، وبهم ، لحظات الضعف والابتلاء ، ومشاعر الخوف والاكتئاب .

كانوا ، ومازالوا ، شجاعتي وصبري وقوتي وثقتي بالنفس ، وكانوا أيضاً كبيرائي ..



وعندما جاء صيف عام ١٩٦٧ جاءني قضائي فلم أستطع منه مهرباً .. كان ماحداث في منتصف ذلك العام مرعباً لي ، وأظن أنه كان كذلك بالنسبة لجيلنا كله .

كان جيلنا قد ولد في دوامة الحرب العالمية الثانية ، جاء المخاض أمهاتنا في ظلام الغارات الجوية ، وولد بعضنا في الخافيء ، واقترض آباء معظمنا ثمن الدجاج الذي تحتاجه الولادة ، وتكاليف اقامة احتفال متواضع بتثيفنا الحياة .

في طفولتنا أصبنا بالبهارسيا والانكستوما ، وهددنا القراع والبلاجرا ،
وأكملنا تعليمنا لأن « طه حسين » قال أن العلم كالماء والهواء . في مطلع المراهقة
عرفنا مصر وأحبيناها وعشقناها .

والذي حدث أن شوارب الكثيرين منا قد اخضرت في المعضلات
والسجون ، عرفنا النوم الطويل فوق الصخر البارد وفي ديمومة الظلام ، عرفنا
الوحدة المعبدة والغربة الموحشه ، ونفينا في جلودنا ، وعرفنا حتى الجنون .

وأتانا قضاؤنا ونحن نلحق كل هذه الجراح ..
شهدنا المنحة بعيوننا .. هويانا من حائق شأن الذين يضاجعون الحلم ، اغتيل
آلاف من الابناء والاحوة والأزواج في وضوح النهار ، شربت الرمال دماءهم بينما
الفريسيون يملأون الأرض فساداً . المذهل والغادر حقاً أننا فقدنا ما فقدناه مقابل
شهوات دنيا .. هابطة .. وقذرة .. وتافهة أيضا ..

مات أعز الأصدقاء ثمناً للحظات شبق لاعمى لها .. وضاعت مودات
وذكريات وعرق مشترك في رمال الصحراء .. تبدد الصراخ في التيه .. ويوماً ضحككت
بطريقة هستيرية عندما طلب مني — رصمياً — أن أتقاعل وأن أضحك وأطرح الماضي
ظهراً . قلت ان الغدر قديم ومبيت .. يريدونني أن أنسى لكي يقاتلوني مرة أخرى .

وعندما كانت « النكسة » طفلاً مشوهاً في شهره الخامس ، سكرت . كانت
ليلة ديسمبرية باردة ، وكان « جيفارا » قد قتلنا معه قبل أسابيع .. وأذكر أنني وقفت
خطيباً وقلت :

— يا أولاد الكلب لاتذكروا « جيفارا » .. لاتبحثوا عن الكائن المتفرد فنحن
في ضوء الستار الختامي للمحمته كاذبون وفريسيون وأولاد أناعي .. بلدكم محتل ..
والخذاء يصلح اذا لم تكف سكاكين المطابخ ، ولكنكم ترددون في صلواتكم أن
الخمر مفتاح الفرج .. وهي كذلك للمساكين وفاقدي الحيلة ومكسوري الجناح ...

صمتوا كأن على رؤوسهم الطير .. وفي الصباح اعتذرت عما قلت .. وليست
رداء الأكلوبة ، ابتسمت في وجه قاهرتي وسرت في الشوارع !



وكان لابد من خلاص :

عدت الى أحضان التاريخ المصري العظيم أبحث عن قوتي وعزائي وكبريائي .

ولعل المهرب الى الماضي — كاحلام المستقبل — نوع من النفي الاختياري
كان لابد منه لكل جيلنا ، ذلك أن العبث في طرِّي الجراح كان مؤلماً وكان علينا أن
نحمي أنفسنا من الانتحار ونحن نواجه نتيجة ما جنته أيدينا من آثام ، فنحن —
وليس غيرنا — مسئولون عن وقوع مصر تحت أقدام الكلاب .

لشهور طويلة غُصت في أوراق الصحف القديمة بقصر مملوكي فوق رابية تطل
منها القلعة على القاهرة ، أعيش مع القرن الماضي وأوائل القرن الحالي ، أتشم عطر
الزمن الذي ولَّى .. زمن المشريات والطرايش والبراقع ، تضحك مني صفحات
« المقطم » الصفراء ، تفح حروفها في وجهي رائحة كالجيفة ، وتبهجنى صفحات
« اللواء » و « المؤيد » ، وصحف « الوفد » العظيم على امتداد العشرينيات
والثلاثينيات وهو يناضل من أجل حرية مصر وكرامة أهلها ، ويرد عن الدستور
والديمقراطية وخربة الفكر والعقيدة مؤامرات الكلاب ! .

كنت أحلم أيامها بأن أكتب كتاباً عن « عذاب مصر » : عن الوجه الذي
بضمحك وهو ينفذ ، والقامة التي لاتنحني برغم مطارق الزمن ، ووحشية الغزاة ،
رجبירות الطغاة ، عن الجماعات والطواعين وأكل الكلاب والقطط في « الشدة
المستصرية » .. عن « الكُبة » و « الهواء الأصفر » و « الكوليرا » .. عن ثورات
لعربان والعوام والحرافيش وصعاليك المدن ، عن الخيانة وجنون السلاطين ، وتحريم أكل
الملوخية ، عن سجون العصور الوسطى المربعة : « المقشرة » و « الحجرة » و « خزانة
نمايل » .. عن نُشر الناس كالأخشاب وسلخ جهودهم كالشياه ، لأنهم قالوا ما

يعتقدون انه الصواب . عن « أهل مصر » الذين قال عنهم « ابن اياس » إنهم لا يطاقون من ألسنتهم اذا أطلقوها في حق الناس .. عن المرأة التي وقفت يوماً أمام باب « قصر الزمرد » وصاحت بصوت بين الغضب والبكاء والانهيار :

— يا أهل القاهرة ، ادعو بالنصر لأئير المؤمنين المستنصر بالله الذي أكلنا الرغيف في أيامه بألف دينار !..

أردت لـ « عذاب مصر » أن يكون رسالة من جيلنا لجيل يأتي بعدنا ، يؤلني — ويستفزني — أن معظمه يجهل آباءه ، تفتح في عالم يُنكر الماضي ويستدبره ، ويشوه كل رجاله ، وأردته أن يكون أول كتاب تقرأه ابنتي عندما تستشرف عيونها الجميلة عالم الكلمة ، فتجد فيه مرفأ اشواقها العليا ، وطريقها الى عالم النشوات الراقية .. !

وكنت قد توصلت إلى فرضية ليست خاطئة تماماً : « ان عذاب مصر » الحقيقي ، قد بدأ منذ حُصر العقل المصري في اطار المسلمات النهائية ، التي لا تقبل المناقشة — وكان هدف الغزاة والطفاة باستمرار أن يفقدوا هذا العقل قدرته على التفكير والحركة ، لذلك ركزوا كلَّ جهدهم على تحطيم حيويته ، وتبديد قدرته الخارقة على الابتكار والملاحاة في البحار الصعبة . وكان أخطر ما فعلوه أن حولوا هذا العقل الى عقل يعرف جيداً علامات « التخصيص » ، ويجهل علامات « الاستفهام » و « التعجب » ، عقل يفترق تدريجياً الى « الحاسة النقدية » التي تمكنه من تحطيم المحرمات التي تحول بينه وبين الثورة على واقعه وانتزاع مقدراته من أيدي الطفاة والغزاة ..

ومن الحق أن أقول أن العقل المصري كان يملك حيوية خارقة مكنته باستمرار من تفويت الفرص على أعدائه ، بل أنه كبّدهم هزائم متعددة ، برغم مآصابه هو نفسه من طعنات ولدوب .

وبينا أجمع مادة « عذاب مصر » وأقيدها ، عثرت على هذه الحكايات ا
أيامها تذكرت كتاب « أحمد بهاء الدين » .. الذي وعد بأنه يكتب جزءاً

الثاني ، ولم ينفذ هذا الوعد أبداً ، وحلمت بأن أكتب هذا الجزء الثاني ، والأجزاء الأخرى ، أكتبها وفي ذهني ذلك الجيل الذي ينكر آباءه ، محاولاً أن أخلق رابطة من الحب بينهم وبين طريق الأرض والناس ، لكي يضيفوا الى هذا التاريخ ويعمقوا نضال الانسان المصري ويستقذوا عقولهم من الضغط والحصار .

ولسبب ما ، غادرت مدينتي ذات صباح من مارس ١٩٦٨ ، كان الربيع يقبل ، وكان علي أن أرحل ، ولم أعد مرة أخرى إلا بعد سنوات ثلاث ، عشت خلالها تجربة الحصار بكل أبعادها . عُزِلت عن مدينتي تماماً ، غابت عن حواسي افراحها بسمات الجدران ، وغمزات عيون الشوارع ، عرق الخواوي ولهاث الأزقة . كانت مدينتي على مرمى البصر مني ، كنت في إحدى ضواحيها ، ولم يكن الوضع شديد التعاسة — أي شيء بعد يونيو يمكن أن يكون تعاسة — لكنه لم يكن سعيداً على أي حال .

هناك فكرت كثيراً في هذه الحكايات .. ووضعت مشروعاً متكاملأ لها ، وجمعت بعض المادة ، ولم يكن من اليسير أن أعمل .. وعندما عدت لمدينتي ذات صباح من فبراير ١٩٧١ ، تركت المشروع في درج مكتبي وأخذت ألث وراء أشياء أخرى ، محاولاً أن أحفظ توازني لكي لا يختل ، في وقت كان جيلنا كله ، يتعرض لمظاهر فقدان الاتزان .



ولعله كان مقدراً لهذه الحكايات أن تظل مشروعاً على الورق لولا حادث بسيط !

في أحد أيام مايو ١٩٧١ جاءني رسول من الأستاذ « رجاء النقاش » — وكان

يرأس — آنذاك — تحرير مجلة « الإذاعة والتلفزيون » يسألني عما أستطيع أن أساهم به في تحرير المجلة .. فكرت قليلاً .. ثم تذكرت مشروعي القديم ذاك ، سحبت ورقة وكتبته ، وأرسلته إليه ..

في مساء نفس اليوم وجدت رسالة في منزلي تقول : « رجاء النقاش » يريدك لأمر هام . في مكتبة بالمجلة صافحته لأول مرة — ولم تكن قد التقينا قبل ذلك أبداً — وفي دقائق كان قد حسم الموضوع ، طلب مني أن أكتب كل الحكايات ، وأن أحدد له موعداً يتسلم فيه أولها ، وقبل أن أتكلم كان قد حدد الموعد بأسبوع .. تعللت بالاجهاد وطلبت مهلة أخرى .. تفاوضنا قليلاً .. أخجلني اصراره وثقته بأنني أستطيع أن أفعل لو أردت .. وافقته من باب التورط ، وكتبتها بالفعل في أسبوع ، وبعد خمسة أيام وجدتني منشورة ، ووجدت « رجاء النقاش » يكلمني طالباً فضلاً آخر .

وفيما تلا ذلك تحولت المسألة الى أحد المهوم الملحة لرجاء النقاش .. كنت مجهداً ، وكان ذلك يدفعني للكسل ، وكنت كلما تكاسلت عن الكتابة طارديني بمكالماته وأرسل لي الرسل وألح الى الدرجة التي جعلتني أقول له يوماً : انني أكتب هذه الفصول من أجلك قبل أي شيء آخر ..

وعندما قضت ظروف بأن يترك المجلة ، ظل مهتماً بمشروعي ، يلح على أن أستكمله ويحاول أن يجد له منبراً آخر ينشره ، ويتحدث عنه بطريقة أخجلتني دائماً . واني لأشعر وقد دفعت هذه الفصول للمطبعة مرة أخرى ، أن مآداه « رجاء النقاش » لهذا الكتاب لا يقل عما أدبته له ..



وبعد ..

ان هذه الفصول من مصر .. ولكنها ليست لها وحدها ، إنها أيضاً وبالدرجة الأولى لذلك العالم العربي الواسع ، الذي كانت مصر دائماً فصيلته المتقدمة في النضال من أجل الديمقراطية والتحرر الوطني ، وليس غريباً أن هذه الفصول ، تعكس

صوراً من هذا النضال ، تكاد تكون قريبة جداً ، من مثيلات لها عاشت في أقطار أخرى من العالم العربي ، وأن ماتصوغه من حقائق لا تختلف كثيراً عما صاغته حركة القوى الوطنية والديمقراطية العربية .

لقد حاولت باستمرار وأنا أكتبها أن أرصد ملامح الأزمة الضارية التي عاناها العقل المصري ، وهو ينتقل من أسوار التخلف الاقطاعي والعقلية الزراعية ، الى آفاق التقدم الصناعي والعقلية العلمية ، وهي أزمة تمثلت في تلك الثنائية التي بدا معها أنه عاجز عن الموازنة بين الانتاء الفكري والمواقف العملية ، وجعلت معظم رواد الفكرة الليبرالية في صف المحافظين سياسياً بينما كان المتقدمون في السياسة أقرب إلى المحافظة في مسائل الفكر الاجتماعي .

كما تمثلت في ذلك الخيار الشرير الذي فرض عليه أن يختار بين حكم ديكتاتوري متشدد في الوطنية ، أو حكم ديمقراطي يتساهل في حقوق الوطن ، بينما استبعد دائماً ، الاختيار الصحيح : أن يكون الحاكم وطنياً وديمقراطياً في آن واحد . ومعظم فصول هذه المجموعة يحاول أن يقدم تفسيرات متعددة لأزمة الضمير المصري تلك ، من خلال رصد لعدد من أوجه قضية الحرية وعلى رأسها قضية التحرر الوطني نفسها .. وامتداداتها المختلفة في الاجتماع والسياسة والاقتصاد .

وما أظن أن اهتمامي بقضية الحرية هو اغراق في قضايا فرعية لاتتعلق بالموقف الراهن ، فقد اعتقدت دائماً أنها حلقة رئيسية في كل ما يواجه بلادنا من مهام ، وخاصة الآن ..

من هنا كانت هذه الفصول من مصر .. وكانت أيضاً لها ..

والي لأرجو أن تكون هذه المجموعة الأولى من « حكايات من مصر » صلاة صوفية في معبد الأم الشجاعة التي تعلمنا على يديها الحب والصبر والكبرياء .

« صلاح عيسى »

١٩٧٣



السَّاطِلُ وَقُضَّةُ الشَّرْعِ

هي قصة حب ككل قصص الحب : امرأة فاتنة ورجل رهيف القلب ، لهفة وأشواق وجنون ، عواطف ساخنة تلتهم حيناً لتتوهج كالجمهر المشتعل ، وتخبو أحياناً فتنتهي الى رماد منطفيء . وكبعض قصص الحب ، فان عطرها كان يخفي عفونة كامنة ، كما تتوالد الديدان في قلب الزهور ، بين القبلات وفي دوامة الاحتضان يتفجر شيء كالبحر ، يعكر كل شيء .

ملايين من هذه القصص تحدث كل يوم . فلا يذكرها التاريخ ، ولا يهتم بها . ذلك أن الحب هو أقدم ألعاب الانسان ، ولو تفرغ التاريخ لذكره ، ما اهتم بشيء سواه . والتاريخ بعد هذا « وقور » و « جاد » يهتم بالسياسة والإمارة والملك . تفتنه « طلاقات المدافع » ولا تغريه اصوات القبل ، يرصد أقوال الملوك والفلاسفة وصانعي الثورات ، أما همس المحبين ، فذلك ما لا يناسب وقاره !

يبد أن مشكلة الحب الحقيقية هي « السياسة » ، فعندما تشتبك خيوطه بخيوطها ، تهتك الأسرار ويُفتضح كل شيء .. تُبتدل عواطف جهد أصحابها في اخفائها . وتنتشر على الملأ أسرار اللحظات التي يحرص كل منا على الا يعرفها سواه . إذ ذاك تنتشر العفونة . ويتفجر البحر . ويفقد الحب بعض قداسته . اما التاريخ فيتخلى عن وقارة وجديته ، فيروي ويتحدث ، ويقول هو الآخر .

ولولا أن الحظ العاثر قد أوقع « نور الدين المشالي » وحييته « فاطمة » في لعبة السياسة ، مذكرهما ذاكر ، ولانعاما ناع ، ولما كان لقصة صليهما الحزينة ذلك الصدى المرعب الذي يأتينا عبر العصور ، بيد ان قدرهما كاد أن يفجراً في المجتمع المصري ، عدداً من القضايا الغريبة ، بعضها في الأخلاق ، وبعضها في الدين والشرع ، وكلها في نظام الحكم والسياسة ..



والقصة تنتمي الى العصر المملوكي .. وبالتحديد فانها تنتمي للسنوات الأربع الأخيرة منه ، قبل أن تدهس سنابك خيول السلطان « سليم شاه » الراحمة في معركة « مرج دابق » ، جثة السلطان « قانصوه الغوري » ، آخر سلاطين هذه الدولة الغريبة ، دولة سلاطين المماليك . ويُسدل الستار على مصر لتعاني مهانة الاحتلال العثماني أربعة قرون كاملة .

ذلك عصر لآحد لغرابته : عصر البطولة والاستشهاد والدفاع عن الاسلام الذي لم يؤمنوا به ، ولم يطبقوا حرفاً من تعاليمه ، لكنهم صدّوا عنه غارات المغول والتتار والصليبيين . زمن السفه والاسراف وعدم الانتباء إلا لكرسي السلطنة ، الملابس المزركشة بالقصب والديباج . النساء الشبهيات المتفجرات أنوثة ، التغمسات في مؤامرات القصور . عصر ملاقشة النساء في مجامع الأسواق ، وخطفهن والزنا بهن في صحوك المساجد . عصر الفِرْد والضرائب والغرامات والعقوبات الجماعية ، وقردرات العريان والفلاحين وانتفاضات الزعر والجعيدية وأوباش الناس .. روائح البخور والمسك والعنبر ، والتكايا والأسبله والخانات .. المشريات والمساجد العظيمة والمآذن ..

شمس ذلك العصر كانت تغرب :



ثلاثة قرون من الظلم ، تحكم مصر خلالها ، طبقة غريبة عن المصريين لا تعرف من لغتهم الا القليل . لا تتزوج منهم ولا تصاهرهم . تحقرهم وتسومهم العذاب . تسرق عرقهم وتحرمهم من حمل السلاح لتحترف هي الحرب . وتضمن ألا يواجهها أحد . دولة بدأت بلعبة تولت خلالها الستر العالي ، عصمة الدنيا والدين ، الملكة « شجرة الدر » أم خليل المستعصمية صاحبة « الملك الصالح » عرش السلطنة المصرية ، في الوقت الذي كانت جيوش الصليبيين بقيادة ملك فرنسا « لويس التاسع » قد اقتحمت حدود مصر لتستمر مصر والشام وجزيرة العرب سلطنة ممالكية يتداول الخصيان عرشها حتى يجلس عليه ، « قانصوه الغوري » ، آخر سلاطينهم ، ماتت أول سلطانة لهم بأعجب طريقة للاغتيال السياسي ، أمرت ضربها جواربها بأن يضربنها بقباقيب ، حتى لفظت آخر أنفاسها ، وأنداك ألقيت من سور القلعة الى الخندق ، وليس عليها سوى سروال وقميص ، فبقيت فيه أياماً حتى فاحت رائحتها وسرق اللصوص ثكّة لباسها المزينة بالجواهر الثمينة .. آنذاك حملوا رثمتها في قفاه ودفنوها بترتيبها القائمة إلى الآن قرب مشهد السيدة نفيسة . أما آخرهم «السلطان قانصوه» الغوري ، فسوف يصيبه «تخلط فالج» فيُطل خنكه ، حين يحبونه أمراؤه ، ويخامرون عليه مع عدوه السلطان «سليم الأول» بعد أربع سنوات من هذا التاريخ، فيقع من فوق حصانه ويموت تحت سنابك الخيل في « مرج ذابق » ، فما أشبه البداية بالنهاية .

في تلك السنة ، تفجرت قضية الحب بين « المشالي » و « فاطمة » لتكون بعض نذير النهاية ، التي كانت تسعى في طريق الزمن .. لكن أحداً لم يسمع ديب التاريخ الآتي .. لأن الطغاة لا ينتبهون — إلا بعد فوات الأوان — لصوت التاريخ . وما قدر كان ..



ولأن القصة ، قصة حب ، فإن فيها بالضرورة « عاشقا » ، و « معشوقة » .

والعاشق اسمه « نور الدين المشالي » . لعله كان آنذاك في أواسط الحلقة الثالثة من



عمره ، وظيفته الرسمية « نائب من نواب الخنفة » . وبلغه عصرنا ، فقد كان قاضياً ممن يحكمون بمذهب الإمام « ابو حنيفة النعمان » — رضى الله عنه — أحد أئمة الفقه الاسلامى الأربعة المعتمدين لدى أهل السنة من المسلمين .

وكان النظام القضائى فى السلطنة العربية المملوكية — وهى تضم آنذاك مصر وسوريا ولبنان وفلسطين والحجاز ، وتمتد من حدود ليبيا إلى الفرات ، ومن شمالى حلب وشرقيها إلى جنوبى الجزيرة العربية — يقوم على اساس الاحتكام إلى قواعد الشريعة الاسلامية ، ويعتمد مذاهب أهل السنة ، فمنذ سقوط الدولة الفاطمية

واستيلاء الأيوبيين على الحكم ، أبطل الاحتكام إلى المذهب الشيعى كمذهب وحيد ، وأخذت المحاكم تطبق فقه الشافعية كمذهب رسمى ، إلى أن جاء السلطان المملوكى « الظاهر بيبرس » ، فغير — فى أكتوبر ١٢٦٥ م — نظام القضاء ، وبدلاً من تطبيق مذهب واحد ، أخذ بفكرة تطبيق المذاهب الأربعة ، وعين لكل مذهب قاضياً

للقضاة ، على أن يُعيّن كل واحد من قضاة القضاة هؤلاء نواباً يقيمون في أحياء المدينة المختلفة ، يعقدون مجالس القضاء في المساجد ، في بداية كل نهار أو في نهايته ، ليتجه إليهم المتقاضون ، ويعرضون عليهم شكاواهم ، فيسمع النائب أقوال أطراف الخصومة ، وشهادة الشهود ، ثم يطبق أحكام الشريعة — حسب مذهبه — ويصدر حكمه . ويميّز هذا النظام القاضي الشافعي ، بأن أصبح له وحده حق تعيين نواب له في الوجهين القبلي والبحري . وكان « قضاة القضاة » هم وحدهم الذين يعينون بأمر سلطاني ، أما « النواب » فيصدر قرار تعيينهم عن قاضي قضاة المذهب الذي يتبعونه ، ويحكمون في القضايا طبقاً له ، وكان عددهم في القاهرة والفسطاط يصل إلى ٣٠٠ نائب .

ولم يكن عمل قاضي القضاة في ذلك الوقت مقصوراً على النظر في قضايا الأحوال الشخصية ، بل كان يتناول أيضاً النظر في جميع القضايا المدنية والجنائية ، وإمامة المسلمين في الصلاة والإشراف على دار ضرب النقود . وعلى نوابه في الأقاليم . ومالبث اختصاص قاضي القضاء وقضاة الأقاليم أن زاد واتسع نفوذهم ، فتناول النظر في دعاوى إثبات الحقوق ، والأموال التي ليس لها وارث ، كما تناول النظر في أوصياء اليتامى ، وأموال المحجور عليهم من المجانين والمفلسين وأهل السفه وفي وصايا المسلمين ، وتزويج الأيتام عند فقد أوليائهم ، والتتظر على الأوقاف ، وتسلم أموال الموارث المتنازع عليها ، وأموال من يموتون من الغرباء ..

وهكذا أصبح القضاء مهنة يسعى إليها الناس ، لما تُغَلّه على صاحبها من أرزاق واسعة ، ومكانة مهيبة . ولأن العصر كان يحفل بتقاليد غريبة ، فقد كان عرفاً رسمياً ألا يتولى أحد منصباً من مناصب الدولة إلا إذا دفع رشوة للسلطان ، كانت تعرف بـ « المعلوم » فالمنصب تخضع للمزاد العلني ، ومن يدفع « المعلوم » الأكثر يتولاه ، وكان منطقياً وتقليدياً أن يسعى كل واحد من القضاة الأربعة لأن يسترد مادفعه من « معلوم » بالربح المركب من « النواب » الذين يعينهم ، ويسترد هؤلاء مادفعوه من « معلوم » وبالربح المركب أيضاً ، من المتقاضين من أبناء الشعب المسكين .

كان « نور الدين المشالي » — اذن — أحد نواب قضاة « الحنفية » !



القضائي ، فان حالته لم تكن ميسورة تماماً ، فما يأخذه من
 مئة وان هذه السنة [٩١٩ هـ = ١٥١٣ م] كانت سنة عذاب
 طاعون أهلك الكثيرين ، وارتفعت الأسعار واختفت السلع ،
 كد — على حد تعبير « ابن اياس » مؤرخ العصر — وكادت
 لك والسلطان بسبب خلو الخزائن ، مما يمكن أن يدفعه لهم ..

في سنة الكساد تلك ، ركدت سوق القضايا ، ، وقل ما يدفعه المتقاضون من « معلوم » .. صحيح أنه كان بين الحين والآخر يصدر حكماً في قضية ارث ، أو يعقد زواجاً أو يوقع طلاقاً ، لكن ذلك لم يكن يحدث كثيراً في تلك الأيام السوداء ، وحتى حين كان الحظ الحسن يرزقه بقضية كبيرة ، سرعان ما يسرقها قاضي القضاة الشافعي « كمال الدين الطويل » لنفسه ، ولا يدفع له شيئاً من « معلومها » !

ومن حسن الحظ ، ان « المشالي » كان قد احتاط لسنوات القحط ، وادخر من « معلوم » سنوات الرخاء ، مامكنه من أن يواجه الكساد .. وفي الأيام التي كان ينظر فيها القضايا ، كان — كغيره من النواب — ينظرها في أحد المساجد في بداية النهار ، أو في آخره . أما في أغلب الأيام ، فكان يمضي وقته في دكان احد « الشهود » ينتظر أي قضية ، ويدعو الله ان يكون اصحابها من ميسوري الحال ، وان يبعد عنه السوءة والزرع وأوياش الناس ، الذين يصدعون رأسه بمشاكلهم ويعتذرون في النهاية بضيق ذات اليد عن دفع الاتعاب . دكان كعشرات الدكاكين .. يديره رجل وظيفته ان يورد الشهود الى القاضي . شهود مستعدون للشهادة بأي شيء وفي أي قضية .. ليس مهماً أن تكون شهادته صادقة أو كاذبة ، المهم انه في النهاية يأخذ « معلوماً » من المتقاضين نظير شهادته بما يطلبونه منه ، فيورد من هذا « المعلوم » نصيباً للنائب ولقاضي القضاة ، ويتحمل وحده — امام الله عز وجل — تبعه الشهادة الزور .

وفي عصر كل يوم يعود « المشالي » الى بيته ، يقضي بعض الوقت مع زوجته . يسأل عن احوال ابنه الصبي الذي ألحقه بقرء القرآن الذين يقرأون في الحوش السلطاني بالدهيشة . ويراجع الصبي — إذا تصادف ووجده في المنزل — فيما حفظه من آيات القرآن الكريم وماجوده منه .. وقبل أن يذهب في نوم القيلولة يعاينها طيف « فاطمة » الجميل ، فيحلم بعينها السوداوين الجميلتين . ويشتهي جسدها الفوار ، وربما عاينته لحظة ندم إذا ماسم صوت زوجته في صحن الدار ، أو إذا مطاف به شبح « غرس الدين » — زوج معشوقته — لكن النوم وطيف « فاطمة » الجميل ، كان يذهب بها .



بعد القيلولة يخرج « المشالي » الى المسجد ، فيصلى المغرب ، وينتقل الى مقهى قريب ، حيث يجلس مع صديقه « غوس الدين خليل » . وكان « خليل » في نفس عمر « المشالي » تقريباً ، وهو يعمل في نفس مهنته ، ويتولى القضاء كأحد نواب « الشافعية » ، لا تختلف حالة عن حال « المشالي » .. تجاوزا زمناً في الأزهر معاً ، وعاشا سنوات اصدقاء ، ثم استطاع كل منهما ان يشتري منصب القضاء ، ورغم تغير خاطر السلطان على قاضي القضاة الشافعي ، وقاضي القضاة الحنفي ، واستبداله لهما اكثر من مرة ، فإن كلا منهما قد احتفظ بمنصبه ، وإن كان ذلك قد كلفه « معلوما » إضافياً ، فكلما تغير قاضي قضاة أحد المذاهب ، ودفع « معلوما » جديداً للسلطان ، كان على نوابه أن يدفعوا له هذا المعلوم ، لكي يُثبت كلاً منهم في منصبه ..

في مسامراتهما تلك ، كان « المشالي » و « خليل » يتبادلان ، أنباء العلاقة بين السلطان والقضاة ، ويدعوان الله ألا يحدث ما يعكر صفوها ، فيعزل السلطان أحد قضاة القضاة الأربعة ، فيكون عليهما ان يدفعوا « معلوماً » جديداً ، وكان « المشالي » اكثر ثقة باستقرار الأوضاع ، إذ كان قاضي القضاة الحنفي « عبد البر بن الشحنة » من أخصاء السلطان ، المقرين إليه ، حتى أنه كان يبيت في القلعة اكثر من نصف الأسبوع ، بل صار بيده الحل والعقد في أمور السلطنة . لكن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة لـ « خليل » ، إذ كان الصراع على منصب قاضي القضاة الشافعي شديداً ، بين « كمال الدين بن الطويل » و « محيى الدين بن النقيب » . ومنذ شهور قليلة فقط انتزع « بن الطويل » المنصب من « ابن النقيب » ، فعاد إليه للمرة الثالثة .. وفقده « ابن النقيب » للمرة الخامسة ، ولم تزد المدة التي قضاها « ابن النقيب » في المنصب — خلال هذه المرات الخمس — عن سنة وتسعة أشهر ، أما منافسه « ابن الطويل » فقد دفع في ولاياته الثلاثة معلوماً وصل إلى أكثر من عشرة آلاف دينار .

ومن حسن الحظ أن شتّح منافسة « شرف الدين بن روق » على منصب

قاضي القضاة الشافعي ، كان قد انتهى منذ وقعت واقعة المدرسة الصالحية .. قبل
شهور قليلة .. وكان « ابن روق » أحد أعيان الشافعية ، وكان من أهل العلم
والفضل ، بارعاً في أصول الدين ، محبوباً من العوام ، ولكنه كان أرشلاً قليل
اليخت ، ولهذا لم يفز في سعيه لتولي منصب قاضي قضاة الشافعية ، وكان آخر عهده
بالمناصب ، أن اشترى منصب « ناظر الخزائن الشريفه » ، بمبلغ خمسة آلاف
دينار ، وتعهد بجمع المبالغ التي نقصت في الخزائن ، وضمن صهره — الذي كان
كاتباً سابقاً في الخزانة ، واعتقل بتهمة تواطئه مع بعض كبار معاوني السلطان على
الاستيلاء على ٤٠٠ ألف دينار من أموال الخزينة — في دفع مبلغ ٥٠ ألف دينار ، كان
السلطان قد قررها عليه .. ولكن « ابن روق » لم يكتف في منصبه سوى شهر



واحد ، ثم عزل عنه ، واعتقله
السلطان وشكّه في الحديد ،
وطالبه بأن يدفع النقود التي
ضمن فيها صهره ... ورفض
« ابن روق » ، وقال ان صهره
قد مات وهو رهن الاعتقال
فسقطت ديونه بموته ، وسقطت
بالتالي ضمانته له ، وعندما بدأوا
في تعذيبه ثار ، ووقع لسانه
بكلمات فاحشة في حق قضاة
العصر وغيرهم من الناس ..
وقال :

— اننى لأرى في هذا البلد
أحداً يستحق أن أصلى خلفه ا

أسرها السلطان في نفسه ، فالبارة يمكن تأويلها فيحكم « ابن روق » بسبب

إلحاده ، ففى البلد خليفة وسلطان ، وقضاة شرع ، فما معنى أن يرفض « ابن روق » الصلاة ؟! إنه اذن لمشرك وملحد ويستحق القتل ، وعليه فقد أمر السلطان بعقد مجلس بالمدرسة الصالحية لمحاكمة « شرف الدين بن روق » حضره قاضي القضاة الشافعي « كمال الدين الطويل » ، وقاضي القضاة الحنفي « عبد البر بن الشحنة » ، وقاضي القضاة المالكي « محيي الدين يحيى بن الدميري » ..

وانتبهز « ابن روق » فرصة محاكمته لفضح نظام الحكم ، فأخذ يناور ويناقش القاضي الحنفي « عبد البر بن الشحنة » في معنى مقاله من كلام ، ويسرد مبررات رفضه للصلاة خلف القضاة ، وقال « ابن روق » صائحاً ..
— انت يا « عبد البر » تبيع الأوقاف وتسرق مال المسلمين .

كان « عبد البر » هو قاضي القضاة الحنفي ، وكان صديقاً للسلطان ونديماً له ، وقد وضع للجميع من سلوكه اثناء المحاكمة انه ينفذ خطة السلطان لاصدار حكم بتكفير « ابن روق » تمهيداً لاعدامه . لذلك سارع القاضي الشافعي « كمال الدين الطويل » فقام بمناورة بارعة . كان في أعماقه يعطف على « ابن روق » ويحترمه ، ويدرك أبعاد المؤامرة التي تستهدف حياته . ثم إنه كان أحد أعيان الشافعية وهو قاضي قضائهم . لذلك سارع فأمر بطرح « ابن روق » أرضاً في فناء للمدرسة الصالحية بسبب اهانتة للقاضي « عبد البر » .. وعندما بدأوا يضربونه ثار الواقفون في فناء المدرسة من العوام ، وتعصبوا « لابن روق » . وكان هذا مايريده القاضي الشافعي ، فقد سارع السلطان وأمر بفض المجلس لكيلا تُسمعه العوام ما يكره من ألقاظ .. بيد أن السلطان أدرك مناورة « ابن الطويل » وأسرها له . وتوعده بالويل والثبور ..



لم يتمكن السلطان من تنفيذ وعيده ضد القاضي الشافعي ، إذ شهد العام بعد ذلك حوادث جساماً .

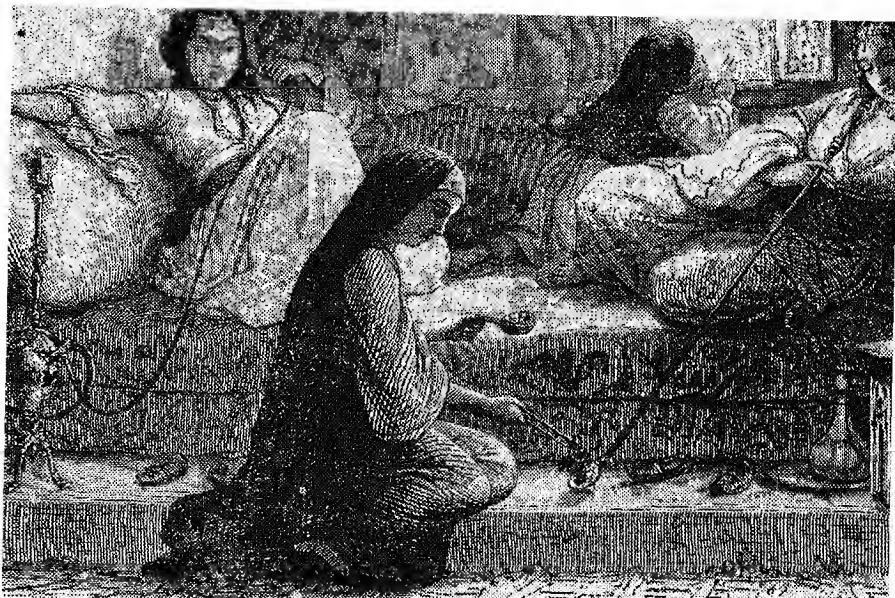
جاء الطاعون في أواخر الشهر نفسه ، وفشا في مصر المحروسة وفتك في العبيد والجواري والفقراء من الناس . يزيد في بعض الأيام وينقص في بعضها ، حتى مات به — في المتوسط — ثلاثة آلاف فرد يومياً .. وحصل للناس أيامها غاية الرعب ، وهُزِبَ قاضي القضاة « عبد البر بن الشحنة » أولاده من الطاعون ، فأخرجهم إلى جبل الطور ، وكانت تلك عادته كلما وفد إلى مصر طاعون . بل إنه صعد للسلطان وحسن له أن يرسل ولده إلى هناك ولكنه لم يوافق . وجاءت الخماسين — في ابريل من عام ١٥١٣ م — فتزايد أمر الطاعون وفتك بالناس فتكاً ذريعاً . واتبع عدد عظيم من الأمراء مشورة القاضي « عبد البر » فهربوا أولادهم الى الطور ..

ولم يكن غريباً أن يجتمع على مصر في تلك السنة « الغلاء والوباء » إذ كان تلازمهما طبيعياً في تلك القرون .. وهكذا قلّ الخبز وغلا الدقيق . ورغم ظهور القمح الجديد . فقد تزايدت أسعار الخبز وأُشيع بين الناس أن السلطان يشتري القمح ويرسله إلى الشام لأن بها غلاءً عظيماً ، وأنه يتاجر بأقوات المصريين ويستفيد من فرق الأسعار ، ولما شقّ السلطان من القاهرة « تسببت » عليه العوام واسمعه « الكلام المنكي » وصاحوا فيه :

— الله يهلك من يقصد الغلاء الى المسلمين .
سمع السلطان ذلك باذنه فتأكد في ذلك اليوم وطلع الى القلعة بين الدروب . ولم يشق من باب زويلة .

ويستمر « المشالي » في مسامرته مع صديقه « خليل » ، فيقول « خليل » ان أحواله المالية قد تحسنت ، بعد أن تمكن هو الآخر من الحاق ابنه الصغير بالصبيان الذين يقرأون القرآن في الحوش السلطاني « بالدهيشة » ، وبذلك فسوف يحصل على بعض العطايا بين حين وآخر ، ومن المحتمل أن يوفر ذلك للابن مستقبلاً باهراً ، بالاضافة الى أن زوجته قد ورثت — أخيراً — بعض المال ..

عندما كانت الزوجة تُذكر ، كانت بسمّة خافنة ترف على شفتي « المشالي » فكان يسارع باخفائها بمبسم الشيشة ، محاذراً أن يراها صديقه « خليل » .. ذلك أن قصة حب وخيانة كانت قد نسجت خيوطها بين « المشالي » و « فاطمة » . ولم



المشالي « اذن داعياً لان يتوقّر « خليل » عند ذكر زوجته ، ولا لأن يسميها ماعة » و « المشالي » كان يعرف — ليس اسمها فقط — وإنما كل تضاريس ها الشهي .

كيف حدث هذا ؟

لأحد يعرف بالضبط ، بيد أن العصر كان يموج بالمتناقضات الغريبة حقاً .. عصراً وقوراً جداً من حيث المظهر . وتحت السطح كانت اخلاقياته تكشف عن كريمة . كان « الزنا » منتشراً بصورة كبيرة ، حتى لقد أصبح « البغاء » ، تعترف به الدولة ، وتفرض على البغايا ضرائب مقررة ، وتجمع من هذه لب اموالاً ضخمة . وتجعل للبغايا « ضامنة » تذهب اليها مُحترفة البغاء فتسجل عندها . وكانت البغايا تخرجن إلى الشارع ، وقد استكملن زينتهن فتسرن أمام في صورة ملفتة للنظر ، وتحرضن علناً على الفجور . وقد أدى هذا الى انتشار من السرية كالزهري والسيلان وكانا يسميان بمرض « الحب الافرنجي » . وقد فشيا ض السنوات بصورة وبائية .

وانتشر الشذوذ الجنسي والأخلاقي ، الى الدرجة التي أصبح معها المؤرخون إن سلطاناً من كل عشرة سلاطين . فيذكرون — كـ « أبى المحاسن » صاحب

كتاب « النجوم الزاهرة » — انه « لم يكن له ميل للشباب كعادة الملوك من قبله » ،
ونخلع أحد السلاطين عن العرش بسبب حبه لغلام أُمرد !

لم يكن غريباً إذن ان تلتقى « فاطمة » و « المشالي » في علاقة آثمة . إن
الرجل صديق زوجها . وهو يدخل المنزل ، ويقضى به أوقات سمره ، ويتردد عليه
بانتظام . وصحيح أن التقاليد لم تكن تسمح بأن يرى الغريب حريم صاحب المنزل .
ولكن ظروف الانحلال الاجتماعي العام لم تدع تقليداً على حاله .

وبينا « خليل » يتحدث عن اخلاق زوجته ، وجمالها ، وماتدخره من مال ، و
« المشالي » يخفي بسماته بمبسم الشيشة ، كان « شميس » قد وصل !

و « شميس » شاب مفتون ، من الملتحقين بمجالس القضاة ، إذ كان خاله
أحد النواب ، وكان يستعين به في بعض شئونه ، فتعرف على مجتمع القضاة ، وتعود
أن يجلس معهم ، ويسمر في سهراتهم ويشارك في مناقشة بعض المسائل الفقهية ،
وبينا استقبله « خليل » بترحاب ، فان « المشالي » — كعادته — استقبله بفتور لم
يحرص على إخفاء علاماته !

لعل هذا لم يغيب عن « خليل » . بيد انه كان يفسره على أنه مجرد عدم
استلطاف متبادل بين « المشالي » و « شميس » . ولم يكن يدري أن المسألة أبعد
مدى من ذلك وأعمق . فقد كان « شميس » يهوى « فاطمة » . وكانت بينهما
نظرات وعلامات ، وبشائر اتفاق . وقبل أن تتطور تلك النظرات الى ماكان
« شميس » يطمح إليه ، ظهر « المشالي » في أفق « فاطمة » . آنذاك قلبت المرأة
الهوائية للعاشق القديم ظهر المُجَنِّ . ورفضت ان تتقدم في علاقتها به خطوة
جديدة ، ولما حاول أن يطور الهجوم من جانبه صدته بقسوة !

وككل عاشق خائب ، فقد ترصدها « شميس » . وأخذ يتحسس اخبارها
ليعرف سبب انقلابها عليه ، وابقافها للمناورات التي كانت تدور بينهما ، حتى عرف
أنها انتقلت إلى غيره وعرف اسم غريبه .. وأصبحت المسألة مكشوفة للأطراف
الثلاثة . يتحدث عنها « شميس » مع « المشالي » احاديث مقنعة ، ويشير إليها من
طرف خفي ، و « خليل » بينهما يدهشه انهما لا يكفان عن المشاحنة ، ولا يقبل

أحدهما للآخر كلاماً ، فإذا شَرِقَ هذا غَرَبَ ذاك ، كأنهما ديكان في حلبة صراع ..
وكان لابد ان يمر شهر رمضان ذاك ، وتمر أيام عيد الفطر ، ليعرف « خليل »
أخيراً سبب كل هذا .



□ السبت ١١ ديسمبر ١٥١٣ م

كانت زحمة العمل التي تعقب الركود الذي يَأْتِي به شهر رمضان قد خَفَّت .
ففي أيام العيد الثلاثة عقد « خليل » عدداً ضخماً من الزيجات ، وكان يعود إلى بيته
كل يوم مُحَمَّلاً بالهدايا التي حصل عليها من العروسين وأسرتهما . وهو ماحدث
أيضاً لـ « المشالي » . وبانتهاء أيام العيد ، آن لـ « خليل » أن يقضي ليلة في رحاب
« الإمام الليث » — رضى الله عنه — مع بعض أصدقائه من الصوفيين يتعبدون
وينشدون الأذكار لله ، ويشكرونه على ما أفاء به من نعيم أعقب شهور الطاعون
والكساد .

وعندما خرج « خليل » من بيته قبل صلاة المغرب ، كان « شمس » يجلس
على مصطبة أمام منزله المجاور ، فألقى عليه التحية ، وأخبره بأنه سيقضى الليلة
خارج منزله ، وعرض عليه ان يصاحبه ولكن « شمس » رفض .

وبمجرد ان مضى « خليل » في اتجاه « الإمام الليث » ، حتى كان
« شمس » قد قرَّر أمراً : ظل جالساً في مكانه وعينه مُثَبِّتة على بيت « خليل »
أمامه ، تنتقل أحياناً إلى المشربية منتظراً ان يلمح خلفها شبح « فاطمة » كما كان
يحدث في الزمان الماضي .. وفتح الباب أخيراً لتخرج جارية كان « شمس » يعرفها
تماماً : انها كاتمة اسرار « فاطمة » وموضع ثقته — وكانت يوماً رسول غرام بينها وبينه
— فإلى أين تتجه الآن ؟ . حيرة السؤال ، وعذبة الغيرة ، فتبعها إلى أن لحها وهي
تتحدث مع أحد أتباع « المشالي » في ركن مظلم في أحد الشوارع ، فأدرك كل

شيء : ان « فاطمة » قد أرسلت تستدعى عشيقها ... وهذا ماؤكد له بعد قليل عندما طرق باب « فاطمة » احد اتباع « المشالي » وهو يحمل بعض اللقافات لم يشك « شميس » في انها هدية الى المعشوقة الفاتنة من عشيقها الوغد .

لم تكد الظلمة تشتد ، وتنقطع أفواج السابلة ، حتى لمح « شميس » من مخبئه ، غريمه وهو يتسلل إلى بيت « فاطمة » .. وكالت موجات الغيرة التي عصفت به ، قد ارتفعت إلى ذروتها .. فلم يتالك نفسه ، وقرر أن ينفذ خطة كانت تعصف برأسه ، طوال ساعات مراقبته لمنزل المعشوقة الخائنة .. لقد آن أوان الانتقام .

مضى مسرعاً إلى « الامام الليث » .. وهناك وجد « خليل » مندجاً في الذكر بكل مشاعره وما كاد هذا يلمحه حتى دعاه للمشاركة في الذكر ، ولكن « شميس » جذبه من كفه واخطره هامساً بكل شيء . وركب كل منهما حماره وعادا مسرعين إلى القاهرة ..

هم « خليل » أن يطرق الباب ، ولكنه خشي أن يخفى المجرمان آثار

جريمتهم ، فتسلق سور المنزل ، وتوجه على الفور الى حجرة النوم « فوجد المشالي مع زوجته في الناموسية ، وهما تحت اللحاف متعانقان ، فقبض عليهما باليد وضربهما ضرباً مبرحاً » ..

حدثت ضجة ، واستيقظ الجيران وفتحت النوافذ ، وأطل الجميع

رنة منزل في العصر الوسيط



يستفسرون . ووقف عدد قليل من سابلة مابعد منتصف الليل يتسمعون ويحاولون ان يعرفوا مايجري ..

فقد « المشالي » أعصابه ، بعد ان انتزع من فراش غرامه وهو عارٍ وسكران لكنه استطاع ان يتمالك مابقي من اعصابه ، ليطلب من « خليل » ان يبدأ . ويتوسل إليه ألا يفضحه ، ويَعده بأن يكتب له صكاً بألف دينار . وقالت « فاطمة » انها مستعدة للتنازل عن جميع أمتعة البيت ، على ان يتستر « المشالي » على الامر . رفض الزوج ، وأصر على الرفض رغم كل التوسلات ، واستفزه ما عرضه المجرمان فانهاال عليهما ضرباً . وفي النهاية أغلق عليهما باب الحجرة ، ووضع عليهما حراسة من بعض خدام المنزل . وتوجه من فورة إلى دار « حاجب الحجاب » .

وبمجرد أن سمع « حاجب الحجاب » تفاصيل القصة ، ارسل فقبض على العاشقين ، وعندما وصلا إلى داره بدأ التحقيق معهما .

وكان « المشالي » مرتبكاً ويود ان يتخلص من الموقف بأي شكل . فاعترف بكل شيء . سمع « حاجب الحجاب » التفاصيل باهتمام . وتأمل جمال المرأة بعين غير بريئة . ثم أرسل فأحضر أحد زملاء المتهم وهو « القاضي شمس الدين بن وحيش » — وكان شافعيأ هو الآخر — فأعاد التحقيق أمامه ، ثم أحضروا دواة وقلمأ ، فكتب « المشالي » اعترافه بخط يده . ووقع القاضي « ابن وحيش » على المحضر بما يفيد أن الاعتراف تم في حضوره ، ودون ضغط أو تعذيب للمتهم ..

وبعد ان انتهى التحقيق أمر « حاجب الحجاب » بضرب « المشالي » ، فُضرب ضرباً مبرحاً حتى كاد يهلك . ثم رفعت المرأة على اكتاف الجنود وضربت هي الأخرى حتى أغمي عليها .. وأمر حاجب الحجاب « باشاهارما » و « تجريسهما » في القاهرة ..

في صباح اليوم التالي ، بدأت عملية « التجريس » . أركب « نور الدين المشالي » و « فاطمة » كل على حمار ، وأجير « المشالي » على لبس عمامته — وهي الشارة التي تدل على أنه من القضاة — وكان وجه كل منهما إلى مؤخرة الحمار .

وطافوا بهما الشوارع المحيطة ، والجنود حولهما يدقون الاجراس ، وينادون على الناس ليجتمعوا حولهما ويسمعوا قصتهما . والمغاني في الخلف يزفونهما بالطارات ، وقد وضع في عنق المشالي « ماشه » و « هون » وطافوا بهما في أحياء « الصليبية » ، و « قناطر السباع » — السيدة زنبب الآن — ثم عادوا بهما الى دار حاجب الحجاب حيث ضروهما بالسياط أمام الناس عقاباً لهما .

إلى هنا كان الموضوع قد انتهى . إذ لم تكن هناك عقوبة يمكن ان توقع بعد ذلك على العاشقين .. لقد ضربا وعذبا و « جُرَّسا » في كل انحاء القاهرة .. وغاية ما هناك أن المرأة كانت ستطلق ، أما « المشالي » فكان المنطقي هو أن يفصل من وظيفته .

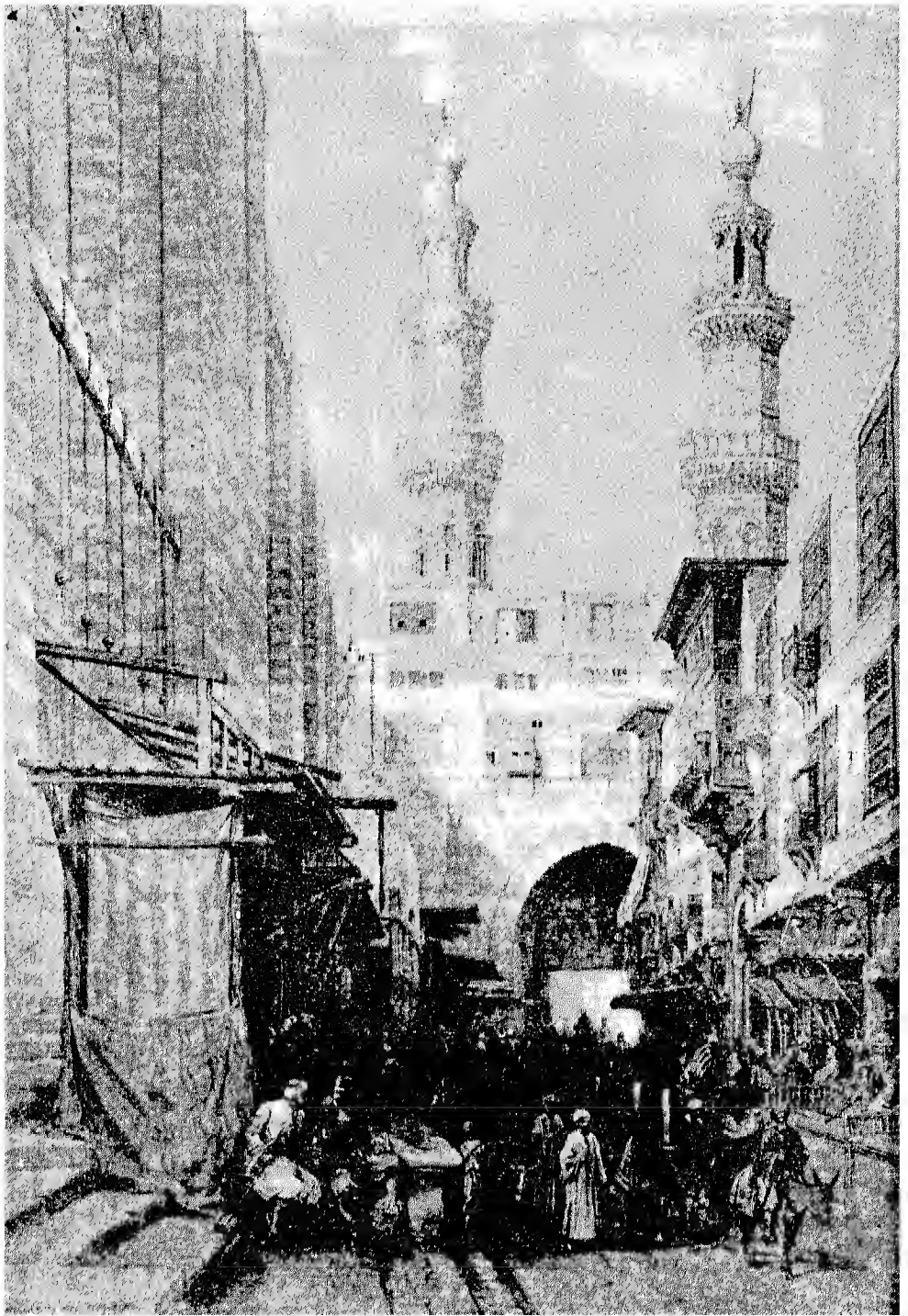
ولأن العصر غريب ، فان مافجر الموقف وصَّده .. وجعل له نهاية أخرى غير تلك النهاية الفكاهية كان آخر ما يمكن ان يخطر على البال .

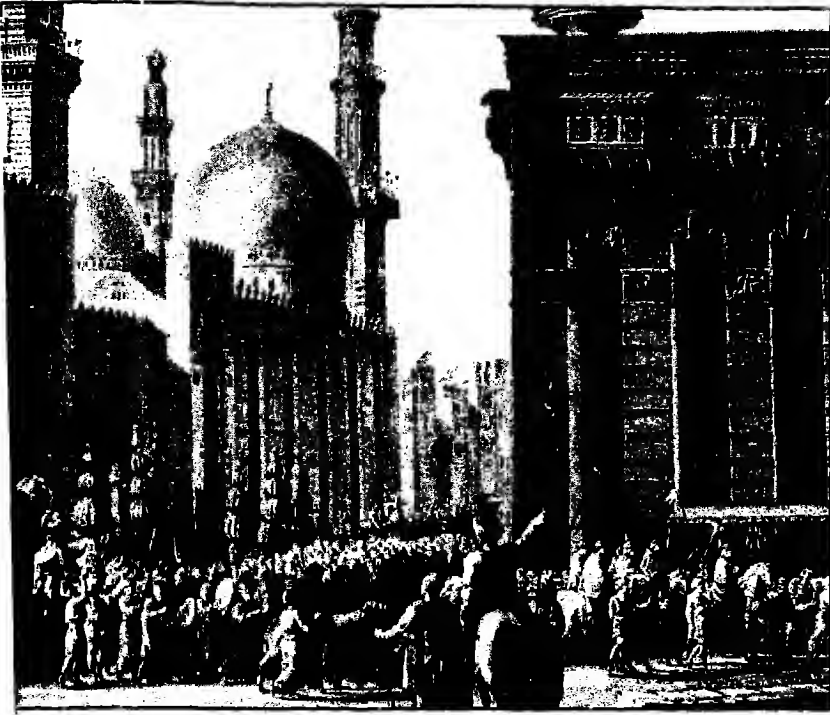
قبل أن يأمر « حاجب الحجاب » بالافراج عن « المشالي » و « فاطمة » فكر في ان يكسب من الجهد الذي بذله في تحقيق القضية .. فاستدعى الحاجب الرجل والمرأة ، وطالب كلاهما بمائة دينار لكي يفرج عنهما . وأبدى « المشالي » استعداده لدفع المبلغ ، اما المرأة فاعتذرت عن الدفع .. وقالت : — لقد وضع زوجي يده على جميع مأمملك من مال ، وأنا لا احتكم على دينار واحد الآن .

على الفور أرسل « حاجب الحجاب » فاستدعى « خليل » ، و طالبه بأن يحضر من مال زوجته مائة دينار بصفة رشوة . ولكن « خليل » — الذي كان مذهولاً مما حدث — رفض ان يدفع درهماً واحداً . وثار في وجه « حاجب الحجاب » ، ثورة الزوج المصدوم الذي لجأ إلى الحاجب ليقترض له من زوجته الزانية ، فإذا به يطلب منه مائة دينار لكي يفرج عنها .. لكن هذه الثورة استفزت حاجب الحجاب فأمر جنوده بالقبض على « خليل » وتعذيبه حتى يذكر مكان مال زوجته ، ويحضر منه المائة دينار .

دفع « المشالي » الرشوة ، وأفرج عنه .. وأفرج عن « المرأة » .. وهكذا فلت

« باب زويلة » في أحد أبراجه كان يوجد سجن « المقشرة »





الزناة واعتقل الضحية وهو الزوج المسكين وبُدىء في تعذيبه .. وبعد يومين تذكر ابن
« خليل » الصغير انه يستطيع أن يخدم أباه المعتقل . كان يقرأ القرآن في
« الدهشة » — أحد الاحواش السلطانية في القلعة — عندما مر السلطان بالقرب
من الحوش ، ورغم رهبة الموقف على الصبي الصغير ، فإن المأساة كانت قد أفقدته
القدرة على الخوف ؛ اتجه فوراً إلى السلطان ، وقبل أن يتمكن الحراس من منعه . كان
قد وصل إليه ، وفي كلمات متلعثمة قصّ الأبن القصة الغريبة التي انتهت بالافراج عن
« الزاني » و « الزانية » واعتقال الزوج المجني عليه ، والمطعون في شرفه .. والمسلوب
العرض .

يقول المؤرخ « ابن اياس » — الذي روى لنا القصة — انه عند ذاك

« اتسع الخرق على الراقع . وفشى الكلام بالمواقع » ..



□ الأربعاء ١٥ ديسمبر ١٥١٣

□ القصر الكبير بقلعة الجبل .

السلطان « قانصوه الغوري »
يتمشى قلقاً ، وهمهم بين الحين والآخر
بكلمات سباب . لا احد من الأمراء
الواقفين حوله يجسر على الكلام معه .
بعد فترة أخطر السلطان بأن القضية قد
وصلوا . أمر بإدخالهم . دخلوا وقبلوا
الأرض أمامه . أشار إليهم بالجلوس . لم
يجسروا على ذلك حتى جلس السلطان .

ظل السلطان يتفرس فيهم لحظات ، كانت عيناه مُرعبتين ، ففي العام نفسه
كان قد أصيب بارتقاء في جفنيه ، بحيث لم يعد يستطيع أن يرفعهما الا بعد ان
قصهما له الأطباء . انتهى السلطان الصمت متفجراً :

— والله افتخرتم بإقضاة الشرع ، نوابكم شيء يشرب الخمر .. وشيء يزني ،

وشيء يبيع الأوقاف !!

كان الكلام الأخير يتضمن — بتعير « ابن إياس » « تسميعة » لقاضي القضية
الحنفي « عبد البر بن الشحنة » ، إذ كان هو المقصود بذلك الكلام عن بيع
الأوقاف ..

كان « عبد البر » — ككل القضية — ينتظر على أوقاف متعددة ، موقوفة
على المؤسسات الدينية ، وكان يؤجرها بأسعار زهيدة جداً ، مقابل رشاًوى ضخمة .
صمت القضية ولم يردوا .. سأل السلطان عن القاضي « بن وحيش » الذي



حضر اعتراف « المشالي » بالزنا ، وعندما وقف ، تفرّس فيه السلطان قليلاً ، ثم طلب منه أن يشهد في المجلس بما صدر عن الزاني من اعتراف ..

روى « ابن وحيش » كل شيء ..
وفي النهاية سأل السلطان القاضي عن رأيه ، قال « ابن وحيش » :
— أنا ثبت عندي رجعهما .. لا بد من تطبيق الحد .

قال السلطان على الفور :

— إذن اصدر حكمك برجمهما .

أثار « ابن وحيش » نقطة شكلية ، قال أنه لا يستطيع أن يصدر حكماً في القضية ، لأنه مجرد « نائب » ، إلاّ إذ حصل على إذن بالحكم فيها من قاضي قضاة مذهبه ، وهو القاضي الشافعي « جمال الدين الطويل » ، فأذن له القاضي الشافعي بذلك !

انفض المجلس بعد أن أصدر قضاة الشرع حكماً برجم « المشالي » و « فاطمة » ، وأمر السلطان بإعادة القبض عليهما ، وباختيار مكان تحفر فيه حفرة لكل من « الزاني » و « الزانية » عمقها بطول قامة كل منهما بحيث لا يظهر منهما سوى الرأس فقط — لتكون هدفاً سهلاً للطوب الذي يلقيه الناس عليهما حتى يموتا .. وتطبيقاً لهذا الحكم قبض « الوالي » على « المشالي » و « فاطمة » . وأودع الأول سجن « المقشرة » اما المرأة فقد ذهبوا بها الى سجن النساء وكان يُعرف بـ « الحجرة » . وافرغ عن الزوج المسكين !

الشيء المذهل في هذا كله ؛ ان سلوك حاجب الحجاب لم يثر اي مناقشة . انتشرت الواقعة ، وتهاشم الناس بأن السلطان « قانصوه الغوري » سوف يطبق حدود الشرع .. وانه سيبدأ بتطبيق « حد الزنا » ، ذلك الحد الذي لم يطبق منذ عهد الخلفاء الراشدين ، وأثار ذلك موجة من المناقشات في القاهرة ، وخشي كثيرون من الفسّاق على رقابهم . وانتظر أرباب الفجور نتيجة الموقف بقلق شديد ..

في اليوم التالي كان السلطان مشغولاً في أمر الحج ، وخروج الحمل وكان هناك نبيوف غرباء من أمراء العراق ، سافروا مع الحجاج وودّعهم السلطان وداعاً يليق

بقيامهم ، وحضر القضاة الأربعة موكب خروج المحمل ، ونُسِيَ إلى حين أمه «فاطمة» و «المشالي» .

وبينا السلطان مشغول في أمر الحج كان هناك امر آخر يدبر خفية .. شخص يقال له «شمس الدين الزنكلوي» من قضاة الشافعية كان زميلاً وصديقاً لـ «المشالي» ، وجد حلاً شرعياً ينقذ صديقه من الرجم ، وتمكن من أن يهرب له رسالة في «سجن المقشرة» وأخرى إلى المرأة في «سجن الحجرة» ، تنبههما إلى ضرورة أن يطلب كل منهما قاضياً وينكر أمامه اعترافه بالزنا ..

وبينا ذلك يتم كان «الزنكلوي» قد كتب فتوى على شكل سؤال مجرد ، <٤٧>

ودار بها على القضاة ومشايخ الاسلام ، وكان نص السؤال هو :

— رجل زنا واعترف بالزنا .. ثم رجع عن ذلك الاعتراف ، فهل يسقط عنه الحد أم لا ؟

بدأ «الزنكلوي» جولته بشيخ جليل هو الشيخ «برهان الدين ابن أبي شريف» ، وكان قاضياً سابقاً لقضاة الشافعية ثم عزل من منصبه . وتولى نظارة إحدى مدارس العلم ، وكان معروفاً بتفقهه في الدين ، موفور الحزمة والكرامة يحترمه الجميع .

قدم له «الزنكلوي» السؤال مكتوباً فكتب يجيب عليه :

— إذا رجع الزاني عن الاقرار باعترافه بالزنا ، سقط عنه حد الرجم ، وغير ذلك من الحدود ..

عارف على المقيى



تحول « الزنكلولي » بين كبار المشايخ ، يعرض عليهم السؤال وتحت إجابة الشيخ الجليل « ابن أبي شريف » فكانوا جميعاً يقرّون إجابته ، ويكتبون بذلك أوراقاً . وكان القضاة الأربعة من بين الموقعين ..

وعندما انتهى السلطان من مشاغله ، وأرسل يسأل عما اتخذ من إجراءات لرجم الزاني والزانية فوجيء بأن المتهمين قد عدلا عن اعترافهما .. وفوجيء بأن فتوى ائقد صدرت من قضاة الشرع بأن لا وجه لتطبيق حدّ الرجم أو غيره — كالجلد — لعدول الزانيتين عن الاعتراف !..

استشاط السلطان غضباً ، وصاح :

— يامسلمين .. رجل يطلع إلى بيت آخر ، ويفسق في زوجته ويُقبض عليه تحت اللحاف معها ، ويعترف بذلك ، ويكتبه بخط يده ، وبعد ذلك تقولون له حق الرجوع !!؟

ارسل السلطان فاستدعى قاضي قضاة الحنفية « عبد البر بن الشحنة » وكان صديقاً له ومقرباً عنده حتى أنه كان يبيت معه في القلعة ثلاث ليال في الجمعة ، وصار بيده الحلّ والعقد في أمور السلطنة وسأله عن امر الفتوى ، فانكرها وهاجمها بشدة ، وقال أن الذين أصدروها لا يفهمون في الدين وإن الحدّ لا بد أن يطبق ، ولابد أن يكون هذا في دولة السلطان « قانصوه الغوري » ، مجدّد دين الاسلام ، وأول من سيُطبّق « حدّ الزنا » بعد الرسول صلوات الله عليه وسلامه وكحل للمشكلة اقترح « عبد البر » عقد مجلس شرعي عال لمناقشة الفتوى وتجريحها علمياً ..



□ الخميس ٢٣ ديسمبر ١٥١٣ م .

□ القصر الكبير بقلعة الجبل .

عقد السلطان أكبر مجلس شرعي قضائي في تاريخ مصر العصر ..

ذلك أن الذين حضروه لم يكونوا قضاة المذاهب الأربعة فحسب ، ولكن حضروه أيضا كل شيوخ القضاة الذين تركوا مناصبهم ، ونظار المدارس والمعاهد الدينية وكبار مشايخ الأزهر والقضاة ، ومن بينهم الشيخ « برهان الدين بن شريف » الذي أصدر الفتوى ..

ولما تكامل المجلس أعاد السلطان عرض المسألة مُصِراً على أخذ الزاني باعتزافه معارضاً في حق الرجوع ، وتولى القاضي « ابن أبي شريف » الرد باعتباره مُصدراً الفتوى ، فذكر أقوال الفقهاء في هذا الصدد ونُخِتم كلامه بقوله : هذا هو شرع الله ..

تشعب الحديث حول شروط وأحوال تطبيق حدِّ الزنا ، ولخص بعض الحنابلة من الحاضرين آراء الفقهاء في المسألة ناقلين عن « ابن تيمية » قوله إن « حد الزنا لا يُقام حتى يشهد على الزاني أربعة شهود ، أو يشهد على نفسه أربع شهادات عند كثير من العلماء أو أكثرهم ، ومنهم من يكفي بشهادته على نفسه مرة واحدة ، ولو أقر على نفسه ، ثم رجع فمن الفقهاء من يقول يسقط عنه الحد ، ومنهم من يقول لا يسقط » .

وتمسك السلطان بقول الأخمين وأصر على عدم إسقاط الحد وتمسك الفقهاء والقضاة بالقول بسقوط الحد ، ذاكهن ان الرسول — صلى الله عليه وسلم — كان يقول « إدروا الحدود بالشبهات » .

وتشعب الحديث مرة أخرى . ولم يكن هناك خلاف بين الحاضرين على ان « المشالي » و« فاطمة » قد ارتكبا جريمة الزنا ولا في استحقاقهما للرجم ، وهى العقوبة التي نص عليها القرآن الكريم ، حين يكون الزانين مُحصنين أى متزوجين ، ولكن الخلاف كان : هل يحق لهما أن يرجعا عن الاعتراف وينكرا ، وخاصة أن الاعتراف كان هو الدليل الوحيد الثابت على الجريمة ، إذ أن الذين رأوهما لم يكونوا أربعة شهود ولم يروا « البرزود في المكحلة » كما ينص على ذلك الحديث النبوي الشريف ..

طالت المناقشة فتوترت اعصاب السلطان ، فقال للشيخ « ابن أبي شريف » ..

— ياشيخ برهان الدين ، أنا ولي الأمر ولي الحق في اتخاذ ماأراه .

رد الشيخ :

— نعم يامولانا ، ولكن بموافقة الشرع الشريف ، فإن قتلتهما دون أمر الله
تلزملك ديتان عنهما .

حنق السلطان على الشيخ ، ولكنه كظم غيظه ، ونظر إلى شيخ آخر من
قضاة الشافعية هو « الشيخ زكريا » ، وسأله عن رأيه ، فأيد رأي زميله ، فقال
السلطان :

— هذا يبقى في ذمتك !؟

قال الشيخ :

— إيش أكون أنا .. يبقى في ذمة « الامام الشافعي » صاحب المذهب .
قال السلطان :

— انت ذهولت .. مابقى لك عقل ..

تدخل الشيخ « نور الدين المحلي » ، قال :

— يامولانا ، إن الذي صدر عن القضاة ومشايخ الأسلام بصحة سقوط الحد
عند الرجوع عن الاعتراف هو الحق ، وهو نص مانقله الامام الشافعي وغيره رضي الله
عنهم أجمعين ، فلا عبوة باعتراف الزاني إذا رجع عن اعترافه .

كان السلطان قد فقد السيطرة على أعصابه ، تماماً .. صاح فيه :

— ان شاء الله يا « شيخ محلي » تطلع إلى بيتك فتجد من يفعل في زوجتك
الفاحشة كما فعل « المشالي » في زوجة « خليل » .

قال « المحلي » :

— عافانا الله من ذلك يامولانا .

نظر السلطان الى صديقه القاضي « عبد البر » منتظراً أن يؤيده في رأيه ،
ففوجيء به يؤيد زملاءه القضاة . آنذاك انفجر يشتمه ويسبه صائحاً :
— انت تقرر معي شيئاً وترجع عن ذلك .. كنت قلت هذا من الأول حتى
أعرف أمر الرجوع .

ونظر السلطان إلى القضية الأربعة ، فوجههم بالكلام القبيح وقد بلغ به الحنو مداه .. ثم ختم توبيخه ، بأن صاح فيهم .
— انتوا الأربعة .. قوموا .. لاثروني وجوهكم قط .. انتم مفصولون القضاء .



في اليوم التالي أصدر السلطان قراراً بعزل الشيخ « برهان الدين بن ابي شريف » من منصبه كناظر لمدرسة السلطان ، واشيع انه سينفى الى « القدس » .
وأصدر أمراً بعزل قضية المذاهب الأربعة . ثم نزل الى ميدان القلعة . وأرسل فأمر بالقبض على « شمس الدين الزنكلوي » القاضي الذي دار على العلماء بالفتوى . فلما مثّل بين يديه قال له :

— « يا زنكلوي » .. حكمك أنت يمضي .. وحكمي أنا يبطل .
ثم بطحه على الأرض وضربه نحرًا من ألف عصا . وضرب أولاده الاثنين كل واحد نحرًا من ٦٠٠ عصا ، وأمر بنفيه هو وأولاده الى الواحات . فأركبهم حميراً والدم يسيل من أكعابهم وأشيع بين الناس أن « الزنكلوي » مات !! وان اولاده في حالة العدم .

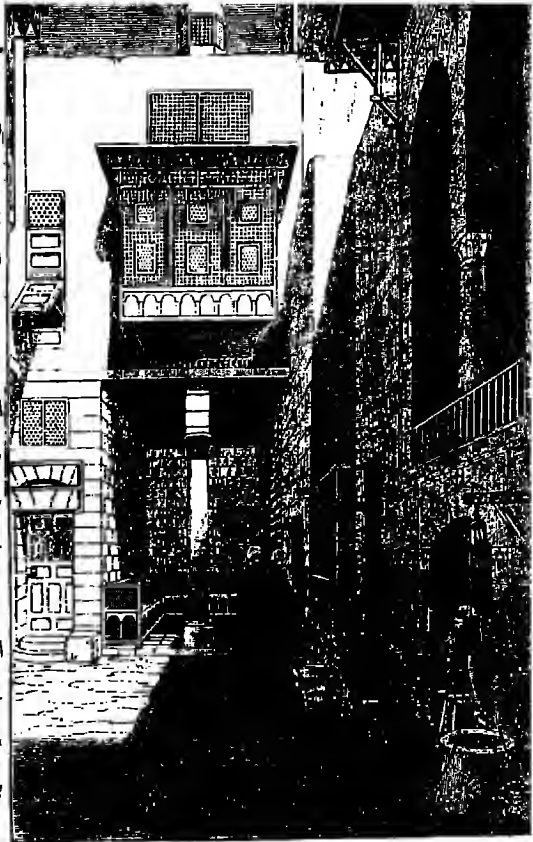
كان ذلك اليوم هو التاسع والعشرين من شوال ٩١٩ هـ — ٢٨ ديسمبر ١٥١٣ م — وظنّ السلطان ان أول ذي القعدة سيكون اليوم التالي . وكان من بين تقاليد السلطنة أن يصعد القضية في أول كل شهر عربي لتهنئة السلطان به ، ولشدة غضبه عليهم غادر القلعة لكيلا يلتقي بهم . وعندما جاءت غرة الشهر في يوم الخميس التالي صعدوا القلعة للتهنئة وانتظروا بجامعها لكي يهل عليهم السلطان ، ولكنه تركهم ولم يجتمع بهم فنزلوا بخفي حنين .

وظلت مصر خمسة أيام كاملة بلا قضية .

خلال تلك الأيام لم يعقد زواج ،
ولم يتم طلاق ، ولم يصدر أي حكم
شرعي .. وأغلق الشهود دكاكينهم ؛
تعتلت قضايا التجار ، واضطربت
الأحوال ، والناس يتساءلون عما
سيفعل السلطان بعد ذلك .

وتزايد غضب السلطان على
المشايع أجمعين ، فأصدر أمره للوالي
بأن كل من يجده من الفقهاء وهو
سكران فليقبض عليه على الفور وله
خلعة ثمينة .

.. وأمر ألا يدخل عليه أحد من
الناس وهو يرتدي عمامة أياً كان ،
حتى أن موظفي القصور السلطانية
من المعممين استبدلوا عماماتهم
بغطاء رأسي مملوكي .



من دار بالقاهرة

واخذ الأمراء يتشفعون للقضاة لكي يقيمهم السلطان في مناصبهم . فلما نزل
السلطان إلى الميدان قام عدد من الأمراء بتقبيل الأرض بين يديه . وأعادوا شفاعتهم
للقضاة الأربعة ، ولما سمع السلطان ذلك حنق على الأمراء « وحلف بحياة رأسه أنه
مايعيد أحداً من القضاة الى وظيفته » وصمم على ذلك .

يقول ابن اياس « ولم يتفق قط أن القضاة الأربعة يعزلون كلهم في يوم واحد
إلا في هذه الواقعة التي جرت فعُدَّت من النادر الغريبة » ..

وبلغ من توتر أعصاب السلطان في تلك الأيام أن عُرض أمامه مملوك ارتكب
مخالفة . فأراد أن يُضرب بين يديه فتعترض قدام السلطان فحنق عليه وأمر بتوسطه ،

وبالفعل جاء « المشاعلي » بسيفه وضربه في بطنه فشقه نصفين .



في يوم الأربعاء ١٠ يناير ١٥١٤ م استبدل السلطان حكم الرجم الذي صدر بحق الزائنين بقرار بشنق « نور الدين المشالي » و « فاطمة » .

واختار لتنفيذ الحكم وسيلة غريبة .. أمر بأن تُنصب المشنقة على باب الشيخ « برهان الدين ابن أبي شريف » ، الذي أصدر الفتوى في صالح حقهما في الرجوع عن الاعتراف . وتوجه « داودار الوالي » لكي ينصب المشنقة في حارة « أولاد الجيعان » حيث كان يسكن الشيخ ؛ وظن أهله أنه هو الذي سيشتق فصرخوا ولطموا ويكوا .. وأخيراً اتضحت الحقيقة ، حين بدأ تنفيذ حكم السلطان ..

جاءوا بـ « نور الدين المشالي » من سجن « المقشرة » . كان قد عانى ذل الحبس شهراً طويلاً في زنازين سجن المقشرة الرهيب ، وجاءوا بـ « فاطمة » من سجن « الحجرة » . ونفذ الشنق على الصورة التي تخيلها السلطان :

شنقوهما في حبل واحد .. وقد جعلوا وجه الرجل في وجه المرأة .. وكانت « فاطمة » تلبس إزارها وعليها أثوابها مسبولة . وظلت جثاهما معلقتين ثلاثة أيام .. ووجهاهما وجسادهما ملتصقين ، والناس يأتون من كل فج عميق لكي يشاهدوا النهاية الفاجعة لقصة حب .

وتبرز الحادثة قلب شاعر ركيك هو « محمد بن الصايغ » فيقول :
أيا لهما من عاشقين عليهما قضى من قضى بالموت حتماً وأشبقا
فقلبيهما عند الحياة تآلفا وجسميهما عند الممات تعانقا
في مساء اليوم نفسه عين السلطان أربعة قضاة بديلاً عن القضاة المفصولين ،
وتجمع نوابهم حول القلعة ينتظرون موكبهم فكان عددهم يزيد عن ٣٠٠ نائب .

لكن السلطان كان قد أمر بتغيير نظام القضاء بحيث لايزيد عدد النواب عـ...
١٠٠ نائب للقضاة الأربعة ، وبدلاً من أن يكون لقاضي كل مذهب حق تعيين نوابه
فان السلطان أمر بالألّا يعين أحد من النواب إلّا بعد عرض اسمه عليه . وبالفعل أعيد
عرض الأسماء كلها عليه ، ففصل أكثر من مائة قاض ، واستبقى مائة فقط .

الشيء الذي يثير الدهشة في هذا كله .. هو السبب الذي من أجله أصرّ
السلطان على تطبيق الحد . فمن المؤكد ان القضاة كانوا على حق في موقفهم من
الناحية الشرعية والخلقية والاجتماعية أساساً . و« حدّ الزنا » بالذات قد أحيط
بمجموعة من القيود لاتسمح بتطبيقه إلّا في أضيق الحدود ، نظراً لخطورته .
ولسهولة الظن فيه . ولقسوة العقوبة المقررة عليه .

ومن الناحية الاجتماعية فإن دولة تعترف بالبغاء رسمياً ، وتتقاضى ضرائب
من البغايا . لايمكن الظن بأنها سوف تطبق هذا الحد ، فانتشار البغاء في أي
حضارة ، هو مقياس لا إنسانيتها ، فليست هناك مهانة أكثر من مهانة تحويل
الجسم البشري إلى سلعة تباع وتشتري .

فما الذي دفع السلطان الى هذا الغضب الأعمى ، وإلى تفجير المسألة
وتحويلها إلى أزمة ؟ ..

أغلب الظن أنها كانت واحدة من ألعاب السلطة التي لاتنتهي والتي برع
فيها العصر المملوكي عموماً ، فقد شهدت مصر في نفس السنة التي وقعت فيها
هذه الحادثة غلاء مرعباً في سعر القمح وطاعوناً استمر عدة أشهر ، ومحاولة
للاستيلاء على السلطة قام بها أمراء المماليك عندما مرض السلطان بارتقاء في
جفونه ، وظنوا أنه فقد البصر ولم يعد يصلح للسلطنة .

فضلاً عن العديد من المظالم وخصوصاً التلاعب في سعر العملة الذي
كان « السلطان الغوري » بارعاً فيه — اذ كان يغير اشكالها وقيمتها ويستفيد من
فروق أسعارها ، كما كان يرفع الأسعار ويكبد الفقراء ، وحتى الأغنياء مشاقاً لا
حصر لها ..



كان السلطان يحاول أن يغطي على مظالمه بتطبيق الحد .. وإعلان الغضب على القضاة لأنهم لم يوافقوا على ذلك . وقد ضحى في هذه اللعبة تضحية جسيمة ، فلم يأخذ من القضاة الجدد الذين عينوا « المعلوم » ، ففاته — كما يقول ابن اياس — « نحو اثني عشر ألف دينار » وقد « عُدَّ ذلك من النوادر الغريبة ولاسيما من « الاشرف الغوري » ..

بيد ان المملوك لا يمكن إلا أن يكون مملوكاً ..
لم يمر أقل من عام حتى عاد ثلاثة من القضاة المفصولين إلى وظائفهم ..
دفع أولهم ألفى دينار ، ودفع كل واحد من الاثنين الآخرين ثلاثة آلاف دينار ، ولم يَعد الرابع وهو نديم السلطان وصديقه — القاضي عبد البر بن الشحنة — لأنه كان قد مات من شدة قهره !



سليمان الحلبي



كان يوم السبت ١٤ يونيو (حزيران) سنة ١٨٠٠ م ، أطول أيام الجنرال « كليبر » في مصر .

حين بدأ اليوم ، لم ينبئ بشيء جديد عما تعوده الجنرال منذ تولى القيادة العامة للجيش الشرق قبل عشرة اشهر ، فشمس يونيو الساطعة توحى يوم صيفي حار ، مكتظ بالعمل ومبلل بالعرق .. وفي جدول أعماله ، مهام لا تخلو من مشقة ، ولكنها لا تفتقد إلى الترفيه ، أما الذى لم يكن يعلمه الجنرال — حين فتح عينيه في الصباح بمسكنه المؤقت في معسكر الجيزة — فهو أن هذا اليوم سيكون آخر ايامه في هذه الدنيا الفانية ..

كان عليه أن يعبر النيل إلى الروضة ، ليستعرض الجنود اليونانيين ، الذين تتكون منهم. « كتيبة الأروام » ويلتقى بقائدهم القبطان « نيقولا بابازوغلو » لعله

يسمع منه مايطمئنه على كفاءة فرقته ، وقدرتها على دعم الجيش الفرنسي ، إذا ما اضطر للدخول في مواجهة جديدة مع العثمانيين أو الانجليز أو المصريين ..

ومع أن أحوال الكتيبة كانت تدعو للتفاؤل ، إلا أن « كليبر » لم يهضم بسهولة الواقع الذى قضى بان يحتاج جيش الشرق لمن يدعم قدرته على المواجهة والصمود . أين الاحلام الجامحة التى قاد بها « نابليون بوناپرت » هذا الجيش نفسه — قبل ثلاثة أعوام — لبني امبراطورية فرنسية شرقية ، تضرب إنجلترا في الصميم ، وتقطع طريق تجارتها إلى الهند ؟ .. أين صيحة « نابليون » أمام الأهرام مخاطباً جنود جيش الشرق : أيها الجنود .. إن أربعين قرناً تنظر إليكم من قمة هذه الأهرام ؟ . وأين قاموسه الذى كان يفخر بأنه قد خلا من كلمة مستحيل ؟ .

ضاعت جميعها بين الصحراء والبحر ، كما ضاع نصف جيش الشرق في الطواحين والثورات وأمام أسوار « عكا » . تبدد الجيش والحلم . هرب قائده « المظفر » « نابليون بوناپرت » تحت جناح الليل ، مُخَلِّفاً أربعة خطابات مليعة بالنصائح ، وتركه مثقلة بالديون ورثها « كليبر » : خزانة مُفْلِسَة بها عجز يصل إلى عشرة ملايين من الفرنكات ، وجيش فقد نصف قواته ، وتدهورت معنوياته ، وبلغت متأخرات رواتبه أربعة ملايين فرنك ، يرتدى جنوده وضباطه ملابس باليه ، لا يستطيع ان يجدها لهم ، لأنه إذا وجد النقود اللازمة لذلك ، فلن يجد السبيل لاستيراد الأجواخ ، وهو محاصر بين البحر والصحراء .

فهل تصلح « كتيبة الأروام » التى يقودها القبطان « نيقولا بابا زوغلو » ما أفسده الدهر ؟ . هل تَمَكَّن جيش الشرق المحاصر من الخروج من المحنة حيا ؟ فتنقذه من براثن الاعداء الكثرين الذين يترصبون به : الانجليز فى البحر .. والأتراك فى الصحراء .. وهؤلاء المصريون الذين لم تمض سوى أسابيع قليلة على إخماد ثورتهم اللامهيه ؟

كانت أثار الثورة مازتال واضحة على مبنى القيادة العامة للجيش الفرنسى ، حين وصل إليه « الجنرال كليبر » قادماً من الروضة ، ليتفقد اعمال الترميم الذى أمر باجرائه به . طالت قنابل الثوار غُرف القصر والممرات التى تنتشر بين حدائقه



قصر الألفى الذى لم يسكنه .. فتحول إلى مركز للقيادة العامة لجيش الاحتلال الفرنسى

ونافوراته ، وثكنات الجنود المحيطة به . حطمت الثورة جمال القصر ، فهل هو قصر أم لعنة ؟ . لم يتمتع أحد بالاقامة في هذا الترف الجنونى ، حتى صاحبه الأمير المملوكى ، « محمد بك الألفى » ، الذى بناه وزخرفه ، واستورد له نافورات من ايطاليا ، وأنواعا من الرخام والأعمدة ، وخرط له مشربيات وشبابيك يزينها زجاج ملون ، وفرشه بالوسائد والمساند والستائر ، وأضاءه بالقناديل والشموع والمشكاوات ، لم يمكث به سوى ستة عشر يوماً ، ثم جاء جيش الشرق ، فهزب الأمير المملوكى فيمن هرب ، أما البيت فسكنه سارى عسكر « بونا برته الكبير » ، قائد الجيوش الفرنسية الذى جاء ليلتقى بأربعين قرناً من التاريخ ، فحوصر ، ودمر الانجليز اسطوله فى « أبى قير » ، ولم يجد متعة تخرجه من الحصار والإحباط وتضفى بهجة على القصر الفخم الذى سكنه ، إلا أن يدفن إحباطه فى أحضان المواطنه « بولين فوريه » .

صعد الجنرال « كليبر » سلام القصر المصنوعة من الرخام والمرمر والجرانيت المصقول المجلوب من أسوان ، يتفقد العمال الذين انهمكوا يصلحون ماطال الجدران من قذائف ، وينزعون النوافذ المحترقة ، ويستبدلون الزجاج المحطم تأمل النافورة الفخمة في قاعة الاستقبال التي شهدت احتفال « الألفى » الأول والأخير بقصره الذي لم يسكنه بعد ذلك أبدا ، وسمعت أكاذيب « نابليون » على شيوخ الأزهر يوم أعلن أمامهم إسلامه ، وأكاذيبه على جنوده يوم وعدهم بأن يحصل كل جندي منهم عند عودته إلى فرنسا مايكفى لشراء ستة أفدنة من الأرض ، فمات معظمهم دون أن يجدوا قبرا يدفنون فيه .. أما في غرفة النوم ، فقد كانت وعوده الباطلة « للمدام فورييه » بالزواج منها منقوشة على الجدران ، كآثر تذكاري للكذب والجبن ، فقد دبر رحيله من مصر في سرية تامة وتركها دون أن يصحبها أو يكتب لها حرفاً واحداً .



لم يكن المهندس « جان بروتان » هو الذي تنبه لذلك الشاب الرث الملابس الذي يرتدى عمامة خضراء ، وقفطاناً رديفاً ، ويمشي في إثر الجنرال « كليبر » من غرفة لغرفة خلال تفقده للإصلاحات التي تجري في القصر ، إذ كان « بروتان » مشغولاً بتقديم إيضاحات حول عمليات الترميم للجنرال ، ولكن الملازم ، « فورتينيه » — « ياور كليبر » — كان هو الذي تنبه لذلك الفتى الذي أخذ وجهه يظهر أمامه في كل غرفة أو قاعة استقبال يدخلها الجنرال ومرافقه . ولم تكن ملاحظته تشي بشيء ، ولعل آخرون قد تنبهوا أيضاً له ، لكن أحداً لم يفسر الأمر بأكثر من مظاهره ، فالقصر ملئ برجال مثله يصلحون ما أصابه من دمار ، فلعله واحداً من العمال الذين يصلحون الزجاج أو يخرطون الخشب ، فجميعهم يرتدون ملابس رثة ، وحتى لو لم يكن ، فليس هناك أدنى احتمال لأن يقوم أى إنسان في مصر الآن بعمل طائش ، وأطلال حى الأزبكية المحيطة بالقصر شاهد على أن الطيش سيء العاقبة ، فقد



احتوت عن بكرة أبيها ، لأن حفنة من المهيجين ظنت أن رجيل « بونايرت » يمكن أن يضعف موقف الفرنسيين في مصر .

وحين اقترب موعد الغداء ذكر المهندس « بروتان » الجنرال بدعوة للغداء ، كان قد وجهها إليه « الجنرال داماس » — رئيس أركان حرب الجيش — فغادر

الإثنان القصر إلى الحديقة ، وبصحبتهما الحاشية ، واخترقاها عبر الأرض المصنوعة من الفسيفساء الملون ، إلى ممشى يقود إلى حديقة بيت « داماس » المجاور للقيادة العامة . ولاحظ « فورتنيه » أن الشاب ذا العمامة الخضراء مازال ضمن صفوف حاشية الجنرال ، ولما كان ذلك في رأيه تطاولا ، فقد أمر أحد الخدم بطرده قبل أن يدلف إلى دار رئيس الأركان ، وحين ألقى نظرة أخيرة ، وهو على سلم منزل « داماس » ، لم ير وجه الرجل ، فتنهد براحه .

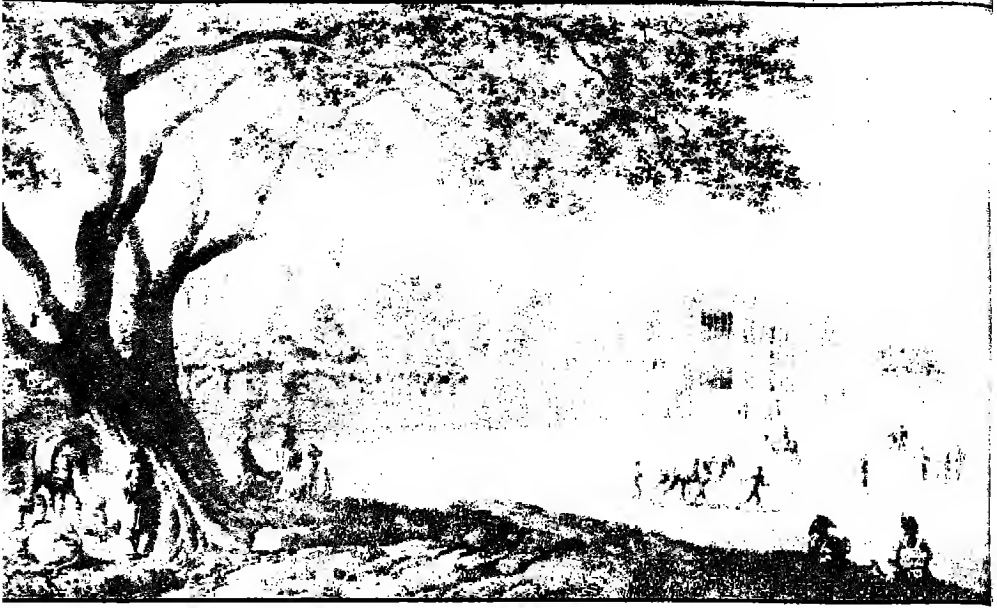
في قاعة الطعام بمنزل « داماس » تخفف « كليير » من سترته العسكرية بسبب حرارة الجو ، وسرعان ما شمل المدعوين جو من الألفة ، وزاد « كليير » الجو مرحاً بسخريته اللاذعة من « البطل القوى القادر » « بونابرت » الذى هرب تحت جناح الظلام ، وترك له خلافة لم يكن يريد لها ، وخطابا مليئاً بالأكاذيب عن فرنسا التى هزل لنجدتها ، ولو كان صادقا لقال : عن السلطة التى لا بد أن آخذ لنفسى نصيباً منها قبل ان تتوزع وأنا محاصر هنا في مصر ..

وإذ تطرق الحديث إلى الأحوال في مصر بدا « كليير » مطمئناً ، صحيح أن مشروعه للجلاء عنها بشكل مشرف قد فشل ، ولكنه انتصر على الأتراك في معركة عين شمس ، وأحمد الثورة التى قام بها المصريون ضده خمسة أسابيع متصلة ، وهو واثق أن سياسته ستثمر ، فالشئ الوحيد الذى يحترمه المصريون هو القوة . ومصر — في نظره — إقليم تحت الاحتلال العسكرى ، وينبغي أن تخضع له . وسوف يخضعها شاءت أم أبت ، فأى محاولة لكسب مودة الأهالى عن طريق التظاهر بالأخوة مقضى عليها بالفشل ، فهى خدعة لاتطلى على هؤلاء القوم الماكين ، الذين يخططون فهم التسامح ويظنونوه ضعفا ..



في الساعة الثانية بعد الظهر غادر « كليير » المأدبة قبل أن تنفض ليواصل تفقد أعمال الترميم ، وليستعرض مع كبير المهندسين « بروتان » تصميماً أعده لمبنى جديد يلحق بقصر الأنفى . عبر حديقة قصر « الجنرال داماس » — بقامته المديدة التى تقرب من ستة أقدام — دون أن ينتظر ياوره « الملازم ديفوج » الذى لم يكن قد

حديقة قصر القيادة العامة لجيش الاحتلال الفرنسى ، في مكان ما منها قتل سليمان الحلبي كليير ، وهو المكان الذى تشغله الآن محطة تمرين للسيارات على ناصية شارعى « الجمهورية » و « الألفى » بوسط القاهرة



انهى طعامه بعد ، ولحق به « بروتان » . وانهمكا فى حديث حول المبنى الجديد الذى يريد « كليير » إضافته لمقر القيادة العامة ، لكى يتروى فى المستقبل أى محاولة يقوم بها الفوغاء المصريون ، للهجوم على القيادة ، كما حدث منذ أسابيع ، وحين مر الاثنان أمام بحر أقيمت عليه ساقيه ، لم يتبها لذلك الشاب ذى القفطان والعمامة الخضراء ، الذى كان يكمن مستترًا بدواليب الساقية .

دلف الرجلان إلى رواق طويل ، يفصل بين الحديقتين ، وتظله تكعيبة من العنب وهما يواصلان الحديث ، وفى حين التفت المهندس « بروتان » إلى الخلف يتفحص بعض التدمير الذى لقيه فى طريقه ، وأصل « كليير » سيوه فتقدمه بخطوات ، آنذاك ، ظهر ذو العمامة الخضراء من خلف الساقية ، وتقدم نحو الجنرال ، الذى ظنه متسولا جاء يطلب عطاءه ، أو صاحب حاجة جاء يعرضها ، فقال بعجرفة :

— مافيش ...

واصل الشاب تقدمه بلا تردد . ماداً يده اليسرى إلى أمامه . ظن الجنرال انه يريد تقبيل يده . ما أن اقترب منه حتى مد الجنرال إليه يده مبسوطة كي يقبلها . في ثوان قليلة كان الشاب قد أخرج يده اليمنى من صدره ، وفيها خنجر حاد طعن به « كليير » في صدره ، في اللحظة نفسها كان « بروتان » يتلفت وراء كتفه . رأى القاتل يسحب مديته من صدر الجنرال وبينما كان « كليير » يترنح ، أغمدتها في بطنه ، ثم في ذراعه اليسرى وخذه الأيمن . أذهلت المفاجأة « بروتان » للوهلة الأولى فألقى نفسه أرضاً ، وحين سمع « كليير » ينادى حُرَّاسه بصوت ضعيف ، استرد شجاعته فقام مسرعاً ليلحق بالقاتل ، ورفع عصا كان يحملها وانهاled بها ضرباً على رأسه ، التفت إليه الشاب . تماسكا في شبه شجار . حسمه الشاب بمديته فطعن « بروتان » ست طعنات حتى سقط فاقد الوعي .

انقضت ست دقائق قبل ان يتنبه أحد لما جرى ، أما الشاب ذو العمامة الخضراء فقد اختفى وحين اكتشف الحراس ماجرى ، كان « كليير » قد لفظ أنفاسه الأخيرة ، وعلى أثرها انطلق من ميدان الأزبكية دوى طبل ينذر بالخطر ، فجوابته على الفور كل الطبول الفرنسية في القاهرة ، تدعو الجنود إلى مراكزهم . واحتاطوا — كما يقول « الجبرقي » المؤرخ — بالبلد ، عمَّروا المدافع وحرَّروا القناير ، وأرسلوا العساكر إلى الحصون والقلاع ، وقالوا لابد من قتل أهل مصر عن آخرهم . واندفع الجنود الفرنسيون كالمجائنين في الشوارع يضربون كل من يقف في طريقهم وقد اشتد غضبهم وبدأ أن جنونا وبائياً قد أصاب الجميع ، قتل الفرنسيون بسيوفهم وخناجيرهم جميع من صادفهم من الرجال والأطفال ، في تلك الساعات السوداء من ذلك النهار الذي لم يكن كذلك .

لم يترك القاتل وراءه أثراً يدل عليه سوى جزء من شال عمامته الأخضر الذي تمزق خلال المعركة القصيرة التي وقعت بينه وبين « بروتان » ، وانتشر الجنود يفتشون المنطقة التي جرى بها الحادث وماحولها من بيوت ، وبعد ساعة عثر عليه الجنديان « بيران » و « روير » في حديقة مجاورة لبيت « الجنرال د. اماس » . كان منهكاً تتساقط الدماء من رأسه — التي أصابتها عصا المهندس « بروتان » لإصابات مؤثرة

— فتطُخَّ ثِيابه ، وتُلَوَّنُ الجدران القصيرة نصف المتهدمة التي استند إليها . وكان عارى الرأس إلا من غلالة من قماش اخضر .

وكان يصلى .

قال الجندى « جوزيف بيران » — فى التحقيق الذى أجرى فى وقت لاحق من اليوم نفسه — :

— لقد اضطررنا ان نضربه بالسيف عدة ضربات لكي نحمله على المشى ..

مراد بك



تحولت مائدة الغذاء فى بيت « الجنرال داماس » إلى مكتب للتحقيقات . وأشرف الجنرال « مينو » — أقدم جنرالات الجيش وقائد القاهرة — على التحقيق . قال « المتهم » ان اسمه « سليمان » عمره ٢٤ عاماً ، وصناعته : كاتب عربى ، وسكنه : حلب . أنكر أنه قتل « الجنرال كليير » . وبرر العثور عليه فى الحديقة بأنه كان جالساً هناك لأن الخيالة كانوا يحاصرون جميع الطرق ، فلم يستطع ان يغادرها إلى أى مكان . وحين وُوجه بالخنجر — الذى عثر عليه « بيران و « روبير » مدفوناً فى التراب فى نفس المكان الذى قبض عليه فيه — أنكر أنه يخصه . وسئل عن غلالة الشماش الأخضر التى وجدت بجانب جثة الجنرال ، وتبدو مكمله لغلالة أخرى مماثلة لها توجد فى ملابسه ، فأجاب بأنها ليست له . وقال إن الجروح التى برأسه أحدثها من قبضواؤه عليه .



تقول الترجمة العربية لتصوص التحقيقات « فلما أن كان المتهم لم يَصْدُقْ فى جواباته ، أمر سارى عسكر أنهم يضربونه ، حُكْمَ عوائد البلاد . فحالاً لنضرب لحد

أنه طلب العفو ، ووعد أنه يقر بالصحيح ، فأرتفع عنه الضرب وانفكبت له سواعده ، وصار يحكى من أول وجديد .. » .



مات الجنرال « جان بابست كليير » ، قبل أن يحتفل بعيد ميلاده السابع والأربعين . وحين ولد في مدينة « ستراسبورج » عاصمة مقاطعة الإلزاس — عام ١٧٥٣ م ، لم يكن أحد يظن أنه سيلقى حتفه في ركن من حديقة بيت مملوكى بميدان الأزيكية بمصر المحروسة — تشغله الآن محطة بنزين على ناصية شارعى الألفى والجمهورية بمدينة القاهرة — على يد رجل لم يولد — في مدينة حلب السورية — إلا بعد ذلك التاريخ بثلاثة وعشرين عاماً كاملة .

فروق كثيرة فصلت بين الرجلين ، أهونها شأننا العمر والمقام ، فنحن نقرأ أكثر من اللازم عن كليير « بطل معركة مايستريك وعين شمس » وصاحب « المواقف العسكرية البطولية على ضفاف أنهار الراين والنيل والأردن » ، وهذا طيبعى ، فالقائد الإلزاسى ترك مذكرات ووثائق وسكريتين ومصورين وشعراء ، كتبوا عنه وأشادوا به ، وأبنوه قبل أن يدفن في حديقة « قصر العينى » بالقاهرة . أما « سليمان الحلبي » ، فان أحدا لم يعن بأن يكتب تاريخه ، وهو لم يكتب مذكرات ، ولم يترك صورا جرافيكية أو زينة ، ولاشك أن شاعرا مجهولا قد آثمه ، ولكن المؤرخين الذين يعينهم هذا النوع من الشعر ، كانوا نادرن في ذلك الزمان . وهكذا لم يبق لنا من « سليمان الحلبي » إلا معلومات قليلة ، وأقوال بسيطة غير مزوقة — بل وأحيانا ركيكة — أدلى بها أمام هيئة من الجنرالات المترمتين الذين تنوشهم مشاعر الثأر والانتقام ، بعد أن « انضرب لحدّ أنه طلب العفو » ، وأوصاف تافهة منحها له « الجبرتي » — مؤرخ

القاهرة — الذى قال عنه انه « رجل آفاق أهوج » ، وأهم تلك الكلمات البسيطة الأسرة ، قالها « سليمان الحلبي » — بعد أن ارتفع عنه الضرب وانفكت له سواعده — سألوه لماذا جئت من غزه الى مصر . قال :
— كان مرادي أن أغازي في سبيل الله !



رأس « سليمان الحلبي » — التى قطعوها بعد ذلك — كانت لخالية من ذلك الذى يسمونه « أحلام المجد » . وكان هدفه عاريا عن أى تزويق أو تهويل أو أوهاج بشرية . لذلك جاءت كلماته بسيطة ، فهو لم يكن يملك خبرة « كليبر » الواسعة في وضع حالات العظمة حول مايفعل ، ومن المؤكد أنه كان خالياً تماماً من أى إحساس مريض بالذات ، أو حرص على إبراز مظاهر العنجهية وسمات العظمة ، كما كان غريمة القائد الالزاسي يفعل عادة . كان شاباً تطهيرياً يرى المسائل في مباشرتها ونقائها ، ففعل مايفعل ، لأن « مراده أن يغازي — أى يجاهد — في سبيل الله » لا لشيء أكثر من ذلك ..

والمواجهة الدموية التى حدثت في « رواق العنب » — الذى أصبح الآن شارعاً تدوسه السابلة — بين « سليمان الحلبي » وبين « جان باتيست كليبر » تُصوّر على لسان مؤرخين كثيرين باعتبارها مواجهة بين رجل متعصب مصاب بهستيريا — أو هلاوس — دينيه ، وبين قائد عظيم من أبناء حضارة الحرية والأخاء والمساواة ، جاء لينشر العلم والعمران والتقدم في الوطن العربي الجاهل والمتخلف ، ولينقله من القرون الوسطى إلى العصر الحديث ..

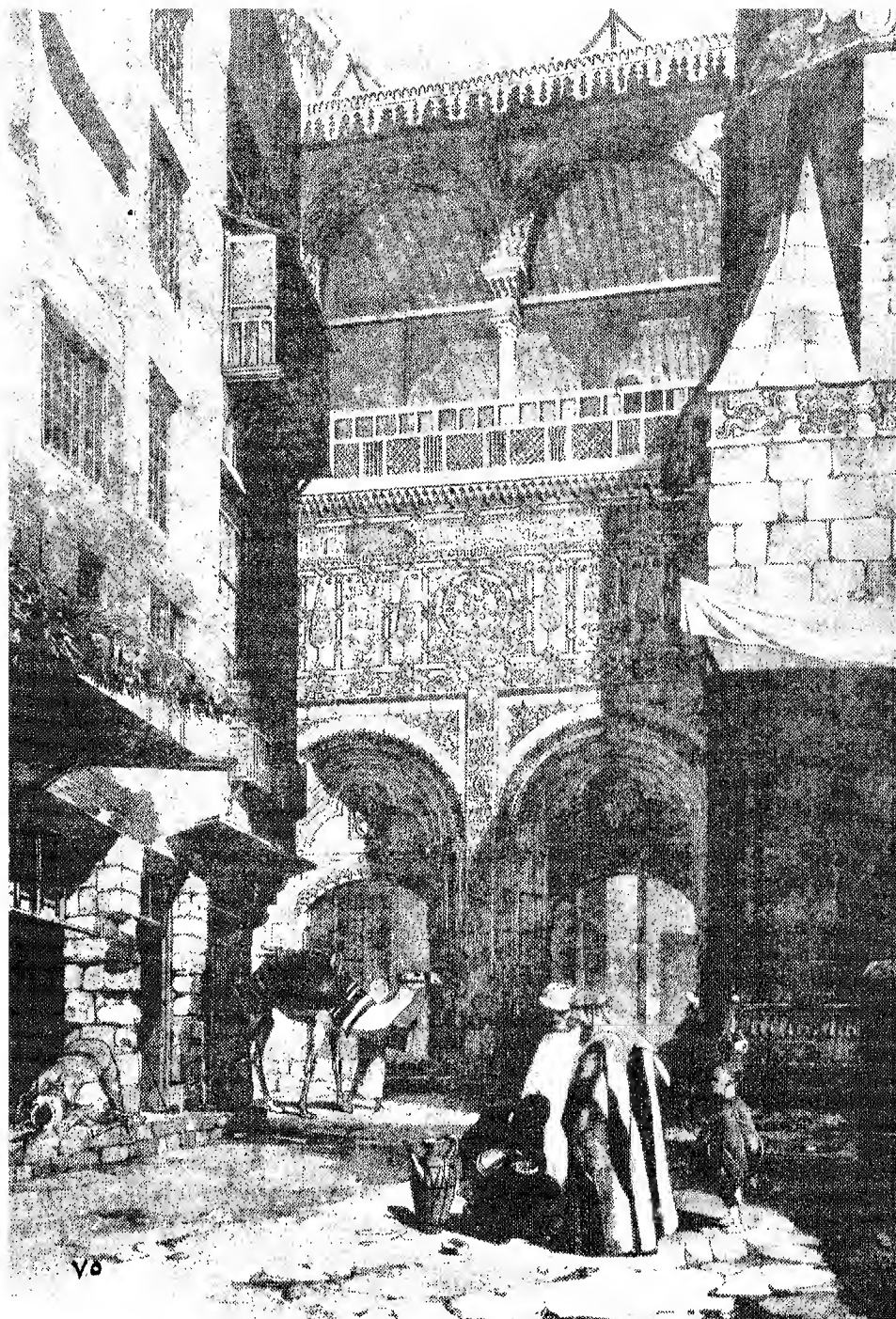
تلك بعض أكاذيب المؤرخين ، وهى ليست قليلة ، فلا أحد يعرف — على وجه التحديد — أين تكمن الحضارة في تاريخ حياة الجنرال « جان باتيست كليبر » ، ولا أحد يستطيع أن يضبط ذلك الانتاء لمقولات الثورة الفرنسية فيما فعله — هو وسيده « بوناپرت » — بأهل « القاهرة » وأهل « يافا » وأهل « رشيد » ، وكل الذى تضبطه ، هو المدافع والبنادق والبارود والمذابح والقسوة التى لاحد لها ،

وحفنة من الشعارات عن الحرية والإخاء والمساواة ، اعترف « بونابرت » — بعد ذلك في مذكراته التي كتبها في منفاه بسانت هيلانة — بأنها كانت دجلا من أعلى طراز !

وفي السنة التي رزق فيها « الحاج محمد أمين » تاجر الزيد بمدينة حلب السورية — بابنه « سليمان » [١٧٧٦ م] ، كان « جان باتيست كليبر » قد انهى دراسته للعمارة وللهندسة الحربية . والتحق بجيش مملكة بافاريا ، حيث خدم ثمانى سنوات وحين انشئ الحرس الوطنى — فى بداية الثورة الفرنسية — انضم إليه ، وهكذا أصبح الضابط السابق المتفوق فى خدمة الامبراطوره « ماريا تيريزا » ، و« الملك لويس السادس عشر » جمهوريا متحمسا ، وهو أمر يصعب فهمه على الذين يأخذون الحياة ببساطة ، ولكننا نجد له اشباهاً ونظائر فى حياة كل جنرالات الثورة الفرنسية ، الساعين إلى مجد السيف وعظمة السلطة ، دون أن يشغلوا أنفسهم بالبحث المزعج عن أهداف عليا أو غايات سامية ، فهم يقاتلون ويقتلون ، وليس فى مرادهم أن يغازروا فى سبيل الله أو سبيل الوطن ..

وهكذا شارك « كليبر » — بكفاءة عسكرية — فى قمع الاضطرابات التى قام بها فلاحو الاقاليم الغربية الفرنسية ضد الثورة فى « القندية » و « اللوار » و« سيفر » و« بريتانى » . وشارك فى حروب الثورة ضد التدخل الأوروبى ، فدافع عن « ماينز » التى حاصرتها القوات البروسية شهرين ، وانضم إلى جيش « الجنرال بونابرت » الذى فتح ايطاليا ، ولمع اسمه فى معارك « شامبانيا » و« شالروا » و« مايسترك » . وحين قرر « بونابرت » أن ينشئ إمبراطورية فرنسية شرقية ، صحبه معه إلى مصر ، حيث كان مقدراً له ، أن يموت فى « مواجهة دموية » بعد عامين من وصوله إلى الشرق .

ولا أحد يعرف أين كان « سليمان الحلبي » حين وصل « كليبر » إلى الاسكندرية — فى ٢ يوليو (تموز) ١٧٩٨ م — لعله كان فى « القاهرة » ، أو فى « مكة » أو فى « الاسكندرية » ذاتها . فالذى نعرفه من تاريخه ، أنه شاب قلق ، كثير التجوال ، فهو ابن لتاجر فى زمن كان التجار فيه موضع عُسف من يحكمون ، تتوالى عليهم الضرائب والغرامات والمصادرات ، وينتقلون بسرعة من الحياة الرخية



السهلة إلى حياة تصل إلى حد الفاقة . وهو لم يأخذ عن أبيه إلا أنه كثير التجوال ، فقد عاش ثلاث سنوات في « مكة » و « المدينة » مجاورا للبيت العتيق ولقبر الرسول ، وعاش ثلاث سنوات أخرى في « القاهرة » ، مجاورا للأزهر الشريف ، يدرس القرآن ويحفظه على يد شيخ تركي عجوز اسمه « مصطفى الفدى » . وهو قد زار « القدس » و « نابلس » ، وكان على صلة وثيقة بأهل « غزة » ، حتى أن الشيوخ الثلاثة الذين عرفوا مشروعه لقتل الجنرال كانوا جميعا من « غزة » !

وكان أول مافعله « كليبر » حين نزل إلى البر على شاطئ العجمي بالاسكندرية ، أن ارتوى من ماء بئر قريه ، واستغرق في نوم طويل أيقظه منه البريد ، وفي الصباح التالي بدأ هجوم المتحضرين من جنرالات الحرية والإخاء والمساواة ، على « المتوحشين الهمج .. العرب .. المسلمين .. المصريين » من أهل « الاسكندرية » . وفي الهجوم تلقى « كليبر » طلقة إنذار أصابته في جبهته ، أطلقها جندي من قوات الدفاع عن المدينة المحاصرة كان يقف على سور المدينة ، ولم يفهم « كليبر » مغزى الانذار الذي أصابه في جبهته ، فقد شغل بعد ذلك بعلاج إصابته ، وبالضيق من قائده « بوناپرت » ، الذي تركه في الاسكندرية قومنداناً وحاكماً ، واصطحب الفرقة التي كان يقودها في زحفه لفتح « القاهرة » ، وحرره من رؤية القرون الأربعين التي أطلت على الغزاة من فوق قمة الأهرام .

وفي الفترة التي حكم فيها « كليبر » الاسكندرية أثبت أنه مخلص حقاً لمبادئ « الفرنسية المبنية على الحرية والتسوية » — كما جاء في الترجمة العربية للمنشور الذي وزعه « نابليون » على المصريين — وآية ذلك الاخلاص أن سكان « الاسكندرية » احتسوا — بعد ان اقتحم الغزاة مدينتهم — بالمساجد فذبحهم الغزاة : الرجال والنساء ، الكبار والصغار ، وحتى الأطفال ، ذبحوهم عن بكرة أبيهم .. وبعد أربع ساعات هدأت سؤرة جنود الحضارة ، رافعى أعلام « الحرية والتسوية » !

وتلك واقعة لم يروها الدفاع عن « سليمان الحلبي » ، في المحاكمة الهزلية التي أجريت له عقب مقتل « كليبر » ، ذلك أنه لم يكن هناك دفاع أما هو نفسه — « سليمان » — فقد ظل صامتاً هادئاً كرجل فعل ما يريد ولايعتبه مايجري أمامه . ولو



الد العام لجيوش الجمهورية الفرنسية في مصر ، ينهذ الاحتفال بقطع الخليج

أنه تكلم لنقلت جثة « كليبر » التي كانت حتى ذلك الوقت في منزل الجنرال « داماس » — المجاور لمقر المحكمة — لتوضع في قفص الاتهام . ولكف ممثل الاتهام ، القومسيير « ساروتلون » — مدير مهمات جيش الاحتلال — عن الاندفاع في مرافعته الشائنة . ولعرف حقاً من هو صاحب « اليد الأثيمة والروح الخائنة المتعصبة » الذي جاء ليقتل « القائد العظيم المجلل الرأس بغار المجد ، الذي تراجعت عنه في المعامع أخطار الحروب » .

« أكاليل الغار » التي تزين رأس « كليبر » أكثر من أن تحصى ، لكن « سليمان » الخلي أثر الصمت ، أما مؤرخو الحضارة فقد تحدثوا أحياناً .. فقبل

ثلاث سنوات ، وبعد عشرة أيام من تعيينه قومنداناً على « الاسكندرية » أمر « الجنرال كليبر » بالتحفظ على عدد من كبار أعيان المدينة ووجوهها واتخذهم رهائن . والسبب أن جثة لأحد جنود مدفعية الأسطول الفرنسي وُجدت في أحد الشوارع ، ولفظ البحر — في اليوم نفسه — جثة لخادم فرنسي لأحد الضباط الفرنسيين ، فغضب الجنرال ، وطلب تسليمه الجناة ، وهدد بشنق من تقع عليه القرعة من الرهائن إذا لم يُسَلَّموا له . مؤكداً بذلك فهمه للمساواة ، فلا أحد في شعب مغلوب ومقهور أيا كان مقامه ، يساوى جندياً قتل غالباً لأنه تسلسل إلى بيت يريد أن يُدبَّ على نسائه ، فال جزاء عدوانه على حرية الآخرين ، ولا أحد فينا نحن المتخلفين الجهلة ، يساوى خادماً طوح به السُّكْر إلى مياه البحر . أما أخذ الأبرياء رهائن والتهديد بقتلهم على جرعة ارتكبها غيرهم ، فهو أفضل تطبيق لقاعدة « شخصية العقوبة » وهذا هو فهم الغزاة لما قاله « روسو » و « مونتسكيو » و « فولتير » ..



وكما اثبت « بوناپرت » — حين حكم مصر — انه مجرد عاجل مستبد ، فضلاً عن أنه غازي فقد اثبت « كليبر » نفس الشيء ، الفرق بين الرجلين ، ان الأول كان بشوشاً ، ربما لأنه كان أكثر قدرة على الاحتيال ، أما « كليبر » فكان جهماً . يقول « الجبرقي » المؤرخ أن أكابر البلد من المشايخ والأعيان ، حين قابلوه « لم يروا منه بشاشة ولا طلاقة وجه مثل « بوناپرت » ، فانه كان بشوشاً يياسط الجلساء ويضحك معهم ، وكان « بوناپرت » ينطلق — في تعامله مع المصريين — من قاعدة ثابتة هي أن يقطع ستّ رعوس كل يوم ، ويحتفظ مع ذلك ببشاشته ، أما « كليبر » ، فكان يقطع الرعوس — بنسبة أقل — ويعرض الفرق بمجهاة تفرض هيبتة ، ويفرض غرامات جماعية تستنزف المال بلا رحمة ، واجتمع المنهجان ليطيحاً برأس السيد « محمد كريم » محافظ الاسكندرية ، إذ أصدر الجنرال « كليبر » في ٢٠ يوليو



(تموز) ١٧٩٨ قراراً بالقبض عليه بتهمة إثارة العصيان ضد الحملة ، وبعث به الى « نابليون » في القاهرة فأصدر القائد العام أمره بأعدامه ، وخيره بين الموت بالرصاص ، وبين افتداء نفسه بدفع غرامة ثلاثين ألف ريال ، فلم يقبل ، وقالوا له — انت رجل غنى ، فماذا يضريك ان تفتدى نفسك بهذا المبلغ ؟ .

— إذا كان مقدراً لى أن أموت ، فلا يعصمنى من الموت مال مهما كثر ، وإذا كان مقدراً لى أن أعيش ، فلماذا اشتري قدرى !

ولم يكن « سليمان الحلبي » ، « الأفاق الأهوج » — بتعبير « الجبرتي » — يملك ثلاثين ألف ريال ليفتدى نفسه وحتى لو كانت معه ، فإن أحداً لم يكن ليقبل فيه فدية . وقد قتل كبير الفرنسيين وقائد جيشهم ويعسوبهم ، وكل الذى كان معه ، حين قديم إلى القاهرة من القدس ليقتل « كليبر » أربعون قرشاً قيمة كل منها أربعون باره ، ولم تكن رأسه محملة بأكاليل الغار وأوهام المجد ، إذ كان يسعى مختاراً للفداء ، لمعانقة قدره ، للمغازاة فى سبيل الله ..

وهو قد ولد فى حلب ، وجاء من القدس عبر « الجليل » و « يافا » و « غزة » ، أى جاء من الشام : الأرض التى كانت بعض حلم « نابليون » و « كليبر » ببناء إمبراطورية فرنسية شرقية ليقطع الطريق على المجترة ويضربها فى الصميم : يضربها فىنا ، يدميها برعوسنا المقطوعة ، بجوعنا وقهرنا وذبحنا ونحن نصلى ، ملوحاً أمامنا « بالجوكراد » شارة الثورة الفرنسية المثلثة الألوان ، وبزخارف الحرية والأخاء والمساواة التى لم نشهد شيئاً منها ..

« كليبر » أيضاً كان قد ذهب إلى « غزة » و « يافا » . حدث هذا قبل مقتله بعام واحد . فلم يكن أمام « بوناپرت » بعد أن حطم « الأدميرال نلسون » — قائد الأسطول البريطانى — الأسطول الفرنسى ، قبل أن يمر شهر على رسوه

بشواطئ مصر ، وبعد أن ثارت عليه المدن المصرية جميعاً ، إلا أن يحاول خرق الحصار وأن يؤكد لنفسه ، ولجيشه وللشعب المصري الذي يرفض «جوكارده» ولأعدائه في أوربة ، أنه مازال منتصباً وقوياً وفي ذروة المجد ، فكان قراره بغزو الشام . وفكر في أن يولى «كلير» قيادة الحملة ، لكنه عدل عن ذلك وأثر نفسه بالمجد المتوقع ، فتولى القيادة بنفسه وكرم القائد الإنزاسي المتكبر — الذي كان يعتبر نفسه أقدم من «بونابرت» واكفأ منه عسكرياً — من مجد الشام !

وفي الشام لم يكن هنا مجد لـ «بونابرت» أو «كلير» ، وفيما بعد قال أولهما بأسى فاجع : لو استطعت الاستيلاء على «عكا» ، للبهت عمامة ، ولجعلت جنودى يرتدون السراويل الفضفاضة ، ولجعلتهم فيلقاً مقدساً ، ولنصبت نفسى إمبراطوراً على الشرق ، ولعدت إلى باريس بطريق «القسطنطينية» .. ولكن هذه الأحلام قد دلفت تحت أسوار عكا !

المجد الذى تحقق في حملة الشام ، حققته «عكا» التى صمدت للحصار ٦٢ يوماً كاملة رغم ضرب الأسوار والأبراج بالمدافع ، وما فتحته المدفعية الفرنسية في أسوارها من ثغرات ، وموجات الهجوم عليها ، موجة بعد موجة ، لكنها لم تفتح أبوابها للغازى الذى يحمل بعمامة وسروال فضفاض ، أما أكاليل الغار التى عاد بها «كلير» وعاد بها «بونابرت» ، فهى تملأ كتب التاريخ : مذابح وقسوة وولوغ في الدم تخجل منه الوحوش ذوات الظفر والناب التى لم تقرأ «فولتير» ، ولم تتأثر بـ «روسو» ، ولم تسمع عن فلاسفة التنوير !

في الطريق إلى «عكا» سقطت «العروش» و«غزة» و«الرملة» و«يافا» . ونال «كلير» بعض «مجد» هذا الفتح ، فقد كانت فرقته طليعة الجيش . أما التفاصيل فهى كثيرة . فقد تسللت كتيبة من فرقته إلى معسكر «العروش» فقتلت بالسلاح الأبيض خمسمائة من الجند والأهالى ، كانوا نائمين فيما بين إفطار يوم رمضان وسحوره ، ولم يستيقظ الباقون إلا حين شم كلب المعسكر رائحة الدم بعد أن تشبعت بها الرمال ، فنبح ، حينئذ أخذوا أسرى ، ولولا ذلك لواصلت الكتيبة الفرنسية مهمتها في محو الفارق بين المحاربين وسفاكى الدماء . معلقا

على ماجرى فى معسكر العرش قال « نابليون » :

— والحقيقة ان هذا الهجوم يعتبر من أجمل العمليات الحربية التى يتصورها العقل .

والشئ المؤكد أن « سليمان الحلبى » — القدر الثياب والزرى الهيئة والذى كان كثير التجوال فى فلسطين وسوريا ومصر والحجاز — كان يفهم معنى مختلفاً للجمال عن مفهوم الجنرال « بوناپرت » .

ثم يأتى ماجرى فى « يافا » ليكون تنويعاً آخر على تلك المفاهيم الفرنسية للجمال التى طبقت فى عملية « العرش » الجميلة ، فمع أن المدينة قد سقطت بعد ساعات من الهجوم ، إلا أن الفاتحين بدل أن يناقشوا مع الحامية شروط التسليم ، اندفعوا يقتلون كالجائنين كل من يصادفهم من أهلها ، فعلوا ذلك طوال ليلة ونهار ذبح خلالها كل من له وجه إنسان : الشيوخ والفتيات ، الأطفال الرضع والصبيان الذين لم يبلغوا الحلم ، المسلمون والمسيحيون . أصبحت السيوف والمُددى سيدة الموقف وقائدة البشر . جنون مجنون يعرِد فى شوارع « يافا » ظامئ للدم . يتضاعف هياج الفاتحين حين يسمعون صرخات الاسترحام . ينزون شهوة . ينتعظون رغبة ، حين يرون فتيات تتشيشن بأحضان أمهاتهن المائتات فيفتصبزنهن . وحين يتعبون : يكفون .

يتذكر قادتهم ان حامية المدينة ماتزال فى قلعتها ، يفاوضونها فى التسليم . يطلب جنود الحامية بالآل يعاملوا كما عومل المدنيون من أهل « يافا » . يُبذل لهم الوعد سخياً بأن يعاملوا كأسرى حرب . يُسلم ثلاثة آلاف جندى سلاحهم : فيهم مغاربة وسوريون وفلسطينيون ومصريون وأتراك . يعقد « بوناپرت » مجلساً عسكرياً يضم قادة حملته على الشام . فيهم « كليبر » . يناقش المجلس مشكلة الأسرى : كيف يطعمهم الجيش الفرنسى وهو بعيد عن خطوط تموينه ؟ من يحرسهم والحملة فى حاجة إلى كل جندى من جنودها ؟ . كيف يطلق سراحهم وقد ينضمون إلى « عكا » — المحطة التالية للغزاة — فيحاربون الفرنسيين مرة أخرى .

لم يقل احد من الذين ثبتوا أكاليل الغار على جبين « كليبر » أنه تحدث — في هذا الاجتماع — عن كلمة الشرف التى استسلم جنود الحامية تصديقاً لها . ولم نسمع أنه تحدث عن قوانين معاملة أسرى الحرب الذين سلموا سلاحهم ، وكفوا عن القتال . تلك القوانين « الحضارية » التى لانستحقها نحن « المهجج المتوحشين » تقضى بالحفاظ على حياة الأسير الذى ألقي سلاحه ولأن « كليبر » — أو غيره — لم يثر هذا الدفع البسيط ، فقد صدر القرار باعدام حامية يافا عن بكرة أبيها (٣٠٠٠ عرى ومسلم من مصر والشام والمغرب وتركيا) .

وصف التنفيذ كتبه المواطن الفرنسى — « بيروس » — فى خطابه لأمة .. قال

فيه :

— فى صباح اليوم التالى أُجِذَ المغاربة جميعهم إلى شاطئ البحر ، وبدأت كتيبتان فى رميهم بالرصاص ، وكان أملهم الوحيد فى النجاة هو أن يُلقوا بأنفسهم فى البحر ، فلم يترددوا ، وحاولوا كلهم الحرب سباحة فضرّبوهم بالرصاص على مهل ، ولم تمض لحظة حتى اصطبغ ماء البحر بدمائهم ، وانتشرت جثثهم على سطحه ، وأسعد الحظ نفرًا قليلاً فوصلوا إلى بعض الصخور . ولكن الأوامر صدرت للجنود باقتفاء إثرهم فى قوارب والأجهزة عليهم وصدرت التعليمات للجنود بالألّا يسرفوا فى الذخيرة فبلغت بهم الوحشية أن أعْمَلُوا فيهم الطعن بالسونكى . وقد وجدنا بين الضحايا أطفالاً كثيرين تشبّثوا وهم يموتون بأبائهم .

على شاطئ البحر ، كان الأحياء من أسرى حامية « يافا » ، يخوضون بحر الدم دفاعاً عن حياتهم ، ويصنعون من جثث رفاقهم الذين ماتوا بالرصاص ، متاريس تحميهم من طعنات السونكى .

بعد خمسة أسابيع من ذلك التاريخ تكرر المشهد بمعظم تفاصيله أسفل « جبل طابور » جنوبى بحيرة « طبرية » . وكان البطل هذه المرة « كليبر » نفسه ، إذ طوقه جيش والى « دمنشق » أسفل الجبل ، واستمر يحاصره عشر ساعات ، حتى كادت ذخيرته تنفذ ، واستبد العطش بالجنود الفرنسيين وأمامهم — على مسافة قريبة — بحيرة عجزوا عن الوصول إليها ، وأنقذ « نابليون » الموقف ، وقاد بنفسه فرقة من

الجيش بدأت في إطلاق المدافع من مرتفع جنوى ساحة القتال ، وحين بدأ جيش الى « دمشق » ينسحب توقياً للمدفعية التي أصبح هدفا سهلا لها ، أمر « كليبر » رجاله المجاهدين عطشاً بمطاردة الجيش الدمشقي المنسحب . خاضوا في البحيرة ، لا ليشرقوا ، ولكن ليقتلوا ، كتب أحدهم في مذكراته يقول :

« كنا نموت ظمأ .. ولكن ظمأنا للانتقام أظفأ ظمأنا للماء ، وألهب ظمأنا للدماء . رحنا نخوض إلى خصورنا مياه هذه البحيرة التي كنا نشتهي أن نشرب منها قدحاً من الماء قبل لحظات ، غير أننا لم نعد نفكر في الشراب ، بل في القتل ، وفي صيغ البحيرة بدماء هؤلاء الهمج ، حتى امتلأت بمجشهم ..

في تلك الأيام كان « نابليون » قد طبع منشورا لأهل فلسطين قال فيه « ... وسيكون الدين على الأخص موضع الحماية والاحترام ، لأن جميع الطيبات من عند الله .. والنصر من عند الله » .

جث أهل « يافا » المتعفنة في شوارعها . متاريس جث الحامية التي ظلت على الشاطئ . الدم الذي روى عطش جيش « كليبر » أسفل جبل طابور . كل هذا أثمر طاعونا مالبث أن هزم الجيش الغازي تحت أسوار « عكا » . يقول هيرولد « في اليوم الثاني من مذحة يافا ، أرسل الله — الذي من عنده تأق جميع الطيبات — الطاعون على الجيش الفرنسي » .

ومع أن أحداً من المؤرخين لم يذكر شيئاً عن « سليمان الحلبي » آنذاك ، فمن المؤكد أنه كان يومها في مسجد ما من مساجد حلب ، أو دمشق ، أو القاهرة ، يقرأ بمجشوع :

« وأرسل عليهم طيراً أبابيل ، ترميهم بحجارة من سجيل . فجعلهم كعصف مأكول .



قضى « سليمان الحلبي » الشهور الخمسة الأولى من عام (١٨٠٠ م) في

فلسطين . وصلها في الشتاء ليصلى في المسجد الأقصى ويجاوره زمناً . ولابد انه سمع هناك بما فعله الفرنسيين بأهل « يافا » و« حامية » و« دمشق » ومعسكر « العريش » . كان مكدوداً وضائعاً ، ذلك أن والي حلب العثماني « ابراهيم باشا » ، فرض على أبيه غرامة ضخمة وألزمه بدفعها ، فرحل الشاب القلق بحثاً عن عمل يقتات منه ، وعن باب يشكو إليه ما يفعل والي الظالم .

وكانت « فلسطين » أيامها قد أصبحت مركز تجميع الجيوش العثمانية التي تستعد للهجوم على الفرنسيين لتجلبهم عن مصر . أما « كليبر » ، الذي تولى قيادة الجيش في مقتل الخريف بعد أن هرب نابليون تحت جنح الظلام ، وترك مصر إلى فرنسا ، فقد كان يقرأ ساخراً رسائل نابليون إليه :
— ولاتنس يا مواطني الجنرال أن « قمبيز » و« أجزرسيس » و« الاسكندر الأكبر » و« عمرو بن العاص » و« سليم الأول » كلهم دخلوا مصر من فلسطين .

فماذا تفيد تلك البديهيّات التاريخية ، قائداً أسّخلف على جيش هبطت قوته المقاتلة الى النصف ، وهؤلاء الطاعون ، والحصار يخنقه من البر والبحر . ويكتب « كليبر » إلى حكومة الديركتوار الفرنسية قائلاً :



بونابرت يعود مهزوماً من سوريا وفلسطين ، بعد أن طبق قوانين الحصار في هجومه الفاشل عليها



جانب من مدينة الاسكندرية حين وصل إليها الغزاة الفرنسيون

— إلى اعتراف بأهمية احتلالنا مصر ، وقد كنت أقول في أوروبا أن مصر بالنسبة لفرنسا كنقطة الارتكاز التي نستطيع بها أن نقبض على ناصية التجارة ، ونتمولى زمامها في سائر انحاء العالم ، ولكن يجب أن يكون لفرنسا محرك قوى . وهذا المحرك هو البحرية ، ولقد كانت لنا بحرية ثم ضاعت فتغير كل شيء ، وتغيرت المسألة من كل وجه ولم يعد لنا فيما يظهر لى سوى عقد صلح مع تركيا لنمهد لأنفسنا طريقاً شريفاً نخلص به من حملة لايمكن أن تحقق أغراضها التي دعت إليها !

ولأن أحداً في فرنسا — حتى « بوناپرت » ذاته — لم يرد عليه ، فقد دخل مفاوضات الصلح مع العثمانيين ، ووقع معهم — في ٢٤ يناير (ك ٢) ١٨٠٠ م — معاهدة العريش . وتطبيقاً لها بدأ جيش الشرق في الرحيل . لكن اللعبة الدولية أبت عليه هذا « الطريق الشريف » ، فالانجليز — الذين كانوا طرفاً في المفاوضات — ، لم يرضهم ان يرحل جيش الشرق بأسلحته لينضم إلى جبهات القتال ضدهم في أوروبا ، فقطعوا طريق البحر على الجيش الفرنسي المنسحب ، وأسروا كل من خرج منهم . ولم يجد العثمانيون بُدأً من الهجوم على الجيش الفرنسي لاجلائه بالقوة . فكانت معركة « عين شمس » ..

لم يتطلب الجيش العثماني سوى يوم واحد ليهزم في « معركة عين شمس » ، لكن « القاهرة » تمردت خمسة أسابيع كاملة ، فما كاد « كليبر » ينتصر على العثمانيين ، حتى تحولت شوارع المدينة إلى متاريس ، إمتد الغضب من بولاق إلى كل أنحاء المدينة . خرجت السيوف والبنادق والرماح والعصى بل والمدافع المدفونة في أحواش المنازل ؛ وسرعان ما استولى الثوار على المدينة ، أقاموا متاريس قوية في مداخل الشوارع ، هاجمت فصائل منهم مقر القيادة العامة للجيش الاحتلال ، حيث يسكن « كليبر » ، في قصر الألفى بميدان الأزبكية . أنشأ الثوار معملا لصنع القنابل وصب المدافع ، جمعوا له الحديد من المساجد والخوانيت ، وتطوع الصانع للعمل فيه . استعانوا بكرات الحديد التي تستخدم في الموازين « كقذائف » . أخذوا يجمعون القنابل التي تتساقط من المدافع الفرنسية في الشوارع فيحولونها إلى قذائف جديدة . تشكلت لجان للاعاشة ، وللتجنيد ، وللمراقبة المتاريس ورسم الخطط .



وحين دخل « كليبر » المدينة كانت في أيدي الثوار ، فلم يبق أمامه سوى النار ، بدأت مدافع الفرنسيين تطلق قذائفها على المنازل ، واحتلت فرق من جيش الاحتلال الآكام المشرفة على المدينة ، فأحاطت بها شمالا وشرقا ، وحوصرت بحيث لا يصلها طعام ولا ماء . تقدم جيش الشرق يُشعل النار في المتاريس والمنازل فإذا ما أطفأتها الأمطار الغزيرة التي هبطت على القاهرة ، أعادوا إشعالها من جديد : خمسة أسابيع كاملة والقاهرة تقاوم ، والنار ترعى في مساكنها ، ولأحد يقبل التسليم .

وأخيراً .. اقتحم الفرنسيون « بولاق » ، ففعلوا بأهلها — كما يقول « الجبرقي » المؤرخ — ماتشيب من هوله النواصي . « صارت القتل في الطرقات والأزقة ، واحترقت الدور والقصور » ، أما الأزبكية وما جاورها من الأحياء التي دار فيها القتال ، فقد صارت كلها « تلالا وخرائب » ، كأنها لم تكن مغنى صبايات ، ولا مواطن أنسي ونزهات ، جنت عليها أيدي الزمان ، وطوارق الحداث ، حتى تبدلت محاسنها ، وأقفرت مساكنها . تسكب عند مشاهدتها العبرات .

بكى « الجبرقي » المؤرخ ، أما الجنرال « كليبر » ، فقد أضاف إلى أكاليل

غاره ، إكليلاً جديداً ، وبات من الدقة العلمية ان نسميه : بطل معارك مايستريك وشارلوا وفانديه وجبل طابور وعين شمس وبولاق .

في القدس كان « سليمان الحلبي » — القادم من قلب القهر — قد قرر أن يغازي في سبيل الله ..

لا أحد يدري كيف نبتت فكرة مشروع اغتيال « كليبر » ، ومن الذي أوحى بها ، ذلك أن « سليمان الحلبي » ، لم يكن من هؤلاء الذين يدنون خواطرهم ، كما أنه لم يكن كثيراً باطلاع الآخرين على ما دار في رأسه . وحين قبضوا عليه ، وعذبوه « حُكِّمَ عوائد البلاد » لم يُفَضَّ كثيراً في الحديث . ومع أن جوهر روايته لما جرى ، صحيح ، إلا بعضاً مما قاله ، وقاله الآخرون ، يحتمل الشك وربما الإهمال .

وطبقاً لروايته ، فقد نبت المشروع في حوار بينه وبين « أحمد اغا » محافظ القدس . وكان المحافظ قد تسلم منصبه في نهاية مارس (آذار) ١٨٠٠ م ، وذهب إليه « سليمان » يشكو ما يلاقى أبوه ، 'الحاج محمد أمين' ، — تاجر المسلى بحلب — من اضطهاد ، إذ تعود « ابراهيم باشا » ، محافظ حلب ، ان يفرض عليه — وعلى غيره من التجار — غرامات فادحة ينوعون بها . وأسفر اللقاء بين « سليمان » و« محافظ القدس » عن مواعيد أخرى متعددة ، جرت في الأيام التالية ، وتراجعت خلالها المشكلة بين تاجر المسلى ومحافظ حلب ، لي طرح مشروع اغتيال « كليبر » نفسه على لقاءات الرجلين .

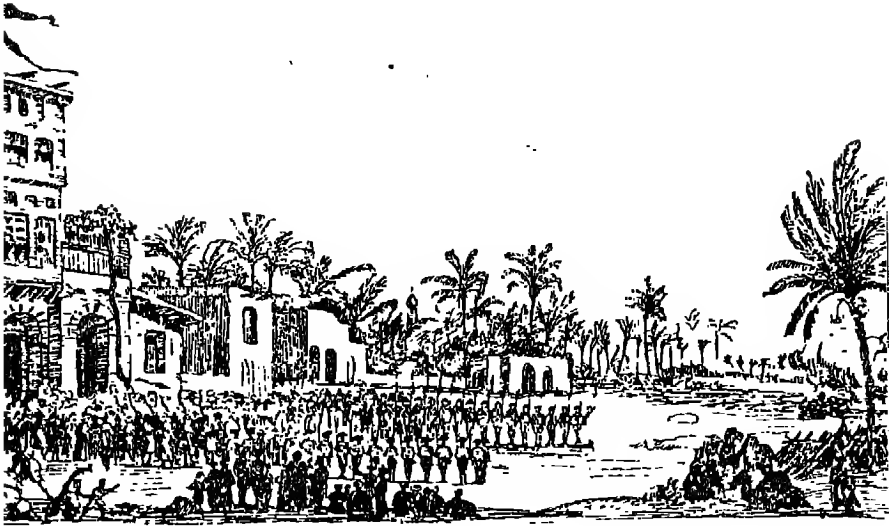


وأسفرت هذه اللقاءات عن اتفاق بأن يتوجه « سليمان » إلى القاهرة لتنفيذ المهمة ، وطلب منه « أحمد اغا » أن يسافر أولاً من « القدس » إلى « غزة » ليلتقي

هناك بشخص اسمه « ياسين أغا » سيقدم له المساعدات الضرورية لتنفيذ مهمته يزوده بأى خطابات تقدمه أو رسائل تعريف ، إذ فضل أن يرسل ذلك عن وبوسائله الرسمية ، حتى لاتعرض الرسائل للوقوع في يد غريبه ، أو تطلع عليه متطفلة .

ولم تستغرق تلك المباحثات جميعها سوى ثلاثة أيام . وفي اليوم الرابع « سليمان » « القدس » إلى « الخليل » ، حيث ظل عشرين يوماً في انتظار يرافقها إلى « غزة » ، ليكون في مأمن من قطاع الطرق . وحين وصل إلى « غزة » نهاية ابريل (نيسان) ١٨٠٠ ، التقى بـ « ياسين أغا » ، الذى قال له بأن لديه بالمهمة التى قُدم من أجلها ، ورتب له إقامة مؤقتة بجامع غزة الكبير ، وتردد هناك عدة مرات ، تابحا خلالها في المشروع ، وكان « ياسين أغا » حريصاً عما يكون اللقاء خفية عن الأعين ، لذلك تمت معظم اللقاءات ليلاً .

الجيش الفرنسى ، يستعد للاستحباب الذى لم يتم بعد توقيع معاهدة العريش في يناير ١٨٠٠ م



وحين تمت الصفقة ، وعده « ياسين » برفع الاضطهاد عن أبيه ، وأن يشملته بحمايته في جميع المناسبات ، وأعطاه أربعين قرشاً تركياً — قيمة كل منها أربعون بارة — لمصاريف سفره ، وأوصاه أن يكون حذراً ، وألاّ ينفذ المشروع إلاّ بعد أن يضمن نجاحه وألاّ يُحدّث أحداً بشأنه .

وخلال الأيام العشرة التي أمضاها بغزة في انتظار قافلة تقوده للقاهرة ، اشترى « سليمان » الخنجر الذي أغمده فيما بعد في صدر « كليبر » ، ولم يبدل مجهوداً كبيراً في الانتقاء ، إذ اشترى أول خنجر صادفه ، والتحق بأول قافلة مسافرة ، وكانت مُحَمَّلة بالصابون والدخان ، قطعت المسافة بين غزة والقاهرة في ستة أيام ، قضاها « سليمان » على ظهر هجين .

ولأن القاهرة كانت — حين وصل إليها « سليمان » في منتصف مايو (١٨٠٠ م) — مازالت تلعق جراح الثورة : أبوابها مخفورة وآثار الحريق في كل شوارعها ، والبحث لا يهدأ — ليل نهار — عن الجنود العثمانيين الذين تسربوا إليها وشاركوا في الثورة والمتמרدين الذين قادوا المقاومة ، فقد أثرت القافلة ألاّ تدخل المدينة ، وحطت رحالها في قرية صغيرة بجوار الجيزة اسمها « العياط » . ومن هناك استأجر « سليمان الحلبي » حماراً ، دخل به المدينة في ١٤ مايو ١٨٠٠ م .

أمضى « سليمان الحلبي » شهراً كاملاً في القاهرة . كانت الثورة قد خمدت ، أما أعمال الثأر فكانت في قمته . وكان « كليبر » يطبق قاعدته الديمقراطية : رؤوس أقل تُذبح ، وأموال كثيرة تُنهب ، ولاهشاشة هناك . لذلك مسمم — كما قال — أن يعصر مصر كما يعصر الشربتلى الليمونة . وتطبيقاً لسياسة « الارهاب المالي » تلك ، فرض على المدينة العاصية ، غرامة قدرها ١٢ مليون فرنك ، واعتقل خمسة عشر رجلاً من أعيان المصريين حتى تجمع الغرامة الذي وزعت — كما يقول « الجبرتي » — على « الملتزمين وأصحاب الحرف حتى الحواة والفردانية والتجار وأهل الغورية وخبان الخليلي والصباغة والنحاسين والدلالين والقبانية وقضاة المحاكم وغيرهم ، كل طائفة عليها مبلغ معلوم ، وكذلك يباعو الدخان والتبناك والصابون والخردجية والعطارون والزيتاتون والشعاعون والجزارون والمزينون وجميع أهل الصنائع والحرف ، وجعلوا على الأملاك والدور



وعند التنفيذ ، كان البلاء عظيما ، يقول الجبرتي « مضى عيد النحر ولم يلتفت إليه أحد ، بل ولم يشعروا به ، ونزل بهم من البلاء والذل مالا يوصف . وفرغت الدراهم من عند الناس ، واحتاج كل إلى القرض فلم يجد الدائن من يدينه لشغل كل فرد بشأنه ومصيبته ، فلزمهم بيع المتاع فلم يوجد من يشتري ، اذا أعطوهم ذلك لا يقبلونه ، فضاق خنثاق الناس ، وتمنوا الموت فلم يجدوه . ثم وقع التَّرجى في قبول المصوغات والفضيات ، فأحضر الناس ما عندهم ، فَيَقُومُ بأجنس الأثمان ، وأما أثاثات البيوت من فرش ونحاس وملبوس فلا يوجد من يأخذها ، وحين يشتد الطلب ، وينبث المعينون والعسكر في طلب الناس ومهاجمة الدور ، وجرجرة الناس حتى النساء من أكابر وأصاغر ويهدلهم وحبسهم وضربهم ، والذي لم يجدوه لكونه فرَّ وهرب يقبضون على قريبه أو حريمه أو ينهبون داره » .

وهكذا دخل « سليمان الحلبي » ، ليجد القاهرة ، بتلخيص « الجبرتي » — في شرِّ حال ، ف « الطرق مجفرة ، والأسواق مقفرة ، والخوانيت مقفولة ، والعقول مخبولة والحنانات والوكائل مغلوقة ، والنفوس مطبوقة ، والغرامات نازلة والأرزاق عاطلة ، والمطالب عظيمة ، والمصائب عميمة ، والعكوسات مقصودة والشفاعات مردودة .. وبالجملة فالأمر عظيم ، والخطب جسيم ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم » .



أمضى « سليمان » أول ليلة له بالقاهرة بمنزل أستاذه « مصطفى أفندي » ، واستضافة الشيخ العجوز الذي جاوز الثمانين من عمره ، إذ كان هو الذي علمه الخط وحفظ عليه القرآن حين كان بالقاهرة قبل ذلك بثلاث سنوات . وفي الصباح ، اعتذر له « مصطفى أفندي » فهو شيخ عجوز فقير ، لا قِيلَ له بضيافته . وقبل

« سليمان » عذر الرجل ، وأستأذنه أن يمر عليه بين الحين والآخر لزيارته ، فأذن له ، فظل يتردد عليه طوال الشهر التالي كل أسبوع مرتين في يومى الاثنين والخميس .

ونقل « سليمان » إقامته إلى الجامع الأزهر ، حيث التقى بأربعة من أصدقائه ، جميعهم من « غزة » ، ويطبقون كغيرهم من طلاب فلسطين وسوريا ، في رواق الشوام ، وكان أكبرهم « عبد الله الغزى » فى الثلاثين من عمره ، أمضى منها عشر سنوات فى الأزهر ، وهى المدة التى قضاها ثانيهم « أحمد الوالى » الذى كان يناهز عمره ، أما أحدثهم إقامة فى القاهرة وفى الأزهر ، فكان الشيخ « محمد الغزى » ، إذ لم تمض على إقامته فى الجامع الكبير سوى خمس سنوات . وهرب الرابع « الشيخ عبد القادر الغزى » بعد مقتل كليبر ، فلم يترك أى معلومات تخصه .

سهل المشايخ الأربعة لـ « سليمان الحلبي » الالتحاق بالجامع الأزهر ، والإقامة فيه ، دون إخطار السلطات الفرنسية ، التى كانت قد أصدرت أمراً بالإخطار عن كل عثماني يصل الى القاهرة . ومنذ البداية — وعلى عكس مانصحه به « ياسين أغا » محافظ القدس — أخطروهم بمشروعه ، فنصحوا له بعدم الإقدام عليه ، وأشاروا إلى الصعوبات التى تحول دون تنفيذه ، ونبهوه الى أنه سيقتل ، لكن « سليمان » لم يقتنع بما قالوه ، وواصل الحديث عن مشروعه خلال الأيام التالية ..

وطوال الوقت كان « سليمان » مشغولاً بالبحث عن « كليبر » ، ودراسة أنسب مكان لتنفيذ مشروعه ، وكان القائد العام قد نقل إقامته الى « معسكر الجيزة » ، حتى تنتهى الاصلاحات التى كانت تجرى فى بيت الأنفى ، مقر القيادة العامة ، الذى كان يقيم به قبل أن تصيبه قنابل الثوار باضرار ، أصبح معها غير صالح لإقامته به قبل ترميمه ، كما أنه كان كثير التجول فى المدينة ، يراجع متطلبات الدفاع عنها ، ويطمئن إلى سلامة قلاعها وحصونها ، ويشرف على إجراءات تحصيل الغرامة التى فرضها على أهلها ، فلم يكن له خط سير ثابت يسهل معه اقتناصه ..

ولظنه أن الفرصة المتاحة لتنفيذ مشروعه ، قد تتأخر بعض الوقت ، فقد أخذ « سليمان » يبحث عن عمل يقتات منه ، ككاتب عربي ، ومع أن الفرصة لم تسنح ، إلا أنه وجد أعمالاً متفرقة . وكان يقضي معظم أوقاته بالأزهر ، ويكتب

أحياناً أوراقاً تتضمن أدعية وآيات من القرآن ، يوزعها على الطلاب والمصلين في الجامع الكبير .

ويلتقى بأصدقائه « الغزاوية » ، فيسامرهم أحياناً .. ويشارك « أحمد الوالي » ، قلقه على ابن خالته « عبد الملك بن شهاب » الذي اختفى فجأة في الخريف الماضي ، وترك أخته « زينب » في منزلها بـ « تل العقارب » ، ولعله قد صاحب « أحمد الوالي » ، إلى المنزل الذي كان يقع في نواحي الناصرية ، بالقرب من بيت قاسم بك الذي كان مقراً للمجمع العلمي الفرنسي . وكانت البيوت تحيط بالتل المرتفع ، المطل من أحد جوانبه على البركة الناصرية ، بينما كان الفرنسيون قد احتلوا سطح التل وحولوه إلى طابية نصبوا عليها المدافع ، لتأمين المدينة ، بعد ثورة القاهرة الأولى ، ولعل « سليمان » قد أدهشه شك « أحمد الوالي » في أن يكون « عبد الملك » قد قتل وريثه في أن بنت خالته « زينب » تعلم بسر اختفاء شقيقها « عبد الملك » !

وما أن عرف « سليمان الحلبي » أخيراً مقر إقامة الجنرال بالجيزة ، حتى انطلق إلى هناك ، وراقب موكبه ، وسأل النوتية الذين ينقلونه عبر النيل من الجيزة إلى القاهرة عن السبيل للقياء ، وحين استفهموا منه عن سبب سؤاله ، قال لهم أنه يريد أن يقدم اليه شكوى .. فأخطره أحدهم أن الجنرال يذهب عصر كل يوم الى حديقة الأزبكية ليتفقد أعمال الترميم في مبنى القيادة العامة .. لحظتها كان قدر « كليبر » قد أدركه ..



انتهى التحقيق في اليوم نفسه — السبت ١٤ يونيو ١٨٠٠ م — وتحدد اليوم التالي لبدء المحاكمة ، وأصدر « الجنرال منو » — الذي خلف « كليبر » في القيادة العامة — أمراً بتشكيل المحكمة من تسعة من قادة الجيش . وفي جلستها الأولى ،

ندبت المحكمة رئيسها ، ومثل الاتهام فيها ، لإجراء التحقيق ، وجمع أدلة الاتهام . فأسفر تحقيقهم عن اتهام « سليمان الحلبي » ، والأزهريين الأربعة الذين أفضى إليهم بعزمه ، وهم « محمد الوالي » و« عبد الله الغزي » و« عبد القادر الغزي » وأستاذه « مصطفى افندي » الذى بات فى منزله عند حضوره الى مصر ، فكان عدد المتهمين ستة ، ولما كان رابع المتهمين « عبد القادر الغزي » قد فر قبل المحاكمة ، فقد حُوكم غيابياً ..

وحين انعقدت المحكمة في اليوم التالي — الإثنين ١٦ يونيو (حزيران) ١٨٠٠ م — وقف ممثل الاتهام « القومسيير سارتلون » ، يترافع ضد المتهمين ، فتحدث عما يكتنف الجيش الفرنسي في مصر « من حداد عام ، وحزن عميق فيهما الدليل على عظم المصائب ، ففى مجال المجد والنصر ، اختطف من بيننا قائدا قتيلا » ، وتساءل « ماذا عساني أن أضيف إلى التعبير عن الألم المبرح الذى نشعر به من أجله ؟ هل أذكر دموع جنوده الذين كان لهم بمثابة الوالد ، أم أذكر مايعلاً قلوب قواده — الذين حضروا أفعاله وزاملوه فى مواطن المجد — من أسى » .



وفى ختام مرافعته طلب المدعى العمومى من المحكمة إدانة « سليمان الحلبي »
والحكم بحرق يده اليمنى ، ثم يوضع على الخازوق حتى يموت وتنش الطيور الجارحة
جسمه ، وأن تقضي بأدائه الشيوخ الثلاثة « محمد » و « عبد الله » و « أحمد الغزي »
فى تهمة الاشتراك بالجريمة ، لعدم إبلاغهم عنها رغم علمهم المسبق بها ، والحكم بقطع
رؤوسهم ، وأن يحكم على رابعهم « عبد القادر الغزي » — الذى هرب ولم يتمكن
الفرنسيون من القبض عليه — بنفس الحكم ، على أن تنفذ الأحكام إثر تشييع جنازة
« الجنرال كليبر » بحضور الجيش وأهالي البلاد ، وطالب المدعى العام ببراءة ساحة
« مصطفى أفندي » والافراج عنه ، إذ لم يثبت أن « سليمان الحلبي » قد أنبأه
بمشروعه ، وأن يطبع من الحكم وأوراق الدعوى خمسمائة نسخة وتشر مع ترجمتها إلى
اللغتين التركية والعربية فى مختلف أنحاء مصر بالمواقع المعتادة والمخصصة لذلك ..
وفى مجال المقارنة بين عظمة « كليبر » ، وجيشه ، وبين « وحشية »
« سليمان الحلبي » ورفاقه ، تحدث « سارتلون » عن « مجبوحة التسامح والكرم التى
يرتفع فيها المصريون من قاهرهم » أما العثمانيون والمصريون والعرب ، فقد وصفهم
« سارتلون » بأنهم « متوحشون ، جبناء ، لائحمر وجوههم خجلا من إقدامهم
على الانتقام لزعمتهم بالاغتيال ، لذلك لن يكسبوا أمام العالم سوى العار » .

وأرجع المدعى العمومى جريمة « سليمان الحلبي » ، إلى التعصب والملاوس
الدينية ، فهذا « الشاب المتوحش الموصوم بوصمة الاجرام ، أثرت روح التعصب
الدينى أبلغ الأثر فى رأسه المضطربة بخاطيء الأقاويل عن مقتضيات الاسلام
الصحيح ، حتى بات يعتقد أن أقوى دعائم الدين ، وأعز وسائله هى الجهاد فى
سبيل الله وموت المشركين » .

وبعد أن انتهى المدعى العمومى من مرافعته ، أعادت المحكمة استجواب
المتهمين ، فاعترفوا بالوقائع كما وردت فى أقوالهم النهائية ، وسألهم هل يريدون توكيل
محام للدفاع عنهم ، فلم يردوا ، فانتدبت المحكمة المترجم « لوكاهاما » للدفاع لكنه
وقف ليترافع فقال أن لاشئ لديه ليقوله .

واختلت المحكمة للمداولة فى الحكم ، وسأل الرئيس أعضائها ابتداء من
أصغر الأعضاء رتبة ، عن كل متهم على حدة ، فكان قرارهم أنهم جميعاً مذنبون ، ما

عدا « مصطفى افندي » الخطاط ، واستفتاهم رئيس المحكمة جميعا عن نوع العقوبة التي توقع على كل منهم ، فوافقوا على ما اقترحه المدعى العمومي في مرافعته .

وهكذا قضت عدالة الحرية والانحاء والمساواة والحضارة على « سليمان الحلبي » بالاعدام بوسيلة متحضرة تماما .. نقلها مترجمو الحملة عن الفرنسية إلى لغة عربية ركيكة ، كالخيال الركيك الذي قضى بها ، واعتبرها عدلاً .. وهكذا نص الحكم على « حرق يده اليمين ، وبعد ذلك يتخوزق ، ويبقى على الخازوق لحين تأكل رثته الطيور ، وكل ماتحكّم يده عليه ، يكن حلالاً للجمهور الفرنسي » .. أما « محمد الغزي ، و « عبد الله الغزي » .. و « أحمد الوالي » فقد حكمت العدالة الفرنسية بأن « تقطع رؤوسهم ، وتوضع على نيايت .. أما أجسامهم » فتحرق بالنار .. ويكون ذلك قدام « سليمان الحلبي » قبل أن يجرى فيه شيء ..

في تلك الأيام ذاتها — أو قبلها بقليل — انعقدت محكمة فرنسية أخرى في ميناء « طولون » — الفرنسي — لتحاكم شاباً آخر من « غزة » .. هو « عبد الملك شبيب » .. فتحكم — أيضا — بإعدامه .

ظهر « عبد الملك » في آخر مكان كان يتصوره ابن خالته « أحمد الوالي » : على سطح السفينة الحربية « لاميرون » ، التي هرب عليها « نابليون يونابرت » من مصر . ولم يكتشف أحد من حُرّاس « نابليون » وجوده ، إلا حين فوجئوا به ذات صباح ، يشب على الجندي « فورتين » — أحد حراس « نابليون » — ليطعنه بخنجره أربع طعنات في صدره وكتفه .. فيسقط صريعاً .. وأمام « نابليون » روى « عبد الملك » الواقعة .. كان « فورتين » يعسكر فوق « تل العقارب » ضمن قوة طابية



المعهد العلمى .. وذات غروب ، تسلل الى بيت « عبد الملك » ليغتصب « زينب » .. وظل يواصل اغتصابه لها بين الحين والآخر ، حتى اكتشف « عبد الملك » المأساة ، فظل يرحل خلف (فورتين) من بلد الى بلد ، حتى استطاع أخيراً أن يتسلل خلفه ، إلى السفينة « لاميرون » ، فقتله !

وفي الوقت نفسه الذى كانت الاستعدادات فيه قد تمت لأقامة مراسم العدالة الفرنسية فوق « تل العقارب » .. لم تكن « زينب » التى خرجت مع أهل البلد لتتفرج على مراسم دفن « كليبر » وإعدام « سليمان الحلبي » ورفاقه — ومن بينهم ابن خالتها « أحمد الوالي » — تعلم أن حكم الاعدام رميا بالرصاص ، ينفذ فى اللحظة ذاتها فى شقيقها « عبد الملك » !



□ القاهرة المحروسة

□ الثلاثاء ١٧ يونيو (حزيران) ١٨٠٠ م .

حين بدأت جنازة الجنرال « كليبر » تحركها من مبنى القيادة العامة ، انطلقت طلقات مدفع القلعة تتالى مرة كل ثلاث دقائق . وتقدمت كتائب الجيش من الفرسان والمدفعية ثم حرس القائد العام ، فموسيقى الجيش موكب الجنازة ، حمل الجنود بنادقهم منكسة ، ووضعوا أشرطة سوداء على أكمامهم ، أما الطبول التى كانت تدق دقاً جنائزياً خافتاً ، فكانت هى الأخرى مجللة بالكرب الأسود . كذلك كان النعش الذى حُومل على مركبة تجرها الجياد ، وفوقه سيف « كليبر » وقبعته وشاراته والسكين الذى قُتل به . وكان دمه مايزال متجلطاً عليه . خلف النعش وفد من فرسان المماليك ، ثم « الجنرال منو » — خليفة « كليبر » — وقواد الجيش وأعضاء المجمع العلمى الفرنسى ، ثم أعيان القاهرة من التجار والعلماء والقساوسة ، ومندوبو

طوائف الصنّاع ، وسارت الجنازة من «الأزبكية» إلى «درب الجماميز» إلى «الناصرية» ، حتى «تل العقارب» .. وهناك توقفت الجنازة ، وما احتشد فيها ، ليشهد جثمان «كلير» المسجى في نعشه — قبل الدفن — آخر مشاهد المجد ويتزود بنظرة من عدالة الظالمين !

أنزل نعش «كلير» من فوق عربته ، ووضع على «تل العقارب» ، حيث كانت مراسم تنفيذ الحكم في «سليمان الحلبي» وشركائه في انتظار وصول النعش . وما أن انطلقت المدافع ، حتى بدأ الشطر الثاني من الاحتفال . تقدم «بارتليمي» — محافظ القاهرة اليوناني — فأطاح بسيفه برؤوس طلاب الأزهر الثلاثة وتسلم بعض معاونيه الرؤوس التي تخضبها الدماء ، فرفعوها فوق عصي طويلة ، وغرسوها في أرض التل ، بينما وضعت جثثهم فوق كومة ضخمة من الحطب والأخشاب ، أشعلوا فيها النيران . وكان الفحم آنذاك ، يحمى في مجمرة ، وجين انتهى المحافظ من مهمة إعدام المشايخ ، تقدم إلى «سليمان» ، ووضع كفه في المجرمة ، لم يشك «سليمان» ، ولم يتكلم والنار تأكل لحمه الحى ، غير أنه اعترض حين تعمد «بارتليمي» أن يعدل من وضع يده ، لتطول النار مرقفه ، منبهاً إياه إلى أن الحكم لم يذكر المرقف بل اليد فقط ، وتشاجر «سليمان» مع «بارتليمي» ونعته بالكلب ، وأصر على حقوقه ولم يكف عن الاحتجاج إلا حين أزيحت عن مرقفه الجمرة ..



وبعد أن احترقت يد «سليمان» ، بدأ تنفيذ القسم الثاني من الحكم الصادر بحقه . وقام «بارتليمي» بعملية الخوزقة بمهارة ، أحضر قضيباً مدبباً من الحديد ، ثم بدأ في إدخاله في شرج «سليمان الحلبي» ، بالدق بمطرقة خفيفة ، حتى لا يحدث نزيفاً يؤدي إلى موته قبل أن يتعذب بما يكفى ، وبعد أن انتهى ذلك الاجراء التمهيدى ، رفع الخازوق قائماً ، وعليه سليمان ، ثم غرس في الأرض .

طلب « سليمان » من جندي فرنسي كان يقف على مقربة منه ، أن يعطيه شربة ماء . كان الجندي على وشك أن يعطيه زمزميته ، منعه « بارتليمي » ، إذ سوف تؤدي أى نقطة ماء الى موته فوراً ، فتنقذه من عذابه ، وهذا مخالف لمنطوق الحكم ولتقاليد الحضارة !

على تل العقارب .. فارق جثمان « كليبر » « سليمان الحلبي » .. مضوا به ، تتقدمهم الفرسان والموسيقى ، وحين وصلوا إلى فناء قصر العيني ، حيث أعدوا في حديقته قبراً للجنرال ، على درج عال زرعوا حوله أعواد السرو . وبعد انتهاء مراسم الدفن ، ألقى المواطن « فورييه » — سكرتير المعهد العلمي الفرنسي — كلمة طويلة ، تحدث فيها عن الجنرال « كليبر » بطل معارك فاندنيه وشارلوا وفلوريس ومايستريك والفكريش وفريدبرج ، ومقتحم الاسكندرية وبطل معركة جبل طابور وعين شمس ، من أحمد ثورة القاهرة ، وجاء — مع جيشه — لينشر أعلام الحضارة والعدل على ضفاف النيل ..



وفي تلك اللحظة .. كان «سليمان الحلبي» جالساً على خازوقه فوق تل العقارب يصلي !! .





هو يوم مصري ككل الأيام المصرية ...!

يوم « أحمد »

مئات الألوف من الأحاد مرت قبله .. وأخرى جاءت بعده .. لكنه ظل يتميز من بينها -مهماً بما جرى فيه ، بشوانيه المكثفة وأحداثه اللاهثة ، بمصائر مئات الرجال التي تحدثت فيه .. وبما ترتب عليه من نتائج .

وهو بعد هذا كله واحد من أطول أيام التاريخ المصري ..
انفجرت خلاله تراكمات متعددة ظلت تعمل تحت السطح على امتداد الأسابيع والشهور لتتجمع في النهاية . ونحيل يوماً محدود الساعات ، إلى دهر كامل ، مشحون بالأحداث والانفعالات ، دموي القسومات ، غاضب كبحر هادر ، وقاس كعاصفة عاتية ..

ورصد تفاصيل يوم مثل هذا عملية صعبة ، بيد أنها ضرورية على أى حال ، فعندما توضع تلك التفاصيل تحت المجهر ، تعطينا الفرصة ، لنكشف فى صورتها المكبرة ، كيف تحرك أعم الحوادث أبعد الناس صلة بها ، وكيف تؤثر السياسات التى ترسم فى القصور ، وتصاغ بالعبارات الجزلة ، فى مصائر رجال بسطاء ، ونساء لاتفرقن بين الألف والأصبع .

يوم « أحد » سكندري الطابع ، ككل أيام الآحاد المصرية ! شرارة بسيطة أحرقت السهل كله . تحركت الثواني لاهثة ، واندفعت الحوادث دامية ، ثم انحسر كل هذا — عندما هبط الغروب — فى الظلام والسكون ، ولم يعد أحد يسمع فى عمق الصمت سوى هدير أمواج البحر ، وأضواء الفئار تخدش وحدها بكاراة الظلام ، لكنه فى ذلك الليل المظلم الساكن كان قدر مصر ينتظرها . ستأتى سنوات الإحتلال وشيكاً ، وستسقط مصر — كأحد نتائج هذا اليوم — تحت سنايك الغزو .. ولمدة ٧٤ عاماً متواصلة !

ولأنه يوم غريب كأمثاله من الأيام ، فإنه بعدما محمدت نيرانه ، ضاعت معظم تفاصيله ..

وفى الرماد المتخلف عن الحرائق ، المتلبّد بدماء القتل والجرحى ، صُعِبَتْ كَلِّ محاولة للحصول على أنصع وجوه الحقيقة . ضاعت المسؤولية ، وتبادل الجميع الاتهام لإختفت الوثائق ، وتحولت الإشاعة الى خبر يقينى وإلى شهادة يقسم صاحبها على صحتها بأغلظ قسم .. وفرض المنتصر — وهو الجاني فى الوقت نفسه — تصوره على كل شيء . فاندفع يلفق أدلة الاتهام ضد الضحايا وشهادات الدفاع المزورة لصالح الجناه ، ذلك مرض سياسى قديم وحديث .. ولا يبرء منه .



كان موقع اليوم أحد منحنيات الزمن :
أيامها كانت مصر تعيش مرحلة جديدة من مراحل الثورة الوطنية التحريرية كان

حق ملكية الأرض قد أُقِرَّ جزئياً .. فتحولت لسلعة تخضع لقانون السوق . وبدأ المنتجون يتجهون للزراعة الكثيفة للتسويق الخارجي وخاصة القطن والحبوب .. وعرفت مصر وابور المياه والآلات الزراعية الأخرى وتزايدت الدعوة الى تحرير الفلاحين من السخرة ، فضلاً عن انتشار التجارة .

وأدى كل هذا إلى نشأة « جنين برجوازي مصري » بدأ يجاهد لكيلا تقع السوق المصرية في يد الاحتكارات الأوربية الشرهة .. فكانت الثورة العرابية .. غير أن قيادة الثورة ولدت منقسمة منذ البداية ..

كانت مصر في تلك الحقبة العجيبة من تاريخها تزدهم بعناصر غربية عن المصريين من الأتراك والجراسكة ، بقايا العصر المماليكي الذين حكموا مصر قرابة الخمسة قرون ، وكانت الشرائح العليا من هؤلاء تنتمي للطبقة الصاعدة التي يهيمنها تحرير الاقتصاد من السيطرة الأجنبية ، لكنها تناقضت بسرعة مع الجناح المصري من نفس الطبقة ، نتيجة لغربتها الجنسية عن المصريين .

كان الجراسكة والأتراك يحتقرون كل ما هو مصري ولا يصاهرون المصريين . وكانوا بالإضافة الى هذا كله يحوزون مناصب الإدارة ، وهو ما سهّل لهم باستمرار تسخير الفلاحين ، وجعلهم يعارضون في مطلب حيوي من مطالب الحركة الوطنية .. وهو تحرير قوة العمل بإلغاء السخرة ..

وألقى هذا الجناح من البرجوازيين غير المصريين ، بكل ثقله وراء « محمد شريف باشا » ، الذى ساند الثورة العرابية في أول مراحلها ، ثم تولى رئاسة الوزارة بطلب من الثوار ، وحاول باستمرار أن يخرج الجيش من حلبة العمل الثورى ، وظلت الخلافات تتصاعد بينه وبين الجناح الآخر في الثورة — وكان يمثل « أحمد عرابى » — الى أن استقال. بعد أن رفض مجلس النواب الموافقة على بعض المواد في مشروع الدستور الذى قدمه لأنها مواد تسلب المجلس ، حق اعتماد الميزانية ، ولاتكفل له من الحقوق بشأنها إلا مجرد العلم بها .

وكان الجناح الآخر في قيادة الحركة الوطنية أكبر تحملاً وتطرفاً .. وهو ماجمل

حركته أكثر انسجاماً مع حركة عناصر التجار والحرفيين والمثقفين الليبراليين والثوريين .. فالتفوا جميعاً حول قيادة « أحمد عرايى » وتولى « محمود سامى البارودى » الوزارة عقب استقالة « شريف » .. واستفرت رئاسة « البارودى » للوزارة ، قوى المقاومة على الجبهة الأخرى ، التى كانت تدبر لإجهاض الثورة ، واستدراجها الى دروب المساومات ، ورأت أن التحكين للعناصر المتطرفة ، بتولى « البارودى » لرئاسة الوزارة ، معناه ، أن تنجح تلك العناصر ، فى جمع الناس حولها ، فتتحول بذلك إلى قوة يصعب التغلب عليها .

ومنذ ألفت الاحتكارات الأوربية شباكها حول السوق المصرية ، وهى تدرك دائماً أن اللعب على التناقض بين « اليعاقبة » — الذين يتشددون على عدائهم للاستعمار — و« الجيرونديين » — الساعون للحلول الوسط ، والمطالبون بالتساهل والتعقل — هو الأسلوب الرئيسى الذى يمكنها من إجهاض أية حركة ثورية .. حدث هذا أثناء الغزو الفرنسي ، وحدث فى الثورة العراقية .. وسيحدث بعد ذلك فى أوائل القرن ، ثم فى ثورة ١٩١٩ .

وكانت السياسة الاستعمارية ترسم خططها على أساس أن « اليعاقبة » و« الجيرونديين » هم جميعاً أبناء طبقة واحدة .. وأن المتشددين يفعلون هذا لأن الجماهير الشعبية تدخل الحلبة ، وتعطى من دعمها وثقتها لهؤلاء اليعاقبة ما يدفعهم للتشدد ولاتخاذ مواقف تتجاوز طاقتهم الثورية .. وأن المطلوب دائماً استدراجهم بعيداً عن هذه الجماهير ، آنذاك يستطيع الاستعمار أن يدفعهم للمناقشة والاتفاق معه بمنتهى الهدوء والتعقل ..

وفى تلك الأيام كانت الدوائر الاستعمارية تدبر لاجهاض الثورة العراقية .. وكانت الدوائر الرجعية فى الداخل وعلى رأسها قصر الخديوية وعناصر الاتراك والجراكسة تعمل معها فى حركة متناسقة ..



وقدر لهذا كله أن يصنع بعض ملاحم الأحد الدامى ١١ يوليو ١٨٨٢



وكالعادة فان البداية غير واضحة تماماً ..

وربما كانت أقرب النقط الى حوادث اليوم ، نقطة تبعد ستين يوماً فقط ..
ففى الحادى عشر من ابريل ١٨٨٢ ، استقبل « أحمد عرابى » فى مكتبه
بوزارة الحرية اللواء « طُلبه عصمت » قائد اللواء الأول .. بناء على طلب الأخير .

كان « طُلبه » صديقاً لـ « عرابى » وأحد قادة الحركة الوطنية . بيد أنه لم
يُضيع الوقت فى أحاديث الأصدقاء وسمهم ، فبمجرد أن جلس ، وقبل أن يختشى
القهوة بدأ يخطر « عرابى » بما جاء من أجله .

قال انه علم من مصدر سرى ، أن
هناك مؤامرة تدبر لاغتيال « عرابى » ومعه
كبار الضباط الوطنيين والوزراء الثوريين فى
حكومة « محمود سامي البارودى » .
وأكد أن المعلومات التى وصلته تقول بأن
حركة الترقيات التى تمت أخيراً ، والتى
صنَّعت عدداً من الضباط المصريين إلى
القيادة العليا للجيش ، وأقصت عدداً من
الضباط الجراكسة ، قد أغضبت
الجنرالاتب غير المصريين ، لدرجة ، أن
المنقولين منهم إلى السودان قد عارضوا أولاً
فى النقل ، ثم رفضوا السفر نهائياً وعطلوا
تنفيذ حركة التنقلات . وأنهم منذ ذلك
الوقت يدبرون للمؤامرة ..



طُلبه عصمت

وأضاف « طلبة عصمت » قائلاً :

— من المحتمل كذلك أن تكون للخديو السابق « إسماعيل » يد في المؤامرة ، فقد أوفد الى مصر في الآونة الأخيرة سكرتيه الخاص « راتب باشا » ، وهناك احتمال بأن يكون « راتب » قد دبر للمؤامرة في أثناء وجوده في مصر ، بهدف إعادة « إسماعيل » إلى العرش ..

سأل « عرواني » عن مصادر هذه المعلومات . أنبأه « طلبة عصمت » أن الذي زوده بها هو ضابط جركسي شاب اسمه « راشد أفندي أنور » وأنه اعترف له بعضويته في جمعية سرية من الضباط الجراكسة تهدف الى اغتيال قادة الثورة جميعاً .. أمر « عرواني » على الفور باتخاذ الاجراءات اللازمة للتحقيق في المسألة ومحكمة من تثبت ادانته .

وبعد ثلاثة أسابيع من هذا التاريخ ، انعقد المجلس العسكري الذي حاكم



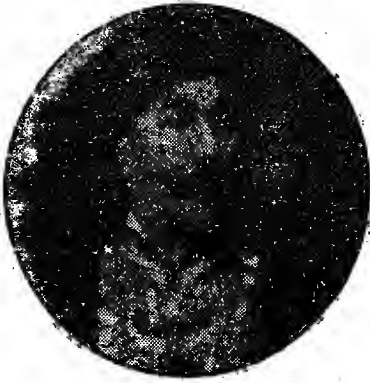
الخديو إسماعيل

المتأمرين . كان المجلس برئاسة جنرال جركسي هو الفريق « راشد باشا حسني » . استعرض المجلس ظروف الدعوى التي ثبتت باعتراف المتهمين أنفسهم .. ومنهم « الأمير آلاي يوسف بك نجاتي » الذي اعترف بأن « راتب باشا » هو مُدبر المؤامرة ، وبأنه أغرى الضباط الجراكسة بحضور « عثمان رفقي » — وزير الحرية الأسبق — بقتل « عرواني » .. وأيدت بقية الاعترافات أقوال « يوسف نجاتي » ..

وأعلن رئيس المجلس الحكم على المتهمين الأربعة .. وهو يقضى بنفيهم جميعاً

الى أقاصى السودان مع تجريدهم من الرتب العسكرية والامتيازات والنياشين ، وأن يكونوا متفرقين فى الجهات التى يُنفون إليها ، وألا تكون هذه الجهات فى مركز الحكمدارية — أى مدينة « الخرطوم » — ولا عواصم المديريات أو الجهات الساحلية .. وتضمن الحكم كذلك اعتبار « راقب باشا » محرّكاً للمؤامرة ، وتجريده من رتبه ونياشينه وحرمانه من العودة إلى مصر . وأعلن المجلس العسكري أن الخديو السابق « إسماعيل » كان وراء المؤامرة كلها وأنه يستعين بالمرتبات التى تدفعها له الحكومة المصرية فى تدبير المؤامرات . وأوصى المجلس أن ينظر الخديو ومجلس الوزراء فى أمر قطع مرتباته ..

فى اليوم التالى لصدور الحكم ، توجه « محمود سامى البارودى » رئيس الوزراء — الى سراى الاسماعيلية وعرض الحكم على « الخديو توفيق » لكى يصدّق عليه ، كما تقضى بذلك القوانين ، أبدى الخديو ملاحظة بأن الحكم شديد القسوة ، لفت « البارودى » نظره إلى تعداد المؤامرات التى يقوم بها الجراكسة للقضاء على الثورة ، وأكد أن حكومته مصرة على تدعيم الحكم الوطنى وأنها ستضرب بيد من حديد كل من يتآمر على مصلحة البلاد أو استمرار الثورة .



محمود سامى البارودى - وزارة الثورة



فى تلك الأيام كان صبر « الخديو توفيق » قد نفذ .. كان قد حاول احتواء الضباط فى أوائل أيام الحركة ، وفى ظنه أنه يستطيع أستخدامهم كفضّاعه يخيف بها قناصل الدول الأوربية الذين سلبوا كل سلطته المطلقة ، ولم يتركوا له نفوذاً فى إدارة شئون البلاد ، ثم اكتشف فيما بعد أنه استجار من الرمضاء بالنار وأن هؤلاء الضباط يعملون — هم أيضا — للقضاء على سلطته ، ويريدون دستوراً ، وبرلماناً يجعل الأمة مصدر السلطات ، لكن الأوان كان قد فات لاستدراك خطئه ، فمكّن الضباط لأنفسهم ، وها هى كل محاولاته

لاقصائهم منذ فرضوا أنفسهم — يوم ٩ سبتمبر ١٨٨١ — تبوء بالفشل .. وكل مؤامراته تُفصح .. وهاهو « البارودي » يطلب منه أن يوقع بيده هذا الحكم القاسى على أعوانه .. وهو إجراء سيؤدى إلى خوف الجميع منه ، فيرفضون بعد ذلك التآمر لحسابه ، وصحيح أن المجلس اتهم والده الخديو السابق بتدبير المؤامرة ، ولكنها طريقة يفهمها ، إنهم يقولون له بوضوح :

— إِيَّاكَ أَعْنَى والكلام لك يا جارة ..!

صمت الخديو لحظة ، ثم طلب من « البارودي » إمهاله يومين للنظر فى الحكم . وافق رئيس الوزراء وانحنى له وخرج !

فى أول هذين اليومين استدعى الخديو قنصل فرنسا وانجلترا .. وكانت الدولتان فرسى رهان وسباق فى الاستيلاء على مصر .. بينهما تنافس حاد وصداقة لدودة .. وبحث القنصلان الامر مع الخديو طويلاً .

قال « توفيق » :

— إن من بين المحكوم عليهم عدداً من أصدقائى المخلصين .. ولأشك فى إخلاصهم لى ..

وأردف بالفرنسية :

— إن « عرايى » و« البارودي » يضغطان بشدة لكى أُصدّق على الحكم .. ولو فعلت لانفض من حولى المخلصون ، وهذا هو ما يهدف إليه الضباط .. إنهم يريدوننى بلا أصدقاء لكى يسهل عليهم افتراسى .

تكلم « مالميت » — القنصل البريطانى العام — فأشار على الخديو بعدم التصديق على الحكم ، وقال له أن وزارة الخارجية البريطانية على استعداد لتأييده فى موقفه . وتدخل المسيو « سنكفكس » — القنصل الفرنسى العام — فى الحديث وأيد مشورة زميله الانجليزى ، وقدم نفس الوعد على لسان حكومته .. واتترح الإثنان عليه أن يتعلل بضرورة رفع الحكم إلى السلطان العثمانى للتصديق عليه .

فى ثاني اليومين استدعى الخديو قناصل بقية الدول الأوربية .. عرض عليهم

المسألة ، وطلب منهم معونة دولهم في تثبيت سلطته كحاكم شرعي لمصر .. تردد أكثرهم وقالوا ان الأمر يحتاج إلى مكاتبة وزارات خارجيتهم . ووعدوا بالتوصية لدى وزراء الخارجية في دولهم لكي يستجيبوا لمطالب الخديو بتأييده .. لم يكن « توفيق » يطلب أكثر من هذا ..



الخديو محمد توفيق

في اليوم الثالث استدعى الخديو « البارودي » لمقابلته ..

كانت مقابلة عاصفة .. بدأها الخديو بأن أخطر « البارودي » بأنه لن يُصدّق على الحكم ، ولكنه سيرفعه إلى الآستانة ليوقعه السلطان العثماني .. باعتبار أن مصر ولاية عثمانية وأن صاحب الجلالة الشاهانية السلطان التركي ، قد منح أحد المتهمين — وهو « عثمان رفقي » — رتبة الفريق .. ولا يمكن تجريده منها الا بتصديق من السلطان ..

ثار « البارودي » ثورة عنيفة في وجه الخديو ... ولقت نظره الى أنه ارتكب عدة أخطاء فادحة :

— إنك يامولاي باستشارتك القناصل في مسألة داخلية تُحرض الدول الأوربية على التدخل في شئوننا . وفضلاً عن هذا فان عرض هذه المسألة الداخلية على السلطان التركي هو تنازل عن الاستقلال الذاتي الذي تمتعت به مصر بمقتضى القوانين .. وأود أن أذكر عظمتكم بأن هناك دستوراً في البلاد ، وهذا الدستور لا يخولكم إجراء أى اتصالات بالدول الأجنبية إلا عن طريق وزير الخارجية أو رئيس الوزراء ..

عاد الخديو يمتحج بمسألة « عثمان رفقي » ورتبة الفريق التي يحملها ...
فقد « البارودي » حجة الخديو .. وقال محتداً :

— لقد أرسلت يامولاي سكرتيرك الخاص « ثابت باشا » إلى الآستانة في مهمة مجهولة منذ عدة شهور ، ولدى معلومات تفيد أن هذا الباشا قد حاول الدس بين الوزارة وبين السلطان .. فقد أفهم من التقى بهم من المسؤولين العثمانيين بأن الوزارة والضباط ، يهدفون إلى إقامة « خلافة عربية » تضم الدول العربية وتنفصل عن الآستانة ، ومثل هذه الدسائس ليست في مصلحة الوطن ..

في نهاية المناقشة العاصفة قال « البارودي » أن الوزارة لا مانع لديها من تعديل الحكم على المتهمين بأن يُستبدل بالنفى خارج القطر على أن يختار المحكوم عليهم الجهة التي يفضلون النفى إليها ، وأكد للخديو بأن الوزارة تعرض هذا لأنها حريصة على ألا يتدخل أحد سواء كان أوربياً أو عثمانياً في مسألة تتعلق بسيادة مصر على أرضها ومواطنيها ..

رفض الخديو الطلب بحجة أنه قد عرض الأمر بالفعل على السلطان العثماني ..
غضب « البارودي » وخرج من حضرة الخديو مهتاجاً .

في الأيام التالية أحدثت أنباء الأزمة ضجة شديدة في القاهرة ، وبالذات في تجمعات الضباط والمثقفين والعناصر المتعاطفة مع الثورة عموماً .. وتزايد السخط على الخديو .. وأكد كثيرون خلال المناقشات أن الخديو يمهّد للخيانة ، ويدعو الأجانب علناً للتدخل في شؤون البلاد .. وارتفعت أصوات تدعو لاتخاذ موقف حاسم . وتزايدت الضجة بالذات في الأزهر .. وانتشرت الشائعات بكثرة .. ووضح أن الشارع المصري كله مع « عراي » و « البارودي » وضد الخديو ..

وبدأت العناصر المتآمرة تبرر موقفها ، وتحيط الأزمة بالشائعات الكاذبة .. فأرسل « ماليه » — القنصل البريطاني — رسالة الى وزارة الخارجية امتدح فيها أخلاق الخديو وعلة جديراً بثقة حكومة جلالة الملكة .. وفي نفس الوقت أرسل مراسل « التيمس » السكندري ، رسالة الى جريدته تتضمن خبراً مكذوباً بأن « عراي » ذهب الى السجن وعذب المتهم بنفسه ، وانهم اعترفوا كذباً بالمؤامرة

تحت وطأة التعذيب . وأيد « ماليت » الرواية المكذوبة في رسالة سرية لوزارة الخارجية ، ذكر فيها أن هذه القصة من الإشاعات الجارية على الألسن . وأنه شخصياً سمع صراخاً من السجن في الليل ..

وأدى التصاعد المستمر في الأزمة إلى نجاح المحاولات المبذولة لحلها .. خاصة أن الخديو كان يلعب بورقة السلطان ، دون رغبة حقيقية في دعوته للتدخل .. وفي مساء الثلاثاء ٩ مايو ١٨٨٢ ، وقع الخديو قرار تعديل الحكم على أن يُنْفَى المتهمون مؤبداً من القطر المصري ، ومع الترخيص لهم بالتوجه حيث شاءوا خارج القطر ، ومع عدم حرمانهم من رتبهم ونياشينهم . وقد تم التوقيع في سراى الاسماعيلية وبحضور « ماليت » و « سنكفكس » اللذين أوصيا الخديو بالتوقيع .

وبعد التوقيع جاء « البارودي » الى السراى ، وعُثِف الخديو في لهجة شديدة لنزوله على ارادة قناصل الدول ، واتهمه بالضعف والجبن ، وطلب منه إضافة عقوبة التجريد من الرتب العسكرية إلى أمر التعديل . رفض الخديو . وبمجرد خروج « البارودي » استدعى « الخديو » القنصلين مرة أخرى فظاهراه على إصراره على عدم إضافة شيء للقرار الذى أصدره بتعديل الحكم .. فأبلغ ذلك للبارودى ..



□ القاهرة المخروسة

□ الأربعاء ١٠ مايو ١٨٨٢

عقد مجلس الوزراء جلسة عاصفة في الصباح لدراسة الأزمة .. استمر الاجتماع عشر ساعات متواصلة — كانت وجهة النظر السائدة في المجلس أن المسألة برمتها خرجت عن حدود أزمة حول التصديق على حكم قضائى لتطرح قضية الاستقلال الوطنى وقضية الديمقراطية ، أى أنها أصبحت مسألة الأهداف الرئيسية للثورة ..



بيت عراقي في باب اللوق

وتحددت في الاجتماع أوجه الخلاف مع الخديو في عدة مسائل .. منها رفضه التصديق على الحكم في قضية المؤامرة واستشارته للقناصل وللسلطان في مسائل من صميم السيادة ، وهاتان مسألتان تنطهيان على تنازل عن الاستقلال الوطني ودعوة للعبث به .. بالإضافة إلى ممارسة الخديو لسلطته منفرداً في هذه المسائل دون الرجوع لمجلس الوزراء تطبيقاً لنص الدستور الذي يقضى بأن الخديو يجارس سلطته بواسطة مجلس الوزراء .

كان « عراقي » ثائراً جداً في أثناء الجلسة ، تحدث عن الخديو بعبارات حادة .. وشرح ماحدث من جرائم في عصر « إسماعيل » ، وأبدى عجبه من أن جرائم الاغتيالات المتعددة التي حدثت خلال حكمه ، وتعذيب المتهمين لم تدر ضمير قصر الخديوية .. ولاقصر « بلديز » — حيث يقيم السلطان العثماني — ولم توجه قلب وزارات الخارجية الأوربية .. بينما يتكفل هؤلاء جميعاً اليوم للدفاع عن مجموعة من المتآمرين الخونة .. اعترفوا بجرمتهم وحوكموا محاكمة عادلة بواسطة محكمة يرأسها جنرال جرمني مثلهم هو الفريق « راشد حسني » !

وفي أثناء انعقاد الجلسة ، دخل « أحمد رفعت » — سكرتير عام مجلس الوزراء — فأخطر المجتمعين بأن عدداً من قناصل الدول الأوربية في مكتبه يطلبون مقابلة عاجلة مع وزير الخارجية . رفعت الجلسة ، وخرج إليهم « مصطفى فهمي باشا » — وزير الخارجية — وقد أبدى القناصل في حوارهم معه تخوفهم من توتر الجو ، وسألوا عما إذا كان هناك خطر يهدد حياة الرعايا الأوربيين .. أخبرهم وزير الخارجية بأن المجلس مازال يبحث الأمر ، وأنه لا شيء يهدد حياة الأجانب وأن المجلس يدرس اقتراحاً لحل الأزمة ..

كان الاقتراح الذي أشار إليه « مصطفى فهمي » يتضمن دعوة مجلس النواب للاجتماع لعرض الخلاف بين الخديو والوزارة عليه .. وعندما عاد وزير الخارجية إلى قاعة الاجتماع ، كان الوزراء يناقشون هذه المسألة . أثار بعضهم نقطة دستورية .. قالوا أن المجلس النيابي الآن في اجازة مابين دورى الانعقاد .. وبحسب نص الدستور فإنه لا يمكن دعوة المجلس في اجازته الا بأمر من الخديو . ومن البديهي أن الخديو لن يوافق على دعوة المجلس لأمر مثل هذا على وجه التحديد .. كما أن الوزارة لا تستطيع دعوة المجلس للانعقاد لأن هذا لو حدث سيبطل قرارات المجلس ، لدعوته بطريقة مخالفة للدستور ..

تدخل « البارودي » في المناقشة .. قال :

— ان البديل الوحيد لاصرار الخديو على موقفه ، هو استقالة الوزارة ، وهو أمر لا يمكن حدوثه والحركة الوطنية تواجه بهذه التحديات كلها ..
وعلق على النقطة الدستورية قائلاً :

— أما بالنسبة للنص الدستوري ، فمع احترامنا للدستور فان الضرورات تبيح المحظورات ، وخاصة في الظروف غير الطبيعية ..

وبعد مناقشات طويلة وافق الوزراء على أن يُدعى مجلس النواب للاجتماع ، فإذا رفض الخديو دعوته ، تقوم الوزارة بتوجيه الدعوة .. سجل ثلاثة من الوزراء اعتراضهم على القرار وهم « عبد الله فكري » و « علي صادق » و « مصطفى فهمي » ..

خرج « البارودي » من الاجتماع .. فاستدعى اليه « حسين الدرملي باشا »
— وكيل وزارة الخارجية — طلب منه التوجه لمقابلة الخديو وإحاطته علماً بقرار مجلس
الوزراء بدعوة مجلس النواب إلى الاجتماع ، ليصدر المرسوم بالدعوة . وكان
« البارودي » متأكداً من أن الخديو سيرفض ، لذلك استدعى إليه « أحمد رفعت »
وأمره أن يعد منشوراً للمدبرين والمحافظين لكي ينظروا أعضاء مجلس النواب في الأقاليم
بالحضور إلى القاهرة لاجتماع طارئ للمجلس . وأمر بأن يرسل المنشور تلغرافياً فور
عودة « الدرملي باشا » من السراى حاملاً رفض الخديو المتوقع ..

كانت ملاح الفشل واضحة على وجه « الدرملي » عندما عاد من السراى .
أشار « البارودي » لـ « أحمد رفعت » فتوجه لتنفيذ تعليمات رئيس الوزراء ..
وفي تلك الليلة قال « البارودي » لأحد محدثيه ملخصاً الموقف :

— الخديو لازم ياخذ شنطته ويتوجه للوكاندة شبرد .. خلاص اتعزل !
وكان القنصل الفرنسي العام « سنكفكس » يتابع إرسال البرقيات كل ساعة
إلى باريس .. وفي نفس هذه اللحظة كان يملئ جزءاً من برقية أرسلها لوزارة الخارجية
الفرنسية .. تضمنت البرقية خيراً يقول
« وعندما تكلم بعضهم مع « عراى » عن الأمير « حليم باشا » ليحل محل
توفيق صاح غاضباً بأنه من الواجب التخلص من أسرة « محمد على » بأكملها » .



في الأيام التالية تجمع النواب في القاهرة .. جاؤوا من جميع انحاء مصر .. بدأوا
يناقشون الأمر في جلسات غير رسمية .. وفي يوم الجمعة التالى اجتمعوا بدار

« البارودي » — بنيط العدة بباب الخلق — كان الصيف قد جاء مبكراً في ذلك العام .. وكانت بدايات مايو قاتطة .. حضر الاجتماع الوزراء جميعاً .. وحضره « سلطان باشا » رئيس مجلس النواب ناقش المجتمعون المسألة من كل زواياها .. كان واضحاً أن مجلس النواب لن يستطيع حسم المسألة .. وتأكد « عراي » بذلك أن موقفه في بداية الثورة كان سليماً ..

كان قد اعترض عقب ثورة ٩ سبتمبر ١٨٨١ مباشرة ، على الطريقة التي اقترحها « شريف باشا » — وأصر عليها — لانتخاب مجلس النواب . فقد أصر « شريف » على أن ينتخب النواب بموجب دستور ١٨٦٦ الذي أصدره « إسماعيل » . وكان هذا الدستور يقصر حق الترشيح — بل وحق الانتخاب أيضاً — على العمدة وعلى المشايخ والأعيان . واعترض « عراي » أيامها .. وطالب بإصدار قانون جديد للانتخاب تتوسع بمقتضاه دائرة الديمقراطية لإتاحة الفرصة لمثقفى المدن والتجار والحرفيين لدخول المجلس بمنحهم حق الترشيح والانتخاب .

وأيامها عارض « شريف » في هذا ، وأنتخب المجلس بمقتضى دستور « إسماعيل » . وهامى النتيجة !!

إن روح المحافظة تغلب على مجلس النواب ، فيرفض اتخاذ أى موقف حاسم في المسألة ويتقنع بالخوف من التدخل الأجنبي ، على الرغم من أن سلوك الخديو هو تهديد للخيانة السافرة ، والواجب الوطني يفرض سد الطريق أمام الخونة بحسم .. وكان طبيعياً أن ينتهى الاجتماع بتشكيل لجنة للوساطة .. وشكلت بالفعل من « محمد سلطان باشا » — رئيس مجلس النواب — وخمسة من أعضائه ، وكلفت اللجنة السادسة بمقابلة الخديو ومناقشته في الموقف .

كان الخديو مصراً على استقالة الوزارة ..

وكانت الوزارة مصرة على تعديل الحكم ..

وعرضت اللجنة على « الخديو » أن يستقيل « البارودي » وحده مع بقاء الوزراء في مناصبهم وتعيين أحدهم — وهو « مصطفى فهمي باشا » — رئيساً لهم ،

على أن يضيف الخديو إلى الحكم الذى صدق عليه عقوبة التجريد من الرتب العسكرية . وعد الخديو بالتفكير فى الأمر . لكن « مصطفى فهمي » اعتذر عن الجلوس على كرسي رئاسة الوزارة فوق كل هذه الألقام .. وبعد مفاوضات مُجهدة انتهى الأمر بالتوصل الى صيغة توافق بين المختلفين ، هى أن تبقى الوزارة بكامل هيئتها على أن تنفذ الحكم كما صدق عليه الخديو ..!

ورأى الثوار أن مجلس النواب قد خذلهم ، فاكثفوا بأنهم قد لقنوا الخديو درساً سيجعله يتردد ألف مرة قبل أن يكررها ... فقبلوا الحل ..

وانتهت الأزمة ، بصدور بيان رسمى مقتضب نشرته الوقائع المصرية .. قال البيان :

« الحمد لله قد زال الخلاف وانحسرت أسبابه بحسن توجيهات الحضرة

الخديوية وتمثل حضرات النظار ورئيس مجلسهم « عطوفتلوا محمود سامي باشا » ، بين يدي الجنب الخديو .. ونالوا من جنبه السامي حسن الالتفات فله الحمد أولاً وأخيراً .. وعلى أرباب الجرائد العربية التى تُطبع فى القطر المصري ألا تخوض فى تفاصيل المسألة خوفاً من الوقوع فيما يخالف الحقيقة » . فى اليوم التالى صدر قرار بتعطيل جريدة « الطائف » لمدة شهر . وكان السبب فى ذلك أن رئيس تحريرها « عبد الله النديم » كتب عدة مقالات حادة ضد



عبد الله النديم

الخديو وأسرته فى أثناء الأزمة وفى تلك المقالات .. لقبته « الطائف » الخديو بالخائن الخدوع . وهاجم « النديم » فى سلسلة من المقالات الأسرة الخديوية ابتداء من « محمد علي » الى « ابراهيم » ثم « إسماعيل » و« توفيق » . اتهم « إسماعيل »

بسلب الأملك وتسخير الأبدان . وجرده هو وأسرته من صفات الآدمية ونُسبته إلى عالم المتوحشين ، ثم هاجم « توفيق » لضعفه ولؤمه وإرقائه في أحضان الدول الأجنبية وعذائه لأهل البلاد واتهمه بخيانة الوطن والدين ..

وعطلت كذلك جريدة « المفيد » وأُنذرت جريدة « القسطاس » ..
الشيء الغريب في هذا الموقف أن هذه الصحف عطلت بمقتضى قانون المطبوعات الذى صدر في نوفمبر ١٨٨١ — على عهد تولى « شريف » لرئاسة الوزارة — وبعد نشوب الثورة بشهرين كاملين وهو القانون الذى ظل يُضرب به المثل في الرجعية حتى اليوم !

كان ذلك كله يجرى ، بينما كان هناك نشاط لاهث يدور في أروقه وزارة الخارجية البريطانية ووزارة الخارجية الفرنسية ..

فمنذ تولى « البارودي » رئاسة الوزارة ، و « ماليت » — القنصل البريطانى — يكرر النصيح على حكومته بقلب هذه الحكومة فوراً ، كان يحكم قربه من الميدان يدرك المخاطر التى ستحيق بالمصالح الانجليزية إذا استمرت في الحكم . بل إنه قد كتب إلى « جرانفيل » — وزير الخارجية — يقول « ان الوزارة البارودية مصممة على تقويض أركان الحماية الانجليزية والفرنسية » وأكد اعتقاده بـ « اننا لن نستعيد ماكان لنا من التفوق ما لم تنحطم هذه السيادة العسكرية التى ضرت رواقها على البلاد » ثم قال « وفي اعتقادى أنه لا بد من حدوث مشكلة يعسر حلها قبل الوصول إلى تسوية المسألة المصرية تسوية مرضية ، ولذلك فان من الأصوب التعجيل بها بدلاً من العمل على إرجائها » .

وعندما نصيح « ماليت » الخديو برفع الحكم في قضية المؤامرة الجركسية إلى السلطان التركي ، عارض « جرانفيل » في ذلك ، على أساس أن هذا سيؤدى إلى تدخل تركيا في المسألة المصرية ، وكانت إنجلترا تحاول « التهام » مصر منفردة مع ابعاد كل الأطراف .

وكانت سقند توصلت الى تحليل يرى أن اجهاض الثورة لم يعد ممكناً بمجرد احتضان « الجيروندي » ودعمهم ليكسبوا السلطة من « العاقبة » . فقد أثبتت

التجربة أن المتساهلين غير قادرين على الانتصار ، كما أن المتشددين كانوا يزدادون تشدداً نتيجة لما يحرزونه من انتصارات ، لازدياد الالتفاف الجماهيري حولهم ..

وقررت الدولتان التدخل عسكرياً ضد الثورة العرابية .. وكانت الحجة الظاهرة للتدخل هو أن هناك احتمالات لاضطراب الأمن العام ، وخطراً على حياة الرعايا الأوربيين ! .. ولاحقاً بشائر التدخل في يوم الجمعة ١٩ مايو ، عندما وصلت فجأة إلى ميناء الاسكندرية مدرعة انجليزية .. وخلال الأسبوع التالي وصلت بعض قطع بحرية فرنسية ..



□ القاهرة المحروسة

□ الخميس ٢٥ مايو (أيار) ١٨٨٢

□ مبنى مجلس الوزراء

وصل « ماليت » و « سنكفكس » الى مجلس الوزراء .. قابلا « البارودي » وقدموا له المذكرة التالية :

« ان قنصلى فرنسا وبريطانيا العظمى الموقعين على هذا بحيطان علم عطوفتكم بأنه من حيث أن عاطفة الوطنية حملت سعادة « محمد سلطان باشا » رئيس مجلس النواب ، كما حملته أيضاً رغبته في تأييد سلم مصر ورفاهيتها على عرض الشروط التالية على « عطوفتلو محمود سامي باشا البارودي » رئيس مجلس النظار ، إذ رأى أنها الوسيلة لوضع حد لحالة الاضطراب في مصر .. وهذه الشروط هي :

— ابعاد سعادة « عرابي باشا » مؤقتاً عن مصر مع بقاء رتبة ومرتبته .

— ارسال كل من « علي باشا فهمي » و « عبد العال حلمي باشا » الى

داخل القطر المصري مع ابقاء رتبتهما ومرتباتهما .
— استقالة الوزارة الحالية .

ويرى القنصلان أن هذه الشروط لما فيها من روح الاعتدال تمنع المصائب التي تستهدف لها مصر ، فهما باسم حكومتيهما وبتفويض منهما ، ينصحان حضرة رئيس مجلس النظار — وزملاء بقبولها ، وعند الاقتضاء يشترطان تنفيذها .

ليس لحكومتى فرنسا وإنجلترا غاية من التدخل فى شئون مصر ، سوى حفظ الحالة المقررة . وبما أن توسط الدولتين ليس مبنياً على حب الانتقام والتشفي ، فسببذلان الجهد فى صدور عفو عمومي من الحضرة الخديوية ، وسيسهران على تنفيذ هذا العفو »

« سنكفكس — ماليت »

قرأ « البارودي » المذكورة بامعان ، وقال للقنصلين :
— إن « سلطان باشا » لم يخاطبني فى هذا الموضوع إطلاقاً ، ولم يقدم إلى مثل هذه المقترحات !
قال « ماليت » :

— لقد تناقشتُ معه ، وهو موافق على هذه الشروط !
رأى « البارودي » أن الوضع أخطر من أن يبت فيه وحده . كان قد قابل « الخديو توفيق » خلال الأسبوع المنصرم وأخطره بورود الأساطيل الأوربية . واتفق على إخطار الباب العالى فى الآستانة وانتظار تعليماته .

وسارع « البارودي » باستدعاء مجلس الوزراء . وحضر « سلطان باشا » رئيس مجلس النواب الاجتماع . وبعد مناقشة قصيرة رفض المجلس مذكرة القنصلين . وصاغ قرار الرفض فى خطاب وجهه اليهما ، وبناه على أن « سلطان باشا » أنكر أنه قدم هذه المقترحات أصلاً ، كما أن المطالب الواردة فى المذكرة تتعلق بأمر إدارية داخلية هى من حق الحكومة المصرية وحدها ، وتدخل الدولتين فيها تعدد على الفرمانات السلطانية والمعاهدات الدولية التى حددت مقام مصر الخصوصي ، كما أنه نقض للدستور .

وتحركت القوى الوطنية بسرعة .. ففى اليوم التالي عقدت عدة اجتماعات فى الجيش .. ووزع فى الشوارع منشور يحذر من التدخل الأوربي ، ويقول أنه سينتهى باحتلال مصر وحل الجيش المصرى ونفى ضباطه والقضاء على الحكم الدستورى . ويحذر من الخيانة !

وتوجه « البارودي » فى المساء إلى سراى الاسماعيلية .. قابل الخديو وقدم له خطاب مجلس الوزراء برفض مذكرة ٢٥ مايو .. فوجيء بالخديو يقول له أنه قبل الانذار الفرنسى الانجليزى ، وأن على الوزارة أن تستقيل ، وعلى « عراي » أن يغادر البلاد ، أما « على فهمي » و « عبد العال حلمي » فعليهما التوجه الى الريف .

ثار « البارودي » ، وذكر الخديو بما سبق له الاتفاق عليه معه عندما وردت الأساطيل ، أصر الخديو على موقفه .

عاد « البارودي » إلى مجلس الوزراء .. تشاور مع زملائه قليلاً ، ثم سحب ورقة وكتب استقالة الوزارة ، كانت الاستقالة مسببة ، إحتجاجاً على قبول الخديو

لمذكرة ٢٥ مايو التى تمس استقلال البلاد ..

أحدثت الاستقالة ضجة كبيرة فى كل أنحاء مصر . وعندما علم بها قناصل الدول الأوربية الآخرين توجهوا إلى دار « عراي » بباب اللوق . طلبوا منه تأمين حياة وممتلكات رعاياهم ، فأجابهم بأنه استقال ولا صفة له تحوله تحمل هذه المسئولية العظيمة . قالوا :

— إن الجيش لا يخالف إرادتك .. فأنت زعيم الحركة الوطنية .. ولن نستطيع أن نأمن على رعايانا ولا أنفسنا إلا إذا أعطينا كلمة شرف .



عبد العال حلمي

وافق « عرايى » . وأرسل تلغرافاً الى جميع وحدات الجيش المصرى ، طلب منهم فيه أن يلازموا الهدوء والسكينة .. وأن يحافظوا على الأمن العام ..
فى الوقت نفسه كان الخديو يرأس مؤتمراً على مستوى عال ، حضره عدد كبير من الأعيان وكبار الساسة ورؤساء الوزارات السابقين . عرض الخديو على « محمد شريف باشا » أن يتولى رئاسة الوزارة . رفض « شريف » بحجة أنه لا يمكن قيام أى حكومة طالما بقى الزعماء العسكريون فى القاهرة . ثم علق قبوله الوزارة على موافقة « عمر لطفي باشا » — محافظ الاسكندرية — على قبول منصب وزير الحرية .. تردد « عمر لطفي » .. وانفض الاجتماع دون نتيجة !

عاود الخديو المحاولة فدعا عدداً من كبار الضباط والعلماء والأعيان للاجتماع به وأخطروهم ، بأن الظروف قضت باستقالة الوزارة وقبول مذكرة ٢٥ مايو . وأنه سيشكل وزارة برئاسته يتقلد فيها نظارة الحرية . وهدد بعقاب من يخالف ذلك . هاج الضباط قال « طلبية عصمت » إن الجيش كله يرفض المذكرة .. وإن الجنود والضباط لا يرضون بغير « عرايى » وزيراً وقائداً . قال « علي فهمي » ان قادة الجيش فى الاسكندرية وقادة البوليس أيضاً قد أرسلوا برقية يهددون فيها بأنهم لن يكونوا مسئولين عما يحدث اذا لم يعد « عرايى » الى منصبه فى ظرف ١٢ ساعة .. قام الشيخ « حسن العدوي » والشيخ « عليش » بتأييد مطالب الضباط .. أصر الخديو على موقفه . خرج « طلبية عصمت » . و« علي فهمي » من الاجتماع احتجاجاً .. انصرف وراءهما الضباط دون استئذان ..

ووصل الضباط المنسحبون إلى قشلاق عابدين . كان هناك « أحمد عرايى » و« البارودي » و« عبد العال حلمي » وجميع حكامداري الآليات .. وكان « عرايى » يؤكد للجميع أنه وإن ترك منصب وزير الحرية فانه مازال رئيس الحزب الوطنى ، حضر « الشيخ البكري » وبعض العلماء والنواب . تناقشوا فى الموقف واقترحوا عقد اجتماع لاتخاذ قرار حاسم .. اقترح البعض التوجه لدار « سلطان باشا » رئيس مجلس النواب ..

وعندما وصل الجميع إلى الدار .. وجدوا أعضاء مجلس النواب هناك .. وقف

« عراقي » يتناقش معهم في أمر الإنذار ، ثم ألقى خطبة طويلة هاجم فيها الخديو وعائلته ، وطالب بخلعه عن العرش . تحدث أكثر من واحد من الضباط وأكدوا رأيهم بأن قبول الإنذار ونفى « عراقي » وقادة الثورة هو بمثابة تسليم البلاد للاستعمار والاستبداد . علق « عراقي » على أقوال الضباط ، وقال في نهاية خطبته :
 — إن هذا الخديو الظالم لا يصح أن يكون خديوياً ويجب خلعهُ .. فمن يوافق على خلعهُ منكم فليقم .

تردد معظم النواب في القيام . قام عدد منهم ، ووقف كل الضباط .. شهر الصاغ محمد عبيد « سيفه ، صاح :
 — إن الخائن هو من يؤيد الخونة ..
 حدث هرج ومرج .. خرج « عراقي » ثائراً وأرسل يستدعي آل « خليل كامل » لمحاصرة سراى الاسماعيليه وإجبار الخديو على التنازل عن العرش ..
 احتج « سلطان باشا » وطلب التروي قال أحد الضباط :
 — إن حزب الأحرار البريطانى يؤيدنا !
 ورد عليه « سلطان باشا » :
 — إنكم بما تفعلون تسلمون مصر الى الانجليز .. قال ضابط اخر :

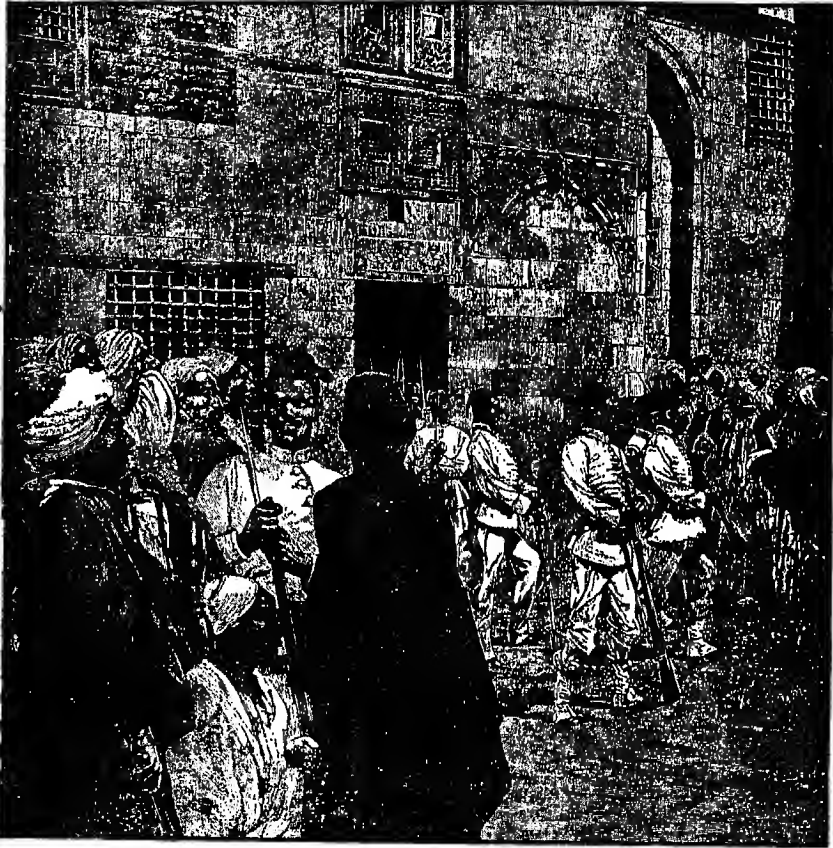


الشيخ باشا

— نحن لانخشى شيئاً .. فلا ناقة لنا فيها ولا جمل ..
 أجابه « أحمد عبد الغفار » عضو مجلس النواب :
 — إذن فاتركوا مصر لأصحاب النياق والجِمال !
 تزايدت الضجة .. اقترح « سلطان باشا » أن يتوسط لدى الخديو لاقضاء « عراقي » وزيراً للحرية .. قَبِل الضباط على أساس أن هذا يُعدّ رفضاً جزئياً للمذكرة ٢٥ مايو .. وانفض الاجتماع ..



توجه « سلطان باشا » إلى السراى ، كانت الشوارع مزدحمة بمواكب ضخمة
تضم جموعاً خاشدة من طلبة الأزهر وعلمائه وعدداً من أعضاء مجلس النواب والأعيان
وطلبة المدارس والمعاهد والتجار وأصحاب الحرف ، وهم يحملون المشاعل في ظلام
الليل ويهتفون بسقوط المذكرة ، ويطالبون بعودة « عرايى » .. وعندما وصل « سلطان
باشا » إلى السراى ، كان الحثيوي مجتمعاً بوفد من رجال الدين . يضم عدداً من



قوات الجيش تحرس المياني العامة ، بعد انتهاء الأئمة الوزارية مؤقلاً ..



واقعة تل الكبير (سبتمبر سنة ١٨٨٢) من رسم المستر كاتون وودفيل

مشايخ الأزهر ، وكان معهم البابا « كيرلس الخامس » بطريرك الأقباط ،
و « الرباعي » حاخام اليهود .. وهم جميعاً يطالبون الخديو بإبقاء « عراقي »
وزملائه ، ورفض التدخل الأجنبي في شؤون البلاد ..
وعرض « سلطان باشا » اقتراحه .. قال :

— لقد صدر قرار من السلطان بتعيين « مصطفى درويش باشا » معتمداً
سامياً للحضور الى مصر ، وذلك لدراسة الحالة فيها .. وأرى يامولاي أن تسندوا
منصب وزير الحرية الى « عراقي باشا » مؤقتاً ، لكي نضمن الأمن العام .. وعندما
يصل وفد السلطان ، فسوف تحل المسألة نهائياً على ضوء التحقيق الذي سيجريه
فيها ..

كان الخديو يفكر في الأمر ، عندما أخطروه بأن قناصل الدول الأوربية جميعها
— عدا قنصل بريطانيا وفرنسا — قد جاءوا يطالبون بإبقاء « عراقي » لأنه الوحيد
الذي يستطيع أن يتحكم في الشارع المصري ، ولو ذهب فان إشارة واحدة كفيلة
بقتل جميع الأوربيين في مصر ..

فكر الخديو لحظة أخرى ، ثم التفت الى « سلطان باشا » وقال :

— اننى أوافق على إبقاء « عراقي » ..

وبعد لحظات كان الخديو يوقع على مرسوم بتعيين « عراقي » ناظراً للجهادية
والبحرية ، في وزارة ليس لها رئيس وليس بها وزراء سواه .. وجاء في المرسوم الذي

صدر على شكل خطاب إلى « عراقي » أنه « مراعاة لحفظ الأمن والراحة استصوبنا بقاءكم في نظارة الجهادية والبحرية !

وأصدر « عراقي » في نفس الليلة منشوراً إلى قناصل الدول ، تعهد فيه بحفظ الأمن ، وضمان الراحة لكل سكان القطر المصري ، وطنيين وأجانب .. مسلمين وغير مسلمين ..

وجاء يونيو بقيظه ، والجميع في انتظار وصول بعثة « درويش باشا » ، التي كلفها السلطان بالتحقيق في أسباب الخلاف بين الخديو و« عراقي » ومعرفة من منهما تجاوز حدوده ..
بيد أن الانتظار لم يكن ساكناً ..

كان المتآمرون قد وصلوا إلى تحليل يرى ألا خروج من المأزق ، إلا بتصعيد الأزمة وتفجير الموقف في مصر ، واختاروا مسألة الأمن العام لتكون الشرارة التي تحرق السهل كله ، والتي تدفع الأساطيل الأجنبية للتدخل فتنبئ كل شيء : الثورة والدستور ومجلس النواب والتحرر من السيطرة الأجنبية ..

ولاكثر من سبب فان القوى المتآمرة اختارت الاسكندرية لكي تفجر فيه القنبلة .. فقد كانت القاهرة مقر قيادة الثورة ، بحيث يمكن في أى وقت السيطرة عليها ، ومن ناحية أخرى فان الاسكندرية كانت « ميناء » وهو ما جعلها أكثر مدن مصر ازدحاماً بالأجانب من كل جنس وملة .. ومن السهل باستمرار افتعال أى حادث ، ليكون بداية الانفجار ..
وبدأ الخديو يخطط لحركته ..

كان يريد أن يضمن ولاء « عمر لطفي » محافظ الاسكندرية .. وجرت الرسائل بينهما .. وأرسل اليه الخديو برقية بالشفرة يقول له فيها « ضمن عراقي الأمن العام ، وأعلن عن ذلك بالصحف ، وجعل نفسه مسئولاً أمام القناصل ، فاذا نجح في حفظ الأمن فلا بد أن تضع فيه الدول ثقتها .. وعندها يضيع مالنا من اعتبار . أضف الى ذلك أن أساطيل الدول في مياه الاسكندرية والحواطر متهيجة ، وعليك الآن أن تختار لنفسك إما أن تخدم عراقي في ضمانته للأمن وإما أن نخدمنا » .

وفى نفس الوقت اتجه « الخديو » للتحالف مع البدو .

ففى أوائل يونيو ، نشرت صحيفة « البال مال جايزت » الانجليزية — وكانت ذات صلة معروفة بالدوائر الانجليزية — خبراً قالت فيه [قضى الخديو أمس فى قصر الاسماعيلية بالقاهرة يحيط به اثنا عشر ألف بدوى من المخلصين لسموه . ووجود أطفال الصحراء هؤلاء فى عاصمة مصر ، سيكون حائلاً دون ظهور « عرابي » وانتصاره ، ولاشك أن وقوع قتال بين البدو والجيش المصرى سيكون من الأشياء الخيفة المزعجة . ولكن حدوث هذا القتال سيحل الأزمة حلاً سليماً ، فان مركز « عرابي » لم يعد كما كان من قبل . فانه لايفرد وحده الآن بقوة السيف ، لأنه إذا كان الخديو لا يستطيع إخضاع « عرابي » بمعونة البدو ، وظهره إلى البوارج الانجليزية والفرنسية ، ومعه مجلس النواب ، فإن الحالة يجب أن تكون عندئذ أكثر مما قدرها الناس الى الآن] .

وفى تلك الأيام أيضاً وصل إلى القاهرة « ابراهيم توفيق » مدير البحيرة .. وقابل الخديو فى قصر الاسماعيلية ، وكان يرفقته عدد من مشايخ البدو ورؤساء القبائل . وقد قابلهم الخديو بترحاب شديد ، ووعدهم بالخير ، وطلب منهم أن يجمعوا ثلاثة آلاف رجل من الأعراب وأن يحضروهم إلى العاصمة عن طريق البحيرة . وأن يسعوا لإحداث الاضطراب فيها . وأمر بصرف عشرين ألف جنيه لهم .

وفيما بعد غيّرت الخطة ، وبدأ عريان « ولّد على » بالبحيرة يتسللون إلى الاسكندرية التى كانت متاخمة لمضاربهم ، والتى كانت لظروفها الخاصة أكثر ملائمة لحدوث الانفجار . وقد انتشروا فى شوارع الإسكندرية ، ولفقت كثرتهم الأنظار وتحدث أكثر من واحد مع « عمر لطفي » محافظ الاسكندرية فى الأمر ، ولبيه الى أن العريان معروفون بتهورهم ، وأنهم يحترفون السلب والنهب . لم يعم « عمر لطفي » بالأمر .



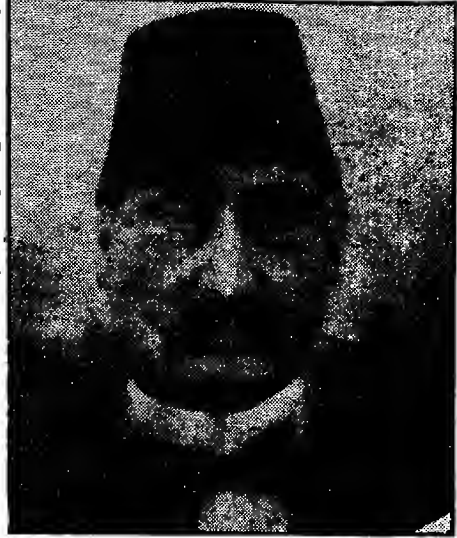
وفى ذلك الوقت كان الأجانب يتحركون بطريقة مريبة ..

كان « ماليت » قد سافر الى لندن لقضاء اجازة صغيرة ، وترك « المستر



كارتررايت « للقيام بأعمال القنصل العام . وفي أوائل يونيو وصل المستر

« كوكسن » — القنصل البريطاني بالاسكندرية الى القاهرة — وقابل « كارتررايت » . عرض عليه مجموعة من المشاورات والاتصالات التي قام بها . ذكر له أن اجتماعاً ضم قناصل الدول في الاسكندرية عقد برئاسة ، وأن القناصل تشاوروا خلال هذا الاجتماع في تأليف قوة دفاع أوربية في الاسكندرية لأن الرعايا الأوربيين المقيمين فيها معرضون للخطر ، وأضاف أنه عرض المشروع على قائد الأسطولين الفرنسي والانجليزي المبريطين امام الاسكندرية فوافقا عليه ، وأنهم في



حاجة إلى أسلحة

عمر لطفي باشا أثناء الأرمه

لتدريب الاجانب على السلاح ، كما أنهم في حاجة الى الذخيرة . ناقش « كارتررايت » الموضوع بافاضة شديدة ، رفضه في النهاية .. وان كان قد نصح بأن يكون كل أوربي مستعداً للدفاع عن نفسه ..

وفي اليوم نفسه وقع في الاسكندرية حادث مرعب .. فقد استدعى مدير شركة « الاسترن تلجراف » — وهى شركة انجليزية — موظفي شركته إلى اجتماع عام .. قال لهم :

— سبق أن قدمتم عريضة تطلبون فيها التسلح لمواجهة أى طارئ ، وقد أرسلتها في حينها إلى لندن ، ويهمنى أن أخطركم أن إدارة الشركة قد وافقت على طلبكم ، وورد لي ثمانية وثلاثون مسدساً سأوزعها عليكم الآن .

وتصاعدت المحاولات التي تبذل « لتوفير الجو » و « تلغيمه » . للدرجة أن جريدة « المحروسة » — وهى صحيفة سكندرية كانت وثيقة الصلة بـ « عمر

لطفى « — نشرت خبراً يقول أن الأوربيين يقومون باستعدادات حربية ، وأحصت عدد الذين يسلحون أنفسهم ، وتوجه أحد الأعيان إلى مبنى الجريدة وقابل محررها وسأله عن مصدر الخبر ، فقال أنه أمر بنشره ، ولكنه ليس في حل من إباحة إسم الشخص الذى أرسله إليه . قيل له ان الواجب يقضى أن تدقق « المحروسة » فى نشر هذه الأخبار لأنها تثير ثائرة البلاد .. فوعد بذلك ..

وفى يوم ٧ يونيو حدثت مؤامرة صغيرة :
وصلت إلى الاسكندرية برقية من القاهرة تقول إن الخديو قد ذبح — ثارت المدينة وامتألت بالاشاعات وعندما علم بها « يعقوب سامي » — وكيل وزارة الحربية الذى كان بالاسكندرية — سارع بأرسال برقية إلى القاهرة يستعلم فيها عما حدث وكان غريباً أن يجيبه الرد بأن الخبر حقيقي وأن العاصمة فى هياج ، والمذابيح قائمة ضد الأوربيين .. أرسل « يعقوب » برقية ثانية وهو فى حالة شديدة من اليأس والذهول إلى مكتب تلغراف قصر النيل ، فاستلم رداً مناقضاً للأخبار التى سبق له سماعها وتؤكد ان الخبر مكذوب ، وأن مجهولاً أرسله من مكتب بريد الأزيكية بالقاهرة .. وقصد منه أن يثير الخواطر فى الاسكندرية وأن يدفع الأهالى للاضطهاد بالأجانب . أمر « يعقوب سامي » باتخاذ تدابير أمن مشددة ..

وكان « عمر لطفى » يتصرف بطريقة غريبة .. فقد لاحظ « أحمد أفندى نبيه » — رئيس نقطة شرطة ميدان القناصل — أن هناك تحركات غير عادية بين الأوربيين فى الحى المجاور للميدان الأكبر .. وقدم « طاهر أفندى الكردلى » من ضباط البوليس تقريراً بمعلوماته عن هذه الحركة ولكن « عمر لطفى » لم يهتم ..

وكان « ماليت » قبل أن يسافر قد أرسل برقية إلى وزارة الخارجية البريطانية يقول فيها « ان الاضطهاد بين المسلمين والمسيحيين قد يقع فى أى لحظة » .

ولم تقف القوى الوطنية مكتوفة الأيدى أمام هذه التحركات المريبة .. كانت فى حاجة إلى حشد الجماهير استعداداً لزيارة « درويش باشا » ومباحثاته .. وكانت تدرك ضرورة ضبط النفس وتقويت الفرصة على المتآمرين .. وهكذا أوفد « عبد الله النديم » إلى الاسكندرية . وفى ٥ يونيو ١٨٨٢ القى



عمر لطفي باشا في شيخوخته

« النديم » خطاباً هاماً في مبنى جمعية المقاصد الخيرية للشبان ، نبه فيه الى الأجنبي والخبديو يسعون لأحداث فتنة ليسوغوا للأسناطيل أن تخرج عساكرها الى بدعوى أنها خرجت لتقمع الشر . نبه « النديم » في خطبته الجماهير الى ضرر لزوم السكون اذا كثرت الظنون ، والبعد عن مجالس الأجانب ، حتى تنتهي تا المصائب : فعليكم يلزوم الهدوء وعدم التداخل مع العدو فـ « عراقي » أخذ عم الأيمن على نفسه ، والخبديو يسعى في عكسه « وشدد « النديم » في خطبته .

المواطنين بضرورة الامتناع عن الاشتراك فى أى مشاجرة ، حتى ولو أسيئت معاملتهم أو ضربوا بواسطة أوباش الأوربيين .

وما كاد « النديم » ينتهى من خطابه حتى وجد مندوباً من محافظة الاسكندرية يطلب منه مقابلة « عمر لطفى » . وصل « النديم » إلى مبنى المحافظة مع الرسول . هدد المحافظ « النديم » وتوعده . ولكن « النديم » هاجمه بشدة . وقال له :

— اننى لا أدبر الفتنة كما يفعل غيرى ، وأنا أنبهك إلى أن الضبطية والمحافظة لا تلقيان بالاً إلى تسليح الأجانب واضطرار بعض الأهالى للتسلح .. ان هناك تآمراً يحدث على مستقبل البلاد .. ويجب أن يكون الجميع على مستوى المسؤولية .

أراد المحافظ أن يضع « النديم » فى الحجز .. ولكن الجماهير الغفيرة التى تبتعت « النديم » إلى دار المحافظة هددت باقتحام السجن واخراجه ، فأفرج عنه صاغراً ..

لم يثن ماحدث « النديم » عن الاستمرار فى مهمته .. كان عليه أن يهدد الجو جماهيرياً لمقابلة البعثة التركية . وهكذا بدأ فى تلقين جماهير الاسكندرية الشعارات التى سيقابلون بها المندوب العثمانى « درويش باشا » . شرح لهم وجهة نظر قيادة الثورة .. وهى ضرورة التمسك برفض مذكرة ٢٥ مايو وكل المطالبات التى تتضمنها .. وقال :

— المذكرة أو اللايحه تتعارض مع استقلال البلاد .. ومن المهم أن نطالب بسحبها وسحب الأساطيل الأوربية من مياه الاسكندرية ..



ووسط هذا القلق الشديد وصلت البعثة التركية يوم ٧ يونيه .. واستقبلها فى ميناء الاسكندرية « ذو الفقار باشا » مندوباً عن « الخديو توفيق » ، « ويعقوب

سامى « مندوباً عن « عرابى » ، و « عمر لطفي » محافظ الاسكندرية . وحيّا الباشا المستقبلين واتجه إلى سراى « رأس التين » .

كانت البعثة مشكلة بطريقة « عثمانلية » معروفة إذ ، كانت تضم — غير رئيسها — عضواً آخر هو « الشيخ أحمد أسعد » ، وكان من مشايخ الطرق الصوفية بالمدينة المنورة ، يقيم باستمرار بالأستانة ويستخدمه السلطان فى المهمات السرية الخاصة بالجزء العربى من الامبراطورية العثمانية ، والمهمات المتعلقة بالجامعة



المشر درويش باشا

الاسلامية .. وكان معروفاً بمولاته لـ « عرابى » .. وبهذا كانت البعثة مكونة من شخص يمكن أن ينحاز الى الخديو — وهو « درويش باشا » — وآخر يؤيد « عرابى » وهو « أحمد أسعد » ..

وكان « درويش » معروفاً بقسوته الشديدة .. فعندما كان قائداً للأسطول البحرى التركى فى حرب البلقان ، لم يتردد فى تدمير مدن بأكملها على السكان .. وهو ما جعل « البال مال

جازيت » التى كانت وثيقة الصلة بالدوائر

الحاكمة فى انجلترا — تقول : [لقد وصلت الأزمة المصرية أقصى حدودها ولكن يظهر أن فى الطريق الى القاهرة الآن رجالاً يستطيع أن يملك ناصية الأحوال ، فان فى وجاهة « درويش » الهادئة البال الرصينة شيئاً من التأثير . فهو بلا شك رجل الساعة ، فانه مما يرجح أن يجد الثوار المصريون رجالاً يستطيع أن يخضعهم لازادته ، فليس هناك شئ أكبر أثراً من إثباته لسلطته باشارة عرضية منه إلى مذبحه المماليك . إن « درويش » رجل من حديد . ويحق لـ « عرابى » أن يرتجف أمامه ، فما أن ينطق بكلمة خرقاء حتى يرى رأسه يتدحرج أمامه على السجاد] .

هاهو التركى القاسى المتعجرف يمر فى شوارع الاسكندرية !

على طول الطريق من الميناء الى قصر رأس التين ، وقفت الجماهير تردد
الشعارات التي لقنها اياها « النديم » .

كان الأولاد يصيحون : اللايحة .. اللايحة .. فترد النساء قائلات :
مرفوضه .. مرفوضه .. ثم يشتركون جميعاً في هتاف : رُدّوا الأسطول .. رُدّوا
الأسطول ..

وكانت مذكرة (٢٥ مايو ، معروفة شعبياً باسم « اللايحة » ، أو
« النوتة ») !

وبمجرد أن استراح « درويش باشا » فوجيء بأن هناك من يطلب لقاءه ..
ودخل وفد من الأعيان والعلماء ، وقدموا له عريضة باسم الشعب المصري ،
يشكون فيها من الخديوي ويظهرون استياءهم من وجود الأساطيل ورغبة الأمة في

الاستقلال .. حادّتهم « درويش » طويلاً .. ووعدهم أن الأسطول سينادر المياه
المصرية بعد زمن قصير . ولاحظ الزائرون أن « درويش » لم يحذف بهم كما ينبغي فلم
يقدم لهم القهوة ، أو الدخان كما يقضى البروتوكول !

وانتهت المقابلة بسرعة لأن وفداً من القناصل كان قد جاء لمقابلة « درويش »
كان الوفد يضم جميع القناصل ، وكان المستر « كوكسن » — القنصل الانجليزي في
الاسكندرية — والسيد « ميكوفسكي » — القنصل الفرنسي بها — في ملابسهما
العادية .. برفقتهما الأدميرال الفرنسي والأدميرال الانجليزي وكل منهما في ملابس
الرسمية . قال « المستر كوكسن » : أن « الأدميرال سيمور » و« درويش باشا » سبق
أن تقابلا في حرب القرم ، وأن الأدميرال هو نفسه قائد الاسطول البحري التركي في
« دلسينو » . لم يجب « درويش » بأكثر من الابتسام .. انهم يُذكّرونه بأنهم أصدقاء
قدماء ..

في اليوم التالي وصل « درويش » إلى محطة القاهرة ، ولم يقابله أحد من
الوزراء . كان حماس الجماهير فاتراً .. سار « درويش » مباشرة إلى سراي عابدين .
لم يستقبل أحداً الى ذلك اليوم غير الخديو وعائلته .. في المساء توجه إلى قصر النهضة

حيث قضى ليلته . وصل معه إلى القاهرة — في القطار نفسه — « عبد الله النديم » .

وفي الصباح بدأ « درويش » نشاطه .. استقبل وفداً من علماء الازهر . عاتبه أعضاء الوفد لأنه قابل بحفاء العريضة التي قدمها له أحدهم بعد صلاة الجمعة . عامل « درويش » العلماء بخشونة . قال :

— لقد جئت لتسمعولي وليس لتكلموا أنعم !

طلبوا منه أن يرفض لائحة ٢٥ مايو .. وبخاصة تلك الفقرة التي تشترط نفي « عراقي » . غضب « درويش » . أمرهم مرة أخرى بالصمت . كان الوفد مكوناً من ٢٢ عضواً يرأسه الشيخ « محمد خضير » ؛ الذي قدم لـ « درويش » عريضة موقعا عليها من عشرة آلاف مواطن يطلبون خلع الخديو ورفض طلبات الدول . تحول الجزء الأخير من الاجتماع إلى مناظرة دينية .. ألزم المشايخ خلالها « درويش » الحجة ، وعرضوا الأحاديث النبوية التي توجب خلع الحاكم الذي ينضم لاعداء البلاد والدين واحتدت المناقشة بينهم وبينه .. وخرجوا غاضبين .

كان ذلك يوم الجمعة ٩ يونيو ١٩٠٠

في اليوم نفسه حدثت مزيد من التحركات المريبة .. فقد وصل « عمر لطفي » محافظ الاسكندرية ، إلى القاهرة ، في قطار خاص . توجه إلى سراى الاسماعيلية . تحدث معه الخديو عقب وصوله مباشرة . لم يعرف أحد مادار في الاجتماع ..

وكان الجو في القاهرة ليلتها شديد التوتر .. وحدثت تحركات كثيرة في المدينة وانتشرت الاشاعات وعلم الجميع بنتيجة مقابلة « درويش » للعلماء . واختارت قيادة الثورة عدداً من الرسل وكلفتهم بالتوجه إلى جميع جهات القطر وإخطار الناس أن « درويش » لا يمكن الوثوق به ..

أما في الاسكندرية فان الجو كان مشحوناً ..

في محل « سوماريفيا » كان المسيو « جون لينيه » — الطبيب وعميد الجالية

السويسرية — يتناول عشاءه . التفت إلى المائدة المجاورة له ، فوجد « سيد قنديل »
— مدير الأمن العام وحكمدار الاسكندرية — حياه برأسه ودعاه الى المائدة .. وتحدثنا
قليلاً .. قال « قنديل » :

— أشعر أنني مريض !

أمسك « لنييه » بمعصمه . قاس النبضي .. قال :

— ان نبضك عادي .. ولكن حرارتك مرتفعة ويستحسن أن تلزم الفراش ..
استأذن « قنديل » ومضى .. قال « جون نينه » لنفسه :

— كيف يمرض مدير الأمن العام في مدينة توشك على الانفجار ؟!

في تلك اللحظة كان المستر « فليوليس » — وهو مواطن يوناني — جالساً في
مقهى مجاور . اقترب منه أحد أصدقائه من بدو البحيرة .. قال « فليوليس » :
— لأنهم ما يحدث الآن .. لقد شاهدت كثيراً من « ولد على » في السوق
أمس ، وهم يحملون البنادق ويبدو أنكم تخزنون السلاح في جهة ما .. فما هي
الحكاية ؟..

قال الصديق البدوي :

— الأفضل أن تأخذ حذرك ..!



□ السبت ١٠ يونيو ١٨٨٢

□ قصر النزهة — القاهرة المحروسة .

وصل « عراي » و « محمود سامي البارودي » إلى قصر النزهة .. قابلهما

« درويش » باحترام وتكلم معهما عن الحالة .

قال « درويش » :

— نحن هنا إخوة .. وأبناء السلطان ، ولحيتي البيضاء هذه تسمح لي أن أكون أباك يا « عراي » . وغرضنا واحد ، هو أن نصل إلى إجلاء الأساطيل عن لاسكندرية ، لأن وجودها مسببة للسلطان وتهديد لمصر ، فلتتفقوا جميعاً على العمل لهذه الغاية ، وعلى الخصوص « عراي » و« البارودي » ومجلس النظر — لتظهروا ولاءكم للسيد السلطان . ولا يكون ذلك إلا بأن تتخلوا عن مناصبكم ، وبالذات أنت يا « عراي » ، ولكي تدخل السرور على السلطان ، فلتتوجه الى القسطنطينية ، ولو لمدة وجيزة فقط ..

قال « عراي » :

— كان بودي أن أتحدى ولكن الموقف دقيق ، لقد أخذت على عاتقي مسؤولية حفظ الأمن ، ولا أستطيع أن أترك هذه المسؤولية معلقة في عنقي دون أن أؤديها . فإذا ماتتحت فيجب أن يكون تنحياً تاماً واستقالة نهائية . ولا يمكن أن أترك مكاني إلا باعفاء كتابي من ضمانتي للأمن . انني لأستطيع أن أتحمّل تبعه أمور لا يكون لي دخل فيها . أما التوجه إلى القسطنطينية فإني مستعد له ، ولكن في وقت قادم بعدما تستقر الأمور .

قال « درويش » :

— فلنعتبر أن الأمور قد استقرت وما عليك حيشة إلا أن ترسل برقية إلى محافظ الاسكندرية وقائد الحامية تقول فيها أنك تنحيت عن مركزك وأنت ستعمل كوكيل لي . وسيعقد يوم الاثنين اجتماع في عابدين من الخديو والقناصل ، وفي هذا لاجتماع تُخليك من ضمانتك للأمن ..

رفض « عراي » قائلاً :

— انني سأبقى في مركزي متحملاً مسؤولية ضمانتي الى أن أتسلم وثيقة مكتوبة تخليني من الضمان .

قام « البارودي » و« عراي » . لاحظا وهما خارجان أن « درويش » لم يقدم لهما لا قهوة ولا سجائر ..

كان واضحاً في ضوء المقابلة أن هناك ، تأمراً وأن الباب العالي يوشك أن يتخلى عن الثورة ..

في مساء اليوم نفسه عقد اجتماع كبير في الأزهر . حضره أربعة آلاف نفس . خطب « النديم » فهاجم « درويش » وبعثه واحتج العلماء والمشايخ على الإهانة التي لحقت مشايخهم الكبار .

كانت اللحظات الأخيرة من يوم ١٠ يونيو تنتهى ..
وكانت المؤامرة قد تمت فصولاً

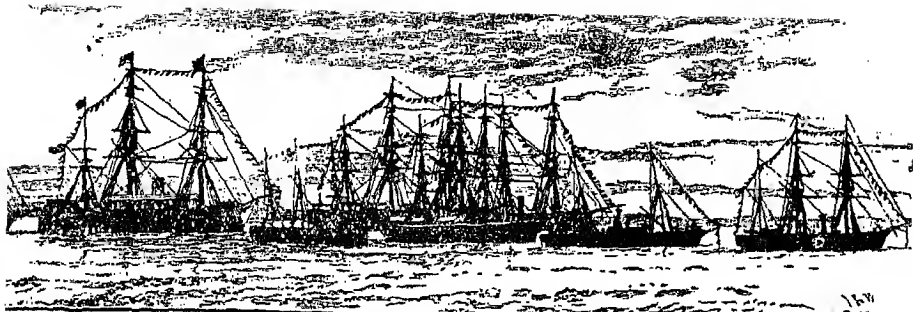


□ الاسكندرية

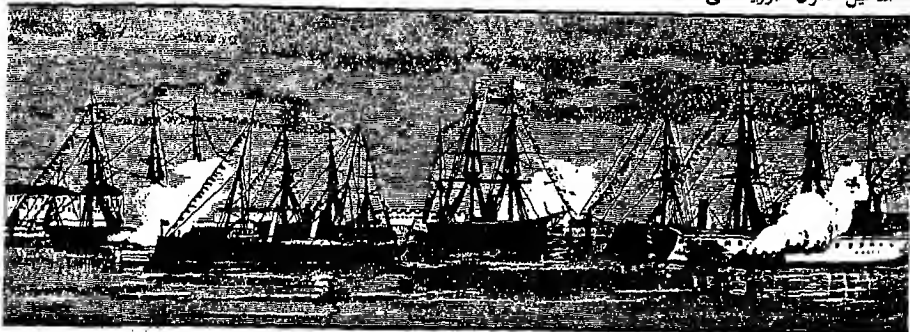
□ الأحد ١١ يونيه ١٨٨٢

يوم « أحد » سكندري الطابع .. يوم الأجازة الأسبوعية . يتجمع الأجانب العاملين والمقيمين في المدينة ، يخرجون للنزهة ، أعداد من اليونانيين والاطاليين والمالطيين والفرنسيين والانجليز والروس . في منطقة شارع السبع بنات — بجوار قسم اللبان — تجمعت أعداد من الأوربيين والاعراب ، وخدم المنازل ومساحي الأحذية والنوتيه .

كان « عبد الله النديم » يومها في الاسكندرية بيد أنه في الصباح استقل القطار عائداً إلى القاهرة بعد أن أحاط المسئولين في الاسكندرية بخطط « درويش باشا » واتجاهاته . وفي نفس الوقت كان « حسن موسى العقاد » — كبير تجار



أساطيل الدول الأوربية التي اجتمعت في مياه الاسكندرية في مظاهرة قوة للتهديد بنفى عراى



القاهرة ، واحد كبار أنصار « عراى » — يتوجه إلى الاسكندرية لأمر يتعلق بشئون تجارته .

في التاسعة صباحاً ، وصل إلى مبنى القنصلية الإنجليزية أحد الرعايا المالطيين لزيارة أخيه الذى كان يعمل في خدمة « المستر كوكسن » ، القنصل البريطانى بالاسكندرية . كان القنصل بهم بدخول مكتبه حين رآه . تقدم من المستر « كوكسن » . قبل يده . أعطاه « كوكسن » جنياً بقشيشاً . دخل المالطى إلى حيث يعمل أخوه — جلس معه قليلاً — ثم خرج لينتزه .

الحرارة ترتفع تدريجياً . قبل الضحى خرج الماطي من باب القنصلية . مرّت
عربة حانطور . استوقفها . صعد متناقلاً . قال للسائق :

— إلى شارع السبع بنات ..

مضى الحانطور متهادياً . كان « السيد العجّان » — سائق « الحانطور » —
مرهقاً . فكر في أن الخواجا قد يمنحه أجراً طيباً . بعد لحظات طلب منه الخواجا أن
يتوقف قليلاً . نزل من الحانطور توجه إلى إحدى الخمارات ، طلب كأساً تجرعه
بسرعة . ثم أردفه بآخر .. وثالث .

بعد لحظة فتر حماسه للمكان . قام . مضى . تحرك الحانطور مرة أخرى !
تكرر المشهد مرات ومرات بين كل خمّاه وأخرى ينزل الماطي . يطلب كأساً
يحتسيه في شربه واحدة . يردفه بآخر . ثم يواصل الرحلة بالحانطور . الحرارة تشتد .
الخواجا قد سكر تماماً . أخذ يثرثر مع « السيد العجّان » ، رد عليه بتناقل .. مضى
نصف النهار الأول في « توصيلة » واحدة ، لكن الزبون يبدو ثرياً ولابد أنه سوف
يعطيه الكثير ..

دار « السيد العجّان » بالماطي على جميع خمارات الحي الأوربي . سكر
تماماً . خرج من آخر تلك الخمارات . ركب العربة مرة ثانية .. قلق « العربي » لأن
الخواجا قد سكر وسيكون التفاهم معه صعباً . لفت نظره إلى أن الساعة قد قاربت
الواحدة . كانت العربة قد وصلت إلى شارع « السبع بنات » ..

وقفت عربة « السيد العجّان » أمام « قهوة القزّاز » . توجه الماطي إلى
حانة صغيرة بجوارها . كان صاحب الحانة يقف خلف المنصة . طلب الماطي
كأساً . على المنضدة قالب من الجبن الرومي يقدم كجزء من المزايا للرواد . ويقطع
بسكين حاد ، يتصل بخط ثبت طرفه الآخر في الطاولة .

دخل « السيد العجّان » خلف الماطي . طلب منه أجره . قال الماطي أنه
سيستعمل الحانطور مرة أخرى وعلى « العجّان » أن ينتظره . رفض « العجّان » .
كان منظر الماطي يوحى بأنه أوشك على الإفلاس . استثار إصراره غضب الخواجا .

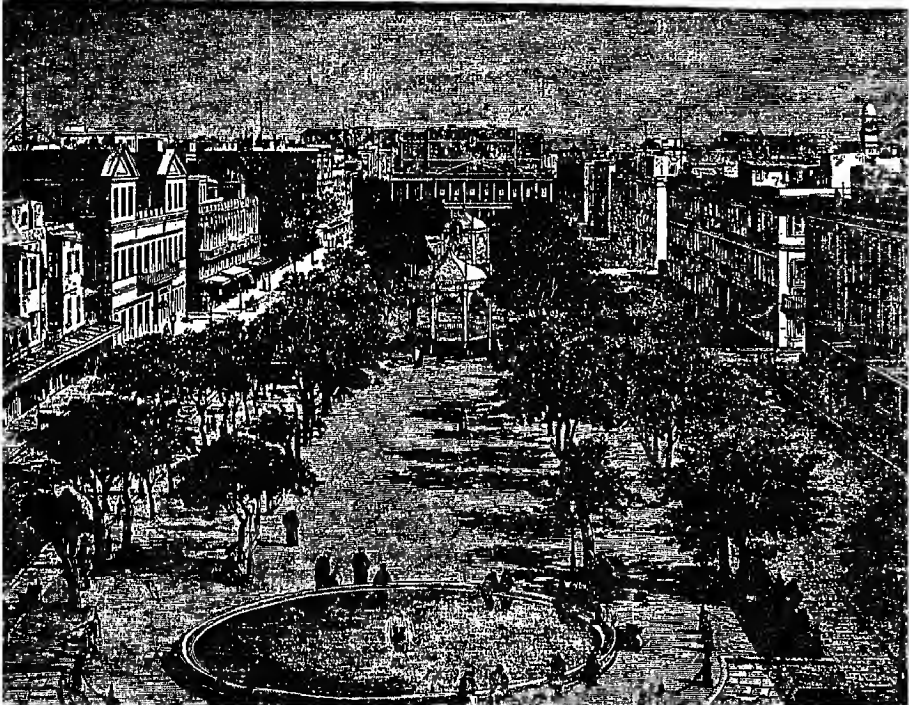
أخرج قرشاً واحداً من جيبه والقاء في اهمال لـ « العجان ». ثار الأخير وطالب بحقه . تصاعد الغضب . تشاتم الرجال . لم يلتفت أحد لتشاجرهما لأنه شيء عادى يحدث كل يوم .

فجأة تناول الخوaja السكين وطعن بها السائق في بطنه .

سقط « العجان » يتلوى على الأرض .

أمسك مواطن آخر بالخوaja المألطي . نزع السكين من يده . هم بأن يطبق على خنقه . فوجيء بطعنة مطوأة تصيبه في ظهره . سقط قتيلاً بجوار « العجان » . اتسع نطاق المشاجرة حتى ضمت جميع من كان بالحانة . تجمع رواد قهوة القزاز . استخدمت المناضد والمقاعد . كان شقيق « العجان » موجوداً . جرى إلى جاويش إيطالى كان يعمل ببوليس المدينة . طلب منه القبض على المعتدى . ضربه الجاويش

ميدان المشية بالاسكندرية



الإيطالي ورفض التحرك . نزل خباز يوناني من مسكنه الملاصق للقهوة ليشترك في المعركة . قتل . فر المألطي إلى دار يسكنها أوريبيون في شارع صغير متفرع من شارع السبع بنات . تجمعهم المواطنون حول المنزل . حاصروه . خرجت من النوافذ بنادق ومسدسات . أطلقت على المواطنين . سقط عدد من القتلى .

وصل بعض المواطنين إلى قسم الشرطة . أخطروا معاون البوليس بما حدث . مضى وقت طويل قبل أن يفهم المعاون شيئاً لأنه كانه إيطالياً لا يتقن العربية . تحرك بعد ذلك إلى مكان المذبحة بجوار القسم مباشرة . حاول التدخل فقتل . جرح أحد رجال البوليس . تدخل بعضهم لنصرة الوطنيين وانضم الآخرون إلى الأوريبيين .

في تلك اللحظة أخذ عدد من الناس يجرون في شوارع الاسكندرية صائحين :
— جاى يامسلمين .. جاى .. ييقتلوا اخواننا ..

وامتد الهياج إلى الشارع الإبراهيمي وإلى شارع الهماويل وشارع الحمودية وإلى منطقة الجمرك والمنشية وشارع الضبطية وغيرها من الشوارع التي يقطعها الأوريبيون أو يمرّون فيها . وشهد أحد خدم « المستر كوكسن » يطوف في شوارع الاسكندرية ويطالب الأوريبيين بحمل سلاحهم وقتال المواطنين ..

في تلك اللحظة كان « عمر لطفى » محافظ المدينة يتولى رئاسة قوميّون تحقيق الجمرك بدار المحافظة . أبلغه « إلياس أفندي ملحم » — أحد معاوني البوليس — بنبا الشجار الذي وقع بين « السيد العجان » والمألطي . أمر المحافظ باخطار « السيد بك قنديل » مدير الأمن العام . فقليل له أنه مريض بمنزله . أمر بأن يتوجه « حسن بك فهمي » وكيل المحافظة إلى مكان الواقعة لفض الشجار ..

كان « المألطي » مازال متحصناً بالمنزل ، يطلق الرصاص على الحشود المزدحمة أمام باحته تطلب القبض عليه . وأرسل قسم اللبان إلى « المستر كوكسن » — قنصل إنجلترا في الثغر — لإيفاد أحد موظفي القنصلية لكي يُخرج المعتدي من المنزل ، ويوقف هجوم الأجانب على الأهالي ..

كان المسيو « جون نيني » — عميد الجالية السويسرية — في منزله ، أرسل

خادمه السوداني ليحضر له عربة ، حتى يذهب إلى موعد هام كان مرتبطاً به . تأخر الخادم ، وعاد أخيراً ليقول لسيده انه لم يستطع أن يجد العربة ، لأن هناك مشاجرة ضخمة عند « قهوة القزاز » في « شارع السبع بنات » . وأن اثنين من الوطنيين قد قتلوا ..

خرج « جون نيينيه » على أقدامه ليتوجه لمقابلة قائد قوات الجيش في الاسكندرية « الفريق اسماعيل باشا كامل » بناء على موعد سابق بينهما . لم يخرق الميدان . سلك من شارع خلفي . كان « شارع السبع عمارات » مملوءاً بالمخلوقات من افرنج ومصريين ، ولكنه لم ير اقتتالاً بالقرب منه . على بعد مائتي ياردة شاهد كتلاً من البشر تموج كالبحر . ورأى طلقات نارية تطلق من النواقد . لم تلبث المعركة أن تقدمت ناحيته . تراجع « جون نيينيه » حتى وصل إلى « مدرسة الرهبان » . في مقدمة قهوة مواجهة للمدرسة شاهد اثني عشر يونانياً مدججين بالبنادق . كانوا يطلقون النار على الجماهير بدون حساب .

بالقرب من « بيت جبازا » ، لمح « المسيو جون نيينيه » حوالي خمسة وعشرين من عربان « أولاد علي » وكانوا يفتحون مخزناً للأسلحة فيوزعونها على أنفسهم ثم يطلقون مسرعين . ويجوز مبنى الضبطية فتح مخزن آخر وزعت منه أعداد ضخمة من « التبايت » و « الشوم » على البدو والصعاليك .

كانت الساعة قد بلغت الثالثة عندما وصل « عمر لطفي » إلى منطقة الشجار . وجد تزامناً شديداً . تجمع الأهالي وبأيديهم العصي . شرع في تفريقهم بواسطة من كان هناك من البوليس والمستحفظين . أخطر المحافظ أن هناك عبارات نارية تطلق من بعض الشبابيك .

عاد المحافظ إلى قرقول قسم شرطه اللبان .. وأرسل يستدعي القنصل الانجليزى ..

استقل « المستر كوكسن » عربة مفتوحة ومعه « ابراهيم أغا » ساعي بريد القنصلية في طريقه لمقابلة المحافظ بقسم شرطة اللبان . دارت السيارة من المنشية . دخلت في شارع السبع بنات . كانت واجهة المتاجر محطمة .. عندما وصل إلى

« ميدان القناصل » قُذفت سيارته بالحجارة وهوت عليها العصي ، أصابت الضربات ساقه وفخذيه . ظن المستر « كوكسن » أنه إذا أظهر نفسه فقد يؤثر هيبته في المهاجمين . وقف داخل العربة . نظر حوله بثبات . تقدم منه نوبي طويل وضربه بنبوت ضخم على رأسه . أغمى على القنصل . قلبت العربة . طُرح القنصل وساعى البريد أرضاً . منع اليوزباشي « علي صالح » المتجمهرين من الاعتداء على القنصل . وتدخل الحاج « بلتاجي » — وهو أحد تجار الكُهنة — لكف العدوان عنه . قاده اليوزباشي الى مبنى قسم اللبان حيث كان المحافظ في انتظاره .

وتوجه المحافظ مع « المستر كوكسن » الى البيت الذي تحصن فيه المالطيون وأطلقوا منه النار . طلب القنصل منهم الكف عن اطلاق النار . هرب المتحصنون من فوق أسطح المنازل . دخل القنصل والمحافظ . لم يجدا سوى عدد من النساء والأطفال ومعهم شخص مالطي ، عثروا أيضاً على مسدس في أحد أدراج منضدة .



بين الثانية والخامسة ... كانت حوادث مثل هذه تحدث بغزارة في أماكن مختلفة من المدينة ..

بدا وكأن شيطان الفتنة تلبس كل الناس ... لم يتوقف أحد ليسأل نفسه أو غيره عما يحدث ، بل اندفع الجميع يحملون الشوم والباييت والعصي والسكاكين والبنادق ويشتركون في المقتلة !

— في أثناء عودة « أحمد خلف » .. عرجي حانطور الى الأسطبل الذي يعمل به بعد أن قام بشراء عرضحال دمغة ، وبينما هو يمر بشارع الهماميل ، وجد زحاماً . وقف قليلاً . سمع الناس تتحدث عن الأجانب الذين يطلقون الرصاص من



بإحدى الأجناب وعصى المصريين في معركة غير متكافئة .

نوافذ البيوت . فجأة غرس أحد الأجانب سكيناً في ظهره .

— وبينما كان « أحمد أبو السعود » — سايس — في طريقه الى الأسطبل الذى يعمل به ، مروراً بشارع السبع بنات . أصابته رصاصة من احدى النوافذ التى تحصن بها الأجانب .

— وأصيب أيضاً « محمد هنداوى » — وكان في طريقه إلى منزله بعششر الميرى . أصابته رصاصة من نافذة أحد المنازل .

— وكان « السيد العجان » (وهو غير ضحية الحادثة) يسير بجهة قهوة القزاز ، وجد مشادة بين أحد المصريين وبعض الأجانب . كان سببها الاختلاف حول سعر السمك الذى باعه الأجنبى للمصرى .. قال السيد العجان للخواجه :

— ماعلش .. اذا كانت سمكة زيادة أو سمكة نقصان .
سب الخواجا دين العجان . جرى خلفه . ضربه بسكين في إتيته اليسرى .
وقع على الأرض .

— وفي شارع السبع بنات ، كان « على محمد جرانلى » — بائع سمك — يمر في شارع السبع بنات رأى شخصاً يسمى « الحاج عمر » مصاباً في رأسه بحجر . ويطلق ناراً في ظهره ، وملقى في أحد الأزقة المتفرعة من شارع السبع بنات . اقترب منه . أراد أن يحمله . أطلق عليه أحد الأجانب نيران بندقيته من النافذة . أصيب في وجهه ويده وظهره .

— وسمع « السيد مصباح » ، وهو خادم بمحل الخواجا « باربا نقولا » ، الضجة أغلق المحل . هم بالجرى إلى منزله . قابله « الخواجا طناش » — صاحب القهوة المجاورة للدكان الذى يعمل به — قال له :

— انت لسه مامتش يابصاص

أطلق عليه النار . سقط على الأرض . فتشه . أخذ منه كيس الدراهم . كان فيه تسعة وأربعون فرنكاً والختم .

— جاءت البنت « صاحبة بنت أبو العينين الشيال » الى جهة المعركة للتفرج

أصبحت بحجر قذفه الأجانب من فوق أحد المنازل أصابها في وجهها .
— وخرج « أحمد القسكى » — الكاتب بدائرة طوسون باشا — من زاوية
البازار بالشارع الإبراهيمى ، بعد أن صلى الظهر . وجد ابن أخته « محمود قمحة »
واقفاً أمام دكان المزين الذى يعمل عنده . سأله عن سبب الزحام . قال له :
— رَوِّحْ على البيت ..
على رأس الحارة التى يقطن بها وجد اثنين من اليونانيين يحمل أحدهما سكيناً
والآخر نبوتاً . توجه الأول نحوه قاصداً ضربه . صفق على كفوفه . وقال له :
— أنا لاعمى عصا ولاسكين .. رايح تؤذيني ليه .. وأنا رايح على بيتى ؟
تقدم الخواجا منه وتمتم بكلام لم يفهمه « القسكى » ثم ضربه بالسكين في
صدره .

كان معظم من أصيبوا في المذبحة من صعاليك المدينة .. فقد أصيب بطلقات
البنادق .. مرجان عبد الرحيم (جلاد) ، وأحمد حسنين (فرام دخان) ، والسيد
مندور (طباخ من كوم الدكة) ، وعلى عوض البربري (عاطل) ، وسيمر خليل
(فحام) وخير الله محمد (عربي) ، ومصطفى محمد (مساح أحية) ، وخليل
إبراهيم (قهوجي) . وأطلق بقال يوناني الرصاص على محمد شلبي العربي من نافذة
منزله . وأصيب الشيخ شحاتة نصار (فقي) في فخذه الشمال من رصاصة
أطلقت من نافذة ، وكذلك أصيب كل من سعيد السوداني (قهوجي بالطرطوشي)
ودواد محمد البربري (طباخ) ، وأحمد محمد الصعيدي (خدام عاطل) ، ومحمود
الشريف (مراكبي بالمحمودية) . ومحمد حسن (صبي قهوجي بالطرطوشي) ..
الخ .



في الساعة الرابعة ظهراً ، كان « المسيو كلورنجاين » ، القنصل اليوناني العام
في منزله ، يقيم حفل غداء لأدميرال الأسطول الفرنسي الموجود بمياه الاسكندرية .
سمع ضجة في الشارع . أرسل يستفهم عما هو حادث . عاد الرسول فأخطره بنياً

المشاجرة . فكر في التوجه إلى مكانها . وصل « جان ميكيليس » — الكاتب بالقنصلية — فأخطره بأن المحافظ أرسل رسولاً يطلب حضوره الى مكان المذبحة .

استأذن القنصل من الأدميرال الفرنسي . اعتذر عن الذهاب معه لشرب الشاي ، واقترح عليه أن يعود للأسطول . أخذ معه كاتب القنصلية والمحضر العامل بها « اسبيريدون » . ركبا سيارة وتوجها إلى مكان الشغب . ماكادت السيارة تصل إلى القرقول الصغير حتى توقفت أمام الزحام الشديد في مكان الحادثة . أشار عليه بعض رعايا اليونان بعدم التقدم . نصحهم بآلاً يزيدوا من دموية المعركة . وصل في هذه اللحظة قنصل النمسا وقنصل ألمانيا . اتفقوا على التوجه الى المحافظة لصعوبة السير وسط الزحام .

مروا من ميدان المنشية . دخلوا « حارة الأفرنج » . كانت هناك معركة بين اثنين من الانجليز وبعض المواطنين . لجأ أحدهما الى سيارة القناصل أمر « المسيو ونجابين » قائد العربة بأن يدور ويهرب . هجم المواطنون على السيارة وبدأوا في ضرب ركبها ، أصيب العربي وسقط على الأرض . أصيب أيضاً « جان ميكيليس » — كاتب القنصلية — أما المسيو « ونجابين » فقد أصيب بثلاثة جروح في رأسه . نزل القناصل الثلاثة ومن معهم من السيارة . هربوا جرياً الى أن عادوا الى « حارة الافرنج » . لجأوا الى منزل أسرة يونانية قاوتهم .

وعندما وصل « المسيو ميكاديللي » — قنصل ايطاليا — إلى « شارع العزازية » . هجم عليه المتجمعون . ضربه بالعصى . أخرج مسدساً كان معه ، أطلق الرصاص عليهم . تقدم أحد عساكر البوليس منه . ضربه على يده وأخذ منه المسدس . عاود المتجمعون الهجوم عليه . نزل القنصل من سيارته . لجأ الى دكان حلاق . منع ثلاثة أو أربعة من الجنود الجماهير ، من اللحاق به . أغلق صاحب الدكان الباب عليهم . كان الباب مصنوعاً من خشب رقيق . تزايد الضغط عليه من الخارج . منع العساكر الجماهير من الاستمرار في الضغط ثم أخرجوهم وقادوهم الى قسم البان حيث كان المحافظ في انتظارهم .

لت الخمر هي وسيلة المواصلات الأساسية في المدن المصرية ، في القرن الماضي .. وسببها نشبت كثير من المعارك



تقابل « جون نينيه » مع « عمر لطفى » محافظ الاسكندرية .. كان المحافظ
يتمشى في ملابس عادية مع نفر من البوليس . سأله « جون نينيه » عن السبب الذى
منعه من إيقاف الاضطراب .
قال « عمر لطفى » .

— لقد كنت مع « المستر كوكسن » القنصل الانجليزى الذى ضربه
الأهالى .

قال « نينيه » :

— لماذا لاتذهب فى ملابسك الرسمية ومعك خمسون رجلاً من البوليس
السوارى وتوقف المذبحة .

قال « عمر لطفى » :

— إن الحكمدار مريض ومتعب .. وهذه مسألة مضره ..

قال « نينه » :

— أعلم أن « سيد قنديل » مريض .. وقد قابلته في « سوريفاما » أمس مساء ونصحته بالراحة ، ولكن لماذا لا يتدخل الجيش المصري . هل طلبت منه التدخل ..

ذكر له « عمر لطفى » أن قادة فرق الجيش الموجودة بالاسكندرية يعقدون اجتماعاً الآن ..



عمر لطفى باشا بعد القبض عليه

تساءل « نينه » :

— هل أرسلت تلغرافاً بالحادث لندوب

السلطان ؟

أجابه المحافظ في غلظة :

— وما شأنك بهذا ؟

توجه « عمر لطفى » الى مكتب لتلغراف ، وأرسل برقية شفرية إلى السراى الخديوية . قال فيها : « تفادت نصيحتكم بأن أطلب جنوداً من الأسطول الانجليزى لقمع الفتنة ، وألاً أطلب جنوداً مصرية .. ولكن أميرال الأسطول رفض خشية أن يحدث شىء آخر من الجنود فى المدينة .. مما يكون من

الصعب تلافيه .. سأطلب جنوداً من الجيش المصرى لقمع الفتنة »

وعلى الفور أرسل « عمر لطفى » أحمد معاونيه الى « الأميرالاي مصطفى عبد الرحيم » — قائد فرق الجيش المعسكرة بجوار الحادث — طلب منه انزال الجيش إلى المدينة لإيقاف المذبحة .

تساوّر « مصطفى عبد الرحيم » مع زملائه ، ثم أخبر رسول المحافظ أنه لا مانع لديه من ذلك ، ولكن لابد من طلب مكتوب بطريقة رسمية . سأل الرسول عن السبب فى هذا الطلب . قال الأميرالاي :

— إن البلاد ليست تحت الأحكام العرفية حتى أتدخل .. وقائد قوات الأمن هو المحافظ وقد مضى على المذبحة أكثر من خمس ساعات .. فلماذا لم

يخطرلى من البداية .. لابد من طلب كتابى حتى لايتهم الجيش بأنه وراء المذبحة .



فى تلك اللحظة كان القتال مازال دائراً فى المدينة .
ففى الساعة الرابعة كان عدد من الأجانب يعودون من الميناء بعد أن قاموا
بزيارة البوارج الانجليزية والفرنسية ، كعادتهم فى أيام الأجازات . وقبل أن يصلوا إلى
مبنى المحافظة هجم عليهم عدد من العربان بالعصى وقطع الحديد وأصيب بعضهم .
وشاهد « جون لينيه » أيضاً عدداً من الصبيان يجرون بأمثلة نهبوها من المحال
التجارية .. ورآهم رجال البوليس . حاول « انجلو كاتزانوس » — وهو يقال يونانى
مينا البصل — الدفاع عن نفسه وعن محله فرفع مقعداً وأخذ يرد به الهجوم ولكنهم
تمكنوا من التغلب عليه ونهبوا البضاعة الموجودة بالدكان .

معارك الشوارع فى الاسكندرية يوم الأحد الدد

<١٤٤>



ولم يكن فى الأسكندرية من الذين لهم علاقة بقوى الثورة يومها سوى « حسن موسى العقاد » ، كانت هناك بالطبع وحدات الجيش العسكرية بشكنات « مصطفى باشا » وفيما بعد حاولت القوى التى دبرت المذبحة أن تتهم « عبد الله النديم » بتدبيرها ، لكنه ثبت أنه غادر الاسكندرية فى الصباح الباكر من يوم ١١ يونيو ..

وكان « حسن موسى العقاد » قد وصل إلى الأسكندرية حوالى الظهر ، وتوجه بمجرد وصوله إلى منزل « الشيخ ابراهيم باشا » ، أحد كبار تجار الاسكندرية . شرب القهوة . توضأ وصلّى ولما كان « الشيخ ابراهيم » نائماً . فقد استقبل الضيف — نيابة عنه — شقيقه « الشيخ أحمد باشا » .. وسأله عن أسباب حضوره إلى الأسكندرية . فقال « العقاد » :

— إنّ لى دعوى منظورة أمام محكمة الأستئناف المختلطة .. وأريد أن أتصل بأحد أعضاء المحكمة للتفاهم بشأنها وهو « حماد بك » المستشار .. فهل تعرف منزله ؟

ونظراً لأن « أحمد باشا » لم يكن يعرفه ، فقد أمهل « حسن موسى » حتى استيقظ شقيقه « الشيخ ابراهيم » — فى الثانية ظهراً — الذى اعطى « العقاد » عنوان « حماد بك » ، ووضع تحت إمرته عربته الخاصة ، فاستقلها « العقاد » وتوجه لمقابلة المستشار . وعاد بعد ساعة إلى منزل مضيفه ، لأنه لم يجد « حماد بك » ، ولم يغادر المنزل مرة أخرى طول اليوم .

فى الساعة السادسة .. نزلت قوات الجيش إلى المدينة . فرقت المتجمعين ولزم الناس بيوتهم . خلّت الطرقات من المارة .. وكان الجميع فى انتظار المجهول !



لم تعلم القاهرة ماحدث الا فى وقت متأخر من وقوع الحوادث !
فى الثالثة ظهراً ، توجه « عراى » و « البارودى » وجميع الوزراء الى قصر

النزهة للاجتماع بالمبعوث العثماني « درويش باشا » . كان « درويش » قد علم بالهجوم العنيف الذي شنه المشايخ ضده في المساجد، فأدرك أنه تطرف في التعامل مع الثوار ، وقرر أن يكون أكثر رقة معهم ، وهكذا استقبلهم ببشاشة وأعلن لهم أنه سيستعمل نفوذه لكي ترحل الأساطيل .

وعندما انتهى اجتماعه بالوزراء ، توجه « درويش باشا » إلى سراى الاسماعيلية ليقابل الخديو ويخطر به نتيجة اجتماعه مع « عرابي » و « البارودي » . وعلى باب السراى قابله « طلعت باشا » سكرتير الخديو الخاص . أخبره بأن هناك هياجاً في الاسكندرية ، وأنه لا يزال مستمراً منذ ثلاث ساعات وأن الأوربيين والمسيحيين يُذبحون في كل مكان .

وعجب « درويش » لأن « طلعت باشا » كان يسوق الأنباء وملاحه تشي بسروره العميق . والتفت « درويش » إلى أركان حربه الذي كان معه في العربة وطلب منه أن ينقل هذه الأنباء إلى « عرابي » ، وكان « أحمد رفعت » — سكرتير عام مجلس الوزراء — خارجاً من السراى وبهم بركوب سيارته . أفسح مكاناً بجواره لأركان حرب « درويش باشا » أمر السائق بالتوجه إلى « سراى البارودي » بغيط العدة ، حيث كان « عرابي » هناك .

وانتشرت الاشاعات بسرعة في القاهرة . فزع الناس . شعر « عرابي » بأن الطعنة مقصودة ، وموجهة اليه . كانت سراى الخديوية في أفراس . ومنها تناثرت الاشاعات . قال البعض ان « عرابي » أصدر أوامره بالمذبحة . قال آخرون بلهجة الرجل الأكثر اطلاعاً أن الحركة قد دبرت بواسطة « البارودي » . كان الوطنيون في غاية الحزن .. قال « عرابي » :

— هذه كارثة ..

أمر على الفور بارسال تعزيز للقوات المسلحة الموجودة بالاسكندرية .. كان الجيش المصري في الاسكندرية مكوناً من الآلاى الخامس ، وكان مرابطاً برأس التين ،



ويقوده الأميرالاي « مصطفى عبد
الرحيم » والآلاى السادس ، وكان مرابطا
بباب شرق ، ويقوده القائمقام « سليمان
سامى داود » ، وكان يقود الجيش كله
« اسماعيل باشا كامل » قومندان
الاسكندرية .. وأمر « عرابي » بارسال
الآلاى البيادة الثانى بقيادة « خليل
كامل » ، والآلاى الرابع بقيادة « عيد
محمد » وبطارتين طونجية « مدفعية »
بقيادة « أحمد عبد الغفار » وعين اللواء
« طلبه باشا عصمت » قائداً عاماً
للجيش المصرى بالاسكندرية ..

واستدعى إليه « يعقوب باشا سامى » — وكيل وزارة الحربية — وأمره بالسفر
على الفور إلى الاسكندرية وتفقد الحالة ، وإرسال تقرير عاجل بما حدث وتحديد أولى
المسئولية ..

وكانت هناك محاولات أخرى تُبذل لاستصدار أوامر من وزارات الخارجية
الأوربية إلى أساطيلها الراسية بميناء الاسكندرية لتدخل المدينة !

ففى منتصف الليل قابل « لويس صابونجى » — وهو قس لبنانى كان يعمل
سكرتيراً للمستشرق الايرلندى « ألفرد بلنت » صديق العراقيين — « عرابي » .
وسأله عن حقيقة المسألة .. وذكر له « عرابي » أنه أهرق الى الاسكندرية أربع مرات
ولكن لم يأت له أى جواب من الاسكندرية . بعد فترة جاء « الحاج رازي » — وهو
أحد كبار التجار — موفداً من قائد الجيش بالاسكندرية وأخطر « عرابي »
بالتفاصيل ..

ومع أن « صابونجى » كان متأكداً أن « الحاج رازي » كان صادقاً حين قال

ان اصابة القنصل البريطاني هى اصابة طفيفة .. فقد فوجئ « صابونجى » بعد هذا الزمن بساعة. بمراسل « الديلى تلجراف » فى القاهرة يطلب مقابلته .. ليقول له :



القنصل
البريطاني
في
القاهرة

... لقد استدعاني « السير
ماليت » . وأبلغني أبناء المذبحة ..
وذكر لي أن القنصل البريطاني
بالاسكندرية « المستر كوكسن » قد
جرح في المذبحة جرحاً مميتاً .. وأنه قد
يُسَلِّم الروح قبل شروق الشمس ..
وقد رجاني أن أبرق بالخبر الآن إلى
لندن .. وانت تعلم أنني جديد هنا ..
وأريد أن أتأكد من الخبر ، إذ الواقع أن
حماس « السير ماليت » لارسال الخبر
قد شككني في صدقه !

أكد له « صابونجى » ماسمعه من أن اصابة القنصل طفيفة ، ولفت نظره إلى
أن نشر خبر كاذب مثل هذا يساهم في تعقيد الموقف .. إذ قد يدفع وزارة الخارجية
البريطانية للتدخل بسرعة .. وقال :

— لو كان الخبر صحيحاً لأرسله « ماليت » بنفسه إلى وزارة الخارجية ..
وليس من مصلحتك أن تبدأ نشاطك الصحافي بخبر مكذوب .



وكانت الاسكندرية لحظتها تمر بمرحلة استيعاب ماحداث . اقفرت الشوارع
تماماً . بينما جلس المسؤولون يتدبرون الامر .



محمد شريف باشا



السير ادورارد ماليت

وبدأت الحقائق تتكشف تدريجياً .. فعندما فرق جنود الجيش الجماهير المحتشدة ، وجعلوا عند باب القنصلية البريطانية عربة فيها أربع وعشرون بندقية ومسدسات وصندوقان مملوءان بالبارود ، وكان القنصل نفسه قد أعدها جميعاً

ليستخدمها المالبطيون .. وأرسلت القوة تخطر المسئولين . آنذاك : كان « عمر لطفي » وقومندان الجيش ووكيل الضبطية يجلسون في مبنى المحكمة المختلطة .. وعندما أخطروا بقصة العربة لم يهتم « عمر لطفي » ، وقام « الاميرلاى مصطفى عبد الرحيم » و« القائمقام سليمان سامي » لبحث الأمر . وهما في الطريق قال « سليمان سامي » :

— ان ظواهر الحال تدل على أن « عمر لطفي » شارك في المذبحة ..
أخذ قائد باب شرق يشرح ماوصل إلى علمه .. قال أن لديه معلومات بأن « عمر لطفي » كان ينتقل من مكان إلى آخر في أثناء المذبحة .. وأنه رأى أحد الأوربيين يطل من النافذة ويده مسدس .. وسأله أحد البدو :
— هل أطلق النار على هذا الخوaja يا باشا ؟
وافق المحافظ ، وأطلق البدوى النار على الخوaja فقتله !
وقال « سليمان سامي » :

— لقد علمت أن « عمر لطفي » كان يشجع المعتدين في أثناء المذبحة .. وأنه كان يعمل اشارات لرجال البوليس مغزاها ألا يهتموا بشيء .. وكان يقول لهم :
— سييويهم يموتوا ولاد الكلب ..

وانهى « سليمان سامي » حديثه بأن طلب من « مصطفى عبد الرحيم القبض على « عمر لطفي » فوراً قبل أن يخفى آثار خيائته أو يخيف الذين قد

يشهدون على مااقترفه .. اعترض « مصطفى عبد الرحيم » بأن القطر ليس تحت الأحكام العرفية .. واقترح الانتظار حتى يصل « يعقوب سامي » وكيل الحربية لعرض الأمر عليه .

وحدثت أزمة أخرى ، بعد أن وصلت أنباء للأدميرال « مصطفى عبد الرحيم » بأن هناك زوارق بريطانية محملة بالجنود تسرع إلى الشاطئ وأن هناك احتمالاً لاحتلال المدينة .. فأخطر المحافظ في الحال ، استبعد المحافظ ذلك وتوجه إلى القنصل الفرنسي الذي رافقه مع فريق من الضباط وبعض الجنود إلى شاطئ البحر . وهناك تأكدوا من صحة الخبر . وتوجهوا على الفور إلى القنصل الانجليزى الذى أصدر بعد شئ من الجدل الأوامر للزوارق بالرجوع ثانية بمن فيها ..

وعلى إثر ذلك ، عقد اجتماع في دار المحافظة ، حضره المحافظ وكبار رجال الجيش والقناصل وحضره « الكابتن مولينو » — أحد ضباط المدرعة الانجليزية « انفسيل » — وكان « الأدميرال سيمور » — قائد الأسطول — قد عهد اليه أن ينوب عن « المستر كوكسن » في ادارة القنصلية عقب اصابة القنصل . وتداول المجتمعون فيما يجب اتخاذه لاعادة النظام وتهدة الخواطر ، فصرح كبار ضباط الجيش بالاسكندرية أنهم متكفلون بحفظ الأمن والنظام على ان لايتدخل الأسطولان في الأمر لكى لاثير أى تدخل أجنبى ثائرة الجماهير ويعرض أرواح الجميع للخطر . وبرغم موافقة القناصل على ذلك فان « الأدميرال سيمور » أصدر أوامره في نفس الليلة بأن تخرج الباخرة « سوبر » من الميناء الغربية وترسو خارج الميناء الشرقية ، وأن ترسل بعض الزوارق إلى البر لنقل النساء والأطفال الأجانب إلى البارجة ..

وفي الصباح الباكر من اليوم التالى عقد اجتماع آخر ، حضره — مع المحافظ والقناصل — « يعقوب سامي » و « بطرس غالي » و « دويش باشا » الذين وصلوا الى الاسكندرية في الفجر . ولخص « عمر لطفي » نتائج الاجتماع الذى عقد في مساء اليوم السابق ، وما اتخذه من تدابير لحفظ الأمن العام . وذكر أن « الكابتن مولينو » قد وعده أن يأمر بعدم اقتراب زوارق البوارج من البر ، ولكن بعض هذه الزوارق جاء الى الشاطئ في الخامسة صباحاً خلافاً لوعده . تعلل الكابتن بأنه لم

بتمكن من اخطار « الأدميرال سيمور » باتفاقه مع المحافظ .

وتشاور المجتمعون في الأمر مرة ثانية .

وانتهى الاجتماع بأن وقع القناصل جميعاً بياناً أعلنوا فيه ثقتهم بالجيش المصري ،
ونصحوا فيه رعاياهم بالتزام الهدوء والسكينة . وقد دار الحديث حول البحث عن
الطريقة الفعالة لالقاء القبض على كل أوروبي يطلق النار على الجنود أو الأهالي ، فقرر
أن يختار كل قنصل مندوباً يعهد إليه مرافقه رجال البوليس المصريين إلى منزل كل
أجنبي يطلق النار على الأهالي للقبض عليه ، ويعين المحافظ لكل مندوب المركز الذي
يلزمه ليكون تحت تصرف المحافظة حين استدعائه واتفقوا على أن يعهد القناصل بهذه
المهمة لحجّاب القنصليات . وقد تقرر في الاجتماع أيضاً أن يزداد عدد الخفراء ليلاً وأن
يناط بالجنود معاونة رجال البوليس في المحافظة على الأمن . وطلب القناصل من
الضباط منع الأهالي من الاحتشاد جماعات في الشوارع الآهلة بالأجانب .

في القاهرة ، توجه « عرابي » ليقابل الخديو في سراى الاسماعيلية . احتج على
أن السراى لم تحظره بما حدث في حينه وقال :

— لقد تعهدت بحفظ الأمن .. ولا أفهم كيف يخطر المحافظ السراى
ولا يخطرني بما حدث !

وأصر « عرابي » على اجراء تحقيق في أسباب الشغب وتعين مندوبين مصريين
وأجانب للكشف عن الحقيقة .. وقد استجاب الخديو للطلب وأصدر أمراً في نفس
اليوم بتشكيل اللجنة ..

وأرسل « عرابي » خطاباً الى « يعقوب سامي » في الاسكندرية .. طلب
منه فيه أن يدل كل جهده لازالة الاضطراب وتوطيد الأمن العام والهدوء في
المدينة وخارجها ، وأن يكون متبصراً حين يبدأ التحقيق ، وأن يحذر الوقوع في
فخاخ الخادعين ، وأن يدافع عن شرف الجيش والحكومة والشعب وأن يعقد نيته
على معرفة الحقيقة وكشف المجرم الفعلي ..

وحضر « عرابي » بعد ذلك اجتماعاً عقده الخديو في سراى عابدين .. وحضره

أيضاً « شريف باشا » و« درويش باشا » . والقناصل العامون لفرنسا وإنجلترا والنمسا وألمانيا وإيطاليا والروسيا الذين جاءوا يطلبون تأمين رعاياهم على أرواحهم وأموالهم وجرى المباحثة في هذا الاجتماع فيما يجب اتخاذه حيال حوادث الاسكندرية .. استقر الرأي على اعطاء وكلاء الدول السياسيين الضمانات الوثيقة التي تكفل إعادة الأمن إلى نصابه وصيانة أرواح الأجانب وأموالهم . ومن أهم هذه الضمانات امثال « عرابي باشا » لأوامر الخديو ..

وعد « عرابي » بذلك .. وقال أنه سوف يمنع كل ما من شأنه أن يثير الخواطر كالاجتماعات العامة ، وانعقاد الجمعيات والقاء الخطب ونشر المقالات الميّهجة . وتعهد الخديو بالتعاون مع « عرابي » .. وقال « درويش باشا » :

— اننى آخذ على عاتقى تنفيذ الأوامر الخديوية بالاشتراك مع « عرابي باشا » ومشاركته المسئولية في هذا الصدد ..

في الأسبوع التالي لهذا بدأ رحيل الأوربيين عن البلاد .. كثرت جموعهم النازحة ونزل المهاجرون منهم الى السفن التي كانت راسية في الميناء ينتظرون أن تقلع بهم .. وبلغ عدد الراحلين منهم يوم ١٢ يونيو أكثر من عشرة آلاف مهاجر نزلوا إلى البحر متفرقين في البواخر والسفن الشراعية .. ولم تعارض إدارة جوازات السفر ولا الجمارك أحداً منهم في النزول الى البحر ، وكثرت جموع المهاجرين يحملون أموالهم وأمتعتهم . وامتألت الميناء بالسفن المقلّة لهم وظلت المهجرة مستمرة في الأيام التالية حتى بلغ عدد الراحلين في ١٨ يونيو حوالى ٣٢٠٠٠ مهاجر ..

وكانت المؤامرات مستمرة على الرغم من ذلك ، فقد قبضت الضبطية يوم الثلاثاء ١٣ يونيو على شخص يلبس ملابس الافرنج وهو يصبح ويهيج الأوربيين ويحثهم على الرحيل ويحذرهم من القتل واحداً بعد الآخر . وبالتحقيق معه تبين أنه مصري ، وان اسمه « محمود » ، وهو أحد مماليك « عباس باشا » خديو مصر الأسبق !

وتنخض اليوم عن ٤٩ قتيلاً .. ٣٨ منهم أجنبى و١١ من المصريين .. وعن

٧١ جريحاً .. منهم ٣٦ من الأجانب و٣٣ من المصريين واثنين من الاتراك !

بيد أن المهم هو ماتمخض عنه من أحداث جسام ..

« ففى ١٣ يونيو — أى بعد المقتله بيومين — انتقل « الخديو » فجأة إلى الاسكندرية بحجة تفقد الحالة هناك ، وكان هدفه أن يكون فى حماية الأساطيل بعد أن أيقن أن التدخل حادث لامحالة !

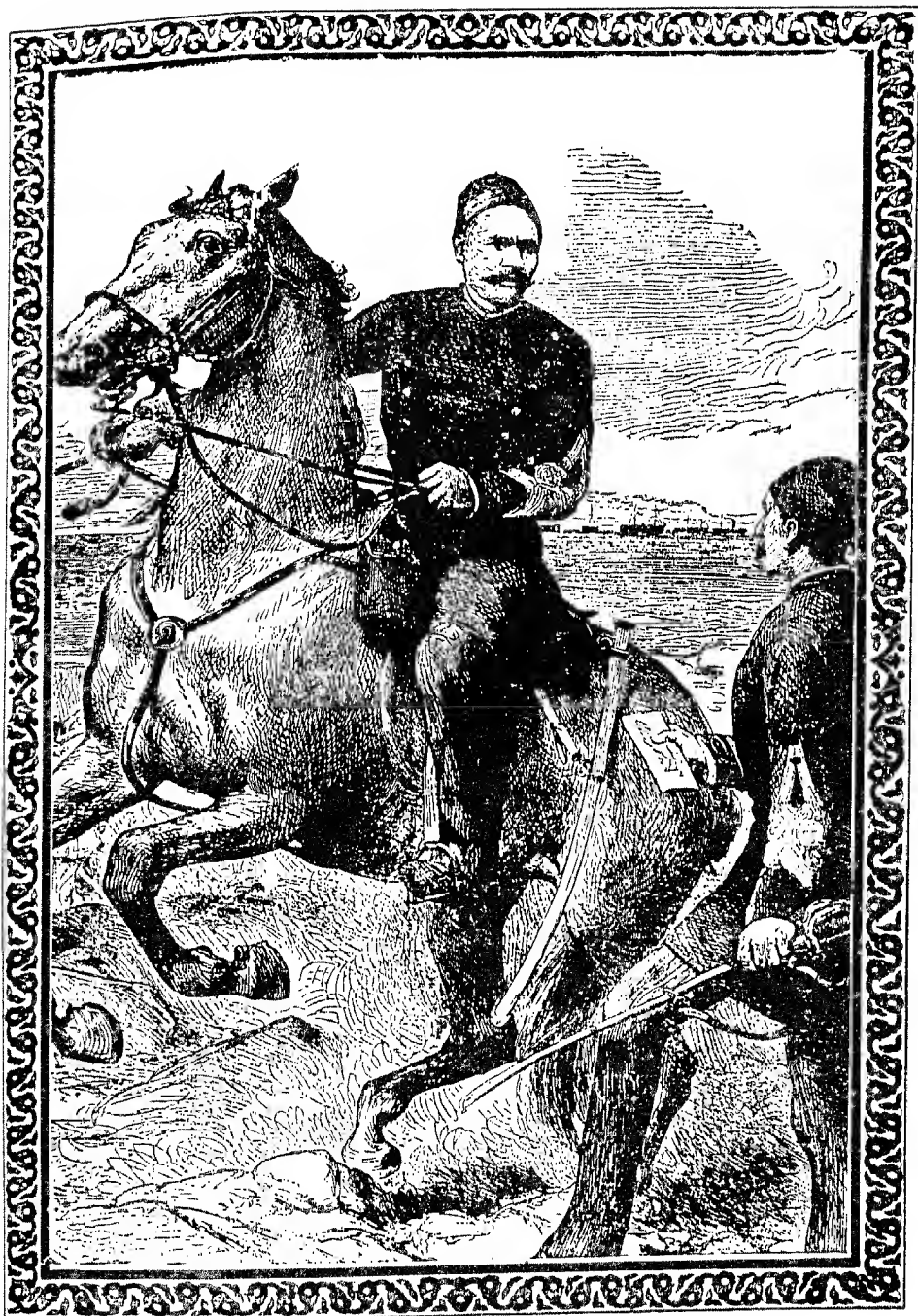
وبعد أيام طلب « عمر لطفي » من الخديو السماح له بتغيير الهواء فى سوريا لكي يهرب من التحقيق ويبعد عن المسئولية !

وفى ١١ يوليو ١٨٨٢ بدأ الأسطول البريطانى فى ضرب الاسكندرية .
وفى ١٣ سبتمبر ١٨٨٢ هزم الجيش الانجليزى ، جيش « عرابى » فى معركة التل الكبير، وأعلنت القاهرة مدينة مفتوحة، وبدأ الاحتلال البريطانى لمصر الذى استمر ٧٤ عاماً، وكان من بين أهم أسبابه، حماية الأجانب والأقليات الدينية .
وفى أثناء الحرب لحق « عمر لطفي » بالخديو عن طريق بورسعيد ..
وبعد الهزيمة عينه وزيراً للحربية.. خلفاً لعرابى..
والملفت للنظر أن الأوراق الرسمية لذلك العهد قد سمت اليوم « مَقْتَلَة ١١ يونيو » .

أجل مقتلة ..

ولكن ماقتل فيها هو أهداف الشعب المصرى فى مزيد من الحرية والعدل والتقدم .







□ الاثنين ٧ أغسطس (اب) ١٨٨٢

□ الساعة الثانية ظهراً

قارب بخاري صغير يعبر قناة السويس ، على سطحه ثمانية رجال ، لا تميز على البعد ملاحظتهم ، بيد ان الناظر من قريب ، يستطيع ان يميز ثلاثة منهم : زرق العيون ، بشرتهم بيضاء مشربة بحمرة خفيفة ، بعضها من أثر الشمس ، يختلفون عن الخمسة الآخرين الذين كانوا بدواً سمر الوجوه ، متغضني الملامح ، شديدي الاسمرار ، عيونهم سود واسعة ، تعودت النظر عبر المسافات الطويلة .

واحد من الرجال الثلاثة — ذوي العيون الزرق — كان يرتدى زى تاجر سوري ، ويتحدث لهجة بادية الشام بإتقان . إنه « عبد الله أفندي » تاجر الجمال والإبل ، يعرفه العربان هنا جيداً ، فقد مر كثيراً بالصحراء ، وأقام بها شهوراً . إن

أصدقاءه في الصحراء أكثر من أن يعدوا ، وهو دائماً يحمل هدايا غريبة يقدمها لهم ، يحفظ شعر « المتنبى » ويتلوه في الليالي القمرية بصوته الأجش العريض ، فيصمت الجميع حتى لاتفوتهم طريقة إلقاءه الجميلة .

كان الرجل الثاني هو « فضيلة الشيخ محمد » ، وهو مشغول الآن بلم شمل جيته الفضفاضة ويحبك عمامته فتظهر للعين منابت شعره الأشقر ، وبين الحين والآخر ، كان ينظر خلفه ، ثم تعود عيناه القلقتان مسرعتين لتستقرا على صندوق حديدى صغير وضعه بجواره وسط الأمتعة . فاذا ما انتهى من هذا كله ، أمسك مسبحته بعصبية ، وابتسم بهدوء مفتعل .

كان ثالثهم صامتاً تماماً ، وبينما كان « عبد الله افندي » و « الشيخ محمد » يتبادلان بين الحين والآخر الحديث مع العربان الخمسة ، فانه لم يكن يشارك في الحديث ، مشغولاً بالنظر إلى بعض جنود الأسطول الانجليزى ، وقد نزلوا من بوارجهم ليستحموا في ماء القناة ويخففوا عن أنفسهم حرّ ذلك اليوم القاطئ من أغسطس .

العربان الخمسة يستنيمون لحركة اللنش السريعة ، ويحتذبّ أبصارهم منظر حقبة جلدية سوداء ضخمة كان « عبد الله افندي » يحملها في يده ، ويحرص على ألا يتخفف من الضغط عليها !

عندما وصلوا الى الشاطئ الآخر ، دار قائد اللنش باحثاً عن خليج صغير يتمكن من أن يرسو به ، قفز أحد العربان إلى الشاطئ ، خاض في المياه القليلة ، وتمكن من اكتشاف مكان يصلح للرسو . نزل « عبد الله افندي » وزميله ، جلسوا على البعد يتابعون العربان الأربعة وهم ينقلون الأمتعة ، ذهب خامسهم يبحث عن الجمال التى ستقودهم عبر الصحراء .

تأثرت كلمات قليلة من « عبد الله افندي » .. إن « الشيخ محمد » غير راض عن الرحلة ، عارض فيها قبل ان تبدأ ، ودافع عن رأيه طويلاً ، لكن احداً لم يسمع كلامه .. وهو يشرح رأيه تذكر شيئاً ، نظر الى الرجل الصامت ، صاح : — أين صندوق الديناميت يا كابتن « تشارلجتون » ؟

تحرك الكابتن بقلق شديد في اتجاه اللنش ، قال «عبد الله افندي» :
— لعل البدو لم يسقطوه في الماء وإلاّ فسد .

جاءت الجمال أخيراً ، وحُمِلت بالأمتعة .. وبدأ الرجال الثلاثة الرحلة ،
ومعهم مرافقوهم من العربان !
لم يكن « عبد الله افندي » سوى « الدكتور إدوارد بالمر » أستاذ ورئيس
قسم اللغات الشرقية « بجامعة كامبردج » ، وأحدة من أقدم وأكبر الجامعات
البريطانية !
ولم يكن « فضيلة الشيخ محمد » سوى « الكابتن جيل » أحد ضباط إدارة
المخابرات البريطانية !

أما الرجل الصامت ، الذى لم يكن يعرف كلمة واحدة من العربية ، فكان
الملازم « تشارنجتون » ، ياور « الأدميرال سيمور » ، قائد الأسطول البريطانى الذى
أتى لغزو مصر !
ما الذى جاء بهؤلاء الرجال إلى هذا المكان ؟
وماذا ينتظرهم على بعد قليل من مفاجآت ؟



للكهاية .. ككل كهاية بداية ..

في بداية ١٨٨١ ، كان المستشرق الايرلندى « ألفرد بلنت » ، يقوم بجولة في
صحراء سيناء ، وكان يهدف منها دراسة أحوال المنطقة العربية عموماً . فقبل ذلك
التاريخ بعدة اعوام ، كان « بلنت » قد ترك العمل بالسلك الدبلوماسي البريطاني ،
وفكر في أن يشارك في العمل السياسى لبلاده . ولما كانت زوجته « اللادى آن
بلنت » هى حفيدة الشاعر الانجليزى الكبير « اللورد بايرون » ، فقد طمح الزوجان
بأن يقوموا بدور مشابه لما قام به اللورد « بايرون » الذى ناضل مع الثوار اليونانيين

ضد الإحتلال العثماني . وخضوعاً لهذا الأغراء ، بدأ يسبحان في المنطقة العربية ، لعل دوراً ما يتاح لهما للمشاركة مع الشعوب العربية في نضالها ضد الاستعمار ..

كانت صحراء سيناء ، وصحراء النقب تمتلئان بالقبائل العربية المتناثرة في تلك المنطقة ، ومع أن المنطقة كانت خاضعة من الناحية الإسمية لسلطان تركيا ، إلا أن هذه القبائل كانت قد استقلت بها معتمدة على قوتها ، وعلى شريعة الصحراء مترامية الأطراف التي يصعب إخضاعها للحكومة مركزية مهما كانت قوية ، فما بالك إذا كانت متدهورة القوى كما كانت الامبراطورية العثمانية آنذاك . وكأى مجتمع بدوي متخلف فان القبائل التي كانت تسكن الصحراء كان بينها تشاحن وصراع وثورات دم لاتنتهى ، وهو الأمر الذى أزعج الحكومة التركية وأقلقها ، خاصة عندما هددت هذه المعارك المدن المأهولة مثل « غزة » و « يافا » وغيرهما من المدن الفلسطينية ..

ولمواجهة تلك القلاقل لجأت الحكومة التركية الى اسلوب « عثماني » معروف .

أرسلت دعوة رسمية أنيقة إلى اثنين من زعماء أقوى قبيلتين من تلك القبائل ، هما زعيم قبيلتي « توابين » و « تباها » . واستجاب الإثنان للدعوة ، وذهبا معززين . كرمين لمقابلة محافظ « غزة » فاذا بهما في السجن ، وبعد أيام نقلا إلى سجن « القدس » ، واصلت الحكومة أنهما رهينتان لديها لحفظ السلام والأمن !

عدة شهور كانت قد مرت عليهما في السجن ، عندما وصل « بلنت » إلى مضارب القبيلتين ليسأل عن الشيوخ اللذين كان قد عرفهما من جولاته السابقة في المنطقة ، وفوجيء بأنهما رهن الاعتقال . وكان من المفهوم أن لانجلترا في تلك الفترة كلمة مسموعة في الآستانة ، وهو مادفع كبار رجال القبيلتين إلى رجاء « بلنت » أن يتدخل لدى الحكومة التركية للإفراج عن الزعيمين المعتقلين . وقيل الرجل الرجاء ، واستصحب معه « على ابن عطية » القائم برعاية قبيلة « تباها » وكذلك الابن الأصغر لشيخ قبيلة « توابين » ، فذهبا معه إلى « القدس » ، حيث تمكن من الحصول لهما على تصريح لزيارة المعتقلين في سجنهما . وكانا في حالة يرثى لها ، مسجونين في طبقة سفلية تحت الأرض بالقرب من « جامع عمرو » ، ويرغم انهما وقعا تعهداً بعدم التشاحن ، فان والي القدس رفض الإفراج عنهما ، وهو ما فعله رئيسه

والي دمشق الذى قال إن المسألة الآن أصبحت فى يد الأستانة .

وكتب « بلنت » إلى صديقه « جوشن »
- سفير إنجلترا فى « الأستانة » - طالباً
تدخله لدى الباب العالى من أجل الإفراج عن
الشيخين ، ولكى يزيد اهتمامه بالأمر أخبره أن
« الحكومة الانجليزية قد تحتاج يوماً من الأيام الى
حماية ضفة قناة السويس من المهاجمة إذا نشبت
الحرب بين إنجلترا وبين إحدى الدول الأخرى » .

اهتم « جوشن » بالمسألة وكتب إلى وزارة
الحرية البريطانية ، وأخذ يتابع الموضوع الى أن
نُقل من منصبه ، وحلّفه سفير آخر هو اللورد
« دوفرين » فأوصاه بالاهتمام به ، وظل الأمر
مطروحاً للمفاوضة ، حتى أفرج بالفعل عن
الشيخين بعد

بضعة أسابيع . ولم يبق من ذيول هذه الوساطة ، سوى ذلك الاقتراح الذى ذكره
« بلنت » فى رسالته « لجوشن » ، الاقتراح الذى يقول « أن إنجلترا قد تحتاج يوماً
الى قبائل البدو ، لحماية ضفة قناة السويس . إذا نشبت الحرب بينهما .. وبين دولة
أخرى » .



حدثت هذه الحادثة فى أوائل عام ١٨٨١

وفى الشهور التالية وقعت فى مصر حوادث غريبة :

فى ١٥ يناير من تلك السنة ، قدم ثلاثة من أمراء آليات الجرس هم « أحمد
عرايى » و « عبد العال حلمي » و « على فهمي » مذكرة إلى الخديوي طالبون فيها

بعزل وزير الحرية « عثمان رفقي » لتحيزه للجراكسة وظلمه للضباط المصريين في الترقية ، وانتهت المذكرة باعتقال الضباط الثلاثة بنفس الطريقة « العثمانية » ، حيث دعوا لاجتماع لمناقشة ترتيبات حفل زفاف « الأميرة جميلة » شقيقة الخديو ، فوجدوا أنفسهم سجناء في ثكنات قصر النيل !

يبد أن الغدر انقلب على أصحابه ، فقد هاجم الضباط الثكنات وأفرجوا عن أمراء الآلايات الثلاثة ، وفرضوا مطالبهم ، فَنَحَى « عثمان رفقي » عن وزارة الحرية ، وعين « البارودي » خلفاً له . وعلى امتداد شهور الشتاء والربيع بدأ « البارودي » بإصلاح الجيش ، وتكتلت كل القوى الراغبة في التغيير خلف « عراقي » تتشاور حول المطالبة بالدستور والحريات العامة ، بينما حدث استقطاب رجعي حول السراى في مؤامرات متتالية لاغتيال زعماء « الحزب العسكري » . وانتهت هذه المؤامرات بعزل « البارودي » وصدرت قرارات بتشتيت الزعماء الثلاثة بعيداً عن القاهرة . وفي حركة انقضاض سريعة ، قاد « عراقي » الجيش إلى ميدان عابدين ، وحاصر الخديو في سرايه ، طارحاً كل شعارات الثورة الديمقراطية المعادية للاستعمار . وقال الخديو — لاحق لكم في هذه الطلبات ، وأنا خديو البلد واعمل زى ماأنا عاوز ! قال « عراقي » :

— ونحن لن نستعبد بعد اليوم !

وقاز الفلاح ابن « هُرِّيَّة رزنه » ، واسقطت وزارة « رياض » العملية للاستعمار ، ودعى « شريف » لتشكيل الوزارة ، فظلت وزارته تحكم خمسة أشهر ، أجرت خلالها انتخابات مجلس النواب ثم اختلفت مع المجلس حول بعض مواد الدستور ، فاستقالت في فبراير ١٨٨٢ ، وخلفتها وزارة ثورية برئاسة « البارودي » ، كان « عراقي » وزير الحرية فيها . وأصدرت الوزارة الجديدة الدستور بالانفاق مع مجلس النواب ..

بعد ثلاثة اشهر من تولى « البارودي » للوزارة حدثت أزمة خطيرة ، تعرف بأزمة « المؤامرة الجرمكية » فقد اكتشفت مؤامرة دبرها عدد من الجنرالات الجراكسة تهدف الى اغتيال زعماء الثورة . فقدموا الى المحاكمة وصدرت احكام بنفهم خارج

البلاذ . ولما رفع الحكم للخديو لتصديقه رفض ، فنشبت بينه وبين الوزارة أزمة ضارية ، أدت إلى رفع شعارات بعزله ، وكانت تلك هى الفرصة التى انتهزتها الدول الاستعمارية للتدخل . فى ٢٥ مايو ١٨٨٢ قدمت فرنسا وانجلترا مذكرة تطالبان فيها بنفى الزعماء الثلاثة « عرابي » و « عبد العال » و « على فهمي » ، إلى قراهم وإقالة « البارودي » ووزارته . وقَبِل الخديو المذكرة ، بينما رفضها الشعب كله .. ودبرت القوى العميلة فى الداخل منحة طائفية فى ١١ يونيو ١٨٨٢ بالاسكندرية ..

كان من الواضح من تطور الحوادث أن القوى الاستعمارية قد قررت التدخل عسكرياً ضد الثورة العرابية .

وفى أثناء تدبير الغزو .. تذكرت وزارة البحرية البريطانية فكرة « بلفت » القديمة !

كانت هناك جبهتان للقتال ، إحداهما شمالية ، من الإسكندرية ، والأخرى شرقية من قناة السويس . وقد بدأت المعارك الأولى على الجبهة الشمالية ، وكان التدبير البريطاني يعتبرها مجرد مناوشة لصرف النظر عن الجبهة الأساسية للغزو .. جبهة قناة السويس !



□ السبت ٢٤ يونيو (حزيران) ١٨٨٢

□ مبنى وزارة البحرية البريطانية

وقف الدكتور « إدوارد بالمر » أستاذ اللغات الشرقية بجامعة « كامبردج » ، أمام باب الوزارة لحظات . تقدم إلى الحارس الواقف أمام الباب ، وطلب مقابلة اللورد « نورثبروك » وزير البحرية البريطانية . فى مكتب الوزير قدم « بالمر » لسكرتيه خطاباً جاءه من إدارة المخابرات البريطانية ، يتضمن دعوته لمقابلة الوزير ، وتناول طعام الإفطار معه ، والمناقشة فى بعض الأمور .

في تلك السنة كان الدكتور « بالمر » يعاني مشاكل مالية معقدة ، كان قد تزوج حديثاً وتورط في عدد من الالتزامات المالية ، ناء مرتبه المحدود بها . ولم تكن لديه فكرة محددة عما يريده منه وزير البحر ، بيد انه أدرك أن هناك عملاً ما ، قد يوفر له بعض النقود .

استدعاه الوزير أخيراً ، وفي قاعة ملحقة بمكتبه جلس الرجلان يتناولان الإفطار ، ويناقشان بعض الأمور ، وفجأة سأله الوزير عما إذا كان يتابع مايجرى في مصر ، فقال « بالمر » انه يفعل ذلك ، وخاصة انه يكتب بعض المقالات عن المسألة الشرقية عموماً في بعض الصحف ، ومنها « ذى ستاندارد » ولكنه لا يستطيع مع ذلك أن يزعم أن إحاطته بالامر كاملة .

ابتسم « اللورد نورثبروك » ابتسامة ذات مغزى ، وسأله عما اذا كان ماينشره من مقالات في الصحف يعود عليه بفائدة توازى مايزله فيها من مجهود ؟ ثم أردف بلهجة خاصة :

— لعل احوالك المالية لاتكون سيئة .

شم « الدكتور بالمر » في الجو رائحة مساومة ، قال على الفور :

— لايتجاوز دخلي ٣٠٠ جنيه في العام .

عاد الوزير يتحدث عما يجري في مصر ، قال :

— إن الأمور تتدهور هناك بسرعة ، والأسطول الانجليزى بقيادة « الأدميرال

سيمور » موجود الآن بالمياه المصرية ، والاحتمال الأكبر أننا سنضطر للتدخل عسكرياً . إن الوضع معقد للغاية ولايمكن أن نترك « عرايى » ورقاقه يبهون الوجود الانجليزى في مصر ونقف نحن لنتفرج . وأنت تعرف طبعاً أن هناك مذبة دموية قد حدثت ضد الأوربيين منذ أسبوعين ، ولو تركنا « عرايى » يمكن لنفسه لخرجت مصر من مجال نفوذنا على الاطلاق .

وافق الدكتور بهزة من رأسه ، كان اهتمامه بالأمور الشرقية قديماً ، وكان مقتنعاً بأن بريطانيا تلعب دوراً عظيماً في تلك البلاد الجاهلة المتعصبة ، وقد افاض في شرح ذلك وانتقل مع اللورد الى مكتبه بعد انتهاء الإفطار . حيث قال له الوزير :

— نحن متفقان في كل شيء ، ولهذا أرسلت في طلبك . لقد قُمتَ برحلة استكشافية في صحراء سيناء والنقب قبل عِدَّة أعوام ، وأنت تعرف العربية جيداً كأهلها ، وأنا أحتاج إلى معونتك .

نشر اللورد خريطة على المكتب أمامه ، وقال :

— هذه هي خريطة صحراء سيناء ، وفي هذه المنطقة التي تبدو كالمثلث المقلوب بين أصبعي البحر الأحمر ، يكمن خطر شديد علينا وعلى آماننا في مصر . اننا نفكر بالهجوم على مصر من جبهتين ، أولاها شمالية وسوف يقوم بها « الأدميرال سيمور » ، الذي سيبدأ الهجوم على الاسكندرية خلال أسابيع قليلة ، وثانيتهما شرقية وسوف يحمل الأسطول جنودنا من البحر الأبيض إلى السويس عبر القنال . هناك بالطبع أخطار متعددة ، إن « عراقي » لن يكف عن المقاومة . وهناك إحتمال أن يلقيَ معونة من السلطان العثماني ، أو أن تتقدم فرق عربية من سوريا أو « نجد » أو غيرها من البلاد العربية لمشاركته في الحرب ضدنا ، وخطتنا كلها تقوم على تشتيت الجيش المصري في جبهتين ، ومايهمنا الآن هو أن نؤمن ظهرنا . إن المكان الوحيد الذي يمكن أن تصل منه جيوش تركية برية هو صحراء سيناء ، وذلك عن طريق سوريا ، ومن ناحية أخرى فإن إحتمالات تطوع عناصر من سوريا لمشاركة « عراقي » في الدفاع إحتمال قوي . ومعنى هذا أن جيوشنا سوف تكون بين كفاشة ، أحد طرفيها جيوش «عراقي » في غرب القناة ، وطرفها الآخر جيوش حلفائه في شرقها . فما العمل .

ضحك « الدكتور بالمر » قائلاً :

— إنها مشكلة معقدة كما ترى ياسيدى اللورد ، وأنا لا أفهم جيداً في المسائل

العسكرية !

قال اللورد :

— إنها مفهومة على أى حال ، لاحل أماننا سوى ضمان ولاء قبائل البدو المقيمة في تلك المنطقة ، ولهذا أرسلت لك . إنك تعرف هذه القبائل جيداً ، منذ رحلتك الاستكشافية في الصحراء ، وانت تتقن العربية كأهلها ، وسوف أمنحك كل ماتريد ، وعليك أن تستعد للسفر خلال أيام . مارأيك في خمسمائة جنيه دفعة أولى



تستعين بها على السفر .

وَقَعَ الوزير على ورقة صغيرة ، تبيح للدكتور « بالمر » أن يصرف خمسمائة جنيه فوراً . والدكتور فاغر فاه كأنه لا يصدق .
قال له وهو يناولها إيَّاه :

— عليك ان تسعى الى « السير ألفرد بلنت » ، ولكن حذار أن يفهم شيئاً من مهمتك ، إنه صديق للعرايين كما تعلم ، وقد أثار ضجة شديدة لتدخلنا ، وهو يتهمنا بتدبير ماحداث في الاسكندرية في الحادى عشر من هذا الشهر ، لنبرر تدخلنا . وسوف يعلم بعد فترة أنه صاحب هذه الفكرة الطريفة التى سوف تنفذها أنت . ولاشك أن هذا سيكون مضحكاً جداً !

وبينا الدكتور « بالمر » يخرج إلى المكتب السرى ، ليستكمل مهمته ، دخل ضابط متوسط العمر ، استقبله اللورد « نورثروك » وقدمه « بالمر » باسم « الكابتن جيل » . تفرس كل من الرجلين فى الآخر ، وقال اللورد :

— عليكما أن تتعارفا جيداً . فسوف تلتقيان بالتأكيد قريباً .. فى الصحراء !

فى اليومين التالين كان « بالمر » قد انهى كل شىء . فى يوم الاثنين التالى قابل « بلنت » ، وقال له إنه مسافر إلى الاسكندرية لكى يكون مكاتباً لصحيفة « دى ستاندارد » وطلب منه أن يكتب خطابات يقدمه بها لأصدقائه الثوار المصريين ، لكى يسهل عليه التعرف بهم ، والحص . على ثقتهم . وأكد له أنه يعطف على قضيتهم ، وانه سوف ينصرهم فى الرسائل التى سوف يكتبها من القاهرة لصحيفته .

استمر الحديث بين الرجلين فترة ، ولكن سؤالاً عابراً جعل « السير بلنت » يتحفظ فى الحديث ، فقد سأله « بالمر » عما إذا كان البدو يؤيدون « عرابي » ، وماذا يدفعه للثقة فيهم ، رد « السير بلنت » رداً غير محدد ، واكتفى بكتابة خطاب تعريف به وبمهمته ، لصديقيه « محمد عبده » و« عبد الله النديم » ، وخطاب آخر لسكرتيه « لويس صابونجي » يقدم لهم فيه « بالمر » باعتباره صحافياً ، وألح الدكتور فى الحصول على كتاب مقدمة لـ « عرابي » نفسه . فقال « بلنت » :

— إن « صابونجي » هو سكرتيرى الخاص ، وهو يقيم هناك ليكون صلة بيني وبين العراقيين ، وسوف يقدمك لمن تشاء . لكن « عراقى » فيما أعلم مشغول جداً .. وقد لا تستطيع مقابلاته .

اكتفى « بالمر » بذلك ولم يلح فى طلبه حتى لاثير ريبة « بلنت » . وبدأ يستعد للسفر .

وفي أوائل يوليو ١٨٨٢ ، وصل « بالمر » إلى الاسكندرية .

وعلى الفور ، وحسب التعليمات التى لديه ، توجه إلى القنصلية البريطانية . وبعد ساعة واحدة حمله قارب إلى يخت « الأدميرال سيمور » قائد الأسطول البريطانى . استمرت المفاوضات بعض الوقت ، كان البرنامج الذى وضعته المخابرات البريطانية ، يتضمن أن يذهب « بالمر » من « الاسكندرية » إلى « يافا » ، فيغير ملابسه بأخرى عربية ، ثم يذهب منها إلى الصحراء الواقعة إلى الجنوب الغربى من « غزة » ، ليتعرف بقبيلتى « تباها » و « الترايين » .



الأدميرال سيمور قائد الأسطول

أخطره الأدميرال بالخطبة ، وأعطاه مسدساً وبنادقية وعدة خرطوشات ، وتناقشا قليلاً فى احتمالات الحرب ، فقال له « سيمور » ، إن الحرب ستقع فى أقرب فرصة ،

وقد تقع غداً !!

وأرشف الأدميرال معبراً عن سروره لأنه سيتعاون مع « الدكتور بالمر » ، وقال إنه يهنيء الوطن لأنه اهتدى إلى رجل قادر مثله لكى يقوم بهذه المهمة الشاقة . فعبر « بالمر » عن بهجته لأنه سيكون أحد عوامل الانتصار لبلاده ، ثم استأذن ليقابل السير « أوكلند كلفن » الوكيل السياسى لبريطانيا فى مصر ..

بعد يوم واحد ، كان « الدكتور بالمر » ، يقف مزهواً على إحدى سفن الأسطول ، يحقق فوق رأسه العلم البريطانى ، ومعه بحاران لكى يحملا له البندقية والمسدس . ووصل إلى « يافا » ، فاستقبله القنصل البريطانى « شايرا » ، وأرسل معه ابنه إلى « غزة » ، لكى يهنيء له رحلته فى الصحراء . وفى « غزة » اشترى ملابس عربية ، وأعد معدات رحلته الطويلة عبر الصحراء ، وعلى الرغم من الحر الشديد ، فقد انهمك فى الاعداد بمجهود شديد . وبين الحين والآخر كان يفكر فى المكافأة الضخمة التى سوف يحصل عليها فى المستقبل . وعندما وجد بدوياً يرافقه فى الرحلة ، ترك الحديث بالانجليزية نهائياً .. وتحدث بالعربية .

إنه الآن « عبد الله الفندى » التاجر السورى المعروف .

بدأ « عبد الله الفندى » مغامرته المثيرة !



كان للبدو فى مصر آنذاك وضعاً خاصاً .

كانت، علاقتهم فى مضاربهم بالصحراء ، ببقية المصريين الذين يقطنون على ضفتى وادي النيل علاقة عدائية فى الغالب ، لأنهم لا يرتبطون بأرض محددة ، ولا تجمعهم بأهله علاقات اجتماعية أو انتاجية من أى نوع كانت . كانوا عناصر خارجة تمارس السلب والنهب وتغير على القرى والمدن ، وعلى الرغم من أن اشتراك بعض فصائلهم فى صد الغزو الفرنسى قد خلق لدى هذه الفصائل إحساساً بالمواطنة أدى إلى استقرارهم داخل الوادي ، إلا أن أغليبيتهم العظمى لم تفقد طابعها . وقد نجح « محمد علي » فى القضاء على خطرهم بالرشوة والهدايا والدسائس ، ثم

باقطاعهم أرضاً يزرعونها وسلب خيولهم التي لا يستطيعون بدونها أن يكونوا قوة
محاربة ، خاصة في مواجهة الأسلحة الحديثة التي لم يكونوا يحوزونها . ثم عادت لهم
بعض قوتهم في حكم « سعيد » ، فقاموا بتمرد كبير في منطقة الفيوم ، وأعلنوا
الاستقلال بها بقيادة زعيمهم « عمر المصري » ، ولكن هذا التمرد قضى عليه
بسرعة .

وعلى ضفتي النيل الشرقية والغربية ، كان العربان يتوزعون . فعلى الضفة الشرقية
كانت هناك ٢٠ قبيلة تتوزع بين « العريش » و « الطور » وبين محافظة الشرقية وأعلى
أسيوط . وكانت بعض هذه القبائل ، وخاصة في الصعيد قد اشتركت في الحرب ضد
« محمد علي » ثم صفيت قوتها وتوطنت بعض بطونها ، وبلغ مجموع عربان الضفة
الشرقية أيامها ٥٠ ألفاً من القادرين على حمل السلاح .

أما الضفة الغربية فكانت تضم تسع قبائل بعضها يمتد من سهول أسيوط إلى
سقارة تضم خمسة آلاف مقاتل و٤٠٠ فرس .. وبعضها يمتد من بلييس الى الدلتا وكان
يضم ٧٢٠٠ مقاتل و٦٠٠ جمل .

وكان للعربان أيامها امتيازات معينة ، منها إعفاؤهم من التجنيد ومن دفع
الضرائب ومع أن هذه الامتيازات لم تمس خلال الثورة ، فقد كانوا محط أنظار كل
القوى المعادية للعربيين . بدأ « الخديو توفيق » ينظر إليهم كحلفاء ويحاول أن يكون
منهم جيشاً يواجه به الجيش الذي ثار عليه وأوشك أن يخلعه ، أما الانجليز ، فكانوا
يطمعون في أن يوفر عليهم البدو جزءاً من جهدهم الحربي ، سواء بالاشتراك معهم في
الحرب ضد « عراقي » وأي قوة مسلحة قد تتحالف معه سواء كانت عربية أو تركية ؛
أو على الأقل بالوقوف موقف الحياد من الصراع وبذلك يخسر « عراقي » حليفاً قوياً
ربما يخطط للاعتماد عليه ..

وكان البدو الذين يقيمون في صحراء سيناء — والذين أرسل « بالمر » مبعوثاً
لهم — هم المقيمون بصحراء « وادي التيه » ، تلك البرية الشاسعة الأرجاء التي تاه
فيها بنو إسرائيل أربعين عاماً كاملة ، وكانت أقدم قبائل تلك المنطقة وأشهرها هي قبيلة
« تباها » ، ويلبها في الأهمية والعراقة ، « الترايين » ، وكان بين الطرفين عداً قديماً



وثارات ودم متبادل ، كما يحدث غالباً بين أى قبيلتين قويتين ، ثم تأتى بعد هاتين القبيلتين « الحويطات » ، التى كانت أقل أهمية منهما .

كانت مهمة « بالمر » تنحصر فى إرشاء زعماء هذه القبائل ، وتوزيع الهدايا والأموال عليهم وكسب ودهم ، وذلك لضمان حيادهم فى الحرب بين « عرايى » وبين « الانجليز » على الأقل ، أو ضمهم نهائياً إلى الجيش البريطانى .. وكانت لمعظم قبائل « وادى التيه » ، فروع فى الصحارى المحيطة بالوادي ، فـ « الترايين » مثلاً كان لهم فرع يقيم فى الجزيرة ، و « الحويطات » لهم فرع فى القليوبية ، وهكذا فان ضمان ولائهم يخلق قوة موالية لقوات الغزو ، لا يستهان بعددها ، ولا ينتشارها !



قبل ان يغادر « عبد الله افندي » يافا إلى الصحراء الواقعة جنوبى « غزة » ، ليبدأ اتصاله بالقبائل ، علم من القنصل الانجليزى « شاپيرو » ، ان « الأدميرال سيمور » قد بدأ الغزو بالفعل ، وأن « عرايى » لم يخضع لإنذاره بالكف عن تحصين طوايى الاسكندرية ، ولذلك بدأ الأسطول يقصف هذه الحصون بمدفعه . وأدرك « عبد الله » أن عليه أن يسرع بأداء مهمته ، وتوقع — لخبرته بالمكان — أن ينتهى منها فى وقت لايتعدى أسبوعين ، فترك رسالة للأدميرال — كلف « شاپيرو » بارسالها اليه — يطلب تدبير نقطة اتصال به فى « السويس » .. ورحل على الفور .

بعد أيام كان قد وصل إلى مضارب قبيلة « الترايين » والتقى ببعض أفرادها ، فأظهروا فضولاً شديداً ، وسألوه عن كل مايتعلق به ، فقال لهم البدوي الذى معه ، إنه ضابط سورى مسافر إلى مصر عبر الصحراء . واستطاع « عبد الله افندي » ان يعرف عنهم اكثر مما عرفوا عنه . وخلال أيام كان قد عقد اتفاقاً مع زعماء « الترايين » وانتقل إلى مضارب « تباها » أكثر البدو شجاعة وأقواهم ، وبعد

مفاوضات سريعة ، قدر عدد من سوف ينضمون إليه منهم بحوالي أربعين ألفاً من الرجال الأشداء .

ذهل « عبد الله أفندي » من نجاحه السريع ، وأصبح في شوق شديد للوصول إلى « السوييس » ليخطر الأدميرال بما حققه من نجاح ، وينتظر تعليماته بهام جديدة . وبلغ من بهجته انه كتب لزوجته رسالة يقول « أظن اننا قد أصبنا الحظ ولننا الثروة » .

بيد أن ماكان يشغله إلى حدّ القلق ، هو مايجد في الاسكندرية . وكان بدو الصحراء قد أكدوا أن « عراي » مازال مسلحاً ، وأنه لن يستسلم بسهولة ، ولم يكن يعرف ما إذا كانت الجيوش الانجليزية قد نزلت إلى البر أم لا . وفي ٢٠ يوليو التقى بـ « شفيق سليمان » — حامى الحجاج ، وكان يتقاضى من الحكومة المصرية ، مرتباً مقابل حمايته لركب الحج كل عام من اعتداء البدو عليه — وقد ادرك « عبد الله افندي » على الفور الأهمية البالغة لمثل هذا الرجل ، وقد ساومه مساومة مرهقة ، انتهت بأن اقسام له قسماً عربياً رهيباً ومغلظاً ، بأنه يستطيع ان يضمن سلامة القنّاء ضد « عراي » والسكان ، بيد أنه طلب من « عبد الله افندي » أن يخلص ثلاثة من المشايخ كانوا مسجونين كرهائن أيضاً في الآستانة ، وذكر له أن ذلك سوف يسهّل مهمة ضم البدو اليه ، وقد وعده « عبد الله افندي » بأن يبذل جهده في هذا الصدد .

كانت الليالى تمضى واحدة بعد أخرى ، و« عبد الله افندي » ينتقل من مضارب قبيلة إلى مضارب أخرى ، ينشد شعر « المصطفى » في ضوء القمر ، ويوزع الهدايا التي حملها معه ، ويتناقش بصبر ودأب المشايخ في قيمة الرشوة التي يطلبها كل منهم . فاذا ما اتفق مع قبيلة أكل معها « عيش وملح » على أن يحمي كل منهما الآخر ، ولايفض ماينهما من تحالف !

وكان يرسم خططه بحيث يتفق مع الرجال البارزين الذين يستطيعون التأثير في الآخرين ، فضلاً عن « شفيق سليمان » اتفق ايضاً مع زميله الذى يمد ركب الحجاج بالجمال . وكان يتفق اتفاقات مبدئية ، على أن يعطى النقود للقبائل بعد أن

يعرض الأمر على الأدميرال ، وقد وعد كبار المشايخ بما يوازي خمسمائة جنيه لكل منهم . وأحياناً يعود بعض العربان من مصر ، فينقلون اليه اخبارها . ففي ٢٢ يوليو ١٨٨٢ ، أخطره أحدهم بأن « عواي » قد أحضر إلى القناة ، حوالي ألفين من بدو النيل ، ووعدته كبير المشايخ بأن يرسل لهم من يجعلهم يعودون من حيث أتوا ، فإذا أصروا على ولائهم لعراي ، فمن الممكن أن يرسل إليهم عشرة آلاف من « تباها » و « الترايين » لكي يطردوهم . وقبل نهاية يوليو كان قد اتفق مع مشايخ « الحويطات » وبذلك انتهت أشق المراحل في مهمته ، ولم يبق أمامه سوى العودة للسويس ، ليعتمد الأدميرال اتفاقاته ويسلمه المال ، فيعود به ليوزعه على القبائل ، وبذلك لايبقى من مهمته سوى أسبوعين أو ثلاثة .

وبمقتضى الاتفاقات الأولية التي وقعها معهم ، كان قد ضمن « تحييد البدو » على الأقل ، حتى يتسلموا منه ماوعدهم به من نقود .

وفي أغسطس وصل « عبد الله افندي » إلى « السويس » بعد مغامرة صغيرة ، كان في إمكانه أن ينتظر حتى يدبر له الأدميرال قارباً ينقله إلى إحدى سفن الأسطول ، الذي كان قد وصل بالفعل إلى قناة السويس ، ولكنه دفع عشرة جنيهات مكنته من الحصول على وسيلة نقل ، وجد نفسه بواسطتها على سطح سفينة القيادة ، و « الأدميرال سيمور » يهتئ بسلامة الوصول ويخاطره بأنه كان قلقاً عليه ولذلك خصص ثلاث سفن لمراقبة شاطئ القناة من أجله .

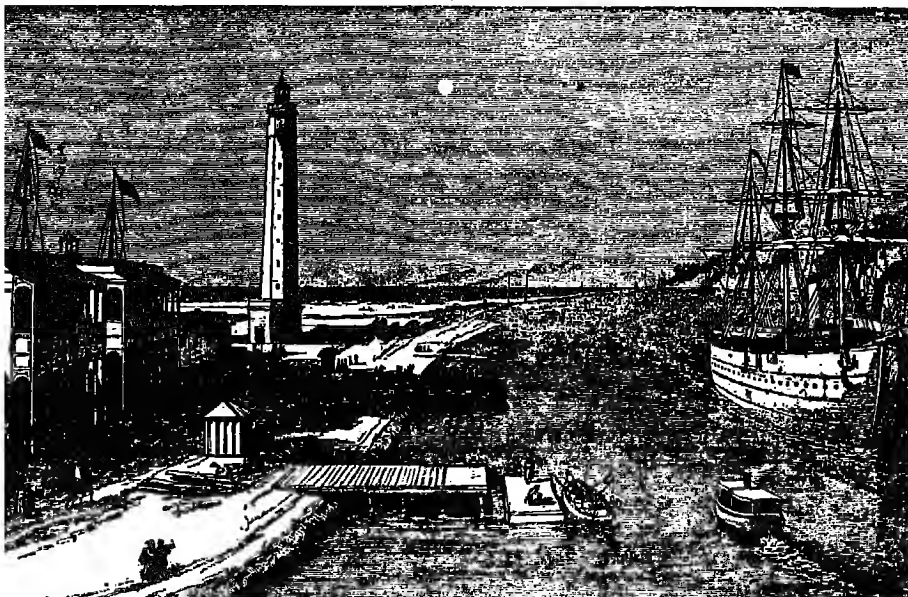
وقضى الدكتور ليلته يتنقل بين بوارج الأسطول ، حيث كان ريان كل بارجة يُرحب به ، ويستقبله محتفياً به ، ويلح عليه في أن يشرب مع ضباطها الشمبانيا المثلجة ، ولم ينم ليلتها إلا في الفجر ..

بعد طول عناء وجد « الدكتور بالمر » نفسه في مكان مريح ، فاستحم وهذَّب لحيته التي كانت قد طالت دون عناية ، ثم جلس يتناول العشاء مع الأدميرال وأركان حربه ، ويروي لهم ماحقق من نجاح ، وقد أبدى « سيمور » بهجته الشديدة بما حققه « عبد الله افندي » من انجازات رائعة ، وقام على الفور فكتب تقريراً بما حدث ، أرسله إلى « اللورد نورثبروك » وزير الحرية البريطانية في لندن .

وبعد وصوله بيومين ، أمره « الأدميرال » أن يرافق ضباط القوة التي كلفت بالاستيلاء على « السويس » ، فكان في أول زورق وصل إلى شاطئ القناة ، وعندما هُزمت الجنود المصرية ، توجه مع قادة الغزو إلى المحافظة ، وطلبوا من المحافظ — وكان من المعادين للعرايين — أن يسلمهم المدينة ، وجرّدوا خزينه المحافظة ، فوجدوا بها خمسين ألفاً من الجنهات فاستولوا عليها .

وعندما استقرت في أحد فنادق « السويس » ، علّم من الأدميرال أن « اللورد نورثبروك » قد أرسل إليه بنجاح مهمته ، وسلامة وصوله ، وأنه أصدر أمراً بتعيينه رئيساً للتراجمة في جيوش جلالة الملك في مصر . وأنه ترتيباً على ذلك قد أصبح عضواً في هيئة أركان الحرب التي يرأسها امير البحر .

في تلك الفترة كان « الدكتور بالمر » يعيش أسعد أيام حياته ، فرغم مكانته العلمية الممتازة ، كان يسعد كطفل أمام كلمة مدح من الأدميرال ، أو إشارة رضي من وزير البحرية .. وتكشف المذكرات التي كان « بالمر » يكتبها عن مهمته ، والرسائل التي كان يرسلها لزوجته من بوارج الأسطول ، عن ان عالماً كبيراً مثله ، كان يمتلئ بمشاعر إحباط غلاية .. وكان متخماً بأحاسيس نقص في الثقة بالنفس ، وشعور غامر بالاضطهاد ، وبأن جهده العلمي — على الرغم من أهميته ، ومن امتيازه



فيه وما يتكبد في سبيله من مشاق — لا يكفل له أى مكانة اجتماعية ذات قيمة ، بل إن الحال قد وصل به الى التدهور المالى والاقتراض ، وقد أذهله احترام الأدميرال له ، وأذهلته أكثر العيشة الفخمة التى عاشها فى « السويس » بعد عودته من مهمته ، وأثار زهوّه أنه لا يتناول الطعام إلاّ مع أمير البحر ، وعندما كُتِّف بالسفر فى مهمة إلى « الاسماعيلية » ، وقال له الأدميرال :

— لاتدعهم هناك يحجزونك ، لأنك مُقيّد بين رجال بارجتى .
استثار ذلك رضاه العميق . وخاصة عندما أُسر إليه « سيمور » ، بأنه يعتقد أنه سوف يُمنَح وسام الشجاعة ونجمة الهند . وأصبحت أى مهمة يكلف بها ترضيه كطفل صغير ، جائع للاحساس بالأهمية .

وكانت أحلامه غريبة كشخصيته ، حتى أنه كتب فى مذكراته وهو فى الصحراء « لقد نجحت نجاحاً يبرر لي أن اطلب من الحكومة مبلغاً آخر ، وسأقول أنى صرفت مامعى فى الهدايا ، وبضعة مئآت من الجنيهات ليست شيئاً يذكر فى نظر الحكومة ، ولكنها ذات قيمة كبيرة لمثلئ .. وسأرسل الى زوجتى نحو ١٠٠ جنيه عند أول وصولي للسويس . وهذا أفضل من العمل فى الصحافة » !!

وتدور كل أحلامه بعد ذلك حول المال « لقد قال لى لورد « نورثبروك » انه سيعطينى ٥٠٠ جنيه عند السفر ، وأمل عن المفاوضات ، فسيتفقون معى اتفاقاً آخر ، وسأقتصد هذا الشهر على الأقل ٢٨٠ جنياً ، وهو ربح لا بأس به من عمل شهر واحد ، ولأظنهم يعطوننى أقل من ألفين أو ثلاثة آلاف للقيام بالمهمة كلها » !

وبعد تعيينه ضابطاً فى هيئة أركان الحرب .. قال له الأدميرال أنه يستطيع أن يسحب ما يريد من الأموال لنفقاته الشخصية على حساب مرتبه الذى لم يكن يتحدد بعد رسمياً وقد حرص « بالمر » على عدم التلطف على طلب المال حتى لا يبدو عليه العسر ، فيدفعهم هذا الى تعيينه بمرتب قليل !

يبد أن « بالمر » كان فى غمار كل هذا يتحدث كثيراً عن مجد بريطانيا العظمى ، وعن خدمة الوطن ، وعن اعتقاده بأنه يرفع علم بلاده عالياً ويؤدي دوراً عظيماً يستهدف نشر الحضارة بين هؤلاء الهمج المتوحشين المسمون بالمصريين ،

ويخدم تقدم العالم ، ومسيرة التاريخ .. وكأنه وهو العالم والمثقف — كان يحاول ان يجد لدوره الخسيس غطاءً فكرياً ، يحميه على الأقل من الاحتقار المدمر للذات ، فاختار غطاءً من نفس معدن مهمته ، ينتمى إلى افكار الحضارة الأوربية الرأسمالية التي كانت تدخل مرحلة التوحش والافتراس ساعية إلى احتلال أوطان الآخرين ، مغطية وجهها القبيح بأنها تسعى الى تمدينهم ونقلهم من البداوة والتوحش إلى عصر الحضارة والتمدن .



وفي ذلك الوقت كان « بالمر » قد أرسل إلى الأدميرال يقول انه يستطيع شراء خمسين ألف بدوي بخمسة وعشرين ألف جنيه ، بواقع نصف جنيه للواحد ، مما جعل « جيل » يوصي بتدبير المبلغ ، لأن السعر الذي وصل إليه « بالمر » كان سعراً مناسباً ، وأقل كثيراً من المتوقع .

في الوقت الذي كان « عبد الله الفدي بالمر » ، يقوم فيه بمهمته .. كان فضيلة الشيخ « محمد جيل » يقوم بمهمة مشابهة في محافظة الشرقية .. والمنطقة الواقعة غرب القناة . وكان قد وصل إلى « الاسكندرية » بعد « بالمر » بأيام فوجدها قد سقطت في أيدي الأسطول الانجليزي ، ومكنته القنصلية البريطانية من لقاء « الخديو توفيق » وفي هذا اللقاء سأل « جيل » ، سمو الخديوي عن موقف العربان في غرب القناة ، فأعطاه معلومات مفصلة ، ثم سلمه قائمة بأسماء مشايخ العربان بين القناة ، والأرض المزروعة ، وركز على اثنين « مسعود الطحاوي » — في الصالحية — و« محمد البقلي » — في « وادي طوميلات » — وشهد الخديو للشيخ « محمد جيل » بأنها اهل للثقة ويمكنه الاعتماد عليهما .

وعندما وصل « جيل » إلى « بورسعيد » قابل محافظها — وكان « عراي » — قد عزله لمالأته للخديو « توفيق » — وذكر المحافظ له أنه يستطيع ان يشتري البدوي الواحد بخمسين أو ثلاثة على الأكثر .

ولم يكن « جيل » يعمل وحده ، ذلك أن « الخديو توفيق » ، وأنصاره من عناصر الأرستقراطية الزراعية التي كانت قد خانت الثورة بشكل سافر ، كانت تعمل لهزيمة الجيش المصري . والتقى اهتمام وزارة البحرية البريطانية بقبائل البدو ، باهتمام الخديو بهم . وكان الخديو هو صاحب التأثير الأكبر فيهم وقد نجح « الشيخ محمد » — أو « الكابتن جيل » — بالاشتراك مع « سلطان باشا » و « أحمد عبد الغفار » و « السيد الفقي » من أعضاء مجلس النواب ، في إغراء « مسعود الطحاوي » بخيانة « عراقي » ، وكان هو الوحيد — كما يقول « بلنت » — الذي ثبت على خيائته أو نجح فيها — وقد تناول « مسعود » ثمناً لخيائته يصل إلى خمسة آلاف كرون نمسوى ، كما أنه كان دائماً على الخيانة منذ انتقال الجيش من كفر الدوار إلى التل الكبير . ويذكر « بلنت » الذي قابل « مسعود » فيما بعد ، أن لديه مايشبه الاعتراف من « الطحاوي » بأنه كان جاسوساً للانجليز في جيش « عراقي » ، وقد أثرت خيائته تأثيراً بالغ السوء ، في هزيمة الجيش المصري في معركة « التل الكبير » لأن « عراقي » كان قد كلفه بالقيام بعمليات الاستطلاع لحساب الجيش المصري ، مما أعطى رجاله ميزة التواجد في معسكراته ومكنتهم من نقل أدق المعلومات عنه إلى القيادة الانجليزية .



ونجح « الشيخ محمد » في مهمته ، انتقل إلى السويس في اغسطس ومعه عشرون ألفاً من الجنهات ليملمها إلى « بالمر » ليدفعها هذا إلى عربان الصحراء الذين تعاهد معهم شفهيأ . وفي الاسماعيلية يكلف بمهمة اخرى . إن هناك ضرورة لتدمير أعمدة التلغراف في صحراء سيناء كلها ، لمنع المراسلات البرقية بين جيش « عراقي » وبين تركيا وسوريا .. وكانت هناك ثلاث وسائل لذلك : ان تدمر من



العريش وهى مهمة محفوفة بالمخاطر ، أو أن تدمر من القنطرة ، وهو ما قد تعترض عليه شركة قناة السويس ، بدعوى أنه يخالف حياد القناة ، أو تقطع من « السويس » وهو ما كان يفضلها الكابتن « جيل » .

وصل « جيل » إلى السويس ، فلم يجد « الدكتور بالمر » وعلم أنه عبر إلى الشاطئ الآخر ليشتري بعض الخيول والجمال ، وفي المساء عاد « بالمر » ومعه اثنا عشر فرساً وثلاثون جملًا اشتراها بأربعمائة جنيه . وتخلص « جيل » من العشرين ألف جنيه التي كانت معه ، بتسليمها إلى « بالمر » .

وفي مساء ٦ أغسطس كان الأدميرال يجتمع مع محافظ « السويس » وحضر « بالمر » المقابلة ليترجم الحديث بينهما ، ثم حضر بعد ذلك مأدبة العشاء التي أقامها « سيمور » تكريمًا للمحافظ . وكان سعيداً لأن قائد الأسطول أكد له مرة أخرى بأنه يستحق وسام نجمة الهند على خدماته لجيوش صاحب الجلالة .. وبعد العشاء ، عقد إجتماع خاص ، حضره « جيل » و« بالمر » و« الأدميرال » واتفق في هذا الاجتماع على أن يسافر الاثنان في صباح الغد إلى الصحراء ، لتسليم النقود إلى البدو ، وتدمير وإحراق أعمدة التلغراف ، ثم شراء أكبر عدد من الخيول والجمال .. واتفق أيضاً على ان يصحبهما الملازم « تشارنجتون » ياور الأدميرال .



□ الاثنين ٧ اغسطس (آب) ١٨٨٢ .
□ الساعة الرابعة ظهراً ...

كانت القافلة الصغيرة تمضى ، والرجال الثلاثة في مقدمتها . « عبد الله افندي » على الرغم من حرارة الجو ، يلقي أبياتاً من قصائد « المتنبى » ، شاعره المفضل ، و« الشيخ محمد » يسأله عن معنى بعض الكلمات فيضحك ويقول : — لقد اخطأت يافضيلة الشيخ بارتداء هذا الزي ، إن لغتك العربية أقرب إلى

العامة ، في حين أنك رجل دين كما تزعم ، الأفضل ان تكون تاجراً وأكون أنا ازهرياً .

وتبادلان الابتسامات ثم يتذكر « الشيخ محمد » شيئاً فيقول :

— لأدري لماذا لم يوافق الأدميرال على أن نأخذ المبلغ كله معنا ، يجب أن ننتهي من المهمة مرة واحدة .

رد « عبد الله افندي » :

— اعتقد أنه كان على حق ، ليس من الحصافة أن نسلمهم المال كله مرة واحدة ، والأماض معنا ولاهم ، إنك لست تاجراً ماهراً ، على أى حال .

كانوا قد اقتربوا من « وادي سدر » حطوا الرجال هناك ، ونصب البدو خيمة واسعة استراح فيها الرجال الثلاثة وانصرفوا هم لاعداد الطعام ، وبعد الغذاء استراحوا في ظل أشجار النخيل التي تملأ الوادي ..

بعد القيلولة ، قام أحد البدو لبعض شأنه ، وبينما هو عائد ، لمح شيئاً غريباً يجري داخل الخيمة . « عبد الله افندي » يجلس على الأرض ، والحقيبة السوداء التي كان يحملها مفتوحة ، تطل منها رزم متعددة من الأوراق المالية ، والأفندي يعدها .. ويقسمها إلى أكوام .. ويتمتع بأسماء أفراد من قبيلة « تباها » .. تسلل البدوي عائداً الى زملائه بالنبا المثير (!!)



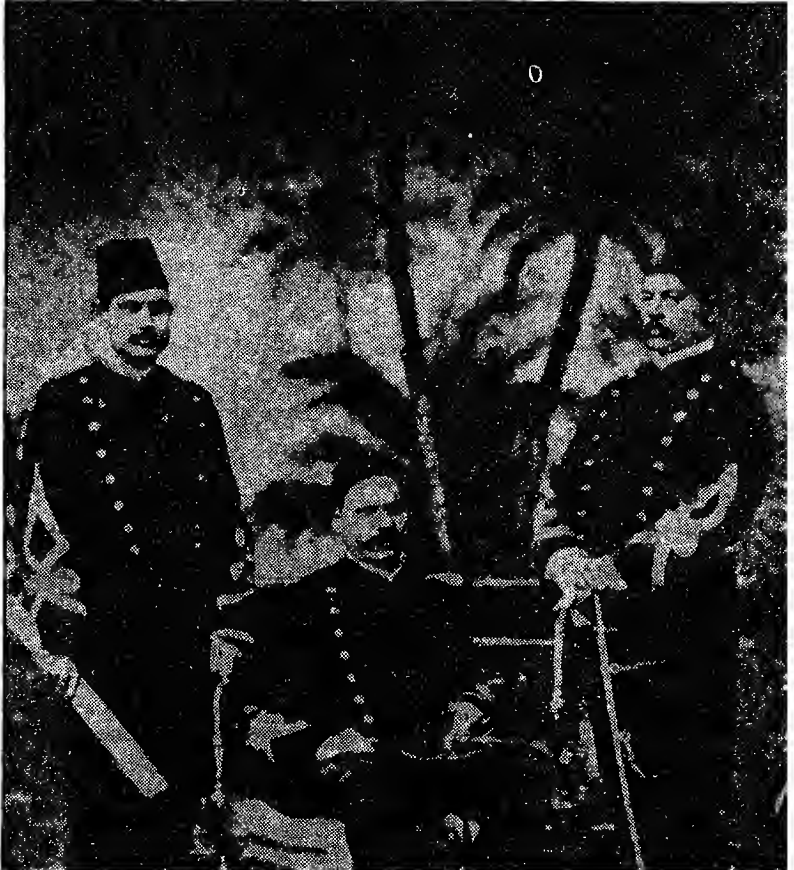
قيل الغروب ..

استعدت القافلة للرحيل ، كانت الحقيبة السوداء قد أغلقت كما كانت ، وصندوق الديناميت قد رُفِعَ إلى ظهر أحد الجمال ، و« الشيخ محمد » يسأل « عبد الله افندي » عن معنى كلمة صعبة في بيت شعر قاله ، والملازم الصامت يتأمل غروب الشمس عند انطباق حافة الأفق على رمال الصحراء .

فجأة .. انطلقت ثلاث رصاصات ، قضت على الرجال الثلاثة ..

في رمال الصحراء دُفنت أحلام « عبد الله افندي بالمر » إلى الابد ..

على أن هذا لم يمه فصول القصة ..!
كانت حلقات الخيانة تستحكم حول « عراى » . لقد فشلت مهمة
« بالمر » ، لأنه لم يسلم النقود إلى القبائل التى اتفق معها ، ويضاف إلى هذا ان
المهمة نفسها لم يعد لها ما يبررها ، ذلك أن الدول الأوربية كانت قد نجحت
بالفعل فى الضغط على السلطان العثمانى فأصدر منشور عصيان « عراى »
المشهور ، وبهذا لم يعد هناك خوف من أن ترسل تركيا جيوشاً لنصرة « عراى » ،
وأصبح الاحتمال الوحيد للخطر أن تتسلل فرق من المتطوعين من سوريا لتحارب
المحتلين ، فى صف الجيش المصرى وهذه يمكن مواجهتها .
وحتى الآن فان احداً لا يعرف بالتحديد سبب قتل « بالمر » ورفيقه ، صحيح



عراى يتوسط على فهسى
وعبد العال حلمى فى
منفاهم فى جزيرة سيلان

ان العريان الخمسة قد استولوا على المال الذى كان يحمله معه ، وهو مبلغ يصل إلى خمسة آلاف جنيه ، ولكن هذا لم يكن مبرراً كافياً ، خصوصاً فى ضوء ما كان ينتظر قبائلهم من خير على يد الرجل ، والاحتمال الأرجح كما يقول « بلنت » ان العريان الخمسة كانوا متواطئين مع حاكم « نيجل » — بكسر النون والحاء — الذى أراد أن يدمر مهمة « بالمر » كلها مساعدة لـ « عواىى » .. فاستدرج الثلاثة الى الصحراء ووعدهم بالمساعدة فى مهمة تدمير أعمدة التلغراف فى الصحراء وامر بقتلهم ..

بيد أن فشل « بالمر » ، لم يلحق بمهمة « جيل » الذى كان قد استطاع بمعونة الخديو توفيق أن يضمّن ولاء « مسعود الطحاوى » ومن يتبعه من البدو .. وعندما بدأ الجيش الانجليزى زحفه من الاسماعيلية كان « سلطان باشا » رئيس مجلس النواب يرافقه — نائباً عن الخديو — واضعاً فى خدمة الجيش الزاحف كل امكانياته ، واهمها اتصاله بمشايخ العريان ، فاتخذ الانجليز منهم مرشدين وأدلاء للزحف فى تلك المناطق الصحراوية التى لايسهل على الجيش المغير أن يتعرف مسالكها ومتاهاتها دون الاستعانة بأمثال هؤلاء الأدلاء . وظلت جبهات الخيانة تعمل بلا كلل حتى نجحت فى حصار الجيش المصري فى التل الكبير وإلحاق الهزيمة به .



كان الفصل بعد الأخير من مغامرة « عبد الله افندى » طريفاً !
فبعد الاحتلال ، أرسل الجيش الفاتح « الجنرال وراين » على رأس قوة عسكرية ضخمة إلى الصحراء ، وأمد « الخديو توفيق » القوة ببعض البدو ، وكلفت الحملة بالقبض على المسئولين عن قتل « بالمر » وزميلييه . وبمعونة البدو بدأ الجنرال عملية البحث والتفتيش ، فأخذ يقبض على البدو بالجملة ، رجالاً وأطفالاً ونساء ، وعاد إلى السويس ومعه اعداد كبيرة من المعتقلين أودعهم السجن ..

وكان قد صدر عفو شامل عمن لم يشملهم التحقيق في حوادث الثورة ، وعلى الرغم من أن القضية كانت واضحة فالجريمة سياسية ، لأن المجنى عليهم جواسيس ، فان العدالة البريطانية لم تعترف بذلك . وبدأت التحقيق بأسلوب ديمقراطية الغزاة المنتصرين ، فاختارت خمسة ممن اعتقلتهم بطريقة عشوائية وأجبرتهم على الاعتراف بجريمة لم يرتكبوها . وطويت أوراق التحقيق بسرعة وأرسلت الى محكمة مصرية شكلية عقدت في الزقازيق ، واصدرت حكمها عليهم بالإعدام وتم شنقهم بالفعل .

وبقى الآخرون يعانون ذلّ الاعتقال رجالاً ونساءً وأطفالاً ، أكثر من ستة اشهر حتى عثر بهم « بلنت » صدفة فتدخل للافراج عنهم ..

والغريب أنه بعد « استشهاد » « جيل » و « بالمر » في سبيل الحضارة الأوربية رفضت الحكومة الانجليزية الاعتراف بخدماتهما، أو دفع تعويض لعائلتيهما .. فقد أنكرت تماماً أنها أرسلتهما لرشوة البدو . وقد تحمس « بلنت » للمسألة ، وكلف صهوه « اللورد ونوروث » — عضو مجلس العموم — ان يثيرها في المجلس ، ولشدة دهشة الجميع فان السير « هنرى بانرمان » — وكيل وزارة البحرية البريطانية — وقف لينكر بكل صفاقة أن الحكومة كانت تستخدم الرشوة في حربها ضد « عرابي » . وقال ان « بالمر » و « جيل » كانا قد ذهبا لشراء الجمال فقط ، وهو مأيده فيه لورد « جرانفيل » — وزير الخارجية — ولورد « نورثبروك » — وزير الحرية — والرجل الذى استثار أحلام « بالمر » يوماً ووعدته بوسام نجمة الهند مقابل خدماته للحضارة !.

وهكذا ذهب دم « بالمر » هدراً ..

وحتى اليوم .. فان الرجال فى قرانا يرددون مثلاً يقول :

— الولس كسر عرابى .

والولس ، فى العامية المصرية ، هو الخيانة !

وكم هزمت الخيانة من ابطال ..





البطيرك في المنفى

في التاريخ — كما في الحياة — قصص غريبة ، وشخصيات الماضي لا تقل إثارة عن شخصيات الحاضر !
وعندما يكون بطل أى قصة من قصص التاريخ حياً جليلاً من رجال الدين ، فإن القصة تتعمد بعض الشيء ، فإذا ما كان بطلاً لقصة مثيرة تبدو كالمغامرة ، وتفجر قضية خطيرة ، فإن روايتها تصبح كالمشي على الشوك !
وبطل القصة شخصية من أهم شخصيات التاريخ المصري الحديث ، على الرغم من أنها غير معروفة جيداً لكثيرين ..

إنه « البابا كيرلس الخامس » ، البطيرك الذى ظل يرأس الكنيسة المصرية ثلاثة وخمسين عاماً متتالية ، ومات وقد زاد عمره عن القرن الكامل . وشهد — وهو بطيرك — ثورتين من أعظم ثورات التحرر الوطني المصرية ، هما الثورة العربية وثورة

١٩١٩ وساهم في صياغة الموقف الوطنى الذى اتخذته الكنيسة المصرية خلال هاتين الثورتين ضد الاستعمار وهو موقف كانت له أهميته الخاصة، إذ كانت الإحتكارات الأوربية التى جاءت لاحتلال مصر، أو سعت لإبقائها بين مستعمراتها، مازال ترفع — خلال هاتين الثورتين، أعلام الصليب، التى رفعها ملوك أوروبا فى فى عصر الحروب الصليبية، وتدعى أن احتلالها لمصر ضرورى لحماية الأقباط، وليس للاستيلاء على الأسواق !

كان رجلاً طاهراً نقياً، شفافاً كالندى الموثق، وفى الوقت نفسه كان قوياً كأقوى مايكون الرجال، عنبداً، صلب الشكيمة، يملك قدراً بالغاً من التحدي دفعه لأن يصبر على موقفه، فيعارض جماهير الأقباط فى مصر، ويعارض الحكومة، ويتحمل نتائج كل هذا، وكانت نتائج مذهلة: لقد نُفى الحبر الجليل، بابا الأقباط والبطريرك العام على كرسى مصر والحبشة والنوبة وليبيا والمدن الخمس الغربية وإفريقيا، وسائر أقطار الكرازة المرقسية، نُفى الجالس على كرسى خلافة « مارمرقس » والذى يخضع له كل أقباط مصر من الإكليروس والشعب على اختلاف درجاتهم .. نفى إلى « دير البراموس » ..

كانت السنوات التى حدثت فيها هذه الحكاية، سنوات حزن عظيم، فجرح الإحتلال كان طرياً لم يزل وأظافر الغزاة لانكف عن النيش فيه، وعلى الرغم من هذا فإن المصريين على اختلاف مواقعهم الطبقيّة، وأعمارهم، وأديانهم قد تابعوا فصولها باهتمام وقلق ولهفة .. وفجرت فى الكنيسة المصرية عريقة التاريخ، وفى المجتمع المصرى، قضايا غريبة، متألّفة ومتناقضة .



اسمه الدينى هو البابا كيرلس الخامس، أما اسمه الحقيقى فهو « يوحنا

الناسخ . ولد في عام ١٨٢٤ — في عهد « محمد علي » — ومات في عام ١٩٢٧ — في عهد « الملك فؤاد » .

وهو في الخامسة ترك قريته مع والديه ، واتجه من « بني سويف » — في الجنوب — الى « كفر سليمان » — إحدى قرى محافظة الشرقية — وهناك أمضى طفولته ، إلى أن رُسِمَ شماساً في الثانية عشرة ، ثم اختار أن يكون راهباً ، فشد رحاله إلى « دير اليراموس » بديرية البحيرة ..

في الدير أُنيط به أن ينسخ الكتب الدينية والقوانين الكنائسية ، فأمضى أوقاته في نسخ هذه الكتب ، وأتاح هذا له أن يجدد ثقافته الدينية ، وأن يترقى إلى قسيس للدير ، فقام بواجبه الجديد بما عُرف عنه من جدية ، واستمر مهتم بالقراءة والاطلاع ، واستفاخت أنبأؤه إلى أن وصلت إلى مسامع « الإن ديميتريوس » — الذي كان بطريركا في ذلك الوقت — فاستدعاه إليه وباقته . وأعجب به فقلده رئاسة « دير اليراموس » وهو المنصب الذي ظل يتولاه حتى ، وفاة سلفه « البطريك ديميتريوس » .

وعندما توفى البطريك « ديميتريوس » ، تولى وكيل البطريكية ، « الانبا مرقس » — مطران البحيرة — إدارة شؤون الطائفة ، وبمجرد توليه مسؤوليته الجديدة شعر بالخرج ، إذ كان كل زملائه مطارنة في مستواه الديني والكهنوتي ، وقد لايرحبون بتنفيذ أوامره .. وكان عليه أن يجد حلاً للمشكلة !

تلقت « الانبا مرقس » حوله فوجد جمعية اسمها « الجمعية الاصلاحية » ، وكانت هذه الجمعية تضم عدداً من الأقباط المصريين غير المنتمين للسلك الكهنوتي ، يسعون إلى ترقية شؤون الطائفة ، وذلك بنشر التعليم في أوساطها ، وفتح الملاجئ والمدارس وطبع الكتب ، وتقديم المعونات الاجتماعية للفقراء والمعوزين وإنشاء الصحف والمستشفيات وكافة الخدمات ..

وكان من رأى هؤلاء أن تقدم طائفتهم لا يكون إلا بتشكيل مجلس منتخب يضم العناصر الصالحة من أبناء الطائفة ليقوم بالتخطيط للدور الذي تلعبه الكنيسة وخاصة في المسائل التي تتعلق بالحياة الدنيا .

واختار مطران البحيرة حلاً وسطاً ، أمر أن يجتمع حوله عدد من أعضاء « الجمعية الإصلاحية » ، كان يستشيرهم بشكل عرقي .
وطال الوقت الذى خلا الكرسي البطريركي ممن يشغله حتى وصل الى أربع سنوات ..

وخلال تلك المدة الطويلة تحول المجلس الذى كان عُرفياً إلى مجلس رسمي ..
ففى يناير ١٨٧٤ اجتمع عدد كبير من الأقباط فى منزل أحدهم ، وتناقشوا فى أحوال الطائفة ، وأسفر هذا الاجتماع عن مطالبة الحكومة بإصدار تشريع بإنشاء « مجلس ملئى للأقباط » أو « جمعية عمومية » لهم . وكان من عادة الطائفة القبطية — كما يقول « قليني فهمي » فى مذكراته — أن تخضع لمن يكون من أبنائها متقلداً منصباً حكومياً رفيعاً ، وكان « بطرس باشا غالي » فى ذلك الوقت هو أبرز أبناء طائفته ، إذ كان وكيللاً لاحدى الوزارات ، وعلى صلة طيبة بـ « الخديو اسماعيل » . ورجال الحاشية الخديوية . والذى حدث أن « بطرس غالي » قد تبنى فكرة « المجلس الملي » ، واستصدر بالفعل أمراً عالياً من « الخديو اسماعيل » بتشكيل أول مجلس ملئى للأقباط . وكان ذلك فى فبراير عام ١٨٧٤ .. وأنيط بالمجلس الجديد أن يحدد اختصاصاته ، وأن يضع لنفسه لائحة داخلية .

وفى نوفمبر من العام نفسه ، انتخب الراهب « يوحنا الناسخ » رئيس « دير البراموس » ، بطريركاً باسم الانبا « كيرلس الخامس » ، واشترك المجلس الملي الذى كان قائماً فى ذلك الوقت فى انتخابه .. وبعد اجراء التنصيب الدينى قدم أعضاء المجلس منشوراً إلى البابا الجديد باختصاصات المجلس ، وناقشهم فيه ووقعه ، وحضر البابا إجتماعات المجلس أكثر من مرة ..

وتدريجياً بدأ البطريرك الجديد يضيق بالمجلس ، ويشعر أنه ينازعه سلطاته ، وهكذا بدأ يخطط ليتخلص من هذا القيد ، فلم يدعه إلى الانعقاد ، وأهمله تماماً حتى ذبل .

وظل الحال هكذا لمدة سبع سنوات .

وعندما بدأت بشائر الثورة العرابية ، تحركت فكرة « المجلس الملي » مرة

أخرى . كان « عبد الله النديم » قد انشأ « الجمعية الخيرية الإسلامية » ، لرعاية فقراء المسلمين ، وإنشاء المدارس ونشر التعليم بين الفقراء ، ودعا الأقباط الى تأليف جمعية مشابهة ، وبالفعل تشكلت « الجمعية الخيرية القبطية » برئاسة « بطرس غالي » وكان وزيراً آنذاك . وتبنت الجمعية الجديدة فكرة بعث « المجلس الملي » ، وصدر أمر جديد بتشكيله ، وبدأ يمارس اختصاصاته .

وخوفاً من أن يتجمد المجلس مرة أخرى ، فإن الداعين إليه ، استصبروا قانوناً يحدد العلاقة بين البطريرك والمجلس ، بحيث لا تكون اللائحة مجرد قرار صادر من المجلس نفسه ، ولكنها تصبح قانوناً له قوة النفاذ .. وتطبيقاً لهذا كله ، صدر قانون يحدد العلاقة بين الكنيسة و« المجلس العمومي للأقباط الأرثوذكس » وهو الاسم الرسمي للمجلس الملي ..

والقانون الذي صدر في مايو ١٨٨٢ — وفي أخطر أيام الثورة العرابية — هو محور المشكلة كلها ، أنه هو الذي فجر الخلاف بعد ذلك ، واستثار مقاومة الحبر الجليل « كيرلس الخامس » ودفعه للمقاومة ، حتى نفى بقوة البوليس الى دير البراموس ..

□ جَعَدَ هذا القانون عدد أعضاء «المجلس الملي» بأربعة وعشرين عضواً ، ينتخبهم الأقباط الأرثوذكس في مصر ، عن طريق اجتماع عام يُدعون اليه ، ولا يقل من يحضره منهم عن مائة وخمسين شخصاً . ويشترط فيمن ينتخب عضواً بهذا المجلس أن يكون عمره على الأقل ثلاثين عاماً ، على ألا يكون من العاملين في القوات المسلحة ، أو ممن هم في القوات الاحتياطية للخدمة العسكرية . ونص القانون على أن يتشكل المجلس من اثني عشر عضواً أصلياً واثنا عشر احتياطياً . ويستمر كل مجلس يمارس وظيفته لمدة خمس سنوات . ينتخب في بدايتها وكيلاً له من بين أعضائه ، ويتولى البابا رئاسته بحكم منصبه الديني .

□ والمجلس يختص بكل النواحي غير الدينية في حياة الكنيسة . إنه ينظر في كل مايتعلق بالأوقاف الخيرية وبالمدارس والكنائس والمطابع القبطية والمعونات للفقراء والمعوزين ، وينظم حياة الكنيسة وحياة الرهبان في الأديرة ، وسجلات الزواج والتعميد

والوفاة ، ومن اختصاصاته أيضا نظر الدعاوى المتعلقة بالأحوال الشخصية كالزواج والانفصال الجسدي والطلاق ، وكذلك الوصايا والموارث .

□ واستثنى القانون المسائل المتعلقة بالاكليروس — الكهنة والقسس — من اختصاصات « المجلس الملي » ، وحصر مهمته في حالة ارتكاب أحد هؤلاء مخالفة ، في أن يحيله لمجلس روعي ، يتشكل من أربعة من الاكليروس يرأسهم البطريرك أيضاً ، ولكن الذى يختارهم ويعينهم هو المجلس الملي !

□ وأجازت اللائحة أيضاً تشكيل مجالس مالية فرعية ، ويتولى رئاسة كل مجلس الأسقف أو الرئيس الروحاني في الجهة المعنية ، وينتخب الاعضاء بنفس الطريقة التى ينتخب بها المجلس العام !



باختصار كانت اللائحة تجعل من المجلس الملي برلماناً خاصاً للأقباط في مصر يبحث في شئونهم وينظر ميزانية الطائفة ويعمل على إصلاح أحوالها . وكانت مشكلته من البداية أنه برلمان « عَلماني » أى مكون من رجال ليسوا من الاكليروس أو رجال الدين ، بل من رجال هذا « العالم » ، انهم من الشعب القبطى العادي ، الذى مهما كان متديناً فانه لايفهم المسيحية كما يجب ، أو هكذا ينظر إليه رجال الدين !

اجتمع المجلس بمقتضى اللائحة الجديدة عدة اجتماعات ، اصطدم بعدها مع البطريرك مرة أخرى ..

كانت المادة التاسعة من لائحة المجلس ، تجعل من اختصاصه أن يحصر جميع الأوقاف الخيرية الموقوفة على الكنائس والأديرة والمدارس ، وأن يطلب بيانات رسمية بقيمة المدخرات والموجودات والنقود التابعة لتلك الأوقاف ، والاستحصال على حسابات عن الإيرادات والمصروفات للنظر فيها ، وحفظ ما يكون زائداً من الإيرادات بخزينة البطريركية .. وأن يديرها بما يؤول منه تحسين حالتها .. كذلك فان المجلس كان قد جعل من اختصاصه أن يشرف على الأديرة ويحصر أمتعتها ، ويشرف بدقة على من يُقبل فيها من الرهبان .

وعند المناقشة في هذه الموضوعات ، قدّم أعضاء المجلس انتقادات حادة لحالة الأديرة ، وخاصة فيما يتعلق بسلوك رؤساء الأديرة ، والطريقة التي يتصرفون بها في ربيع الأوقاف الضخمة الموقوفة على تلك الأديرة والتي لاحظ المجلس أنه لا يستغل أحسن استفغلال ..

وأوقاف الأديرة التي فجرت كل المشاكل فيما بعد ، هي عدد كبير من العقارات المبنية في القاهرة وضواحيها ، وأراضٍ واسعة خصبة في مديريات الوجهين القبلي والبحري ، وأغلبها في مديرية أسيوط وكانت قيمتها — آنذاك — مجهولة ، وقد ظلت هذه الأوقاف سرّاً لا يعرف أحد مساحتها ، حتى اكتشفها « جرجس بك حنين » ، عندما كان مديراً لمصلحة الأموال المقررة — التي يدخل في اختصاصها تسجيل الملكية الزراعية والعقارية — فاستعان بوظيفته على البحث عن هذه الأملاك وتفصيلاتها ، وقد قدر قيمتها — في سنة ١٩٠٦ — بمليون ونصف مليون من جنيهات ذلك الزمان !



أعضاء المجلس الملي القبطي مع الأنبا يونس خليفة البابا كيرلس

وكانت. هذه الاملاك كلها تحت تصرف رؤساء الأديرة ، الذين لم يكن عددهم يزيد على أصابع اليدين ، وقد أساءوا استغلالها ، وتصرفوا في إيراداتها بلا رقيب ، وأخذوا يبعثون المال كما يريدون ، فيشترون به العقارات ويسجلونها بأسمائهم واسماء أقاربهم ، وأصبحوا — وهم رهبان — يعيشون في بذخ وترف ، وقيل انهم كانوا يعيشون حياة أقرب الى حياة ألف ليلة وليلة !

وفى مقابل هذا البذخ فإن أحداً منهم لم يكن يوافق على صرف قرش واحد على تعليم الرهبان وتثقيفهم أو إنشاء مدرسة أو كنيسة أو غير ذلك من الحاجات الضرورية للطائفة !..

كان الرهبان في الأديرة يعيشون حياة عجيبة بكل معنى للكلمة .. وقد وصف أحد الرهبان الذين تركوا الرهبة بعد ذلك ، الحياة في الأديرة في ذلك الزمان ، فقال إنهم لم يكونوا يعتزلون العالم حقاً ، وإنما كانوا يخرجون من الأديرة للاتصال بالعالم الخارجى بما فيه من مؤثرات مادية وعاطفية ، بدون أن تحاسبهم رئاسات الأديرة على هذه الفوضى الخلقية لأن تلك الرئاسات كانت — ببساطة — من نوعهم .. تفعل مايفعلون ، وتُمارس مايمارسون .. وربما على نطاق أوسع حرية .. وأكثر انطلافاً

وبما كان يزيد الطين بلةً ، أن بعض رؤساء الأديرة ، سمحوا للنساء بدخول الأديرة المخصصة للمتريهين ، فتغلغلن بين الرهبان حتى في صوامعهم ، وصارت مخازن أولئك النساء تلك الصوامع ، تخزن كل واحدة حاجاتها القليلة في صومعة الراهب الصديق ، فتدخل الصومعة وتخرج منها كيف تشاء وحين تشاء بدون مبالاة ، عياناً بياناً ، لأن الجميع كانوا — آنذاك — في الفوضى الخلقية سواء . وعلى الرغم من هذه الفوضى المرعبة ، فإن البطريك دافع عن الأديرة ، بل إنه رفض — وتحت ضغط رؤساء الأديرة فيما يبدو — مبدأ المناقشة من الأساس ، وهكذا انتهى الخلاف حول هذا الأمر ، بتجميد « المجلس الملى » مرة أخرى ..

وبين الحين والآخر كانت فكرة المجلس تطل من جديد !
في منتصف عام ١٨٩١ ، توجه عدد من وُجَّهاء الأقباط إلى البطريك وطلبوا منه إعادة تشكيل المجلس مرة أخرى .. فرفض ، وذكر لهم أن هذا المجلس قد شكّل أكثر من مرة ولم تنجم عن تشكيله أى فائدة تُذكر فتشكر . وأضاف البابا أن



١. الابا كيرلس الخامس يوم يوبيله الذهبي وحوله الشماسية وأعضاء جمعية نهضة الكنائس القبطية علامهم الرعية الكلاسيكية

اللائحة التي تحدد اختصاصات المجلس مخالفة لشرائع وقوانين الكنيسة ، واقترح أن تُعرض على جمعية من المطارنة والأساقفة لبيان مدى اتفاقها مع الشريعة . ورفض الوجهاء اقتراح البطريرك ، ويبدو أنهم تبادلوا بعض الكلمات القارصة مع غبطة البابا ، وأن نتيجة الحوار قد أغضبتهم ، وقطعت سبل التفاهم بينهم وبين الحبر الجليل !

خرج هؤلاء من لدى البابا ، فوجهوا دعوات الى الشعب القبطي لكي يجتمع فينتخب جمعيته العمومية ، وحددوا مكان الاجتماع بالدار البطريركية ، وببساطة أخطر البابا « كيرلس الخامس » المسؤولين في الشرطة ، فأحاطوا بالدار البطريركية ومنعوا المتجمعين من الاجتماع داخلها .

وهكذا تفجر الصراع هذه المرة ليصبح علنياً ..
أمر البطريرك على الفور بتشكيل مجمع اكليريكي مقدس ، مؤلف من عموم

البطاركة والأساقفة ورؤساء الأديرة ورؤساء الشريعة ، واجتمعوا بالفعل في الكنيسة المرقسية بالقاهرة للنظر في أمر انسجام تشكيل « المجلس الملي » مع الإنجيل ، وطلب منهم البطريرك « اعطاء القرار النهائي في الموضوع ، وذلك بتطبيق نصوص الكتب المقدسة ، والقوانين الرسولية الدائمة المعمول بها في الدين المسيحي والكنائس الأرثوذكسية من عهد سيدنا يسوع المسيح إلى الآن » .

وظل « المجمع المقدس » مجتمعاً عدة أيام ، أرسل خلالها للدعاة تشكيل « المجلس الملي » والمقتنعين بفكرته ، يدعوهم للحضور للمناقشة معهم فيما يدعون إليه ، ولكن هؤلاء رفضوا الحضور نهائياً . واكتفى الآباء الأساقفة بأن كرروا دعوتهم



الخبير الوطني : في عهده بدأت الأديرة.

مرة ومرتين ، ثم ناقشوا الأمر وأصدروا قرارهم بأن فكرة انشاء مجلس ملي هي فكرة مخالفة للإنجيل والقوانين الكنسية . فهذه القوانين كما — رأى الآباء الأساقفة — تعطى الأب البطريرك «تفويضا كاملا في كل الأمور العامة بما فيه تنفيذ الأحكام وقطع المنازعات وتقدير العطاء للمستحقين» . وقال المجمع في قراره أن «تداخل أحد من الشعب في تدبير امور الكنيسة ومتعلقاتها في شكل مجالس أو بأى شكل هو مخالف للأوامر الالهية والنصوص الرسولية» ، ذلك أن انشاء هذا المجلس هو «سلب لحقوق

الكنيسة وشرف رؤسائها المأمور بها من الإله وتسليم شعبها لقيادة من لم تكن لهم السلطة » .

وصرح الأب البطريرك في « المجمع المقدس » أنه يرى استدعاء بعض أولاده الكهنة للنظر في الأمور المذكورة ، وأنه قد يستدعى بعض وجهاء الطائفة — من العلمانيين — لذلك ، ولكن هذا كله رهين بما يراه وفي الوقت الذى يختاره .

طبع قرار « المجمع المقدس » ووزع على جميع كنائس مصر ، ورفّع إلى الخديو . وسافر البطريرك بنفسه إلى الاسكندرية حيث كان « الخديو توفيق » يصطاف ، فقابله وعرض عليه الأمر ، وأشيع أنه أسرّ له أسراراً حول أهداف الذين يطلبون المجلس ، وأنه — الخديو — طيّب خاطره .

وفي اليوم التالى سافر أصحاب الدعوة إلى الاسكندرية . وقابلهم « الخديو توفيق » أيضاً واستمع اليهم طويلاً . لكنه شعر أن المسألة تتضمن مشكلة . فقال لهم أنه لامنعه لديه من تشكيل المجلس . ولكن ذلك ينبغي أن يكون بموافقة البطريرك وبرضاه ..



لم يئأس طلاب المجلس الملى .. وقرروا أن يدخلوا المعركة ضد البابا !
تجمعوا على الفور ، وشكلوا جمعية سموها « جمعية التوفيق القبطية » .
أخذت الجمعية الجديدة موقفاً نقدياً يميل إلى الحدة من إدارة الكنيسة . وبدأوا في إصدار مجلة لهم ، وامتلأت صفحاتها تدريجياً بالهجوم على البطريركية . هاجموا المدارس القبطية وحالتها المتدهورة ، وهاجموا حالة الأديرة ، ونددوا بإدارة الأوقاف والتصرف فى عائداتها ، وأخذوا ينتقدون الرهبان والإكليروس وألحوا على ضرورة تشكيل المجلس مرة أخرى !

وتكثرت المعارضون للفكرة والقائلون بضرورة إبقاء الكنيسة تحت سيطرة رجال الدين . تكتلوا فى جمعية أخرى هى « الجمعية الأرثوذكسية » التى شكّلت للرد على « جمعية التوفيق » ، واستمرت حرب المقالات بين المجلات التابعة للجمعيتين ساخنة عدة شهور ..

واتسعت الحركة لتتحول من مجرد معركة صحفية إلى معركة سياسية منظمة .

بدأ أعضاء « جمعية التوفيق » يشكلون لهم فروعاً في البلاد ، فأسسوا فروعاً لجمعيتهم في « الاسكندرية » و « المنيا » و « أسيوط » . ليس هذا فقط بل إنهم استطاعوا أن يضموا إلى صفوفهم أعداداً من رجال الاكليروس أنفسهم ، كان على رأسهم « الايغومانس فيلوثاؤس عوض » رئيس الكنيسة المرقسية — أكبر كنائس مصر في ذلك الوقت — وطوّروا أساليب هجومهم ، فإذا بسيل من العرائض والتلغرافات تنهال على الحكومة وعلى « الخديو » تطالب بالتحاح بتشكيل « المجلس الملى » مرة أخرى ..

وتوجه « بطرس غالى » إلى الاسكندرية في صيف ١٨٩٢ فقابل الخديو الجديد — « عباس حلمى الثانى » — وعرض عليه رغبة أبناء الطائفة القبطية بتشكيل « المجلس الملى » من جديد . واستجاب « الخديو » لطلبه ، وأمر باتخاذ الاجراءات اللازمة لإعادة تشكيل المجلس .

وعاد « بطرس باشا » إلى القاهرة فوجه الدعوة باسمه إلى أبناء الطائفة للاجتماع في « الدار البطريركية » لانتخاب أعضاء المجلس . وتحدد آخر يونيو موعداً لهذا الاجتماع وفى الموعد المحدد أوفدت وزارة الداخلية مندوباً عنها لحضور الانتخاب لمراقبة العملية وضمان حيادها .

وأوفدت المحافظة عدداً من رجال الشرطة لكيلا يشتبك المختلفون في صراع بالأيدي . وأسفر الانتخاب عن اختيار ٢٤ عضواً للمجلس .. كان من بينهم أبرز وجوه الطائفة القبطية في ذلك الوقت . وقد تولى اثنان منهم رئاسة الوزارة بعد ذلك — هما « بطرس غالى » و « يوسف وهبة » — وتولى ثالث الوزارة — هو « مرقس سمكة » — وكان من بين المنتخبين أربعة من أعضاء مجلس إدارة جمعية التوفيق ، وكان معظم أعضائه من ألع رجال القانون والقضاء والمال والادارة والتاريخ والفكر لا في الطائفة القبطية فحسب ، ولكن في مصر كلها ..

لم يحضر البابا هذا الاجتماع ، ولم يترأسه كما تفضى بذلك اللائحة ! واكتف باكتف بأن أرسل قبل يوم الاجتماع منشوراً إلى كافة الكنائس ، يتضمن رسالة منه أرفقها بالقرار الذى كان « المجمع المقدس » قد أصدره قبل ذلك . والذى



الحديو عباس حلمي الثاني :
رفض استقبال البابا، وخضع
لمشورة بطرس غالي « فصعد
الأزمة

يعتبر تشكيل مجلس علماني لإدارة شئون الطائفة ، خروجاً عن تعاليم المسيحية وافتثاً على قوانين الكنيسة . وقال « البابا كيرلس الخامس » في رسالته أن قرار « المجمع المقدس » يعتبر قانوناً كباقي قوانين الآباء ، ومن المحتم والضرورى اتباعه والعمل بمقتضاه على مر الدهور والأزمان . « وطالبهم بقراءته بكافة الكنائس مرات على الكهنة والشعب » ومن يخالف نصوصه أو يعارض فيها فيكون خالف الله تعالى .

وتزعم البطريرك حركة دعائية واسعة ضد إعادة انتخاب المجلس ، وانتهالت العرائض على « الحديو عباس » تطالب بإيقاف عملية الانتخاب ، وتزعمت « الجمعية الأرثوذكسية » المطالبة بذلك . ولما تمت الانتخابات على الرغم من كل هذا ، رفض البابا حضور الجلسة التى جرت فيها ، وبادر بالسفر إلى

الاسكندرية حيث التقى بوكيل البطيركية — وهو مطران الاسكندرية ، « الانبا يُوَّائِس » — وتشاورا في الامر .

وتصادف أن حلَّ عيد الأضحى المبارك في تلك الأيام ، فتوجه البطيرك ومعه مطران الاسكندرية إلى سراى رأس التين ، لكى يهنئا الخديو بالعيد كالعادة ، وفوجئا بمن ينه عليهما بعدم حضور التشريفة لأن الخديو يرفض استقبالهما .. كان موقفاً له دلالة ، أعلن الخديو به أنه غير راض عن الخبر الجليل لرفضه لقرار إحياء « المجلس الملى » ، وتحريضه الأقباط ضد القرار وماترتب عليه من اجراءات .

وعلى الرغم من كل هذا لم يتوقف البابا عن المقاومة ، بل يبادر بتحرير رسالة حادة أرسلها إلى جميع الكنائس لتقرأ على المصلين ، بدأها بأية حزينة من الكتاب المقدس ، تذكر « أبو الرأفة ، وإله كل تعزية ، الذى يعزينا فى كل ضيقنا ، حتى نستطيع أن نُعزى الذين هم فى كل ضيقة بالتعزية التى نتعزى بها نحن من الله » ، وهاجم البابا فى هذا المنشور « جمعية التوفيق » هجوماً حاداً وحذر الشعب من الانصياع إلى أفكارها المدمرة التى « تحدث الشقاق والمشكوك خلافاً للتعاليم » ودعاهم إلى « الثبات وعدم الجزع أو الفزع » .

وضع البطيرك ثقله الديني كله ضد عودة « المجلس الملى » للنشاط ! ووصل به الأمر إلى كتابة رسائل الى الصحف ، والحوار علناً مع دعاة المجلس ، فكتب فى جريدة « الوطن » مقالاً يذكر فيه أن الذين يوقعون فى الأقاليم بطلب المجلس يوقعون بالتهديد، وأن من بينهم عدد كبير من الآقباط الذين نبذوا الديانة الأرثوذكسية ، ولم يعد لهم بها علاقة . ونفى البابا فى مقالته أن القسس أو رجال الدين قد وقعوا على طلب المجلس وذكر أن الموقعين منهم قد تُخدعوا وأفهموا خطأ أن البطيرك وافق على ذلك .

وأخطر ماورد فى هذا المقال أن البابا اتهم دعاة فكرة المجلس بأنهم أصحاب غايات خبيثة ولهذا قلب البابا المائدة عليهم . فأكد أنهم يهدفون الى « سلب أموال الكنائس والأديرة وتفريق أبناء المِلَّة وهو أمر مستتر بينهم » كما أكد أيضاً أن زعم دعاة المجلس بأن الحكومة تستطيع فرضه على الكنيسة رغم أنف البطيرك ، هو زعم

مستحيل » لأن مسائل البطريكخانة ليست سياسية بل هي دينية كنائسية شرعية جارية بمقتضى قوانين وشرائع ، وأن الحكومة ليس لها صالح في ذلك ، عدا الأمور التي يحتاج الحال أن نعرض عنها لانتظام الهيئة وراحة العموم » .

تزايدت لهجة البابا حدة ، خاصة أن « المجلس الملي » كان قد بدأ حركة لتأليف مجالس ملية فرعية في الأقاليم ، فبدأت « جمعية التوفيق » في عقد إجتماعات بالكنائس لانتخاب المجالس الفرعية ، وتابعت الصحف نشر أنباء هذه الاجتماعات . ورصد البطريك ماينشر عنها ، وبدأ في إصدار بيانات تكذيب يوجهها للشعب القبطي .. ذكرت « الأهرام » أن مجلس ملي المنيا قد انتخب بحضور حوالى أربعمائة شخص . وقد كذب البابا ذلك وقال انهم أربعون فقط ، وعندما ذكرت « الأهرام » ، أن مجلس ملي أسيوط قد انتخب في جمعية عمومية حضرها ألفان ، رد البابا ساخراً ، فقال أن الكنيسة تسع خمسمائة فرد بالكاد !

تأثرت الاتهامات من الجانبين ، وتابع رجل الشارع مذهولاً ما يجري ، قال البطريك في منشوراته أن أعضاء « جمعية التوفيق » يهاجمون القسس ورجال الاكليروس ويهددونهم بالعزل من مناصبهم ، فازدادت لهجة أنصار المجلس حدة وتحذروا عن أوقاف الأديرة التي أصبحت نهياً لرجال الإكليروس ذوى النفوذ ! .. وعاد البابا يتحدث عن دعاة الشغب الذين يقاطعون الصلاة في الكنائس وقت تلاوة منشورات البابا ، وقرار « المجمع المقدس » ليحتجوا عليه ، ويفندوه غير مراعين الاحترام الواجب لدور العبادة ..

وأطلق البابا السهم الأخير في جعبته ، فقال إنَّ دعاة المجلس مرتبطين مع « المتهذهين بمذاهب مخالفة لقواعد الكنيسة » وركز في هجومه المضاد على اتهام أنصار المجلس باثارة العداء ضد رجال الدين . وقال ان لديه نص رسالة أرسلها أحد أعضاء المجلس الملي لبعض أصدقائه ، وأن في هذه الرسالة فقرة يفهم منها أن جمعيات التوفيق أصبحت لسان حال الملة من شعب وقسس وأساقفة ، وقال أن الرسالة تتضمن تحريضاً على معاداة الاكليروس ودعوة إلى طردهم عن آخرهم ، وأن في الحركة عدد كبير من الذين تحولوا من الأرثوذكسية الى البروتستانتية .

ومضى البابا في سخيرة حادة يقول إن دعاة المجلس لا يريدون كما يزعمون : الإصلاح « لأنه لو كان الغرض هو عمل الخير والإصلاح فكان يمكن لهؤلاء يجمعوا من بعضهم أموالاً بدون انتظار أموال الأديرة والكنائس » .



في ٢٧ يوليو ١٨٩٢ ، اجتمع مجلس النظار برئاسة « الحفديو عبا حلمي » ، وقرر إعفاء غبطة البطريك من تولي الأشغال الإدارية التي تتعلق بأعمال الأوقاف وغيرها من الأمور المدنية ، وأن يكون له وكيل يتولى إدارة هذه الاعمال بالتعاون مع المجلس المالي ، وأن يتولى هذا الوكيل رئاسة المجلس المذكور بدلاً البطريك .

وقد رفض مجلس الوزراء في اجتماعه ذاك قرار « المجمع المقدس » ، الذي ينص على أن المجالس المالية مخالفة لقوانين الكنيسة ، وذلك على أساس الحجج المضادة التي قدمها الطرف الآخر ، ومنها أن هذا المجلس كان قائماً وقت انتخاب البطريك بل الذي انتخبه ، كما أن لائحته قد وُضعت بموافقة ، وأن غبطته نقّش فيها بنداً بند فضلاً عن أن الخطاب الذي قدم للحكومة يطلب إعتاد هذه اللائحة بتوقيعه ، ثم غبطته أبلغ اللائحة للمطارنة والأساقفة والقسيس للعمل بموجبها .

كان قرار مجلس الوزراء تطوراً خطيراً في المسألة . وكان من نتيجته أن تصد مدّ الغضب البطريكي ، وأصر « البابا كيرلس الخامس » على موقفه ، وتدد القنصل الروسي بين « بطرس غالي » — الذي كان يقود الداعين إلى المجلس — و البطريك ، واتفق الجانبان على تلافي الأزمة ، على أن يحدث تعديل في لائحة المجلس

فتنض الأديرة تحت إشراف البطريك . وأن تكون المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية على قسمين : ما هو شرعى ينظره المجلس الروحي ، أما ما هو متعلق بالمسائل الحسبية فينظر بالمجلس الملى .. ونص التعديل المقترح أن يدير البطريك ديوان البطريكخانة ، وأخذ التعديل بوجهه نظر الباب الذى اتهم بعض أعضاء المجلس الملى الحاليين بأنهم ليسوا من الأرثوذكس ، بل أميل الى البروتستانتية ، فاتفق على أن يحل محلهم عدد من الإكليروس لتكون نسبة الإكليروس إلى العلمانيين الثلث الى الثلثين .



بطرس غالى باشا

وبلغ من عدم ثقة الطرفين ببعضهما أنهما اختارا وسيطاً أودعا لديه نص الاتفاق ، ووقع كل من البطريك «بطرس باشا» على تعهد بذلك .. لكن المجلس

الملى رفض التعديلات على إختصاصاته التى قبل بها « بطرس غالى » إذ لاحظ أنها تنزع عنه كمجلس كل صفة ، ووافق على بعضها فحسب ، وفسر الباقى تفسيراً يحتفظ له بالسلطة فى بعض الأمور ، وأرسل بذلك رسالة إلى البطريك اشترط فيها أن « لايقوم البطريك بالانفراد بعمل مما يكون فى دائرة إختصاص المجلس ولايأخذ شيئاً من جميع الإيرادات سواء كانت من الأوقاف أو من مرتبات الأساقفة أو من تركاتهم أو رسوم البطريكخانة أو غير ذلك ، ولايأخذ سوى الهدايا التى تقدم له شخصياً ، وأن يكتفى بمرتب شهرى يساوى ثلاثين بنتو » .

رفض البطريك بالطبع كل هذا ، ونشر بياناً فى الصحف هاجم فيه قرار « المجلس الملى » وقال ان المجلس أول الاتفاق تأويلاً لايقبله العقل السليم ، وأضاف إضافات هى من باب التحكم ، شأن القوى مع الضعيف . وقال ان أعضاء المجلس

لا يريدون الصلح وأنما يهدفون للتحكم في الكليروس وفي البابا « وما قصدهم بهذا إلا قلب الأحوال وجعل الكليروس تحت أمر الشعب ، لا الشعب تحت أمر الكليروس كما تقضى بذلك القواعد الدينية » وختم البابا منشوره برفع الامر الى الخديو طالباً تدخله لحفظ وحدة الطائفة .

وبينا حرب المنشورات دائرة ، كانت محاولة تجري لعزل البطريرك ، واختيار أحد الأساقفة ليكون رئيساً للمجلس الملى ، ويتولى في الوقت نفسه وكالة البطريركية . وتردد معظم الأساقفة في قبول هذا العرض إلى أن سافر « مقار بك عبد الشهيد » — أحد أعضاء « المجلس الملى » — الى الوجه القبلى واتفق مع « أسقف صَنْبُو » على تولي المنصب .

وبلغ الأمر البابا ، فبادر بارسال رسالة إلى الأسقف يُذكره فيها بأنه كان أحد الأعضاء الموقعين على محضر الجمع المقدس الذى رفض فكرة المجلس نهائياً .. وتردد الأسقف قليلاً في قبوله المهمة ، ولكنه عندما صدر قرار المجلس الملى بتعيينه ، وصدق مجلس الوزراء والخديو على هذا القرار ، وأرسلت اليه وزارة الداخلية تحطيره به ، تحرك من مقر أسقفيته إلى القاهرة !



كان البابا كيرلس رجلاً عنيداً لا تنطفئ شعله ذكائه .. وهكذا أسرع ، بمجرد أن علم بتحرك القائم الجديد بعمله إلى القاهرة فأمر على الفور بعقد « مجمع رومى مقدس » ، مؤلف من ثلاثة أساقفة كانوا بالصدفة بالاسكندرية على رأسهم « الأنبا يوانس » الصديق المخلص للبابا ووكيله فضلاً عن حوالى عشرين قسيساً . وتلى الجميع صلاة الجامع الروحية ، ثم عرض موقف أسقف « صنبو » عليهم ، وبعد المداولة القانونية الشرعية تقرر باتحاد الآراء « حرم الأسقف وقطعة من الرتب الكهنوتية وعدم اعتباره بين الكنيسة والعموم » لأنه « تجرأ على ارتكاب إثم لا تنزله كزور الأيام واقترف ذنباً لا يمحي من تاريخ الكنيسة مدى الحداث » وأرسل القرار على الفور إلى



« الأنبا يوانس » وكيل البطركية وظهر البابا كيرلس في المعركة مع المجلس الملى .. ثم خليفته بعد وفاته في عام ١٩٢٧.

« أسقف بنى سويف » تلغرافياً ، وكَلَّف بانتظار أسقف « صنبو » بمحطة السكة الحديد وإبلاغه بقرار طرده من الكنيسة ، لأنه « تعدى حدود وظيفته ، وقبل إدارة شئون الطائفة بدلاً عنا ، حالة وجودنا ، وبغير إرادتنا ، ونبد طاعتنا » .

وفي نفس الوقت أبلغ القرار إلى الصحف !
وعندما وصل الأسقف « اثناسيوس » إلى محطة « بنى سويف » قادماً من « صنبو » ، فوجيء بزميله أسقف بنى سويف يخطره بالقرار ، في مظاهرة تضم عدداً كبيراً من الكهنة وأعيان الطائفة وأفرادها ومستخدمي الحكومة . وعلى الرغم من هذا واصل الأسقف السفر إلى القاهرة ورفقته عدد من الرهبان ، انتقلوا من محطة القاهرة إلى دار أحد أصدقاء الأسقف للمبيت فيها ، أما الرهبان فتوجهوا إلى الدار البطريركية لينزلوا فيها ، فوجدوا الباب مقفلاً وجمهرة من الناس حوله تهتف وهى تشير إليهم « يا محرومين ... يا محرومين » !!

كان من الواضح أن « البابا كيرلس » قرر المقاومة إلى النهاية ، واختار أن يدير المعركة من الاسكندرية حيث أقام بكنيستها الكبرى مع صديقه الأنبا « يُوأنس » ، وترك تعليمات مفصلة لمن هم بالدار البطريركية بالقاهرة عن كيفية التعامل مع العصاه ! .

.. وهكذا ، عندما توجه أعضاء « المجلس الملي » في اليوم التالى إلى الدار وجدوا بابها مغلقاً ، فتحركوا وعادوا ومعهم معاون قسم الأزبكية ومنسوب عن وزارة الداخلية وعدد من رجال الشرطة ، وأعادوا طرق الباب مرةً ومرةً ، وأخيراً أطل عليهم أحد الرهبان فطلب منه المعاون أن يفتح الباب باسم الخديو ، ولكن الراهب رفض وأخطر الجميع أن باب البطريركية لن يفتح مهما كانت الأحوال الا بأمر « البابا كيرلس الخامس » شخصياً .

وحاول المعاون أن يُرهبه ، فسأله بلهجة بوليسية عن اسمه ، فقال : « بولس البراموسى » !

انصرف المعاون ، وتكررت المسألة مع محافظ القاهرة ، فقد رفض من بالدار البطريركية السماح لرئيس المجلس الملي والوكيل القائم بعمل البطريرك والمعين بقرار من

مجلس النظار ، رفضوا السماح له بدخول الدار . وانصرف المحافظ بعد أن أصدر أمره بحصار البطريكية ، وعدم السماح لأحد ممن بداخلها بالخروج منها ..

في ذلك اليوم اجتمع « المجلس الملي » وأحدث تغييراً في تركيبه ، بحيث أصبح مشكلاً من ١٦ عضواً من الشعب ، و٨ أعضاء من الإكليروس ، ثم ناقش موقف البابا ، وأصدر قراراً — أبلغه للحكومة بخطاب — واتهم البابا فيه بأنه شكاً كتابة لبعض معتمدى الدول الأجنبية، وأنه ينشر الهياج في الكنيسة، وأشار إلى أن قرار الحمران الذى صدر ضد « الأنبا إثناسيوس » قرار غير شرعى ، فضلاً عن رفضه تنفيذ الأمر الخديو القاضي بتعيين « الأنبا إثناسيوس » في وظيفته ورفضه فتح أبواب الدار البطريكية ، وفي النهاية طلب المجلس إصدار قرار بإبعاد جناب البطريك إلى « دير البراموس » في مديرية البحيرة، على أن يبعد أيضاً وكيله « المطران يوانس » ، الذى ظاهره في كل تصرفاته ، ولكن إلى دير « الأنبا بولا » في بنى سويف .. ووقع على هذا القرار ١٦ من أعضاء المجلس من العلمانيين ، وثمانية من القسس .

وبعد التوقيع على العريضة . قابلوا رئيس النظار بالنيابة — وكان « عبد الرحمن رشدى باشا » — وغازوا بموافقته على رفع عريضتهم إلى الخديو ، وفعلاً قدمت العريضة لأقنديننا ، وبذلت مجهودات عظيمة لإقناع سموه بأجابه طلب نواب الطائفة ماداموا يرون في ذلك إصلاح شئونهم ، فوافق الخديو على إصدار الأمر بعد تردد طويل ..



☐ الاسكندرية.

☐ الجمعة ٩ سبتمبر ١٨٩٢ .

حضر محافظ الإسكندرية ورفقته مندوبان عن الحكومة ، وكان البطريك

والمُطران مستعدين للرحيل ، فركب غبطته عربة مع أحدهما وركب نيافة المُطران عربة مع المندوب الآخر . وقبل أن يغادرا فناء الكنيسة المرقسية ، قال البطريك للمحافظ إنه يوجد بحجرته بالكنيسة كيس به « ١٢٠٠ جنياً » . وسأله المحافظ بأدب عما إذا كان يريد أن يحضره ، فأجاب غبطته بأنه لا يرغب في شيء ، وأمر بارسال المبلغ إلى « المجلس المالي » .. والتفت البطريك الى المُطران قائلاً :

— اننا قد كرّسنا حياتنا لمثل هذه الساعة ، فمهما اضطهدنا فما علينا سوى الامتثال لحكمه تعالى مع الاعتصام بالصبر .

ثم رفع يده الكريمة قائلاً :

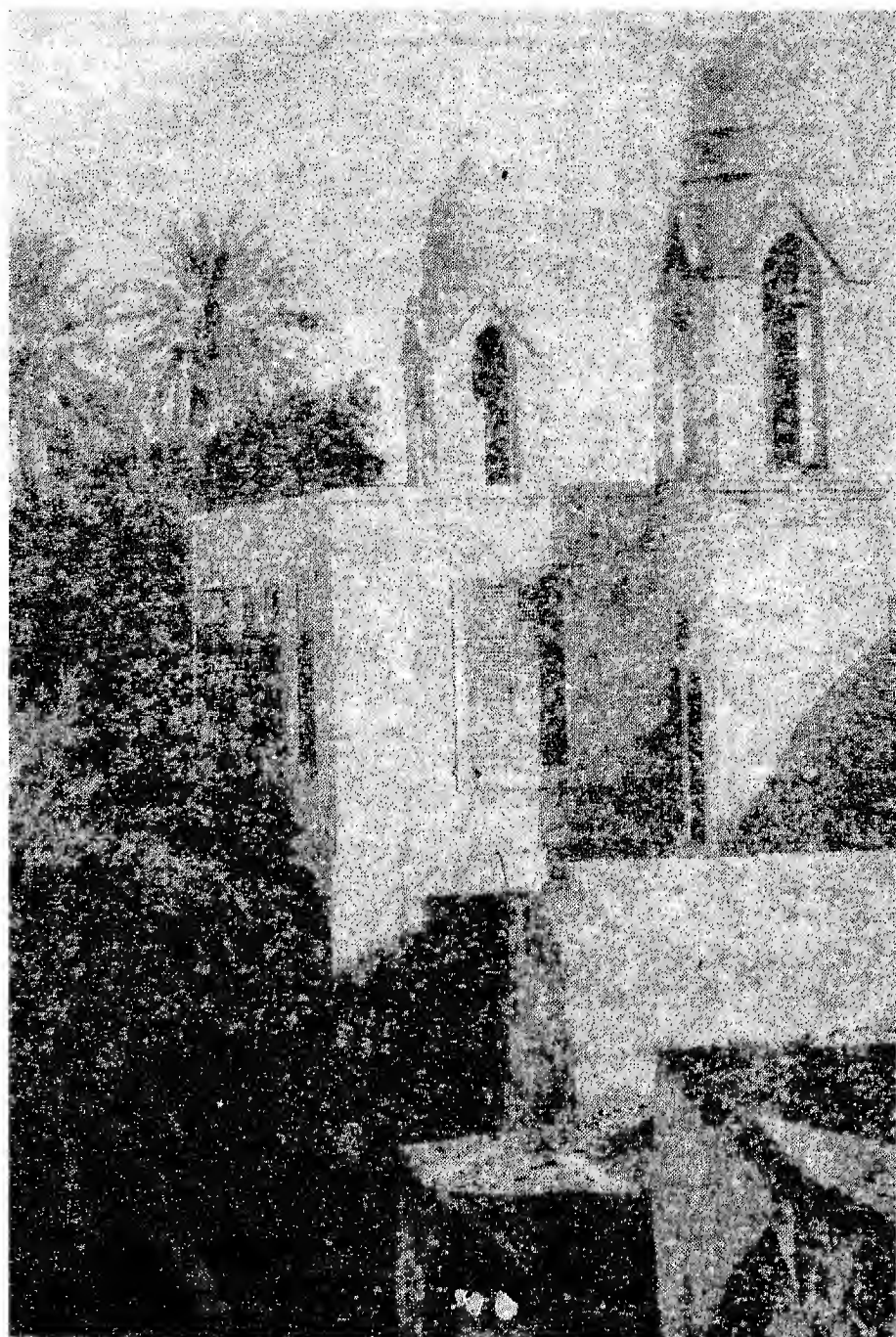
— يارب اغفر لهم لأنهم لا يعلمون ماذا يفعلون !

يقول صحافي ببلاغة أواخر القرن : « أى عين لاتدمع ، وأى قلب لايتقطع عندما يرى هذين المحترمين مقادير هذه الحالة المحزنة كمن أتى شيئاً فرياً ، وأى كبد لايتفتت وجوارح لا تتحسر لما تشعر بما لحق بهذين الحبرين الجليلين » فعلى الرغم مما لاقيا فقد تمسكا بقوله تعالى « طوباكم إذا عايروكم وطردوكم .. وقالوا عليكم كل كلمة شريرة من أجل كاذبين ، إفرحوا وتهللوا لأن أجركم عظيم في ملكوت السموات » .

وفي محطة مصر بالاسكندرية ، تجمع النياس حزاني ، وهم يرون حبرين جليلين تقين يساقان إلى المنفى في حراسة الشرطة ووجفت قلوبهم حزناً ، وكل منهما يفارق الآخر ويمضي إلى عربة خاصة في القطار ، والزحام الشديد يكاد يبكي ، زحام يضم خليطاً من المسلمين والأقباط ، كانوا جميعاً يعلمون أن الحبر الجليل رجل تقى ، طيب القلب ، نقى السرية .

وفي محطة دمنهور نزل البطريك ليستقل قطاراً آخر إلى « كفر الدوار » وهناك قابلته جماهير المسلمين والأقباط بالهتاف والتحية وتقدم منه « حمزة بك » — شيخ مشايخ عربان البحيرة — ووضع نفسه في خدمته ، وقبّل الجميع يده وهم يبكون .

تقول بلاغة أواخر القرن : « وكان غبطة البطريك يقابل الجميع بما جُبل عليه من الوداعة ، معزياً إياهم بدرر ألفاظه القدسية ، فكان الكل يسكبون الدمع السخين من قلب منفطر وخاطر منكسر » . ووضع « حمزة بك » حصانه الخاص



تحت إمرة البطريك ، وسار هو وقبائل العربان بأسلحتهم وراءه كحرس شرف للخبر الجليل .. حتى أوصلوه الى الدير .

في اليوم التالي دخل أسقف « صنبو » الدار البطريركية وبدأ يباشر عمله .. لكنه صُدم بقرار الحرمان الذي أصدره « البابا كيرلس » فبمقتضى قوانين الكنيسة فان « المحروم » يعتبر مُجَدِّفًا على المسيح ، أى أنه كافر وليس مسيحياً على الإطلاق ، فلا يؤاكله أو يشاربه أحد من المؤمنين ولا يدخله بيته ، ومن دخله ، دخل معه في ذنبه وشاركه فيه « يسقط الجميع من الكهنوت ومن الجماعة » .

كان البابا « كيرلس الخامس » — بدكاء ومهارة شديتين — قد لَغَمَّ الأرض أمام أسقف « صنبو » .

إن الدار البطريركية الآن قد أصبحت محرمة على المسيحي الأرثوذكسى الذى يؤمن بتعاليم الكنيسة ، ولن يغامر مسيحي تقى بدخول مكان يترأسه « محروم وكافر مجدف » فما بالك أن يصلى وراءه .

هجر الأقباط دار البطريركية ... وواجه أسقف « صنبو » الألبا « اثناسيوس » مجموعة من الظروف المخرجة .

فعندما أراد أن يزور أحد وجهاء الطائفة في بيته ، حدثت مشكلة بين الوجهه المذكور وزوجته وأبنائه وأشقائه ، إنهم جميعاً يقيمون في دار واحدة ، وهم أرثوذكسيون مؤمنون ، ولا يمكن أن يسمحوا بأن يدخل دارهم رجل محروم بقرار من « مجمع مقدس » ، إنهم لا يقبلون مخالطته ولا مؤاكلته ولا الحديث معه . بل ويفضون حتى مجرد أن يلج عتبة باب دارهم ..

وكان موقفاً مؤلماً ، ومُخرجاً لأسقف صنبو .. بيد أنه تكرر كثيراً ..

في تلك الأيام هجر الأقباط في مصر كنائسهم ، فالكنيسة المرقسية الكبرى ، كانت تحت إشراف الأعمامانس « فيلثاؤس عوض » وكان من دعاة المجلس ومؤيديه ، بل ، ويا للكثرة ، كان أحد القسوس الذين وقعوا على قرار نفى « البابا كيرلس الخامس » ، وبحث الأقباط في القاهرة عن كنيسة أرثوذكسية يصلون فيها ، فلم يجدوا

سوى كنيسة « الروم الأرثوذكس » بالحمزاوي . فتوجهوا إليها في أيام الآحاد التالية لذلك ..

ولأن الكنيسة في الأصل مخصصة لجالية محدودة العدد ، فإن الأعداد الهائلة من الأقباط الذين ذهبوا للصلاة فيها ، قد أدوا إلى ازدحامها بالمصلين ، وغير القسوس . لغة الصلاة من اليونانية إلى العربية .. وتعطلت أكايليل الزواج في القاهرة ، واضطر أبناء الطائفة للذهاب إلى الجيزة لعقد الزواج .

وكلما توفي أحد لم يدخلوه قط إلى الكنيسة المرقسية الكبرى التي كانت تحت الحرم ، وعندما توفي « جرجس بك شلبي » وكان من وجهاء الأقباط ، وذهب القمّص « فلتنأوس عوض » لدار المتوفى للصلاة عليه ، رفض أهله ذلك ، لأن القمّص عضو بالمجلس الملي ، ومخالط للأسقف المحرم ، فهو إذن محرم مثله ، ولذلك طردوه من دارهم ، ولم يصلوا على الميت في الكنيسة الكبرى ، ولكن في كنيسة صغيرة .

حاول المجلس الملي أن يواجه الموقف ، وقرر إحضار بعض الأساقفة لحل الحرام الذي أوقعه البابا « كيرلس الخامس » على أسقف « صنبو » ، وبالفعل حرر « بطرس غالي » عدداً من الخطابات الى الأساقفة ، فامتنع أكثرهم عن تلبية الاستدعاء ، ولّباه ثلاثة منهم فقط هم أساقفة أسيوط والمنيا وجرجا .. فجاءوا إلى القاهرة ، لكنهم أخذوا بالأحوط ، فرفضوا الإقامة في دار البطريركية لوجود الأسقف المحرم فيها .. ونزلوا في عزبة تابعة لدير « الأنبا بولا » على مشارف القاهرة ، وتوجه أعضاء المجلس الملي إليهم ، وسألوهم في حل مسألة التحريم ، فقالوا إنه تحريم صحيح وقانوني وينطبق على قواعد المذهب ، ولا يمكن أن يحله إلا الذي أصدره بحسب القواعد المذهبية المقررة والمتبعة منذ أقدم العصور .



وسألتهم الجماهير عما إذا كانوا قد جاءوا لاستشارتهم في حل التحريم الصادر ضد الأسقف ، فنفوا ذلك بشدة ، وأكدوا تمسكهم بنص الإنجيل القائل بأن « الفم الذي ربط هو وحده الذي يحل » .

وعاد الأساقفة إلى مقر أعمالهم بعد أن رفضوا دعوة المجلس الملي لهم للاجتماع به ..

وهجر الأساقفة مقر أبرشياتهم وعادوا كل إلى ديره ..
ترك أسقف بنى سويف مقر منصبه وعاد الى دير الأنبا بولا ، ولما بلغ وزارة الداخلية ذلك أرسلت إلى مدير المديرية بأن يعيده قبل أن يدخل الدير ، وأرسل المحافظ خلفه معاون البوليس فلم يدركه ، ونفس المسألة فعلها أسقف منفلوط وأسقف إسنا اللذان عادا إلى « دير البراموس » ليعيما مع البطريك المنفى .



الظاهرة الفكرية الغربية في هذه الحكاية تتعلق بالبابا « كيرلس الخامس » نفسه ..

فمن المعروف أن « البابا كيرلس » ، كان أحد البطارقة الذين شاركوا بمجهود وافر في صياغة الموقف الوطني المعادي للاستعمار الذى اتخذته الكنيسة المصرية في العصر الحديث ، وكان هذا الموقف ينطلق من شعور بأن مصر هي دار المصريين من مختلف الأديان ، وأر الأقباط ، هم مصريون مسيحيون في الأساس ، يحتمهم ازدهار وتقدم وتحرر وطنهم .

و« كيرلس الخامس » هو البطريك الذى كان على رأس الكنيسة المصرية في اثناء ثوري ١٨٨٢ و١٩١٩ . فهو بهذا قد بلور دور الكنيسة المصرية والأقباط المصريين في أثناء حلقتين متتاليتين من حلقات الثورة الوطنية الديمقراطية ، وهو دور واضح ومحدد ، مضمونه الالتزام بالهدف القومي العام ، والاسهام في الدفاع عن حرية الوطن وتأييد الشعارات الوطنية الثورية .

ففى أثناء الثورة العربية ، كانت العلاقة بين الأقباط والمسلمين طيبة جداً .. ويذكر « بلسن » في كتابه « التاريخ السرى لاحتلال إنجلترا لمصر » ان « العلاقة بين



١٩٢٣ : صورة مجمع بين الاتبا يوانس واعضاء المجلس الملى، التقطت بمناسبة زيارة مطران الحبشة إلى مصر، الذى يجلس حراسه على الأرض، بينما يجلس على الكراسى من اليمين المطارنة يوساب (القيوم) يوانس (الاسكندرية) متاوس (الحبشة) لوكاس (قا) والقمص سيدراوس سعد (رئيس الدير المحرق) . الواقفون فى الصفين هم رئيس واعضاء المجلس الملى من اليمين سليم بك الباراقى . رفة بك تادوس . مرقص باشا سمكة . كامل بك صدق . بطورس بك صليب . د. ابراهيم بك فهمى الكير . يواقيم بك ميخائيل . أسعد افندى مرقص سكرتير المجلس . الأنغوماتوس بطرس عبد الملك رئيس المجلس ورئيس الكاتدرائية الكبرى . القمص مينا يعقوب . سيداروس غالى . جرجس بك أنطون .

مسلمى مصر وأقباطها كانت ودية للغاية . وكان الاقباط على العموم إلى جانب وزارة الثورة . كذلك فان العلاقة بين البطريرك والوزارة كانت ودية جداً .
 وخلال حوادث الثورة فان البابا كان فى مقدمة الذين كانوا يؤيدون « عرابي »
 والاتجاهات الثورية عموماً . فعندما سقطت الاسكندرية ، وقرر « عرابي » المقاومة عزله الخديو ، فجمع « عرابي » جمعية وطنية ضخمة ضمت أعيان البلاد وجهائها . وكان من بين المدعويين الى هذه الجمعية « البابا كيرلس » ، وقد وقع مع الحاضرين على القرار الشهير الذى صدر عن اجتماعها والذى ينص على الاستمرار فى الحرب ضد الغزو الانجليزى ، وعدم سماع أوامر الخديو ومجلس وزرائه لانضمامهم إلى الغزاة ، وإبقاء « عرابي » فى منصبه ليتولى شؤون الدفاع عن البلاد ضد جيوش الغزاة .

وأخطر ما صدر عن « البابا كيرلس » في هذه الفترة ، فتواه الشهيرة التي أعلن فيها أن الانجليز بعدوانهم ومحاولتهم لإحتلال مصر ، قد خرجوا عن تعاليم المسيحية الحقّة التي تدعو إلى السلام وعدم الاعتداء . ومن ثمّ اعتبرهم كفرة خارجين على دينهم يجب حرهم . ليس هذا فقط بل إن رجال الدين المسيحيين — كما يروى « برودلي » — قد هرعوا إلى الكنائس يصلون لله ويدعونه أن يتصر جيش الوطن . والدور الذي لعبته الكنيسة المصرية في ثورة ١٩١٩ معزوف . وعلى الرغم من أن « البابا كيرلس » أيامها كان قد بلغ الشيخوخة ، فإن ماجرى كان بالتأكيد في ظل الفهم العام لاتجاهاته وآرائه ..

وقد يبدو هذا التناقض غريباً ..!

كيف يكون الحُبر الجليل بهذا التقدم وتلك الاستنارة ، ومع ذلك يقف هذا الموقف المتشدد — بل والرجعي — من فكرة كفرة « المجلس الملي » ، يهدف أصحابها إلى أن تصبح الكنيسة أكثر تحراً وديمقراطية ؟

تلك ظاهرة غريبة من ظواهر العقل المصري ..

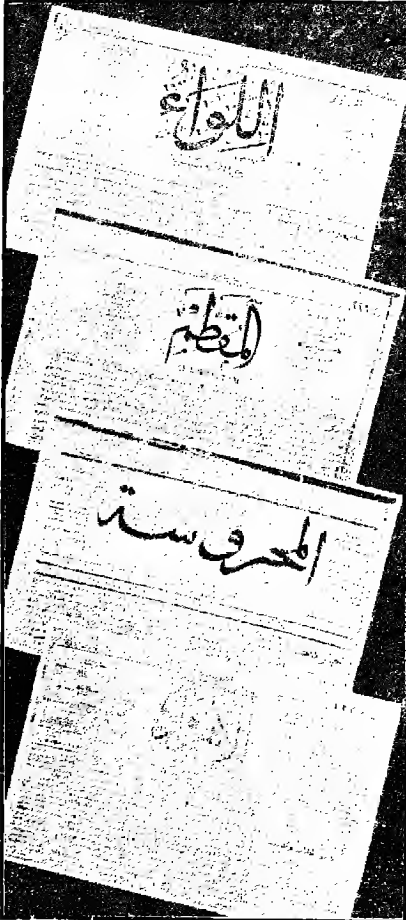
سوف نجد هذه الثنائية بين الحين والآخر في العديد من الشخصيات والكثير من المواقف .

يبد أن لكل موقف سببه الخاص وهي جميعاً أسباب تشكل ملامح من قصة الصراع الضاري الذي خاضه العقل المصري خلال ظروف معقدة ومتشابكة ، في مرحلة المخاض التي انتقل فيها من التخلف الى التقدم ، ومن السلفية الى المعاصرة ..

والحقيقة أن القضية الرئيسية ، لم تكن قضية « البابا » و « المجلس الملي » ، بقدر ما كانت قضية «استقلال الكنيسة المصرية ، والحرص على طابعها القومي الخاص ، كجزء من الدفاع المصرى ضد محاولات التذويب ، في كيانات قومية أخرى ، ومن المعروف للذين يتابعون التاريخ المصرى ان النضال القومى المصرى قد اتخذ لفترة طويلة ، طابع الدفاع عن قومية الكنيسة والحفاظ على تقاليدها ، ومنع التيارات المذهبية الأخرى من التسلسل إليها .

وفي العصر الحديث فإن محاولات التبشير التي قامت بها بعثات أمريكية أو إنجليزية قد أثارت مقاومة الكنيسة المصرية ، وكان للبطاركة دور هام في مواجهة هذه المحاولات ، وكان وراء هذه المواجهة — كما يقول الأستاذ « طارق البشري » — « روح نافرة من السيطرة الأجنبية ، لأن نشاط هذه الأرساليات قد ارتبط في آسيا وأفريقيا عامة بسعى الدول الرأسمالية الكبيرة إلى غزو هذه البلاد اقتصادياً وسياسياً ،

وإلى أن تُخلق فيها أقليات ترتبط بها وتكون مرفأ الوصول لجيوشها وساستها وإنتاجها الإقتصادى » .



ومن المعروف أن للكنيسة الأرثوذكسية في مصر ، تراثها الديمقراطي الخاص بها ، ويمتضى هذا التراث — كما يرصد الدكتور « وليم سليمان » — فان « المبدأ العام المستقر منذ بدأ النظام الكنسي هو أن إقامة جميع رجال الكهوت بكل درجاتهم تتم بالانتخاب الشعبى الذى يقوم به جميع أعضاء الكنيسة — جمهور المسيحيين — فهؤلاء أعضاء في كيان عضوى — حشد — واحد ، لا يمكن تجاهل وجودهم بدون انهيار الجامعة نفسها » .

وحركة المجالس المليية ، كما صاغت لائحة ١٨٨٣ ، تثير الكثير من المخاوف لدى المسيحيين الحريصين على استقلال كنيستهم . وقد أشار البابا بالفعل الى ذلك

في مجموعة المنشورات التي أصدرها في أثناء الازمة . ويبدو أن الاحتلال البريطانى كان

يسعى الى التسلسل الى الكنيسة المصرية وتحويلها تدريجياً عن نظامها ، لخلق نوع من الولاء الدينى بين الكنيستين الانجليزية والمصرية ومن هنا نلاحظ أن « البابا كيرلس » فى منشوراته قد ركز كثيراً على أن الحركة تهدف الى طرد الاكليروس عن آخرهم وبأن يسيطر « الشعب » على الكنيسة . وهى فكرة قريبة من البروتستانتية ومن المعروف ان الكنيسة الانجليزية هى كنيسة « انجليكانية » تجمع بين الكاثوليكية والبروتستانتية .

والى هذا الخطر أشار الزعيم « محمد فريد » ، الذى حرص على أن يشير إلى لواقعة، فى مذكراته ، وأن يسرد حادث الإفراج عن « البابا كيرلس الخامس » ، فى يوم ٣١ يناير ١٨٩٣ قائلاً « وفى هذا اليوم صدر العفو عن بطرك الأقباط ومطران الاسكندرية، وبذلك لم تنجح انجلترا فى مساعيها وهى جعلت الكنيسة القبطية بروتستانتية المذهب، ويكون جميع الأقباط تحت حماية انجلترا » .

الزعيم محمد فريد

ان هذا يفسر لنا لماذا وقف البطريك الوطني هذا الموقف الغريب من دعوة ظاهرها الإصلاح وهى دعوة المجلس الملي . والغريب أن العديد ممن تزعموا هذه الحركة من الأقباط فى ذلك الوقت كانوا من المعروفين بصلتهم بدار المعتمد البريطاني ، ومن الذين لا يمكن الاطمئنان الى اتجاهاتهم تماماً .



ولهذا السبب فان الصحف الوطنية المصرية ، وخاصة الاسلامية الاتجاه ، قد اتخذت موقفاً حيادياً فى أثناء الأزمة، واكتفت بالتغطية الاخبارية لها، ذلك أن الأمر كان محرّجاً من جميع الوجوه . خاصة أن الكنيسة بالفعل كانت فى حاجة الى مزيد من العناية لاصلاح شئونها بيد أن « المؤيد » قد خصصت افتتاحيتها للتنبيه إلى جراح

الوطن الذى كان الاحتلال ينبش فيها بأظافره بين الحين والآخر . وقال الشيخ « على يوسف » محرر « المؤيد » فى هذه الافتتاحية أن « أملنا أن يستقيم ظهر أثقلتته الحوادث حتى المنحى » وأكد أن المسألة تهم المسلمين ، لأنها تخص فئة « تشاركنا فى روابط الجامعات الجنسية والوطنية والمدنية الكلية والجزئية .. بل هى منا ، لها ما لنا وعليها ما علينا » وأشارت « المؤيد » إلى أن الازمة قد تتخذ ذريعة للتدخل الأجنبي ف « كثيرا ماتذرت الدول الأجنبية بالوهم من مثل هذا للتدخل فى شئون تلك الممالك » . وطالبت الحكومة ببذل المزيد من الجهد للتقريب بين وجهات نظر الفريقين ، « كى نلقى بيننا الشعب القبطى الذى يؤلنا مايلم به ، وهو يعيش فى راحة بال ورغد عيش وسلام » .

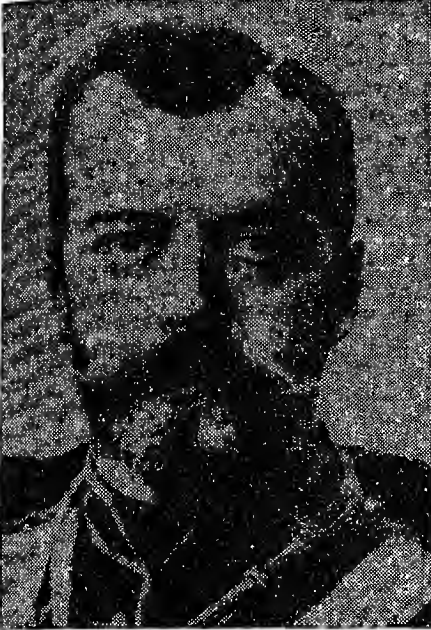
وأفردت الصحف كلها صفحاتها لمن يريد أن يدلى برأى فى المسألة ، فذكر كاتب وقع بالحرفين الأولين من اسمه (ب . س) على صفحات « المحروسة » بالبراءات الشهانية « التى أصدرها السلطان العثمانى لأحد بطاركة الروم الأرثوذكس ، والتى تطبق على كافة الطوائف ، وبمقتضى هذه البراءات الشاهانية فإن البطريك هو المتصرف الأول فى شئون رجال الدين من مطارنة وأساقفة وقسس ، لايحوز لأحد أن يجبره على ما لايريد ، وحق « تحريم » أى منهم خاص به وحده ، لايحوز التدخل معه فيه » .

وزاد الاحساس بالخطر ، ان ملامح التدخل الأوربي بدأت تظهر . فقد نقلت وكالة « هافاس » من لندن ، خيراً يقول إن قيصر روسيا ، سوف يتدخل ليطلب من الخديو إعادة البطريك . وكانت روسيا هى الدولة الأوربية الأرثوذكسية الوحيدة . وكان التناقض بين الدول الأوربية والمجترات فى هذا الوقت على أشده ، بعد أن انفردت المجترات باحتلال مصر . ومن هنا أقنع رجال الدين الروسى « المسيو ششكين » وزير الخارجية الروسى بأن يطالب القيصر بالتدخل .

وفى الوقت نفسه فإن فرنسا — التى كانت تنتهر أى فرصة لمعاكسة المجترات فى مصر — قد شجعت القيصر الروسى على ذلك .. وأرسل القيصر « نيقولا الثانى » بالفعل رسالة إلى الخديو فى هذا الصدد .

وقد غضب الباب العالي لنفي البطريك . وكتب مراسل جريدة « الفلاح » بالآستانة رسالة قال فيها « إن بعض أرباب المراكز العالية الرسمية قد استدعاني ليعلم مني تفاصيل الموقف » وقال انه « لا يستبعد أن تتدخل الدولة العلية ان لم يحصل تدارك هذه المسألة وصرفها بالحسنى » .

وطوال الشهور التي استغرقتها الأزمة ، ظل البطريك « كيرلس الخامس » مصراً على موقفه .. ثابتاً عليه !



القسيس بطريرك القسوس

فعندما أرسل « المجلس الملي » وفداً منه ليقابله في الدير، وبفاوضه قال لهم « إني قد استبعدت من مركزي بأمر الخديو ، وأمرت من لذته ألا أتكلم ولا كلمة ولا أبدي أدنى عمل ، ولن أعود إلى مركزي إلا بأمر منه » ، وعندما سأله في مسألة الحرمان الذي وقعه على الأسقف قال : « ان الأسقف اثناسيوس » مقطوع ومفروز من شركة الكنيسة ، هو ومن يتبعه ومن يسلم عليه ومن يساعده . وعندما اقترحوا عليه في المساء أن يستبدلوا الأسقف بغيره قال « كل من يقبل هذا المركز يكون محروماً مثله » .

وكان اخر ماقاله البابا للوفد ..

« إن الأسقف محروم ، وجميع من يتبعه من الشعب ، ونسلمهم إلى الابد » .



مضت شهور الخريف ثقيلة ممضة ، وأقبل الشتاء والأزمة مازالت قائمة والبابا والمطران منفيان كل إلى ديره ..

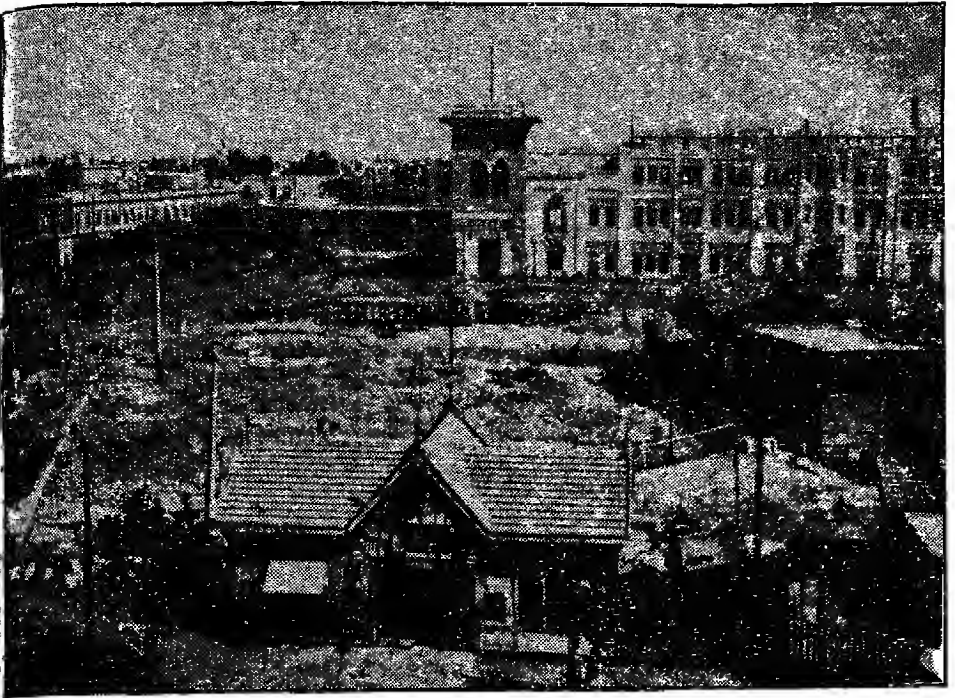
وفي تلك الشهور تزايدت هجرة الأقباط من كنائسهم .. وعندما جاء عيد الصليب ، لم يحضر في كنيسة الملاك البحري سوى ستة أشخاص ، مع أن العادة كانت قد جرت بأن هذا العيد مهرجان ضخم تمتلئ فيه هذه الكنيسة بالآلاف من الناس . وفي هذا العيد أيضاً لم يذهب الناس كمعادتهم إلى دير العريان بالمعصرة لذبح الذبائح . وأقفلت الكنائس تماماً ككنيسة الزقازيق ، ونصبت إيرادات البطريركية ، فلم يرد إليها شيء من البلاد ، وبمضى الوقت كان عدد الممتنعين عن الذهاب للكنائس يزداد .

ولم يكل المطالبون بعودة البطريرك عن نشاطهم .. وكان قرار ابعاده قد صدر ورئيس الوزراء الأصلي « مصطفى فهمي باشا » في مصيفه . وعندما عاد قابله وفد من ثلاثين شخصاً من أعيان الأقباط وطلبوا إعادة البطريرك . ثم قابل وفد آخر « الخديو عباس » في نهاية نوفمبر وأعاد الالتماس ..

وظل الأمر يتصاعد حتى أصبح يشكل صдаعاً للحكومة . وفي تلك الاثناء حدثت أزمة سياسية ذهبت بوزارة « مصطفى فهمي » وتولى الوزارة « رياض باشا » . وكان من أوائل مافعله أن استدعى رؤساء الطائفة القبطية وناقشهم في الأمر ، ثم توجه لمناقشة الخديو فيه . ووصلت المناقشة إلى درجة من الحدة ، حتى قال : رئيس الوزراء للخديو :

— أنت يا أفندينا لا تملك حق نفى فرد بسيط من الأفراد إلا يحكم يصدر من المحكمة ، فكيف تأمر بنفى رئيس ديني جليل المقام يماثل بابا روما وكيف يكون موقف سموكم لو التجأ للمحاكم ؟

وألقى الخديو بالتبعة كلها على مستشاريه من الأقباط وخاصة « بطرس غالي باشا » ، وطلب من « رياض باشا » أن يعمل على حل الأزمة . وبعد مناقشات مرهقة ، توصل « رياض باشا » إلى حل قدمه له « قليبي فهمي باشا » ، وكان هذا الحل يقضى بأن يتقدم المجلس المليء بالتماس إلى رئيس الوزراء ، يرجو فيه الحكومة إعادة البابا لمنصبه . فهذه طريقة تحفظ كرامة المجلس من ناحية ثم أنها ترضى غبطته من الناحية الأخرى . واقترح « قليبي فهمي » أن يُعد استقبال طيب للبطريرك ، وأن يمنحه الخديو « الوشاح المجيدي » — أكبر وسام آنذاك — وعلى الرغم من معارضة « بطرس باشا » لهذا الحل ، فإن اجراءات تنفيذه



ميدان محطة القاهرة في نهاية القرن الماضي التي وصل إليها البطريق ووكيله في طريقهما إلى المنفى!

قد اتخذت على الفور ..

وفي نهاية يناير صدر أمر الخديو بناء على التماس من « المجلس الملي » بالعفو عن « البطريق كيرلس الخامس » ، وعن « الأنبا يوانس » مطران الاسكندرية . وعند وصوله إلى محطة العاصمة ، كان في استقباله كبار رجال الحكومة ، وفرقة عسكرية أدت التحية للخبز الجليل . وقابله « الخديو عباس » في المساء ، ومنحه « الوشاح المجيدى الأكبر » .

وقام البطريق من ناحيته بزيارة أبنائه الذين كان غير راض عنهم ، وصفح عما حدث ، وزار كل أعضاء المجلس الملي وعفى عنهم ..



البابا كيرلس الخامس

وتوصل الجميع الى حل وسط للمشكلة ..

اتفقوا على أن يلغى « المجلس الملى » الذي كان سبباً فى إبعاد البطريرك . على أن تقوم مقامه لجنة مالية مؤقتة تتألف من أربعة اشخاص لتحل محل المجلس فى جميع اختصاصاته . وتألفت اللجنة بالفعل ، وقامت بعمل طيب طوال عشر سنوات . وتمكنت من الحصول على اذن من البطريرك بتأليف مجالس فرعية مالية بجميع الجهات التى بها « مطارنة » أو « أساقفة » وتشكلت المجالس . لكن ذلك لم يمنع طالبي المجالس المالية من انتظار الوقت الملائم لجولة أخرى من الهجوم .. وظل الأمر هكذا ، يفور . ثم يهدأ ، ثم يعود الى الفوران مرة أخرى .

والحياة تمضى ..





نصّار الجوّاري

- المكان : عزبة نصّار ... بجوار أهرامات الجيزة ..
□ الزمان : يوم حار في أوائل أغسطس (آب) ١٨٩٤ .

على مشارف الصحراء المجاورة للعزبة ، حطّت قافلة صغيرة ، تنتظر هبوط الغروب .. قائد القافلة بدوي اسمه « محمد شغلوب » .. لا أحد يعرف من أين المحلر .. لكنه ومنذ سنوات يتخذ من قرية « كرداسة » إحدى النقاط التي يستريح فيها .. يرحل منها بالشهور ، ويعود محملاً بالتمر والبلح والدوم وكل ماتنتجه الصحراء .. له في « كرداسة » زوجة وأولاد .. لكنه لا يهتم غالباً بهم ، فهم بالنسبة له مجرد محطة من المحطات التي تستريح فيها القوافل .

هذه المرة لم يكن وحده .. كان معه أربعة من العربان وست من النساء السودانيات ..

عندما هبط الليل .. توجهوا جميعاً إلى منزل « عبد الرحمن نصار » — أحد أفراد أسرة ثرية بالعزبة — وبعد مباحثات قصيرة ، شرحوا له الأمر الخطير ، « معنا ست جوار حبشيات نريد بيعهن .. فهل لديك مشتر ؟ » كان « عبد الرحمن » يعرف « شغلوب » منذ سنوات طويلة .. وسبق أن ساعده في عمليات مشابهة . لكن الأمر كان الآن قد أصبح مشكلة . فتجارة الرقيق ممنوعة قانوناً . ومن يُضبط متلبساً بالبيع أو الشراء أو التعامل في مثل هذه السلع ، يعاقب بالسجن خمس سنوات . ولأن منطقة الأهرام مجاورة للصحراء ، فإن بها نقطة بوليس تتبع « مصلحة إلغاء الرقيق » تُخصّص لمطاردة النخاسين ، بيد أن العملية فيها ربح . بعد تفكير ، قال « عبد الرحمن » أنا مستعد لاختفائهن .. وعليكم تدبير المشتري ..

في حجرة بأعلى منزل « عبد الرحمن نصار » أخفوا الجواري الست .. وتكتما الأمر ، حتى لا يعرف أحد بالأمر ، ويبلغ مصلحة إلغاء الرقيق .

لم يكن النخاسون فريقاً واحداً ، بل كانوا مجرد رفقة طريق .. وكان مع كل واحد منهم بضاعته الخاصة .. لكنهم كانوا يعرفون « شغلوب » الذي كان يسافر كثيراً إلى الصحراء الغربية .. وليبيا .. وكان لبعضهم علاقات بمصر ، يحضر كثيراً ويقيم كثيراً ، لكن « شغلوب » كان معروفاً أكثر .. لتردده وإقامته الطويلة نسبياً وزواجه من مصرية ، لذلك كان دوره في تصريف البضاعة أظهر وأبرز .



كانوا خمسة نخاسين :

« محمد شغلوب » : وكانت معه جارتان هما « حليلة » و « فاطمة » .

« محمد درحان » .. وكانت معه جارية واحدة هي «مراسيلة» .

« عبد الله سعيد » .. وكانت معه جارية واحدة أيضاً هي «زنوبة» .

« علي مبروك » .. ومعه جارية واحدة هي «سعيدة» .

شخص يدعى « حمدان » .. أحضر معه جارية تسمى «مرهم» ..



□ القاهرة المحروسة ..

□ الخميس ٩ أغسطس (آب) ١٨٩٤

كانت عدة أيام قد مضت على وصول القافلة ولم يظهر في الأفق مُشتَرٍ ..
نذكر النحاس « علي مبروك » أن له صديقاً يهودياً يدعى « إبراهيم منير » .. ترك
« عزبة نصار » وتوجه على حمار إلى حيث التقى به .

« إبراهيم منير » يهودى مصرى .. كان صاحب ورشة لإصلاح العربات ثم
أفلست فعمل بالسمنسة أحياناً ، وفى أغلب الأحيان ظل بلا عمل .. حدثه « علي
مبروك » بالسِر . وقال له أنه يريد منه خدمتين .. الأولى أن يبحث له عن مُشترٍ ..
والثانية أن يدبر له « حانطوراً » ، أو « عربة كارو » ، لنقل الجوارى إلى من يشتريهن
ضماناً لسرية العملية .. صحبة « إبراهيم منير » إلى « اليسرجى » صاحب عرْخانة
بدرج المناصرة .. وعلى مصطبة بحوار باب « العرْخانة » تناقش الجميع فى الأمر .
« الشيخ اليسرجى » — بحكم عمله — يلتقى أحياناً ببعض الذوات الفخام ، الذين
يأتون لإصلاح مالدِيهم من عربات فى ورشته .. وكان يعرف معرفة وثيقة أحد خدم
« علي باشا شريف » — رئيس مجلس شورى النواب — ومع أن هذا الخادم كان مجرد
بستانى بقصر الباشا ، لكنه كان مقرباً لديه .. وذو دالة عليه . وهكذا توجه
« اليسرجى » إلى سراى الباشا ، غاب قليلاً .. وعاد فأخبرهم بأنه حدث « جنيناتي »
الباشا بالموضوع ، فاستمعه إلى أن يستيقظ سعادته من نوم القيلولة ليعرض عليه
الأمر ..

ذهب الجميع إلى « قهوة أبو فراخ » — بالقوالة — وانتظروا .
قُبيل الغروب بقليل جاء « الجنيناتي » .. أخطرهم أن الباشا قد وافق ، ولكنه
يشترط أن يُعاین البضاعة أولاً .. لبّس الجميع .. البضاعة جيدة والحمد لله ..

وبينا كانت المناقشة تدور في «قهوة أبو فراخ» .. كان شيء آخر .. يدور في
عزبة نصار ..

في إحدى العزب المجاورة لعزبة نصار ، شخص يدعى « محمد بطران » ،
مهنته الأصلية مزارع .. لكن له مهنة أخرى ، هي التنقيب وراء الناس وإبلاغ
العمدة بما يفعلون .. بلغة العصر .. فان الرجل كان « مرشداً للشرطة » . وكان قد
كسب من وراء هذه العملية بعض النقود . وبحكم مهنته إستراب « بطران » في
الرجال الذين جاءوا مع « شغلوب » هذه المرة .. تابع تنقلاتهم بين العزب والكفور
والقرى المجاورة للهرم .. وشم بأنفه البوليسى رائحة « رقيق » وراءهم .. كان يعلم أن
أمثال هؤلاء الناس لابد وأن يكونوا نخاسين . فبدأ يبحث وينقب ويفتش عن
البضاعة ، ويتابع تحركاتها !

في مساء ٩ أغسطس (اب) ذهب « بطران » ومعه بعض أعوانه إلى منزل
« عبد الرحمن نصار » .. دق الباب .. حاول « عبد الرحمن » أن يمنعه من
الدخول .. لكنه اتهمه علناً بأن لديه رقيقاً .. سمح له « عبد الرحمن » بالدخول
وحدة آملاً ألايكتشف الغرفة العلوية التي تقيم فيها الجوارى .. لكن « بطران » وصل
أخيراً إلى أعلى المنزل .. ودفع باب الغرفة حيث واجهته في الظلام عيون برّاقة لست
جوارى حبشيات اختفين في الظلام . رجاه « عبد الرحمن » ألا يُفشى سره .. وأعطاه
جنبيين وبعض المصوغات الفضية .. أطل « بطران » من فوق سطح المنزل على
معاونه وقال لهم أنه لم يجد شيئاً ..

شكّ أعوانه في الأمر .. وخاصة أن رائحة النقود — فيما تلاك ذلك من أيام
— قد فاحت من ملابس « بطران » ..

في تلك الليلة .. عاد النحاس « علي مبروك » إلى العزبة حاملاً البشرى بأنه
وجد مشترياً عظيماً . ففوجئ بما حدث .. طلب أن يعجلوا ببيع الجوارى قبل أن
يتعمد الموقف .. وبالفعل تستر الجميع بالليل .. وأحضر السمسار اليهودي « فيتونا »
حمل الجوارى الست ومعهن زوجة السمسار ، وأحد خدم سراى الباشا ليدهم على
الطريق .. وقاد السمسار العربة بنفسه .. ووصلت القافلة إلى سراى « علي باشا

شريف « .. انتظر الجميع في الحرمك .. حضر الباشا ليتفقد « البضاعة » .

شابات كاعبات سوداوات .. فبين حيوية دافقة ، وبعض الإرهاق لعله من وعشاء السفر وقلة الطعام .. إختار الباشا ثلاثاً منهن .. ثم استراب في صحة احداهن .. أمرها أن تجري أمامه . رسبت في الكشف الطبي . قال : « دي ماتنقعشى » وأخذ غيرها . أمر بارسالهن إلى الحرمك ..



ساوم الباشا النخاسين في الثمن ، مساومة مرهقة .. في النهاية دفع ستين جنيناً ، ثمناً للجواري الثلاث .. وسبعة جنيهات للسماسة .. رجاء النخاسون أن يُبقى الثلاث الأخريات في سرايه حتى يدبروا لمن يشترياً أو أكثر .. وافق الباشا ..

في الأيام الثلاثة كان الشيخ « اليسرجي » قد توصل إلى مشتر جديد .. وهكذا ذهب الجميع إلى سراى « الدكتور عبد الحميد الشافعى بك » .

عل باشا شريف
رئيس مجلس شورى النواب

«الدكتور الشافعى» طبيب معروف تعلم في أوروبا ، وتزوج من طبيبة أوروبية ، سُمح لها أن تمارس الطب في مصر فترة طويلة .. فعملت طبيبة لحريم الأسر الكبيرة في مصر .. استعرضت حرم الدكتور الجواري الثلاث الباقيات ، واستبقت منهن واحدة .. وطلبت إبقاء الاثنتين الأخريين لأنها تود أن تعرضهما على بعض صديقاتها . وبالفعل توجهت بهما إلى منزل « حسين باشا واصف » — مدير أسبوط سابقاً ، وعضو مجلس شورى النواب — فقد كانت حرم الدكتور الشافعى طبيبة خاصة لحرم «واصف باشا» ، وبينهما صداقة متينة .. وقد أعجبت حرم الباشا باحدى الجواري فاشتريتها .. ثم أرسلت الجارية السادسة والأخيرة إلى منزل « محمد

الشوراني باشا « — عضو مجلس شورى النواب — وسافرت الجازية إلى قليوب حيث
تقع غربة الباشا !

انتهى كل شيء على مايرام ..

بيعت « البضاعة » .. واستقرت كَلْ جارية في منزل سيدها الجديد ..
قبض النخاسون النقود .. وقبض السماسرة .. ونال « بطران » من الطيّب
نصيهاً ، بل أنصبه .

لكن ذلك كله كان حلماً لم يدم طويلاً !



تدخلت السياسة في الأمر فأفسدته ، وما أكثر ما تفسد السياسة من أمور ،
كان الموضوع أصلاً موضوع نخاسين وجوار حششيات وصعاليك من أمثال
السمسار اليهودي « إبراهيم منير » ومرشد الشرطة « بطران » واليسرجي صاحب
العريخانة .. لكنه تحول إلى موضوع سياسى اهتمت به القصور والقنصليات وصحف
العالم ، عندما تدخل فيه الباشوات الثلاثة ، فدخلته معهم السياسة ..

في تلك السنة كان قد مر إثنا عشر عاماً بالتمام والكمال على الإحتلال
البريطاني لمصر .

كل شيء كان قد إنهار في السنوات الأولى للاحتلال .. « عرايى » فى
المنفى يعالى ذلّ الغربة والأمر بين أيدي أعدائه . الحناجر التى هتفت بحماسة أيام
الثورة « الله ينصر ك يا عرايى يا مَعْمَر الطوائى » قد بُحِت . الشعارات المضيفة التى
ارتفعت تنادى بالحرية والإنهاء والمساواة قد انتكست . المصريون يلعقون جراحهم
بعد ما حدث . الانحلال الخلقى يسود ، وسط الرماد المتخلف عن محترق الآمال
ساد الكذب والنفاق ، تراجع الحماس وتراجعت الصلابة والشجاعة . وانخفصون
قلى أما الخونة فهم فرسان الحلبة .

برغم ذلك كله فإن القلب المصرى عاد يخفق من جديد .

كيف حدث هذا ؟ . ذلك سره المطوى لمتى يوح به ؟ .

ظهر «عبد الله النديم» بعد تسع سنوات من الاختفاء في قلب مصر الواسع الخصب. ولم يبق حراً — بعد سنوات الاختفاء — سوى عام واحد أقلق فيه الاحتلال فنفاه المحتلون إلى « يافا » ومنها إلى « إستانبول » . حتى المؤسسات الشكلىة التى أنشأها الاحتلال ورعاها. ووضع فيها من يظنهم رجاله ، لكى تسمع — وتطيع — كل أوامره ، هذه المؤسسات التافهة الشأن .. بدأت فجأة تعارض وتشاكس وترفض تنفيذ الأوامر ..

أحد هذه المؤسسات . كان « مجلس شورى القوانين » ..

شئ تافه لاعمى له ولاسلطة له . انشأه الاحتلال ليكون بديلاً عن مجلس نواب الثورة الغرايية.. وكان «اللورد دوفرين» — الذى أرسل إلى مصر بعد إجهاض الثورة ليقترح نظاماً للحكم فى ظل الإحتلال — قد حَكَمَ — لأفْضَ قوه — بـ « ان مصر ليست كفوّاً لأن يكون لها مجلس نيابي وحكومة ديمقراطية » ، واقترح إنشاء هذا « الشئ » المسمى « مجلس شورى النواب » ، مكوناً من ٣٠ عضواً نصفهم تعينه الحكومة — أى الإنجليز — والنصف الآخر ينتخب بطريقة معوجة . ولم يكن لهذا الشئ أى اختصاصات . مجرد مجلس استشارى ، يستشار فى كل تشريع تنوي الحكومة إصداره .. وتعرض عليه الميزانية ، وله أن يقترح بعض الاقتراحات أو يستوضح ، ولكن الحكومة ليست مُلْزَمة بأن تنفذ اقتراحاته أو أن تُصَدِّق فيما تقدمه له من إيضاحات .. وقد اجتمع هذا المجلس لأول مرة فى سنة ١٨٨٣ .. وفى السنة التالية عين « علي باشا شريف » رئيساً له .. وظل يتولى هذا المنصب لمدة عشر سنوات كاملة ..

وعندما بدأ القلب المصرى يعود إلى النبض من جديد .. سرى بعض هذا النبض فى عروق هذا المجلس التافه الشأن .. كان أعضاؤه — ومعظمهم من الأعيان — قد بدأوا يدركون أن المحتل يستزف مصر بطريقة مرعبة .. حُوِّلَت ميزانية مصر إلى « ميزانية تسديد ديون » .. بينما إمتلأت المصالح الحكومية بمحافل

من المرتزقة الأوربيين — وخاصة الانجليز — يتقاضون مرتبات باهظة ويحوزون سلطات واسعة ، في حين كانت الكفاءات المصرية معطلة أو تعمل في أعمال تافهة . وكانت فرص المعارضة في هذا تسنح أمام أعضاء مجلس شورى القوانين عند عرض الميزانية ، لأنها تتضمن عادة بند المرتبات



وفي أواخر عام ١٨٩٤ — وقبل وصول « شغلوب » بثمانية أشهر — كان المجلس قد عارض بعنف المرتبات الضخمة المرصودة في الميزانية للموظفين الأوربيين ، وركز المجلس على « مصلحة إلغاء الرقيق » وطالب بتفكيكها وإحالة أعمالها على مصلحة السجون ، مستنداً في ذلك إلى أن تجارة الرقيق قد انتهت من مصر تماماً ، وإن الشعب المصري شعب متحضر لا يشتري أحد فيه الرقيق ، لأنه يقدر حرية الانسان ويحترمها . من هنا فلا مبرر إطلاقاً لوجود « مصلحة إلغاء الرقيق » ولا رئيسها « جيفر بك » ولا معاونيه من الضباط الانجليز .. وحدث في أثناء مداولات المجلس — وكانت سرية — أن أشيع أن اثنين من أعضائه قد ذهبا وقابلا « اللورد كرومر » — معتمد الاحتلال — وأبلغاه بعدم رضائهما عن موقف زملائهما الأعضاء من مصلحة الرقيق . وكلف المجلس رئيسه — « علي باشا شريف » — بأن يطالب « اللورد كرومر » بإسمى العضوين ، وأن يحمل إليه رجاء المجلس بآلا يستقبل عظمة اللورد أعضاء منه ، غير مكلفين بالاتصال به ، وقد رد اللورد بصلافة على الرسالة التي حملها إليه رئيس المجلس قائلاً :

— إن كل مصري حر في زيارة دار ممثل إنجلترا وسفيرها في مصر !

ولم يكن المجلس هو الذى أعلن العصيان وحده . ولكن « الخديو عباس حلمي » كان قد أعلنه أيضاً .. كان « الخديو توفيق » — الذى سلم البلاد لسلطات الاحتلال — قد مات وخلفه ابنه « عباس » ، وكان شاباً في الحادية والعشرين ، متخماً بالشباب والطموح ، شاء قدره أن يتولى حكم بلد محتل ، لا سلطة له فيه .. وبدأ يقاوم .. ويبحث عن القوى الوطنية .. ويتحسس خفقات

القلب المصري ليسمعها .. وفي نفس العام وعقب أزمة الميزانية التي دارت في مجلس الشورى ، ذهب الخديو في زيارة لبعض فرق الجيش المصري ، وكان الجيش تحت رئاسة ضابط انجليزي هو « السر دار كتشنر باشا » وكانت كل قياداته العليا والوسطى في أيد انجليزية ..

وفي أثناء زيارته لإحدى هذه الفرق أبدى الخديو ملاحظة بشأن التدريب العسكري ، مؤداها أنه تدريب غير كَفء وسيء .. وسمع قائد الفرقة الانجليزي الملاحظة ، وأبلغها للسردار « كتشنر باشا » ، فثارت دماؤه الانجليزية الزرقاء ، ودهش لأن « شيئاً مصرياً » ينتقد إنجلترا ، على الرغم من أن هذا « الشيء المصري » كان



الورد كتشنر

خديو مصر ، الذي تلقى دراسة عسكرية عالية ، قدم السردار استقالته : وأبلغ الأمر إلى « اللورد كرومر » فثار وأرغى وأزبد ، وصدرت أوامره إلى الخديو تطلب إليه أن يراضي السردار « كتشنر » ، فاضطر سموه مُكرهاً إلى العدول عن نقده ، وإلى إصدار منشور يمتدح فيه التدريب والتنظيم والإدارة الانجليزية للجيش المصري .. ويطلب بالمزيد منها !

حوادث الاصطدامات تتعدد ..

السياسة الانجليزية في مصر تشع بالخرج

كانت إنجلترا على الرغم من كل شيء محاصرة في مصر أصلاً .. ذلك أنها — حتى ذلك الوقت — كانت تحتل مصر نيابة عن الدول الأوربية ، وكانت مكلفة بأن تدير مالية مصر إدارة رشيدة تكفل دفع الديون التي اقترضها « الخديو اسماعيل » من أوروبا .. وكانت هذه الدول تطالب بنصيبها في الإدارة المصرية .. وتشهر بأى ملاحظة على أداء الموظفين الإنجليز لوظائفهم .. وتطرف أحياناً فتطلب أن يُترك المصريون ليحكموا أنفسهم ، فذلك أفضل من أفراد إنجلترا بمصر ..

وقدر للجواري الست اللواتي أحضرهن « محمد شغلوب » من « واحة جغوب » — على الحدود المصرية الليبية — وعبر بهن إلى « واحة سيوه » فاطعاً الصحراء الغربية كلها ، قدّر هن أن يكن قميص عثان الذى يفجر كل هذا .



والذى حدث أن شخصاً ما أبلغ « مصلحة إلغاء الرقيق » بالأمر .. ولعل هذا الشخص واحد من أتباع « بطوان » — مرشد الشرطة الذى خان وظيفته — ولعله آخر .. والله أعلم ..

وكان « جيفر بك » — مدير المصلحة — يحفظ لمجلس الشورى رغبته في إقصائه عن وظيفته ، ثم ان المسألة فرصة سانحة تتيح لسلطات الاحتلال في مصر أن تؤدّب العصاة ، وتُخني رعوس الذين يحاولون رفع قاماتهم في وجه بريطانيا .

لقد تحولف القانون .. ومن الذى خالفه ؟ . رئيس مجلس الشورى وعضوان من أعضائه ، وطبيب مشهور . صيد فخم في المصيدة !

ثلاثة من ممثلي الشعب المصرى الذى يطالب بالدستور . أعضاء في مجلس كان يطالب قبل عدة أشهر بتفكيك « مصلحة إلغاء الرقيق » وطرد من فيها من الموظفين الانجليز ، ويتشدد بالقول بأن مصر قد تمدنت وتحضرت .. ولم يعد بها من يشتري الرقيق .. هاهم ثلاثة باشوات — أعضاء بهذا المجلس الطويل اللسان — يضبطون متلبسين بشراء الرقيق ، وتلك فرصة سانحة لضرب الجميع ولطمعهم لطمة دامية .. وهى — بعد إجبار الخديو على الاعتذار — لطمة أخرى تكفل ألا يفتح أحد فمه ، أو يحرك لسانه ليفوه مرة أخرى بما يمس الاحتلال .

تحرك « جيفر بك » مسرعاً .. فكلف ضابط مصلحة الرقيق بنقطة الأهرام بالقبض على النحاسين الخمسة .. ونفذ الضابط الأمر .. ولكنه لم يتمكن من القبض



إلا على أربعة فقط وفر الخامس . في اللحظة نفسها وصلت إشارة إلى البكباشي « محمد ماهر » — مأمور قسم السيدة زينب — فتوجه إلى منزل « الدكتور الشافعي » بالناصرية ، وسأله عما إذا كان قد اشترى حقاً بعض الجوارى ..

كان المذهل للبكباشي « ماهر » ان « الدكتور الشافعي » قد اعترف بالجريمة اعترافاً كاملاً ، دون أية محاولة للانكار .

ويبدو أن الدكتور قد أخطأ تقدير الموقف ، وظن أن المسألة لا تخضع للقانون ، أو أن الشخصيات الكبيرة الأطراف فيها ستمنع أى اجراء قانوني ضد أحد ..

وببساطة أدلى « الدكتور الشافعي » بكل ماله من معلومات لـ « جيفر بك » ..

وبالبساطة نفسها أرسل « جيفر بك » جنوده يستدعون الباشوات الثلاثة

للتحقيق ..

تولى « جيفر بك » التحقيق بنفسه ، وعندما استدعى « علي باشا شريف » للتحقيق معه . ذهب الباشا-مباشرة إلى مكتب وكيل وزير الداخلية ، لكن هذا أفهمه — بأدب — بأنه مطلوب لمكتب « جيفر بك » .. فذهب إلى هناك ، وأراد أن

بدخل فوراً ، لكن الحاجب أمره بالانتظار ولم يسمح له « البك المدير » بالدخول إلا بعد ربع ساعة .. واجه « جيفر بك » « علي باشا » بالتهمة .. دُهِش الباشا .. وأراد أن يتصل تلغرافياً يرئيس مجلس النظار « لوبار باشا » — وكان يقوم أيضاً بعمل الخديو في غيبته — ولكن « جيفر بك » منعه من ذلك . وأكد الباشا أنه رئيس أكبر مجلس نيابي في القطر ، وأن معاملته يجب أن تخضع لبعض الجاملات .. لم يهتم أحد بذلك ، وأمر المحقق بإرسال « علي باشا » و« واصف باشا » و« الدكتور الشافعي » إلى قسم شرطة عابدين ليبيتوا فيه .. أما « الشواربي باشا » ، فان الجنود الذين ذهبوا للقبض عليه لم يجدوه بمنزله بالقاهرة ، وقيل لهم أنه بعزته بقلوب ، فأرسلت إشارة عاجلة للقبض عليه وإرساله مخفوراً للقاهرة !

في قسم الشرطة الذي كان معروفاً آنذاك بـ « ثمن عابدين » — وقد سُمي كذلك لأن القاهرة كانت مقسمة لثمانية أقسام إدارية — أودع اثنان من كبار باشوات البلد ، وطبيب يحمل رتبة البيكوية ، كلٌ في زنزانة ، كما يعامل عادة اللصوص والقوادون وصغار المجرمين من أبناء الشعب المسكين .. واهتز كل الكبار في مصر .. رتت اللطمة ساخنة على وجوههم .

لم يحترم الإحتلال شية الرجال ولا ألقابهم ولا مناصبهم .. وجاء أحد أبناء « علي باشا » ليزوره . وطلب الباشا سريزاً لينام عليه ، ثم تذكر في نهاية المقابلة أن لديه في منزله ورقة هامة ، أمر إبنه بأن يذهب فيبحث عنها ، ووجدها الإبن : شهادة تثبت أن الباشا يتمتع بالرعية الإيطالية . كان عديدين من المصريين قد لجأوا — على عهد « الخديو اسماعيل » — للتجنس بجنسيات أجنبية لضمان حمايتهم من القبض والاعتقال والعسف ، فهذه الرعية الشكلية للدول الأجنبية تُدخلهم في حماية قناصل



حسين واصف باشا

تلك الدول وتجعل محاكمتهم والقبض عليهم من سلطة المحاكم القنصلية بموجب ما كان يعرف إذ ذاك بالامتيازات الأجنبية .. ذهب الإبن بالورقة إلى القنصلية الإيطالية . قام القنصل الإيطالى فوراً وتوجه معه إلى قسم عابدين ، وطالب بالافراج عن « علي باشا شريف » — رئيس مجلس الشورى المصري — لأنه ايطالى الجنسية !

على الفور أفرج عن « علي باشا » ..
وفي اللحظة نفسها أفرج عن « واصف باشا » و« الدكتور الشافعي »
بضمانة « عثمان باشا ماهر » ..



والذى حدث — ايضا — ان الحادثة قد رنت في « مصر المحروسة » — القاهرة — فحركت ركود الصيف ، ونكأت جراحاً قديمة كاد بعضها أن يندمل .. شعر الجميع ، حتى هؤلاء الذين ليسوا باشوات ، والذين هم أيضا رقيق ، بأن اللطمة قد طالتهم ؛ وبأن مصر الجريحة المسكينة مكسورة الجناح قد أهينت وأصبحت المسألة مسألة الكرامة المصرية في ذلك الحين كان صبعاليك المصريين — على الرغم من كل شيء — يحترمون الرجال الكبار ويُجلّونهم .. وينزهونهم عن الخطأ .. ولا يطبقون إهانتهم .. هم في نظرهم « أولاد أصول » .. قد يقبلون على أنفسهم الذل والإهانة ، أما الباشوات والكرام الذين يذلونهم ويمرغون كرامتهم في التراب ، فان إهانتهم شيء لا يمتثل .. ومن ؟ من الإنجليز ، الذين نفوا « عرابي » وحطموا الطواشي .. واغتالوا حلم الانسان المصري بالحرية والكرامة . كان لصبعاليك الشارع المصري تاريخ طويل ومعقد مع الكبار ، منذ الفرعون إلى شيخ القبيلة .. وكلاهما كان يمارس الحكم والألوهية معاً . ومع ذلك فإن وجود الإنجليز .. قلب كل الموازين .

كان بعض الذين أعتقلوا ذوي تاريخ لا يحترم .. « علي باشا شريف » مثلاً :

شيخ طاعن في السن ، أرى على الثمانين .. سمين . قصير القامة . يقول عنه « الزعيم محمد فريد » — في مذكراته — انه « كان مشهوراً بالتبذير وسوء التدبير والميل إلى إرضاء الشهوات . يذر كثيراً من أمواله . واستدان مبالغ طائلة فحُجِر عليه لمدة سنتين . وكانت ديونه ٣٤٠ ألف جنيه وأملاكه ١٣ ألف فدان . تزوج أربع زوجات منهن واحدة أصلها مُغنية وسيعة السيرة جداً » .

على الرغم من هذا حزن عليهم صعاليك الشارع المصري أبلغ الحزن وأعمقه . وأخذوا يتابعون المسألة بقلب واجف ..

كان كبار المسئولين يُصَيِّفون كالعادة في بلاد العالم الواسعة .. فالخديو « عباس » كان قد سافر — في أوائل أغسطس — إلى « الآستانة » ومنها إلى « فينيسيا » و« سويسرا » ، مُرفِهاً عن نفسه عناء حكم بلد محتل ومستبدل .. أما « اللورد

كرومر » — معتمد الاحتلال — فكان بلغة « المقطم » — الجريدة ذات الصلة الوثيقة بدار المعتمد البريطاني — « يُروِّح عن نفسه بالصيد والقنص في مروج اسكتلندا ، ذلك أن لبعض أنسيائه مروجاً فسيحة تبلغ ١٥٠ ألف فدان يكثر فيها القطا .. وفيها غدير موصوف بكثرة الأسماك وكبرها ، يقصدها الصيادون من كل فج » . وفي الإسكندرية كان « نوبار باشا » — رئيس الوزراء ونائب الخديو — يمارس سلطاته من منزله على شاطئ البحر المتوسط .



اكتفى « نوبار » بأن أرسل في طلب « النسيو روكاسيرا » — المستشار بقلم قضايا — المالية — و« حسن بك عاصم » — الافوكاتو العمومي لدى المحاكم الأهلية — إلى الإسكندرية للمفاوضة معهما في المسألة ..

وبدأ الجميع يدرسون القضية من الناحية القانونية ..

كان الرقيق قد ألغى من مصر ، بمعاهدة مصرية انجليزية أبرمت في سنة ١٨٧٧ وتطبيقاً لها صدر أمر عال من الخديو في أغسطس (آب) من العام نفسه ، ينص على فترة انتقال مدتها اثنتا عشرة سنة يسمح خلالها للأسر التي تملك جوار أو عبيداً أن تتاجر فيها مع غيرها . « وبعد مُضيّ المدة المحكي عنها ، إذا كان أحد من رعايا الحكومة المحلية يخالف الأمر ويتجرأ على بيع الرقيق السوداني أو الحبشي تصير مجازاته بالاشغال الشاقة لمدة أقلها خمسة أشهر ، وأكثرها خمس سنوات » .

وجعل القانون محاكمة المتهمين في قضايا الرقيق من اختصاص مجالس عسكرية تُشكّل بأمر السردار — أى القائد الإنجليزي للجيش المصرى — ولم يعن القانون بتحرير العبيد الموجودين طرف العائلات في داخل البلاد . فطالما أن العبيد أو الجواري لم يطلبوا عتقهم ، وطالما أن الأسر التي تملكهم لا تتاجر فيهم ، فلا موجب لتحريرهم ، واعتبرهم القانون جيلاً انتقالياً ، يمكن أن يظل على حاله إلى أن ينقرض . وعند تطبيق القانون اكتشفت « مصلحة الغاء الرقيق » أن مواده لاتتضمن نصاً صريحاً بمعاقبة من يشتري الرقيق ، ولتلافى هذا النقص أصدرت وزارة الداخلية منشوراً تُفسّر فيه القانون ، وتقول بأن العقوبة تشمل البائع والمشتري ..

رأى المستشاران اللذان استدعاها « نوبار » أن القانون لايلزم بمحاكمة مشتري الرقيق ، وأن المنشور الوزاري لايجبر القانون . لكن مجلس النظار شعر بأن وراء المسألة ضغطاً انجليزياً عنيفاً ، ولم يجد لديه القوة لمعارضة السردار . فسلم أمره لله ، وحول المسألة الى المجلس العسكري العالمي ..

وصدر قرار من «السردار كتشنر باشا» بتشكيل المجلس برئاسة ضابط أرمني هو « زهراپ باشا » وعضوية عدد آخر من الضباط الإنجليز والمصريين .

وتابع الشعب الأمر بقلق . وتوجهت كل القلوب إلى رُفى سويسرا ، تنتظر أن يتدخل الخديو الشاب لإنقاذ كرامة البلاد ، وحفظ المقامات العالية ، وبالفعل فإن « نوبار » قد أجّل انعقاد المجلس بطلب من الخديو ، لكن التأجيل لم يستمر سوى

يوم واحد فقط .

خضع الجميع في النهاية لضغط الاحتلال .. وعُقد المجلس بالفعل ..



إنه في يوم ٤ سبتمبر (إيلول) سنة ١٨٩٤ . انعقد المجلس العسكري المحكي عنه . ووقف « حسين باشا واصف » ، و « محمد باشا الشواربي » ، و « الدكتور الشافعي بك » في قفص الاتهام . أما « علي باشا شريف » فقد سقط مريضاً بأزمة قلبية حادة ، وأُجِلَّت محاكمته إلى حين شفائه .:

بجوار الذوات الفخام وفي القفص نفسه ، وقف أربعة من البدو مُغبرو الثياب والملاح . وسمسار يهودي ، وصاحب عرْخانهِ .. وصاحب المنزل الذي أوى الجميع .. ومرشد الشرطة الذي خان وظيفته ..

على الرغم من أن القاعة كانت ضيقة ، فإن مصر كلها قد ازدحمت فيها .. ألقت قلوبها في ممراتها الضيقة المزدحمة .. تسمع وترى ... وتتوجع ..

الضحكة الدامعة في وسط كل هذا .. نطقت بها وجوه الجواربي أنفسهم . أنماؤهن غريبة كوضعهن تماماً . الثلاث اللواقِ اشتراهن « علي باشا شريف » ، هنّ « حليلة » و « سعيده » و « مراسيلة » . لم تعجبه سعيده . أمرها أن تجري أمامه . قال « دى مرضانه » ، أرسل فاستبدلها بفاطمة . دفع ثمناً للجواربي الثلاث ستين جنياً . الواحدة بعشرين . ثلاث نساء فائنات ، ساخنات ، يطبخن ويكنسن ، يفسلن الاقدام المهركة بالمياه الساخنة . يضاجعن الباشا العجوز لو سمحت شيخوخته .

خَضَعَت البنت للكشف الطبى القاسي دون الم .. قالت « سعيده » — تلك التي رسبت في الاختبار



— « سيدى الى فى سيوه مات .. وأهل بيته باعونى لسيدى «علي مبروك» —

النخاس — وجينا من سيوه لمصر » .

أمه بنت أمة .. عبدة من سلسال طويل من العبيد والجواري والإماء . كذلك كانت الأخريات .. الواحدة منهن لاتعرف نطق الأسماء دون أن تسبقها بلقب « سيدى » .. النخاس سيدها .. السمسار سيدها .. « ياسيدي القاضي » .. ليس فى قاموسها إسم لاتمنحه لقب السيادة ... وهن لا تعرفن الأماكن ولا التاريخ .. مخلوقات كتب عليها أن تعيش تحت الأقدام دائماً .. تباع .. تشتري .. لاتعرف الا النظر لأسفل .. يقول « سيدى القاضي » لزنوبة — احداهن

— « ارفعى راسك وانت بتكلمى » .

ترفع رأسها لثوان ، لكن الرأس ولد محنياً ، هى لاتتحكم فيه . يتحكم فيه التاريخ والزمن الوغد . يُكرّر رئيس المجلس طلبه حتى يئأس فيسلم أمره لله ، ولأنهن جوار فهن لايعرفن شيئاً من العالم لا المكان ، ولا الزمان ، ولا الحاضر ولا الماضي ، السادة يعرفون أما هنّ ففي خدمتهم .. تصف « مريم » المكان الذى نزلت فيه فتقول « جنب الحجرين الكبار والحجر الصغير » .

تضحك القاعة .. انها تقصد أهرام الجيزة !! . يلتقها « سيدى القاضي » المعلومات ، لكنها لاتجسر على تردادها .. كيف تتجاسر هى الأمة بنت الأمه نسل الجواري إلى الجد المائة — فتعلم مايعلمه هؤلاء السادة الذين يسألونها . هى أيضاً لاتعرف اللحية .. يسألها المحامى هل تعرفين «شوارى باشا» فاذا أجابت بالإيجاب سألتها « هل له لحية ؟ » . على وجه المحامى النابه ملامح إلتصار . إرتبكت الشاهدة . الباشا برىء . لأن الشاهدة لاتعرف اللحية . يقول رئيس المجلس

— « كيف لا تعرفين اللحية ؟ .. اللحية عبارة عن شعر ينبت فى الوجه » .

يشير أحد أعضاء المجلس إلى لحيته الوقور . حيثذ تقول

— « نعم له لحية » .

يضحك المجلس .

رفه السادة عن أنفسهم . مكدودون هم من عتاء العدل بين الناس . أمامهم لحم يباع بأرخص مما تباع البهائم فى عزيمهم واقطاعياتهم الشاسعة . لحم ملء

بالانفعالات والآمال والأحلام والغرائز ..

أن لكل من «حليمة» و«سعيدة» و«مراسيله» و«فاطمة» و«زنوبه» و«مرهم» ان
تُكُن محل إهتمام العصر كله .. تذكر الصحف أسماءهن .. تصف وجوههن السوداء
الوسيمة .. وصباهن النضر .. وملابسهن التي أتین بها من «سيوه» و
«جغوب» .. يهتم بهن ناظر النظار و«اللورد كرومر» و«الخديو عباس»
وزارات الخارجية في لندن وباريس وروما . تهتم بهن «التيمس» و«ذی تروث»
وكبريات صحف العالم ..

لم تكن الجوارى الست بشرا، كن مجرد قميص عثمان .. لذلك لم يهتم بهن أحد
اهتماماً حقيقياً .. ولم تكن حريتهن أحداً فالمهمون هم الباشاوات، والصراع يدور على
شيء آخر تماماً.



توقعت «المؤيد» — جريدة الوطنيين المصريين التي يحررها «الشيخ علي
يوسف» — أن يكون للحادثة أصداء هائلة في أوروبا .. وذكرت أن وكالات الانباء
سوف تذيعها في أرجاء الأرض وأن نتيجة ذلك أن الجبهات الاستعمارية «سوف
تطالب الحكومة البريطانية بأن تستولى على النيل الأعلى نهائياً لتقطع الطرق على
النجاسين وأن تتبع خطة العُسف في معاملة المصريين ردعاً لهم وزجراً .. وقد صح
ماتوقعته «المؤيد» ، التي كانت أول من تشكك في المسألة فأشار مراسلها
السكندري ، إلى أن الحادثة دُبِرت خصيصاً لكي تبرهن على «عدم كفاءة رجال
الشورى لمناصبهم» . ونبت في يوم آخر إلى أن اختيار «علي باشا شريف»
بالذات لإيقاعه في المظب عملية مقصودة «بصفته رئيس مجلس كان في آخر السنة
الماضية يعارض في بقاء «مصلحة إلغاء الرقيق» ويبرهن على قلة الحاجة إليها بزوال
معنى الاسترقاق من عقول المصريين» .

وأربكت الحادثة «المؤيد» ومن تنطق باسمهم ، فخلطت بين الأصول والفروع ،
وشنت حملة ضد ماوصفته التدخل في «الحرية الشخصية» للباشاوات ، وإساءة
استعمال السلطة معهم . فقد أشارت إلى أن الاجراءات التي اتخذها «جيفر بك»

هى اجراءات متعسفة . فبفرض ثبوت التهمة على الباشاوات ، فان الضرورة لم تكن تستدعي حبسهم احتياطيا في قسم شرطة عابدين ، على أساس أن الرخص المعطاة للسلطة في حبس المتهمين احتياطيا ، هى رخصة قصيد منها الحيلة خشية الهرب أو التدخل لإفساد التحقيق باخفاء الأدلة أو تهديد الشهود ، ولعدم توافر هذين الركنين فان حبس الباشاوات احتياطيا هو إساءة لاستعمال السلطة واهدار للحرية الشخصية (11) .

وقصرت دفاعها على أن شراء الرقيق هو عمل حضاري ، بعكس بيعه الذى أذنته أحيانا ، وتجاهلته غالبا . وذكر مراسل « المؤيد » السكندرى — في هذا الصدد — أنه لو ثبت أن الذوات الكرام الفخام قد فعلوا ذلك فهم « لم يقدموا على ذلك إلا عملاً للخير » .

وذكر كاتب آخر « أن الرقيق لم يطمعوا في نوال الحرية إلا مجارة للأحوال في نيل تلك الورقة من مصلحة الرقيق بعقدهم ، لكنهم لم يفارقوا منازل شَبَّوا فيها وشابوا على عدم معرفة سواها ، ولن يفارقونها إلا بفراق أرواحهم لأجسادهم . وهم الآن يستقلون في حفظ كرامة مخدومهم حفظهم على أنفسهم » ، وسخر من العبيد الذين « لذَّ لهم إسم الحرية » ف « غادروا منازل أنسهم » وأدى بهم هذا إلى « ان يعاشروا أمثالهم من أبناء جلدتهم ، ففسدت أخلاقهم تمام الفساد .. وأصبحوا ضربة قاضية على الحرية وعالة على الإنسانية وقد بلغ الشقاء ببعضهم مبلغا ليس بعده غاية ، وهم أحرار . فليتهم لبشوا أرقاء ، فإنه كان خيرا لهم في كل حال » وقال الكاتب في النهاية بلهجة ضعيفة « أما منع الرقيق بالإجمال ، فهو خير واسطة لرفع لواء المدنية في العالم » .

وقد ردد الدفاع عن « شواربي باشا » — وكان يتولا « خليل بك ابراهيم » المحامى — هذه الفكرة . فقال إن شراء الجوارى عمل انساني عظيم ، « ذلك أن المוסر مثلاً يتنازع جارية أو مملوكا أو عبداً فينقله من حالته التعميسة إلى حاله سعيدة ، ويحسن تربيته ويقوم بكمال تهذيبه ويكسوه ويشبعه ، وبالجمله ينقذه من وهدة الشقاء ويرفعه الى أوج الراحة والرخاء » .



وأكد على فكرة أن القانون لم يقض بمعاقبة الشاري « ولو قضى بذلك لكان هذا خارجاً عن دائرة التصور ، إذ لا يُعقل أن من يفعل الجميل يقابل بضده ، وأن من ينقل الرقيق من دور إلى دور ، يكون جزاؤه هو نفس جزاء من يتجر به » .

والغريب أن الدافع عن « واصف باشا » ، قد احتج في مرافعته على قلم الرقيق لأنه أخرج الجارية « سعيدة » من منزل الباشا ومنحها شهادة العتق ، وقال « بفرض المستحيل أنه اشتراها فانه لا يحق للمذكور أن يعتقها طالما أنها لم تشتك أو تطلب عتقها » .

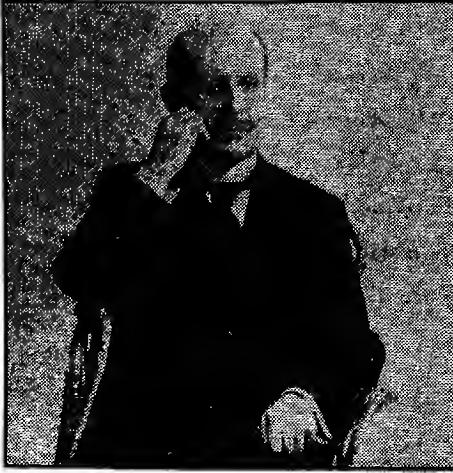


من المضحكات المبكيات في زمن الجوّاري ذاك ، أن حرية الانسان لم تهم أحداً كما يليق ، ولم يدافع أحد عنها بشراسة ووضوح وصراحة .. الا صحيفة واحدة هي « المقطم » جريدة الاحتلال الانجليزي ، والمدافعة عن وجوده ، هي وجدها دون الصحف الوطنية .. وللانصاف فان « المدعى العام » قد دافع ايضاً .. لكنه على الرغم من مصريته كان ممثلاً لمصلحة إلغاء الرقيق . لإنجليزي العقل والتفكير .

وقد بنّت « المقطم » موقفها على أساس منطلق واحد ، هو قاعدة المساواة أمام القانون .. فقالت « إن العادة المتبعة في مصر من يوم تمهّدها بالغاء تجارة الرقيق سنة ١٨٧٧ هي أن يعامل شاري الرقيق معاملة بائعه ، فيُحاكم محاكمته ويعاقب معاقبته ، وإن أحكاماً أُصدرت على كثيرين عوقب فيها الشارون كالبائعين ولم يلتفت إليهم أحد ولم ينازع في ذلك منازع » .

وذكرت أن المنازعة التي ثور الآن حول تطبيق القانون على الشاري تصدر من الأعيان والباشوات الذين « يتمنون أن يكونوا هم السادة وسائر الناس العبيد » .

وفي الموضوع فان « المقطم » قد انحازت تماماً الى جانب تحرير العبيد .
ونشرت في هذا الصدد بحثاً طويلاً من جزأين ، بعنوان « ما سمعنا بهذا في آبائنا
الأولين » ذكرت أنه بقلم « أديب فاضل من وجهاء المصريين طالما قارع ببراعة
فحول الأدباء وسحر بحسن بيانه ألباب أولي الالباب » .



الدكتور يعقوب صروف أحد صاحبي « المقطم »

وقد دافعت في هذا البحث دفاعاً
مجيداً عن حرية الانسان واستعرضت
تاريخ الرق من أقدم العصور وأوضحت
موقف الاسلام غير الودي تجاهه ، ذلك
الموقف الذى يتساوى مع التحريم ..
وقالت ان « الزنجية المشتره بالثمن كما
تشتري البقرة قد أصبحت — في عهد
الاحتلال — متساوية الحقوق بمالكها » ،
بل إن هذه الزنجية قد وقفت « بجانب
كرسي مالكيها تتهمة وتحاكمه وتشهد
عليه وتشير اليه » . وختمت بحثها هاتفة
بخماس « أنتم أيها العبيد إعلموا أنكم
إخواننا ، لكم ما لنا . وعليكم

ماعلينا .. لا فضل لقرشي على حبشي الا بالتقوى .. ولا يهولن أسيادكم أن تتساواوا بهم
في الحقوق وليهونوا على أنفسهم فكلكم لآدم .. وآدم من تراب » .

وعالج المدعي العمومي المسألة على أساس أن الشراء والبيع وجهان لعملة
واحدة ، لا وجود لاحدهما دون الآخر ، وقال « إن مثل هؤلاء النخاسين المساكين لم
يتجشموا الأتعاب ويكابدوا المشقات في إستحضار الرقيق إلا لعلمهم بوجود مشترين
مثل حضرات هؤلاء الباشوات » .

ذلك جانب من سر العقل المصري ، ثنائه الغريبة .. الصحف الوطنية
تبرر إنتهاك حرية الانسان ، وتعتبر أن شراء الجوارى عمل عظيم .. وهى التي

تطالب بالحرية والدستور والقانون . وصحف الإحتلال ، التى تدافع عن شرعية انتهاك « حرية الأمة » بأكملها ، هى التى تدافع عن العييد وتطالب بتحريرهم .. وبالمساواة أمام القانون بين الباشاوات والنخاسين !..

وقع الدفاع عن المتهمين في مأزق ، كان عليه أن يهاجم « مصلحة إلغاء الرقيق » وما اتخذته من اجراءات ، ولكن دون أن يستفز ذلك الإحتلال .. طلباً للسلامة وخوفاً من التورط — ولعل هذا كان أحد الدروس التى لقتها سلطات الإحتلال لكل المصريين — غازل « إسماعيل بك عاصم » الإحتلال طويلاً في مرافعته ، وتحدث عن دوره في نقل مصر إلى المدنية، وعندما تعرض لإجراءات القبض على المتهمين لم يناقش شرعيته « ذلك أن أمراً مثل هذا من اختصاص رجال الحكومة وهى شأنها مع موظفيها » .. وأردف « ولكن نقول إن عمال قلم الرقيق يجتهدون .. والمجتهد لا يكون معصوماً ، بل هو دائماً معرض لكل خطأ » .

أثارت الكلمات جمهور الحاضرين فتصاعدت منهم همهمات ..



وكان للحادثة آثار ضخمة في العالم .. سارعت الصحف الإنجليزية إلى اتهام المصريين بالتوحش والبربرية .. وإلى التأكيد على ضرورة بقاء مصلحة إلغاء الرقيق وموظفيها الإنجليز وكل الموظفين « الملكية » و « الجهادية » في حكومة مصر ..

وعبرت عن دهشة الشعب الإنجليزي « المشغوف بتحرير الانسان والذي يرى لنفسه الفضل الأول في محو الاسترقاق من بلاد الشرق » . وذهوله « لحرص وجهاء المصريين على استبقاء الرقيق » . وتفزلت « التيمس » في العدالة الإنجليزية التى تلقن الشعوب الممجية دروساً في الحرية .

وفي ايطاليا أمرت وزارة الخارجية بنفى « المسير جوارنيرى » — صاحب ومدير جريدة « الجورنال إجبسيان » — وهو فرنسي ايطالي — التى تصدر في

مصر — لأنه هاجم إنجلترا ، وهاجم تصرف الموظفين الإنجليز في مسألة الرقيق ..
ثم أمرت بنقل القنصل الإيطالي في مصر لأنه تدخل للافراج عن « علي باشا
شريف » وطلب تأجيل محاكمته دون أن يستأذن من الحكومة الإيطالية أولاً ..
كان شهر العسل الإيطالي الإنجليزي لم ينته بعد !

وكانت « المؤيد » قد تزعمت حملة تطالب فيها بتوحيد القضاء ، وعدم تطبيق
قانون الأحكام العسكرية على المدنيين وإحالة كل القضايا إلى القضاء الأعلى ، أى
إطلاق حق استئناف الأحكام والظعن عليها بالنقض وسخرت « المقطم » من ذلك
وقارنت عهود ما قبل الاحتلال ، بعهد الاحتلال .. وذكرت المصريين بمظالم
« اسماعيل باشا » وعهده الأغبر .. ثم قالت « ولا يجهل أحد أن المحاكم لم تستقل هذا
الاستقلال ولم تأمن مداخله الحكام في أحكامها إلا بعد ما شاد المحتلون للقضاء
على صروح الاستقلال وأخذوا بناصية رجاله حتى لا يتعرض لهم الحكام في حكم من
الأحكام » .

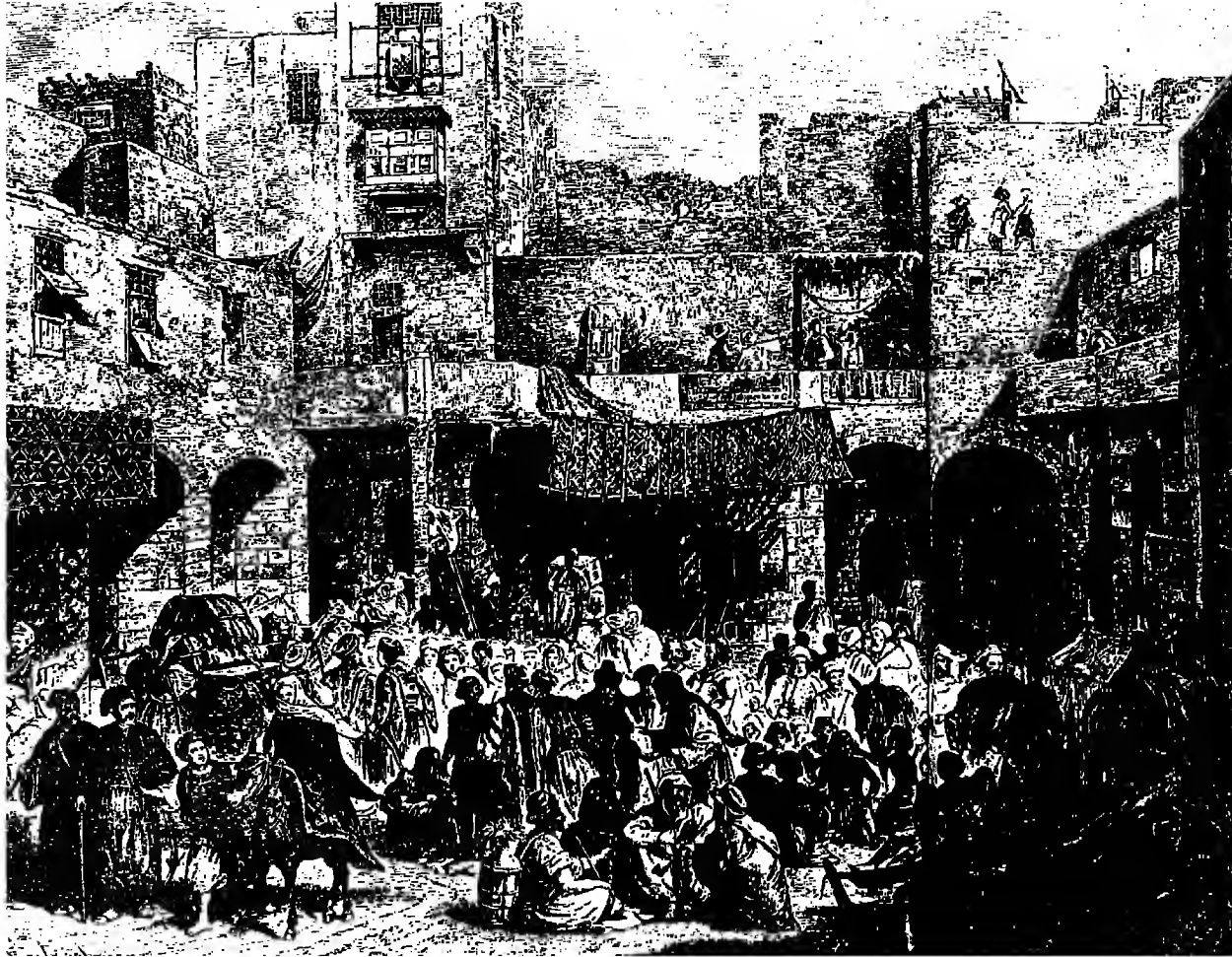
كان الإنجليزي قد استلبوا حرية مصر ، بتخويفهم المصريين من طغيان
« اسماعيل » !
بعد أم ع من بدء المحاكمة ، صدر حكم المجلس العسكري . وقد قضى
ببراءة « حسين باشا واصف » و« محمد الشواربي باشا » ، وحكم بالسجن خمسة
شهور على « الدكتور عبد الحميد الشافعي » .. وبأحكام تتراوح بين عام وعامين
على النخاسين .

وبهذا رفض حكم المجلس العسكري كل الدفوع القانونية بأن المشتري لا عقوبة
عليه .

وقد جاء حكم الإدانة على « الدكتور الشافعي » نتيجة منطقية لأنه الوحيد
الذي اعترف فعلاً بأنه اشترى الجواري ، بينما أصر « واصف باشا » على أن حرم
الدكتور قد أرسلت الجاريتين لتتعلموا الطبخ في مطابخه .. وكانت بعض الصحف —
وخاصة « الأهرام » — قد اتهمت « الدكتور الشافعي » بأنه دسيسة إنجليزية ، وأنه
اعترف ليورط الباشوات الثلاثة في الجريمة خدمة لأهداف الاحتلال .. وهو ماسخرت

منه « المقطم » — بعد صدور الحكم .. واتخذته دليلاً على نزاهة القضاء ، واستقلاله في ظل الحكم الانجليزي ..
وقد رحبت الصحف الوطنية بالحكم .. وفرح له القلب المصري .. وامتلات صفحات الصحف بالمادحين للمجلس العسكري ، لدرجة أن « المؤيد » قد اعتذرت عن نشرها لكثرتها الشديدة وضيق المساحة . وجاءت رسائل مراسليه في أنحاء البلاد تصف مظاهر الفرح والبشر والسرور بتبرقة كبار الرجال من التهمة ..

وسخر أحد مراسلي المؤيد من « الدكتور الشافعي » ، وخاصة أن محاميه كان قد لقيه « بالصادق » . قال المراسل مستشعراً :
والصدق إن ألقاك تحت العطب لاخير منه .. فاعتصم بالكذب !!
أما « ابراهيم رمزي » .. صاحب جريدة « الفيوم » — والكاتب الروائي والمسرحي الشهير — فقد نظم « مدحة » في المجلس العسكري .. قال فيها :



سوق الجوارى في بداية القرن الثامن عشر

دعوى الرقيق أبانت عدل من حكموا فيابنى مصر.. أنتم خير أقبال
فبائع الناس ذوو إثم بفعلته لكنّ شاربهم خيل لهم غال
وكان لا مفر من اتخاذ اجراء مع « علي شريف باشا » ، الذى منعه مرضه من
حضور المحاكمة .. وشعرت سلطات الاحتلال بأنها قد انتقمت لنفسها بما فيه
الكفاية .. فاكتمى السردار بأن يطلب من الباشا أن يكتب اعترافاً بالجريمة .. ينهيه
برجاء مسامحته والعفو عنه ..

وقد كان ..

كتب الباشا اعترافاً مذلاً ومهيناً ، بأنه اشترى ثلاث جوار « وأعترف بأني
مذنب في هذا العمل لعلمي أن هذا غير جائز .. ولكن حصل ذلك مني بنوع
الإهمال ، والآن .. وقد ندمت وتأسفت على حصول ذلك .. وعليه أطلب العفو
والسماح من لدن ولي الأمر » ..

أدانت « المؤيد » موقف الباشا المهين للكرامة .. وكانت في بداية الأزمة قد
اعتذرت عن تصرفه ، فذكرت أنه « لم يظهر الرغبة في الحماية الطلبانية .. ولكن الذي
اضطره لذلك هو انه منع من الاتصال بـ « نوبار باشا » .. ولكنها وبعد موقفه
الأخير أدانته بكلمات قاسية .

قالت : « لا خلاف أن سعادة الباشا قد أساء التصرف أولاً وثانياً .. فلقى
من الإهانة واللوم مالمقى .. وكان الواجب عليه أخيراً بعد ما حاول الخروج من الوطنية
والإحتماء في الأجنبية أن يتذرع بالصبر .. ويقبل المحاكمة مذنباً أو بريئاً » ..

استقال « علي باشا » من رئاسة « مجلس شورى النواب » .. وظل في منزله
حزيناً وحيداً .. حتى مات بعد عامين في سنة ١٨٩٦ .. والغالب أنه مات كمدأ !
لا أحد يدري أين ذهبت الجوارى بعد ذلك .. مع كل واحدة منهن ورقة عتق
وتحرير من مصلحة « جيفر بك » .. لكنهن بلا عمل ولا أسرة ولا مستقبل ..
الغالب أن مريم — أكثرهن ذكاء ومشاكسة — كانت أول من مزق ورق عتق
وعادت الى بيت سيدها .

« ورق عتق » ؟ ماقيمتها في يد انسان جائع ، في وطن محتل !



هالة من نهاية القرن الماضي

عاد اللورد « كرومر » في مقتبل الخريف من مروج أنسابه المليئة بالقطا في اسكتلندا .. وعاد الخديو من مصيفه السعيد فوق جبال سويسرا .. فطالبه اللورد بأن يعين مستشاراً إنجليزياً لوزارة الداخلية المصرية .. هاجت الصحف .. موظف إنجليزي في وزارة الداخلية : وزارة العمدة والخفراء والأعيان والضبط والربط .. إن وزارة الداخلية هي مصر .. فكيف نتركها لحاكم إنجليزي .. لكن أحداً لم يجسر على مزيد من الغضب . ولم يستطع أحد أن يقول بأن المصريين قادرين على حكم أنفسهم .. بينما اعترف الباشا رئيس مجلس الشورى لم يخف مداده بعد .. نخاسون وتريدون حكم أنفسكم ؟ عين المستشار الإنجليزي في وزارة الداخلية .. في أواخر سبتمبر (أيلول) — ١٨٩٤ — عاد إلى مصر كما ذكرت « المؤيد » « الأديب مصطفى كامل أفندي » — أحد تلامذة مدرسة الحقوق وصاحب « مجلة المدرسة » — وعاد إليها أيضاً « حضرة الأصولي الفاضل » سعد بك زغلول « القاضي بالحكم الأهلية » ..

كان الخريف يقبل وانياً ، حاملاً معه شاباً وسيماً كعاشق أضناه السهر . وفلاحاً متوسط العمر ، غير مشذب الشارب .. قدر لكل منهما بعد ذلك بسنوات أن يكون غضب مصر الجسور ، وصوتها العالي — إلى حد الموت حباً — المطالب بتحرير الإنسان المصري .. وحرية الوطن المصري ..

ذلك لأنها .. هي — قضاؤنا وقدرنا — لم تعقم أبداً ..



رصاصا للامير سيف الدين

هي حكاية من فصلين ..
أثار كلاهما فضول الذين عاصروا أحداثه .. ودهشتهم .. وحماستهم .. وإلى
حد ما ، ملأ حلوقهم بالمرارة وقلوبهم بالشجن ..

في الفصل الأول ، كانت الحكاية من النوع الملكي ، يحمل أبطالها لقب
« صاحب السمو » ، وتدور حوادثها بين عامي ١٨٩٥ و ١٨٩٨ — وراء جدران
قصور فخمة يتسلى سكانها باطلاق الرصاص على أهداف صغيرة ، توضع فوق
رؤوس عبيدهم ..

ولأن التعاسة كانت تظلل مبانيها الفخمة ، فقد أسدلت ثلاث رصاصات
أطلقها « البرنس أحمد سيف الدين » على « البرنس أحمد فؤاد » — ابن عم والده

وزوج شقيقته الرئيسية « شويكار » — الستار على الفصل الأول من الحكاية ..
بملاً أنصار الاحتلال البريطاني لمصر ، الدنيا صراخا ، بأنه لولا الاحتلال السعيد لما
حدث ولا في الأحلام — أن يقف برنس من الأسرة المالكة أمام محكمة الجنايات ،
ليحاكمه قضاة مصريون ، ويجرسه في قفص الاتهام جندى من أبناء الفلاحين .

وبعد ثلاثين عاما من هذا التاريخ — وفي عام ١٩٢٨ — ارتفع الستار عن
الفصل الثاني من الحكاية ، وهو فصل شعبي ، إذ انضم إلى أبطالها من أصحاب
السمو والجلالة ، اثنان من أبناء الفلاحين ، لاتحري في عروق أحدهما نقطة واحدة من
الدماء الزرقاء .. هما « مصطفى النحاس » — رئيس الوزراء ورئيس حزب « الوفد
المصري » و « ويصا واصف » رئيس مجلس النواب . وأحد أقطاب « الوفد » ،
الحزب الذي يضم أغلبية المصريين ، ويقود الحركة الوطنية ، ويتزعم جماهير الشعب .

وخلال هذه الأعوام الثلاثين — التي قضى الأمير « سيف الدين » معظمها في
مضج للأمراض العقلية — كانت الدنيا قد تغيرت .. فاشتعلت ثورة ١٩١٩
العاصفة ، وانتهت بأن حصلت مصر على نصف استقلال ونصف ديمقراطية ، أتاحا
للأمير « أحمد فؤاد » — الهدف الذي توجهت إليه رصاصات « سيف الدين » —
أن يصبح ملكا لبلد دستوري ، وأتاحا لأبناء الفلاحين وصغار التجار ، الذين قادوا
الثورة ، وكانوا وقودها — ومنهم « مصطفى النحاس » و « ويصا واصف » — أن
يكونوا وزراء وزعماء .

ورفع المستعمرون البريطانيون شعار : لاديمقراطية بلا معاهدة تحالف تضي
شرعية على وجودنا في مصر .

أما « الملك فؤاد » فقد رفع شعار : الملك لا الأمة — هو مصدر كل السلطات .
بينما أصر « مصطفى النحاس » — خليفة « سعد زغلول » — على ألا يتنازل
عن الاستقلال التام ، أو يفرط في حق الأمة في أن تكون مصدر كل السلطات .

ولم تكن قد مضت سوى شهور قليلة ، على وفاة « سعد زغلول » ، وتولى
« مصطفى النحاس » لرعاية الأمة حين رفض مشروع معاهدة التحالف التي
عرضها الانجليز في تلك السنة — ١٩٢٨ — فأثبت بذلك أنه متشدد كسلفه وأنه

ليس مرنا ، ولن يسلم البضاعة ، فكان لابد من تأديبه وتطويعه ، وإجباره عن الاختيار — بين « الاعتدال » أو « الرحيل » .. إذ كان أعداء الأمة ، قد تنفسوا الصعداء بعد وفاة « سعد » ، ولم يكونوا على استعداد للإنتظار — حتى يتحول خليفته إلى صورة أخرى منه .

وهكذا بدأ البحث عن فضيحة تنسف زعامته ، وتلوث سمعته ، وتقضي على مستقبله ، ليستروا بسحائب الدخان المتصاعدة منها ، فيحطمون الدستور ، ويقضون على الحياة النيابية ، ويقصون زعيم الأغلبية ، وحزبه المتشدد عن السلطة ، ليأتي « المعتدلون » فيوقعوا معاهدة التحالف ، ويسلموا البضاعة ، فيرتاح المستعمرون من مطالبة الوفد بالاستقلال « التام » .. ويرتاح « الملك فؤاد » من اصرار « النحاس » على أن تكون الأمة مصدر كل السلطات ..

وأثناء البحث عن هذه الفضيحة ، سرق المتآمرون من منزل أحد المحامين الوفديين في الاسكندرية ، عقد اتفاق للدفاع في قضية أمام « مجلس البلاط » ، كان « مصطفى النحاس » أحد الموقعين عليه .. وكانت والدته الأمير « سيف الدين » — عدو الملك القديم وشقيق مطلقته المجنون — هي الطرف الثاني ..

واختار المتآمرون أن يكون هذا العقد هو موضوع الفضيحة التي ستقضي على زعيم الأغلبية « مصطفى النحاس »

فكيف بدأت الحكاية ؟ . وكيف تحاورت خلايا العقل المصري حول العلاقة بين الاستقلال والديمقراطية ؟ . وكيف انتهت المؤامرة على زعيم الأغلبية ؟ ..



البطل الأول للقصة بفصلها « الملكي » و « الشعبي » هو الأمير « أحمد سيف الدين » :

شاب رفيع .. طويل القامة .. وسيم الى درجة واضحة .. عصبي المزاج . من أكثر أمراء الأسرة المالكة المصرية — باعتبار ماكان — إثارة للضجيج ، مع أنه لم يتول أي منصب رسمي في حياته ، داخل القصر الملكي أو خارجه بل قضى ثلاثين عاما — هي أكثر من نصف عمره — في مستشفى بريطاني للأمراض العقلية ! . وهو حفيد « إبراهيم باشا » ابن « محمد علي » . ولد في سنة ١٨٧٨ . كانت والدته أميرة تركية عثمانية تنتمي للبيت السلطاني في استانبول . وهو في الثامنة ، رأت والدته « البرنسيس لجوان هانم » أن تكرمه بتلقي العلم في المكتب السلطاني بالآستانة . فأرسلته إلى هناك ليبقى ست سنوات وحيدا .. بعيدا عن أي تربية حقيقية أو تهذيب .. لمجرد إرضاء رغبتها « العثمانية » في أن يتربى ابنها مع أولاد السلطان التركي .. وعندما عاد إلى مصر في الرابعة عشرة ، كان أبوه يُسلم الروح . وفي نفس الوقت يسلمه هو وتروته الطائلة إلى عمه « الأمير أحمد كمال باشا » ليكون وصيا عليه .



ولأن الثروة في نظر العم أهم من أي شيء آخر ، فقد وجه همه كله إلى تنميتها ، تاركاً المراهق العائد من « استانبول » يصرف أموره بنفسه .. وكان الأمير الصغير قد عاد بعادات مرذولة ، وتصرفات طائشة . كان نبتة بريّة ، لم يهتم أحد بتربيتها أو بتعليمها أي شيء ، وخاصة إذا كان هذا الشيء هو الأخلاق .

ويتشاجر « سيف الدين » مع شقيقه الكبير ويتضاربان .. ويتدخل العم



الأمير سيف الدين .. والأمير محمد وجد الدين في طفولتهما

قليلا .. ولأيهم كثيرا .. وتتزايد النفوز بين الشقيقين .. وتتتاب « سيف الدين » حالات تشنج عصبي .. ويعوده الأطباء .. وتهتم به شقيقته « شوپكار » — وكانت تكبره بعامين — وتقرضه .. وتنشأ بينهما صداقة وثيقة .. يعرض معها « سيف الدين » احساسه بأهمال عمه ، وإهانات شقيقه المستمرة له ..

وعندما يبلغ سن الرشد ، يتسلم ثروته .. ويعيش مع إخوته في قصر والدهم الضخم في الجزيرة ، وكانت تحيط به حدائق شاسعة . وينتقل أحيانا ليقيم في سراى لهم بقصر الدوبارة — مبنى مجلس الوزراء المصري الآن — ويقضي وقته في هوايات تافهة .. تتيحها له ثروة واسعة تقدر قيمتها بعشرة ملايين من جنيهات ذلك الزمان . وتتزايد مشاكله مع شقيقه .. ولا يجد صدراً حنوناً سوى أخته .. وكانت أهمها تقيم في « إستانبول » !

وهو في السابعة عشرة فوجيء يوماً بشقيقته تغادر السراي لتقيم بعيداً في الزعفران .. حيث قصر زوجها « الأمير أحمد فؤاد » .



كان ذلك في عام ١٨٩٥ .. وكان « الأمير أحمد فؤاد » أيامها في السابعة والعشرين . وهو نفسه حضرة صاحب العظمة « السلطان فؤاد » — كما لقب بذلك عندما تولى عرش مصر سنة ١٩١٧ — ثم تغير لقبه الى حضرة صاحب الجلالة ملك مصر عند اعلان الاستقلال في سنة ١٩٢٣ .

و « البرنس فؤاد » ، وهو أصغر أنجال « الحديو اسماعيل » .. كان معروفاً آنذاك في أوساط العائلة المالكة بأنه شاب مُفلس كثير الاقتراض ، مقامر ، سكير .. وهي شهرة تعدت الأوساط الملكية لتصل إلى رجل الشارع العادي ، الذي كان يصفه بأنه « شمام » . ولم يكن مقصوداً بهذا التعبير العاصي معناه الحقيقي —

وهو شم الكوكابين — ولكنه تعبير يصف تدهور أحواله العامة ، وافتقاده للإحترام الاجتماعي .. كان بتعبير المرحوم بزم التونسي — « مقامراً لا ترحب به أندية القمار — لأنه مفلس ولا يسدد ديون اللعب .. وكان يركب الحانطور ولا يدفع للحوذى أجرته .. ويطرق منازل أصدقائه ليلاً ويطلب الطعام » .

الخير أحمد فؤاد في شبابه . أيامه القلبي ..

وكان هذا كله طبيعياً لأنه ابن « الخديو اسماعيل » ..
فالملاحظ — والفكرة قالها استاذنا يحيى حقي شفاة — أن الفرع الذي ينتمي إلى « اسماعيل » من أسرة « محمد علي » ، فرع شره إلى المال بدرجة مرعبة ، فمن تول منهم العرش — « توفيق » و « عباس حلمي » و « حسين كامل » و « فؤاد » و « فاروق » — كانوا لصوصاً مشهورين . وكان شرهم الأساسي للأرض .. يبذلون الجهد لاستلابها بأي سبيل حتى لو كان اغتصاب التنظر على الأوقاف الخيرية والأهلية .. بل انهم لم يتعففوا حتى عن السرقات الصغيرة ..

والسبب في ذلك معروف . فقد انتقلت أملاك « اسماعيل »

للملكية الدولة ، بموجب قانون التصفية الذي صدر قبل عزله عن العرش ، وذلك تسديداً للديون الشخصية التي كان قد اقترضها من الأجانب . وبهذا لم يترك لأولاده

ثروات تكفيهم للحفاظ على هيبة الإمارة ، فأصبح كل همّ الذين جلسوا على كرسي العرش من بعده ، هو أن يستردوا هذه الأموال التي استولت عليها الدولة ١. ويكفى للتدليل على هذا أن نعلم أن « الملك فؤاد » ، لم يرث عن أبيه سوى ٨٠٠ فدان فقط إستطاع « بمجده واجتهاده » — بعد توليه الملك — أن يصل بها إلى ٣٥٠٠٠ فدان ، فضلاً عن ٤٥٠٠٠ فداناً من أراضي الأوقاف .. وثروة نقدية لا تقل عن أربعة ملايين من الجنيهات !

أمّا في ذلك الزمن فقد كان « البرنس فؤاد » ، فقيراً ومفلساً .. وقد نجح في إصطياد قلب « شويكار » — حفيدة «ابراهيم باشا» — فانتقلت إلى قصره المتواضع بالزعفران .. وتزوجته .

وخلال السنوات الثلاث الأولى من الحياة الزوجية ، صح ما توقعه العارفون .. فقد إستطاع الزوج أن يحصل من زوجته على توكيل بإدارة أعمالها المالية .. وتدرجاً بدأت الزوجة تلاحظ أنه يستلب منها أموالها .. بل انه حتى لم يدفع لها مقدم صداقتها وقدره ١٠ آلاف جنيه . كتبها في العقد وتعهد بدفعها حين ميسرة . ثم اته بعد هذا كله لايدفع مليحاً لمصروفات القصر . ويتركها وحيدة به ، ويسافر إلى القاهرة فيمضي أيامه هناك في قصر « البستان » الذي يملكه في باب اللوق وهو يسكر كثيراً . ويخسر كثيراً في القمار ، وكل وقته ضائع في « الكلوب الخديوي » يحاول أن يكسب دوراً من البوكر ، حتى لو اضطر إلى سرقة « الآس » وإخفائه في حذائه !.

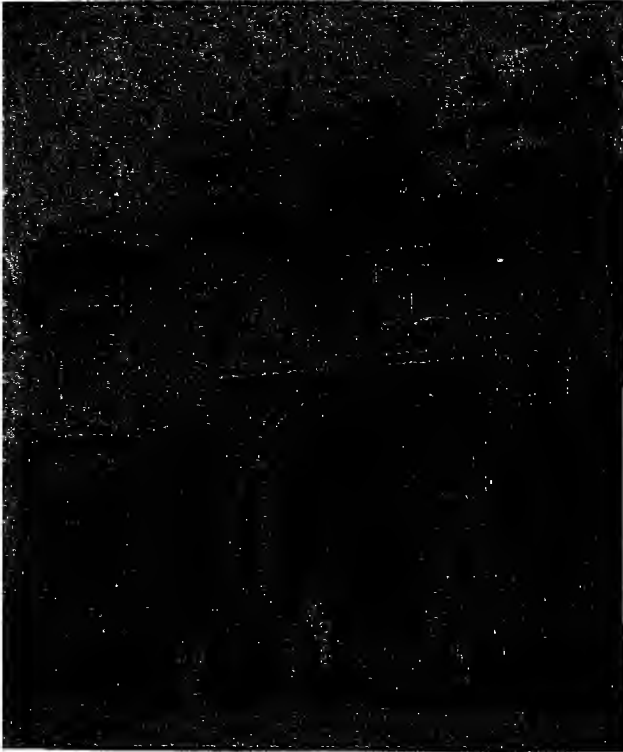
وليت الأمر قد اقتصر على هذا .. إذن لأمكن احتمال له .. خاصة وأنها قد رزقت بأول ابنائها منه ، وسمته « اسماعيل » — وقد مات بعد ذلك — لكن أم البرنس كانت سيدة سليطة اللسان .. أساءت معاملة « شويكار » ، وأطلقت فيها لسانها . وهو مالم تحتمله حفيدة « إبراهيم باشا » ، وابنة الأميرة العثمانية « فوجوان هانم أفندي » . خاصة وأن أسرة « محمد علي » بأكملها ، كانت تكره « اسماعيل باشا » وكل ماتنسّل عنه ، بسبب اللعبة غير النظيفة التي لعبها وغير بمقتضاها وراثة العرش ، بحيث تصبح في اكبر ابنائه ، ثم أكبر أحفاده ، بعد أن كانت شائعة بين أكبر ذكور الأسرة !

وبينا كانت الحالة في « قصر الزعفران » تتدهور ، ليصل الأمر إلى بعض اللكمات يوجهها البرنس إلى زوجته . كان « الأمير سيف الدين » في القاهرة يعيش قصة حب .. فقد تعرف في هذه الفترة « بالأميرة نعمت هانم » — ابنة « البرلس جلال » — فأحبها ، وتقدم يخطبها لنفسه .. وأخذ يتبادل معها رسائل غرامية بالتركية والفرنسية . ووجد فيها صديقة ، يبدو أنها قدرت حالته العصبية المختلة ، التي أثرت في تناوله لعاطفته نحوها بحيث أصبحت ارتباطاً مرضياً أكثر منها عاطفة حب ..



سراى البستان ، قصر الأمير فؤاد في القاهرة الذي كان يقيم فيه بالاسايح ، تاركا زوجته الجميلة وحيدة في الزعفران ، أصبح فيما بعد قسرا لوزارة الخارجية ، ثم لجامعة الدول العربية ثم متحفا للعلوم . وأخيرا هدم ليقام في مكانه سراجا متعدد الطبقات .

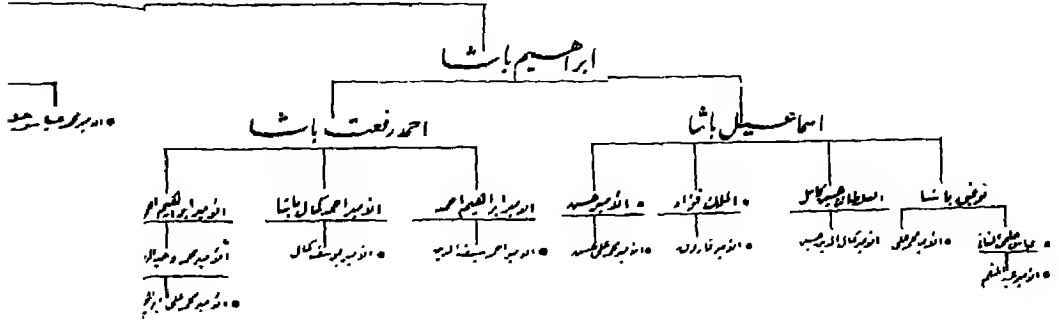
وبدأ توتره يزداد ، وحالته العصبية تتفاقم . فقد أخذت الأسرة تتنذر بالخطابات التي يرسلها لخطيبته . وأهمل شقيقه الأكبر الأمر .. ثم بدأ عمه « الأمير أحمد كمال » يعترض على الزواج ، ويشهر بتصرفاته العصبية أمام أنسابه لينفرهم منه . وهو الدور نفسه الذي لعبته عمته « البرنيسيس عين الحياة هانم أفندي » . وكانت برنيسيس عجوزاً من النوع التركي الصارم ، العدواني ، وقد وجدت في الأمير « أحمد سيف الدين » هدفاً سهلاً لعدوانها المستمر ، لذلك لم يكف لسانها الشرس عن التشهير بالعاشق المسكين ..



سراى الزعفران ، التي شهدت
فصول المأساة بين « شويكار »
و « فؤاد » ، وهي تقع الآن ، بين
مباني إدارة جامعة عين شمس .
وقد ارتبطت بعدد من الأحداث
التاريخية الهامة ، كان من بينها
توقيع معاهدة ١٩٣٦

ولم يستطع « سيف الدين » — وهو المريض عصبياً — أن يواجه كل هذا إلا بالاستمرار في الإغراق في شرب الخمر . ثم الإنصياع لجهازه العصبي الضعيف ،

محمد علو



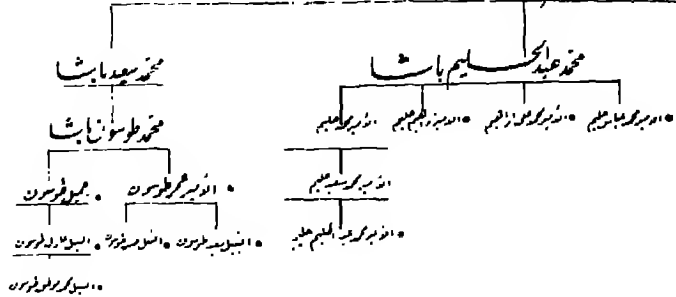
ليقوده إلى مجموعة من التصرفات المضحكة والطائشة ، تصبح بدورها موضوعاً للتندر والتشهير . فيزيد هذا توتره . ويندفع أكثر . وهكذا ..

وزاد الطين بلة أن عمه بدأ يهدده بوضعه تحت الوصاية ، ويطلب الحجر عليه من المجلس الحسيني لسفاهته .. وقد جعله هذا يتوتر أكثر ، إذ كان معناه أن يُحرم من خطيبته ، وأن يُحرم من التصرف في ماله ، وأن يتحكم فيه هذا العم القاسي . وما لبث هذا الشعور الجارف أن تحول إلى إحساس مركز بالإضطهاد ..

وبدأت تصرفاته الطائشة تتحول إلى درجة قريبة من جنون الإضطهاد !

كان خوفه الأساسي أن يسلب أحد أمواله بتزوير إمضائه .. فأخذ يضع على كل ورقة توقيعاً غير الذي يضعه على الأخرى .. وهو مأربك المتعاملين مع دائرته .. وأربك البنوك التي يضع بها أمواله .. وشمل شكّه بعد ذلك موظفي دائرته .. فأخذ

علي بابا



رسم بين موقع الأمير سيف الدين بين الأميرة المالكة ، ومنه تتضح صلة القرابة التي تربطه بالملك فزاد ، ويعدد من الأمراء الذين سلبوا من قبله - دوراً في مأساته ، ومنهم الأمراء يوسف كمال ومحمد علي إبراهيم وعباس حلمي ..

يبحث ويتشتم بطريقة فكاهية ، باحثاً عن عملاء عمه من موظفي الدائرة ، فإذا ما شك في أحدهم فصله ، وعين غيره .. وفي اليوم التالي يفصل الموظف الجديد .. وهكذا شمل الارتباك كل شيء في حياته ..

وعين « الأمير سيف الدين » جواسيس أطلقهم عيوناً وراء عمه ، يأتيه بأبنائه .. وتلكه وهم بأن عمه قد يستأجر من يقاتله ، فعين « فتوات » لحمايته والدفاع عنه .. وعاش في حالة من الرعب بأن هناك مؤامرة واسعة الأطراف تدبر ضده .. ولم يكن يمارس كل هذا خفية .. بل إن تصرفاته كلها كانت علنية بشكل يجمع بين المأساة والمهابة ..

وكان يسكر كل ليلة ، ويعود مخموراً ليتركب أي شيء .. وتكاثر حوادث نزقه ، وسُجِّلَت في محاضر الشرطة ، كان يركب حملاً ذات ليلة ويصحبته إثنان من

خدمه .. وداس حماره شرطياً قرب قسم العطارين بالأسكندرية .. ولما أحتج الشرطي إنزال عليه ضرباً .. وفي القسم قال مبرراً فعلته : إن العسكري كان يلبس بنطلوناً أسود وقد ظننته حماراً فضربتة !

وفي الأسبوع نفسه عاد يوماً مخموراً إلى حجرته في « فندق سان استفانو » ، مرّ به خادم نوبي فأصر على تقبيله .. ودفعه الخادم تقزراً من رائحته ، فانهاه عليه ضرباً ، ثم ضرب خفياً تدخل ليحمي الخادم ، وحرر له محضر سكر وعردة !

في تلك الفترة بدأت الحالة في الزعفران تتوتر ، وجاءته أنباء بتفاصيل ماتعانيه شقيقته « شويكار » من زوجها « أحمد فؤاد » .. وكان من البداية يشعر أنها وقعت في يد نصاب ملكي ، وتكثف إحساسه بأن سوء الحظ يترصده ، ويترصده شقيقته !

في أوائل إبريل (نيسان) عام ١٨٩٨ ، رفع عمه « الأمير أحمد كمال » ، دعوى أمام المجلس الحسبي ، يطلب فيها وضع ابن شقيقه تحت الوصاية والحجر عليه ، وقال في تبرير ذلك ، أن الأمير الصغير ، ليس مبدراً أو متلافاً .. فنفاقته رغم ضخامتها لا تؤثر في ثروته الواسعة كالبحر .. لكنه « سيء التدبير ، كثير القلب ، وأحواله معتلة مختلة ، مهمل ومصاب بخلل في قواه العقلية » .

وأدى رفع القضية إلى انفلات عيار « الأمير سيف الدين » تماماً .. وأصبح يظن أن كل من يسير خلفه يريد به شراً .. دخل يوماً على معاون قسم بوليس عابدين ، وهو يرتعش ، وطلب منه شرطياً لمرافقته إلى مكان يقصده ، لأنه يشك في أن أحد الأرمن يتتبعه ليغتاله بتكليف من عمه .. وفي محطة كوبري الليمون ، إحتسى بناظرها من شخص آخر اتهمه بنفس التهمة ، فصحبه الناظر إلى قصره بالمرج !

وتوترت العلاقات بينه وبين شقيقه الأكبر الذي أصدر أوامره بأن يبيت في السلاملك لأنه يعود مخموراً ويحدث ضجة .. وعاد ليلة فوجد أن فراشه غير موجود .. أحزنه ذلك كثيراً .. بحث في الخزن السرى الذي يخفى فيه زجاجات الويسكي فوجد به ثلاث زجاجات .. إحتساها وخرج إلى الطريق العام .. وعندما وصل إلى شريط سكة حديد حلوان .. نام عليه وأصر على ألا يقوم إلا بعد أن يمر فوقه القطار ، وأخذ الخدم يستعطفونه .. وأخيراً حملوه بالقوة وعادوا به إلى القصر ..



صورة لامرأة شويكار في تشابيا في مجلس أميرات العصر التركي المدايني

وفجأة .. وصلت شقيقته « شويكار » إلى القاهرة !
 كانت « شويكار » قد انتهزت فرصة غياب « البرنس فؤاد » في الكلوب
 فهربت بعد مشاجرة حامية مع أمه سليطة اللسان .. وفي قصر والدها بالجزيرة شكت
 لشقيقها الصغير كل مافعله بها الوحش السكير المقامر .. إنه يضربها بالكرباج ويسبها
 بألفاظ سوقية .. ويستولي على أموالها ..
 لم تكن هذه أول مرة تشكو .. بيد أن الوقائع كانت غريبة ..

بعد يومين كان « أحمد فؤاد » قد اكتشف هرب زوجته .. فعاد على الفور إلى القاهرة .. وتوجه إلى قصر أصهاره بالجزيرة .. كان الوقت غروباً .. و« شويكار » تتمشى في حدائق القصر مع شقيقها « سيف الدين » .. لمح « البرنس فؤاد » جارية حبشية ، طلب منها أن تخطر « شويكار » بأنه ينتظرها في صالون القصر .. بعد لحظة صعدت الزوجة إليه وكان شقيقها معها ، لكن « البرنس فؤاد » أمر الجارية أن تطلب من « سيف الدين » تركه مع زوجته .. تركهما الأخ وذهب إلى صالون مجاور .

بعد لحظات .. ارتفعت أصوات الزوجين .. وبدا أن الأمر تحول إلى شجار حاد .. صاحبت « شويكار » : « أنا مش جاريك » .. تناثرت الشتائم وتناوت الآباء والجدود ، قالت له انها لن تسكن معه منفردة أبداً ، وأنها تريد أن تكون وسط أخوتها ليحموها ، فليات ليقم هنا في قصر الجزيرة ، أو في سراى قصر الدوبارة ، أو فليؤجر لها قصرأ في القاهرة ، أما السفر إلى الزعفران وتحمل سخافته هو وأمه فمستحيل .. لارتفعت الأصوات أكثر عندما تحدثت عن التوكيل ، وطلبت منه التنحي عن التصرف في أموالها ، هدها باصطحابها بالقوة ، جذبها بالفعل من يدها — وكانت جالسة على مقعد — فاندفعت بقوة الجذبة إلى وسط الحجرة ، صرخت ، دخل شقيقها « سيف الدين » .

بعد لحظة تحول الموضوع إلى مشاجرة بين الرجلين ، ضرب « الأمير سيف الدين » ، زوج شقيقته .. فقفز « أحمد فؤاد » عليه وأوسع ضرباً ، هرب « سيف الدين » جارباً على السلم ، نادى « البرنس فؤاد » أحد الخدم وقال له :

— امسك الكلب ، ابن الكلب ده ، وسلمه للبوليس يحبسـه !
بينما « سيف الدين » يترك القصر .. كان « فؤاد » يسحب زوجته من شعرها على سلم القصر وهي تقاومه .. وهبط بها بالقوة .. حيث كانت عريته تنتظره ، لتعود بها إلى سراى الزعفران !

في الزعفران سُجنت الأميرة ، وأقيم عليها الحراس .. وكانت وهي في القاهرة قد أرسلت إلى زوجها إنذاراً بعزله عن الوكالة عنها ، وكلفت عمها بأن يقوم بذلك .. ولكنها بعد علقه ساخنة بالكرباج ، كتبت بخط يدها وعلى نفس الإنذار الذي أرسلته



حدائق قصر الجزيرة الذي شهد فصولا من قصة شويكار وفؤاد وسيف الدين .. وهو القصر الذي بناه الخديو اسماعيل ، واستقبل فيه الامبراطورة أوجيني عند افتتاح قناة السويس ، ثم انتقلت ملكيته بعد مصادرة أموال اسماعيل الى شقيقة أحد رفعت .. ومنه الى حفيده أحد سيف الدين .

له ، إقراراً بأعادته إلى الوكالة عنها .. وعندما وصل إلى القصر بعد ذلك بأيام مندوب من المحكمة الشرعية ليطلب توقيعها على التوكيل الذي كتبت له ، ضربه « البرنس فؤاد » وطرده شر طردة .

واستطاعت الاميرة ، على الرغم من سجنها ، وما يحيط بها من قيود ، أن تُهَرَّب رسائل إلى عمتها « عين الحياة » .. أرفقت بواحدة منها بلاغاً إلى حكمدار القاهرة — « هارفي باشا » — قالت فيه : إنها سجنية في قصر الزعفران ، وأن زوجها يعاملها بقسوة ويهددها مما يجعلها غير آمنة على حياتها ، وطلبت إتخاذ إجراءات صارمة معه ، وبعد أربعة أيام سلّمت « عين الحياة » بلاغاً آخر إلى حكمدار العاصمة ، بنفس المعنى ، أضافت إليه واقعة إجبارها على إعادة التوكيل ، وكررت طلب إنقاذها لأنها سجنية في القصر .. وحياتها في خطر ..

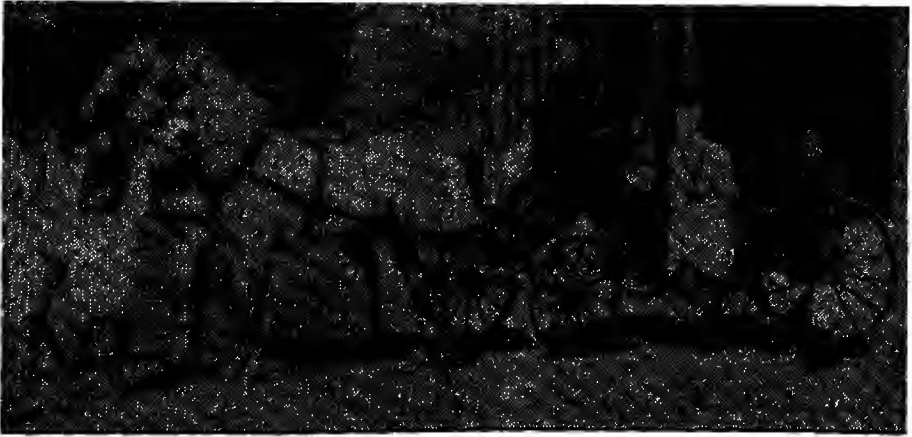
وبينا حكمدار العاصمة يدرس الموقف مع النائب العام ووزير الحقانية — العدل — كانت رسائل « شويكار » إلى شقيقها تقطر ألماً : « أؤكد لك يأخى أن

كل كسرة خبز آكلها هنا تشعرني بخوف لا حد له .. استودعك الله يا حبيبي ..
ومنى لخطيبتك ألف قبلة .. الصبر .. فبعد قليل سأكون بعيدة عن هؤلاء ..
وكتبت له في اليوم التالي : « أمضيت أمس ليلة باكية .. لم أكف عن
النواح .. لم أعد أطيق الصبر .. تشاجرنا أمس .. وليس في استطاعتي أن أقص عليك
مقاله هذا ال ... » .

وأصبح « سيف الدين » على يقين من أن شقيقته في خطر .. وزادت
وساوسه فتصور أنهم قد يدسون لها السم ، أو يقدمون لها عقاقير تذهب بعقلها ..
وكان « هارفي باشا » قد انتهى إلى أن البلاغين اللذين وصلاه يتضمنان وقائع
جنائية .. فرفع الأمر إلى النائب العام ، واستدعى « البرنس فؤاد » للتحقيق معه في
شأنهما ، فأنكر تماماً ، وقال إن زوجته قد عدلت من تلقاء نفسها عن عزله عن
الوكالة عنها واستسمحته وطلبت منه مباشرة أعمالها ، ودوّنت على إنذار العزل كتابة
مايفيد ذلك ، أما مسألة السجن فليست حقيقية .. فهو يسمح لها بمقابلة من
تريد ، ولكنه لايسمح لهؤلاء الذين يُلقون الدسائس والفتن بين العائلات بالدخول إلى
قصره . وانتقل النائب العام إلى « قصر الزعفران » لأخذ أقوال « شويكار » ..
وكانت قد أدركت أن التهديد بابلاغ السلطات قد أقر ثمرته .. واتفقت مع زوجها على
تركها تسافر إلى القاهرة .. فأعلنت للنائب العام أن الخلاف بينهما قد أنتهى !

في تلك الأيام كان « سيف الدين » يحاول أن يجد حلاً لمشكلته ومشكلة
شقيقته .. فاتجه مباشرة إلى « الخديو عباس حلمي الثاني » ، فهو أكبر أعضاء
الأسرة مقاماً .. وهو بعد هذا ابن شقيق البرنس فؤاد .. وطلب منه أن يتدخل
لإقناع عمه « الأمير أحمد كمال » بعدم الحجر عليه ، وعدم التدخل في مسألة زواجه
من البرنيسية « نعمت جلال » ، وأن يوصى عمه — عم السلطان — « البرنس
فؤاد » بأن يُحسن معاملة زوجته وأن يكف عن سلب أموالها .

كان « الخديو عباس » ينفر من « سيف الدين » ، لا لطيشه وجنونه
فقط ، بل لأنه كان يتحدث كثيراً — في مجالسه الخاصة — عن حق أسرته في
العرش ، ويسب الفرع الإسماعيلي من الأسرة ، ويؤكد أن الحق سيعود لأصحابه على



عربات سيدات الطبقة الراقية في القرن الماضي

يده ، وإنه سيكون خديو مصر المقبل ! . استمع اليه بجلل ، ثم رفض التدخل ، وتحول الأمر سريعاً إلى مشاجرة ، رفع خلالها « سيف الدين » عقيرته مندداً بـ « إسماعيل » و«توفيق» و«فؤاد» و«عباس حلمي» ، الذين سرقوا العرش ويريدون سلب أموال الأسرة ! . أمر الخديو بطرده من القصر ، وعندما جاء عيد الأضحى رفض « سيف الدين » أن يذهب لرفع التهانى إلى الخديو مع بقية الأمراء كما تقضى بذلك التقاليد ، بدعوى أنه « حرامي » كأييه وعمه !

لم يبق أمام « الأمير سيف الدين » من أبواب الشكوى ، سوى « اللورد كرومر » ممثل الإحتلال ، توجه إلى دار الوكالة البريطانية — وكانت قريبة من قصره — طلب من سكرتير المعتمد البريطاني أن يحدد له موعداً لمقابلة اللورد . إعتذر جنابه عندما عرف سبب المقابلة ، وذكر له السكرتير أن اللورد ، يعتبرها مسألة خصوصية تخص العائلة الخديوية ، ووعده بأن يوسِّطَ صديقه « مصطفى فهمى باشا » — رئيس الوزراء — في الامر . لم يقنع الأمير بذلك . عاد في اليوم التالي إلى الوكالة البريطانية . دخل من باب الخدم حاسر الرأس ، ولما استقبله السكرتير دهش لمنظره ، قال له إنه دخل من باب الخدم مكشوف الرأس ، كما تفعل الولايا اللواتي لانصر لمن ، لعل اللورد يستجيب لمظلمته ، لأن « البرنس فؤاد » حرَّض بعض أعوانه فضربوه .. طيَّب السكرتير خاطره ، وربت عليه ..

في ذلك اليوم همست « شويكار » لشقيقها بسر خطير : قالت له إن زوجها

« البرنس فؤاد » كان يغريها بدس السم لشقيقها « سيف الدين »، لترثه ويتمتعاً معاً
بثروته ..

في صباح اليوم التالي ، بدأ « سيف الدين » برنامجاً للتدريب على إطلاق
الرصاص .. إصطاد عصفوراً وآخر .. وتحطمت بعض ألواح الزجاج في سراى قصر
الدوارة .. أتى بخادم عنده ووضع ثمرة من الفاكهة فوق رأسه واستطاع أن يصيبها .
جاء شقيقه الأكبر على صوت الرصاص ، أغضبه ماحدث لألواح الزجاج ،
تشاجراً معاً ، خرج « سيف الدين » غاضباً تاركاً القصر ..
كان المصير قد تحدد !



□ السبت ٧ مايو (أيار) ١٨٩٨

في الصباح جاء « سيف الدين » إلى السراى ومعه أربعة من خدمه .. طلب
أمتعته الموجودة في القصر .. نزل شقيقه . طلب منه أن يبقى ، رفض ، إختلفا فيما
يأخذونه ومايتركه ، ثار « سيف الدين » وأمر خدمه أن يحملوا أشياء حدها ، تعرض
لهم خدم شقيقه بأمر منه ، قامت معركة
بين الخدم ومعركة بين الشقيقين . كان
صاحب مجلة « ثمرات الفنون » موجوداً
في القصر .. تدخل بينهما ، بعد لحظة
صَفِيت النفوس ، قرر « سيف الدين »
أن يبقى مع شقيقه ، وهم على مأدبة
الغداء تذكر فجأة أن خدم القصر قد
عاملوه بخلافة .. ثار ثورة عنيفة ،
خطف عصا صاحب مجلة « ثمرات
الفنون » وإنهال بها ضرباً على الخدم .

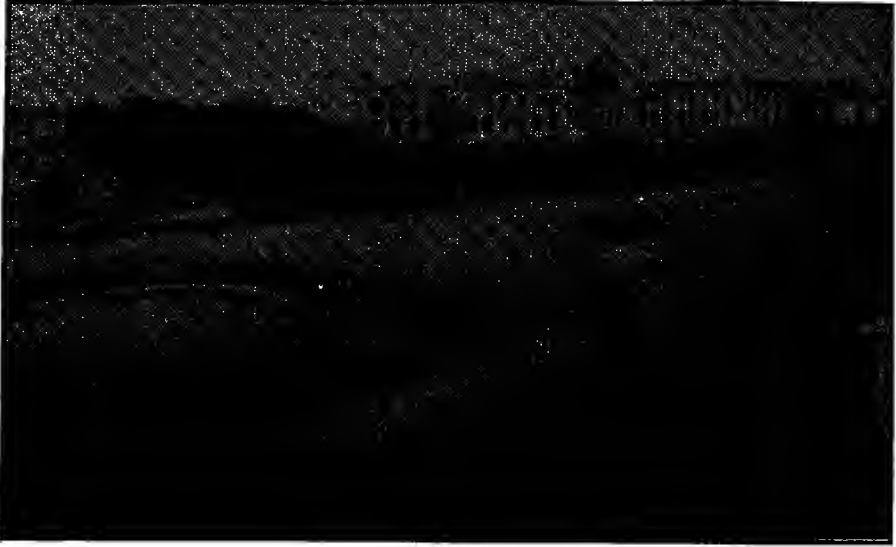


عبد القادر قبال صاحب ثمرات الفنون

بعد الغذاء عاد إلى السلامك .. جمع كل أوراق ثروته المهمة .. ومستندات ديونه .. وكل ماله من نقود وحلي .. وجلس فكتب رسالة إلى خطيبته .. ووضع كل هذا في صندوق .. أخذه معه وخرج .. كان الوقت على مشارف الغروب .. لح حنطوراً قادماً من الناصرية .. أشار إليه ، طلب من السائق أن يتوجه به إلى منزل خطيبته ..

سأل عنها ، فقالوا له أنها بالخارج ، دفع الصندوق إلى جارية وطلب منها أن تسلمه لها عند عودتها ، ماكاد يستدير عائداً إلى الحنطور حتى نادى على الجارية استرد الصندوق ، فتحة ، أخذ منه الخطاب وأعاده إليها ، في الطريق مزق الخطاب وألقاه في الهواء !

ذهب بالمركبة إلى الأبنكية أوقف الحنطور أمام محل « بايوكي » للأسلحة حياً الخواجه — الذي كان يعرفه — وأخرج مسدسه وطلب خرطوشاً له ، ملأ له « بايوكي » المسدس بخمس رصاصات ، ولف له خمسين أخرى في ورقة ناوله إياها ، وهو يعاود ركوب الحنطور سقطت منه اللقافة ، تناولها خادم المحل ونادى عليه أشار إليه بغير اهتمام ، كتب عليها « بايوكي » إسم البرنس واحتفظ بها حتى يعود !



ميدان الأوبرا في نهاية القرن الماضي ، في المؤخرة فندق دير أوتيل الذي حل محله فندق الكونغستال

عاد البرنس بعد ذلك إلى درب الجمايز .. سأل عن عمه « الأمير أحمد كمال » .. أنبأه الخادم أنه خرج منذ قليل ، ويحتمل أن يكون قد ذهب إلى « قهوة اللبن » بالجزيرة .. ذهب إلى هناك فسأل عنه ، فقال له الخادم إنه غير موجود .. وأنه يحتمل أن يكون في « الكلوب الخديوي » بشارع المناخ ..

هل يخدمه الحظ فيجد الفريستين في مكان واحد ؟
— إلى « الكلوب الخديوي » يأسطى .



□ الكلوب الخديوي .

□ السابعة والثلاث مساء يوم السبت ٧ مايو (أيار) ١٨٩٨

لم تكن السهرة قد بدأت بعد .. فهي لا تبدأ عادة إلا بعد العشاء .. عدد الرواد قليل .. ضالة اللعب خالية .. لكن الليلة تبعث بمكسب هائل .. الموجودون لابس بهم « عياني باشا » ، وزير الحرية و « يعقوب أرتين » وكيل وزارة المعارف و « الكونت دي لاسال » و « مظلوم باشا » ..

في الشرفة كان « البرنس فؤاد باشا » يقف مع صديقه « نقولا صباغ » يتحدثان :. لمح « نقولا » مركبة قادمة من شارع الاسماعيلية — التحرير الآن — في اتجاه الشارع الذي يقع الكلوب على ناصيته — وهو شارع رشدى الآن — حذق فيها فرأى « البرنس سيف الدين » ، لفت نظر البرنس «فؤاد» لذلك .. علق البرنس ضاحكاً

— لعله قادم لقتلي ..

ابتسم «نقولا» .. تقدم « البرنس فؤاد » إلى صالون المظالعة .

في اللحظة نفسها كان « الأمير سيف الدين » قد وصل إلى باب الكلوب .. سأل البواب عن « البرنس فؤاد » ، أخبره بأنه موجود ، تقابل في نفس

اللحظة مع « يعقوب أرتين باشا » ، وكان قد نزل ليتناول عشاءه ، فلم يلتفت لتحيته ..

في قفزة واحدة كان في صالون الدور الأول ..
ما كاد « عيالي باشا » يقف لتحية « البرنس فؤاد » .. و « مظلوم باشا » يطوي صحيفة فرنسية كان يقرأها ، حتى كان « البرنس أحمد سيف الدين » يقف أمامهم وهو يشهر مسدسه .. أدرك « فؤاد » على الفور مايراد به ، صاح « سيف الدين » :

— سأقتلك ..



يعقوب أرتين باشا

توارى « البرنس فؤاد » خلف « عيالي باشا » ، ثم انسحب في اتجاه قاعة المقامرة .. أدركه « سيف الدين » بثلاث رصاصات إستقرت واحدة في فخذه .. وأخرى إستقرت ببطنه .. وطاشت الثالثة ..

وقع « البرنس فؤاد » على الأرض ، انحنى عليه الكونت ، قال له « فؤاد » بالاطيالية

— لقد مت يا عزيزي « لاسال » .

قتلني . قال « سيف الدين » بالانجليزية

— فينش ! FINSH

نزل الأمير القاتل بثبات .. كان « يعقوب باشا » قد سمع الصيحات .. أمر البواب بإغلاق باب النادي ، حاول القاتل فتح الباب فلم يستطع ، أطل عليه من باب الكلوب الزجاجي عسكري ، طلب منه أن يفتح الباب ، إشتط عليه العسكري أن يعطيه المسدس وأن يسلم نفسه له .

قاده إلى قسم شرطة عابدين ..
في طريقه إلى القسم كان اليرنس هادئاً جداً .. وكان يسير على قدميه
والمسدس بيده .. وبصحبته العسكري وخلفه على بُعد قليل عدد من الباشوات ..
على مكتب معاون وضع اليرنس المسدس .. وقال بهدوء .
— لقد قتلت «الأمر فؤاد» لأنه عدو عائلتنا هو وعمه «الحديد عباس» ،
الذي منذ أن جلس على أريكة الحكم يتصدى لعداوتنا ..

ازدحم الناس حول الكلوب ، واستدعى « حسين كامل باشا » — شقيق
المصاب وولي العهد — وضحك بعض الواقفين على الرغم من حرج الموقف ، ذلك
إن عدداً من الباشوات كان قد هرب عند سماعه أصوات الرصاص ، وارتعد وكيل
سابق لوزارة الداخلية ارتعاداً شديداً .. وأوشك أن يقع على الأرض ..

وعاد « حسين باشا » بعد قليل بوالدة المصاب ، وشاهدت إبنتها المصاب ،
ثم نزلت إلى أسفل ، وفاه لسان سموها بالفاظ بذيفة في حق القاتل وشقيقته وكل من
يتم له بصلة ..



في الليالي التالية لم تتم القاهرة ..
كان الصراع بعيداً عن اهتمامات رجل الشارع القاهري .. ولم يكن أحد من
أبطال الحادثة محبوباً .. العكس هو الصحيح .. فقد كانت الإشاعات تتوالى عما
يفعله الأمراء والأميرات .. بتبذيرهم وسفهمهم .. وخضوعهم للإحتلال وسلوكهم غير
السوي .. وكان « فؤاد » بالذات مشهوراً بأنه شمام .. أما « سيف الدين » فكان
شاباً طائشاً تافهاً .. سكيراً .. مختل الأعصاب ..

لكن القضية التي طرحت أمام رجل الشارع على الفور ، كانت قضية الدين
يخوزون السلطة ، كانت أسرة « محمد علي » قد حكمت مصر بالحديد والنار
والمشاقق ، وقد خلق هذا « هبة » خاصة لها . هبة صنعتها الانتصارات التي حققها

جيوش الفلاحين المصريين تحت قيادة كل من « محمد على » و « إبراهيم » و « إسماعيل » في ميدان الحرب ، وصنعها نجاحهم المذهل في تصفية خصومهم تصفية دموية ، كما صنعها القهر والقتل بفناجين القهوة المسمومة ، والنفى إلى أقاصى السودان ، عند أى بادرة معارضة أو تمرد ، أو نمرده !

وكانت هذه « الهيبة » قد جعلت أفراد الأسرة أساطير حية ... وصحيح أن رجل الشارع كان قد تمتع لشهور بامتياز سب هذه الأسرة .. وذلك في أثناء الثورة العرابية ، عندما كان صعاليك القاهرة يهتفون : « يا توفيق يا وش القملة .. مين قالك تعمل دي العملة » .. بيد أن هذا كله كان قد انتهى بنهاية الثورة . وحوسب الذين تجرأوا على « هيبة الحكم » ، حساباً عسيراً !

وفجأة وجد رجل الشارع نفسه « يتفرج » على الأسرة المالكة ، ويشاهد كل ما يدور في كواليسها السرية .. بل ويكتشف طبيعة العلاقات الخاصة جدا بين أفرادها .. فإذا بها علاقات غريبة .. إحتيال ونصب .. زوجة تتعرض للضرب بالسياط كأنها زوجة لبلطجي أو فتوة ، وأمير يعيش على حساب زوجته ويقامر بأموالها .. وألفاظ بذئة .. محاضر سكر وعريضة .. جنون وخبل وهستيريا .. « الأمير سيف الدين » يقول ببساطة في محاضر التحقيق معه ، التى نشرتها الصحف أنه « يُعَيَّر ريقه » يومياً على كأس من الويسكي المزوج بالماء ، والباشوات كانوا يستعدون « لبريتة بوكر » فى الكلوب الخديوى، قبل أن تنطلق رصاصات الأمير المجنون «أحمد سيف الدين»، فِيرَبِك غزلهم، ويفض شمل برتيتهم.

ويكتشف رجل الشارع أن الهيبة التى يزعمها الأمراء لأنفسهم هى هيبة مزيفة .. وأن الذين يمارسون السلطة يلعبون كالأطفال ، إنهم ليسوا آلهة كما يصورون أنفسهم .. وخلف شواربهم المقواة بالكوزماتيك ، تفاهات ، وسخافات ، وانحطاط خلقى أيضاً ..

وقد علق ولى العهد — السلطان فيما بعد — « حسين كامل » على الحادثة

فقال :

— « عرفنا فى أسرتنا المقامر ، والسكر ، والنصّاب .. ولم يكن ينقصنا

وطوال جلسات المحاكمة .. تابع رجل الشارع وقائع الحادثة مذهولاً .. وبلغ من إهتمامه بها أن الصحف نهبت الجمهور إلى أبواب المحكمة التي سيدخل منها .. وذكرت أن الزحام كان شديداً لدرجة أن عدد الواقفين كان أكثر من عدد الجلوس .. مما اضطر القاضي إلى الأمر بمقاعد إضافية لأصحاب المقامات العالية .. وكان الزحام في شارع البستان حيث كانت تقع المحكمة .. شديداً جداً ..

كيف لا .. والجاني حفيد «إبراهيم باشا» ابن «محمد علي» ؟!
والجني عليه عم الخديو الحالي وشقيق ولي العهد .. والإبن الأصغر للخديو «إسماعيل» !



في قسم عابدين إستمر التحقيق مع البرنس القاتل حتى الرابعة صباحاً .. وفي التحقيق اعترف « الأمير سيف الدين » بأنه خرج من المنزل وفي نيته قتل عمه « الأمير أحمد كمال » وزوج شقيقته « البرنس فؤاد » .. فلم يجد الأول ونفذ نيته في الثاني ، وبرر نيته بأن الأول اقترض منه نقوداً ورفض أن يردها وأنه يسعى لوضعه تحت الرصاية .. أما الثاني فانه يسعى معاملة شقيقته ، فضلاً عن أنهما معاً يقفان بينه وبين خطيبته ويعرقلان زواجه ..

كان المجني عليه قد ترك حيث هو في الكلوب الخديوى .. وقد فحص الأطباء الحالة ، وأخرجوا الرصاصة التي أصابته في فخذه ، بيد أنهم أكتشفوا أن الرصاصة الثانية قد نفدت من بطنه إلى صدره واستقرت بين الضلعين السادس والسابع على بعد ثلاثة ملليمترات من القلب ، وقد خشوا أن يؤدي تحركه إلى تحركها تمس القلب وتصيبه بالالتهاب ، فأبقوه حيث هو في الكلوب تحت الملاحظة ..

وعندما بلغ نبأ الحادث مسامع «شويكار» لم تهتم به ، بل إنها — كما قالت في مذكراتها — خاطبت نفسها قائلة : في ستين داهية .. راجل بلطجي .

وفي صباح اليوم التالي للحدث ، اقترحت عليها إحدى صديقاتها أن تزور زوجها الجريح في الكلوب ، وأقنعته بأن ذلك سيكون ملائماً .. ولما أبدت رغبته تلك للأمير « حسين كامل » — شقيق المصাব — صاح غاضباً : محال أن تزور شقيقة المجرم أخي !

الأمير (السلطان فيما بعد) حسين كامل



وعلى إمتداد أكثر من أسبوعين كانت البيانات الطبية تصدر يوميا عن حالة الأمير « أحمد فؤاد » . واهتم الخديو بالحالة وأرسل مندوبا عنه لعيادة المريض ، وفتح « الكلوب » سجيلا للزيارات يسجل فيه كبار الزوار تمنياتهم للأمير المصاب بالشفاء !

قضى الجاني ليلتين في قسم عابدين رفضوا خلاهما السماح له باستخدام الأغذية الوثيرة التي أحضرها له من منزله .. وتركوه ينام على الأرض كبقية المسجونين وعومل في سجن المحافظة معاملة شرسة .

نجحت العملية الجراحية التي أجريت للمصاب ، وانتقل إلى الإقامة في سراى

عزيز باشا بشارع الإنشا .. وهناك اجتمع بشقيقه « حسين كامل » .. واتفق معه على أن يُطلق زوجته .. وكان يعتبرها محرّضة على قتله .. خاصة أنها في التحقيق الذى أجرى معها من خلف ستار — كما حرصت « المؤيد » على تأكيدده — قد ذكرت أنه يسيء معاملتها .. وتحدثت عن طمعه فى أموالها وضرره إياها ..

عندما وصلتها ورقة الطلاق كانت حاملاً في شهرها الثانى .. والغريب انها أرسلت إلى مطلقها رسالة في اليوم التالى تقول له فيها : « لا أصدق أنك يا فؤادي لاتريدنى .. عالة حُبك لى .. أقبل قدميك واستحلفك أن تسامحنى فإن لم يكن صفحك عني من أجلى ، فليكن من أجل لبنتنا « فوقية » ، والصغير الذى سأضعه

بعد سبعة أشهر .. اعتبرنى جارية
 اشتريتها من سوق النخاسة .. لاتظن
 يا حبيبي انني حرّضت « أحمد » ذلك
 الأبله على أن يقوم بعمل شنيع كهذا ..
 كيف أحرص على قتل والد طفلي ..
 دعنى أراك مرة واحدة وأموت !

لم يستجب « فؤاد » لرسالتها ..
 وتركت « قصر الزعفران » لآخر مرة ،
 إلى سراى والدها بقصر الدوبارة ..
 وأرسلت عمّتها « عين الحياة » هانم
 افندى « إلى « سراى الزعفران » لأخذ
 بقية أمتعتها .

فى تلك الفترة كان « الأمير سيف
 الدين » يعانى من متاعب الحبس .
 وذكرت « المؤيد » أنه يشكو من كثرة
 البَق فى السجن ، ويقول إنه لا يستطيع أن
 ينام لكثرة ما ينهال عليه من سقف القاعة
 التي هو فيها ومن جميع جوانبها ..

وبدأت المحاكمة فى أواخر يونيو ..
 كان البرنس طوال مدة المحاكمة ساكن
 الجأش ، هادئاً ، شاخصاً إلى الأمام
 لا يلتفت يميناً أو يساراً .. كأنه غريب عن
 القضية ، أو مجرد مشاهد بسيط من
 جملة المشاهدين . وعندما بدأ النائب
 العام



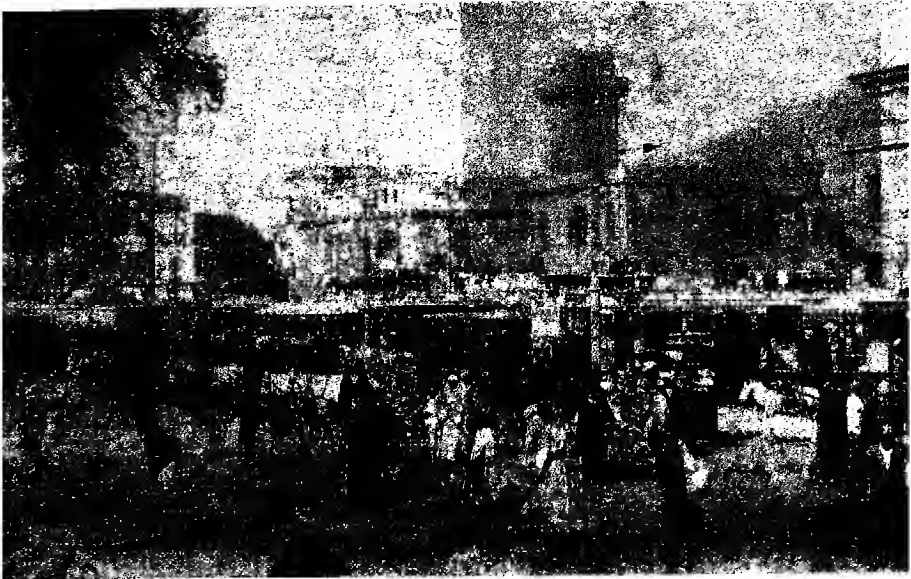
« الأميرة فوقية » الثمرة الوحيدة التي بقيت
 على قيد الحياة من زواج شويكار وفؤاد

مرافقته ، وأخذ في تجريحه له ، ثبت بصره عليه ، ولم يخلج وجهه بشيء . أمّا في مرافقة الدفاع ، وعندما بدأ « خليل بك ابراهيم المحامي » يذكر طفولته المعذبة .. وقرأ رسائل أخته اليه .. تقلص وجهه .. وذهش الحاضرون .. وأوشك بعضهم على البكاء شفقة على الأميرة الجميلة المعذبة !



طوال مدة المحاكمة ، والوقائع الغريبة تنتثر ، والتفاصيل المرعبة تتسرب ، والاشاعات تحيط بكل فرد في الأسرة المالكة ، والصحف تعبر عن مختلف الاتجاهات حول المسألة .. وتثير قضايا أخرى أخطر بكثير من قضية الصراع الثاري داخل الأسرة المالكة ..

كانت « المقطم » هي التي رفعت على الفور شعار الهجوم على الأسرة المالكة .. فعلت هذا في مقدمة أول نبأ نشرته عن الواقعة . فقد قالت إنه لولا وجود



ميدان العبة أهم ميادين القاهرة الشعبية في نهاية القرن الماضي

عدد من الأمراء المحترمين في العائلة المالكة « لحق الناس عموماً ولأرباب الأقلام منهم خصوصاً أن يسبقوا هذه العائلة بألسنة حداد ، ويشهروا بها في كل ناد ، لكثرة ما يأتي بعضها من الأفعال المنافية للكمال والمستحقة للندم واللوم والتعنيف ، حتى أننا لانسبح لها بحسنة واحدة إلا سمعنا بسيئات عديدة قبلها .. وكأن العائلة التي يُطلب منها أن تكون مثال الكمال والاعتدال وقدوة الأمة في حسن السلوك وحفظ الشرائع والقوانين ، لا يطلب الكثيرون من أفرادها إلا إرتكاب ما يغير القوانين والآداب والانغماس في الملذات والشهوات وسلوك السبل المؤذية الى حط منزلتهم في عيون الرعية وتقويض أركان حكمهم بدلاً من تقويتها .



« فارس عمر » باشا

ورفعت « المقطم » شعار « المساواة أمام القانون » .. فذكرت أن الناس يتوهمون أن أمراء العائلة الخديوية غير خاضعين للقانون مثل بقية الأهالي « وهذا وهم باطل. لأنهم هم وبقية الأهالي سواء أمام القانون ، وسيرى الناس كلهم أن القضاء يحكم على الجاني منهم حسبما تستحق جنايته ، وأن المحكوم عليه يعاقب كما يعاقب أصغر خادم عنده .. وأتينا في عصر يُطأطأ الكبير رأسه فيه أمام القانون كالصغير ، حتى الذي يستثنيه القانون يعلم أنه يُسأل عن كل مايفعل » .

وكانت إشارة « المقطم » إلى من يستثنيه القانون ، واضحة قصدت منها الإشارة إلى « الخديو عباس حلمي » !

وأخذت « المقطم » على الصحف الأخرى أنها تبتز فرصة « فقير جاع فسرق ليشيع » أو « رجل من عامة الناس رباه أبواه في ظلال الجهل وعيشة السوء لشدة

فقرهما ، فضرب رفيقه فجرحه أو قتله » . تنتهر الصحف هذه الفرصة لتجعل من هذا « الجاني الضحية » أمثلة . لكن إذا كان القاتل أو السارق غنياً ، فإن ألسنة الصحف تصمت . فتمت « تفعل الصحف مع الغني ماتفعله مع الفقير ، وتعامل الكبير معاملتها للصغير من هذا القبيل » ؟

واحتدت لهجة « المقطم » بعد ذلك ، فذكرت خصومها ، أنهم يتجاهلون أخبار ظلم الأغنياء للفقراء ، « أخبار رعاة البقر والجاموس الذين إذا جلسوا بمواشيهم للقيولة في ظل الاشجار جُلِدوا بالسياط في الغيطان ولم تسمع صراخهم غير القيعان ، وأخبار الغش في اللعب والطرء من النوادي الأجنبية ، والمنع من الدخول إلى ميادين السباق .. وفتح محلات المقامرة .. ومزج الراح فيها بالعقاقير المخدرة عند المعاقرة » .

ثم دافعت عن حرية الصحافة ، فقالت « إن الجرائد الحرة في البلدان الحرة ، تعلم أن رؤساء الأمة وأمرائها وعظماءها ووجهاءها هم الذين يفتدي بهم سواهم . ويتشبه بهم من هم دونهم . فإذا لامت الضعيف على ذنب لامت القوي أضعاف ذلك على الذنب عينه . وإذا ذمت جناية الحقير يسيراً ، ذمت جناية الأمير كثيراً ، وشددت عليه النكير أضعافاً حتى يكون عبرة لغيره » .

ليس هذا فقط ، بل إن « المقطم » ذكرت الشعب المصري في أثناء المحاكمة ، بأن « المساواة » قد أصبحت حقيقة وأن الفلاحين قد أصبحوا سادة أخيراً ، فها هو « حفيد إبراهيم باشا ابن محمد علي جالس في مجلس المحرمين ، وعسكري فلاح ابن فلاح رافعاً بندقيته بيده ، وواقفاً فوق رأسه ، ولسان حاله يقول له : طأطأء رأسك أمام منبر العدالة .. واحذر سيف النعمة فوق عنقك .. ثم يراه خاضعاً خاشعاً بين أيدي القضاة من أبناء أولئك المصريين الذين كانت حياتهم ومآلهم بين شفتي أجداده الغابرين .. ويقف أحدهم بالنيابة عن الحكومة فيوسعه توبيخاً .. ويقف بعده مصري صعيدي ، ومصري بحراوي ، يدافعان عنه ، ويلتمسان له الرحمة ، قائلين : اشفقوا عليه ، فما هو إلا مسكين ضعيف بائس الحال ، ساءت تربيته وجفاه ذووه .. وضعتف مداركه »

وأخذت « المؤيد » جانب الأسرة المالكة . وذكرت « المقطم » بمعاملته وعمالة أصحابه للاحتلال البريطاني .. فهو « عدو قليل الأدب ، خاصة عندما يتعلق الأمر بالبيت الخديوي » ، فالمقطم « بازاء كل حادثة تتعلق بالبيت الخديوي الكريم جليلة كانت أو صغيرة ، مُفرحة أو محزنة ، عدو لا أدب عنده ، ولا أخلاق ولا مروءة على الإطلاق » .

وقالت « المؤيد » إن مثل هذا الحادث يمكن أن يقع بين أعظم العائلات الملكية وفي كل زمان ومكان ، فلا « يجسر أحد ولا يخطر على بال أحد ان فعله كهذه في ظروف لاسية منها على شرف العائلة والأفراد ، تحط من قدرها ومنزلتها في أعين الرعية وتقوض أركان حكمها وبيان مُلكها » .

وقالت صحيفة « السلام » — التي تصدر في الإسكندرية — أن « التعزية الكبرى أن الجرم لم يكن عن أمر يوجب الخجل ، ولا دعا إليه شأن من شئون النقيصة ومساس الأعراض بحمد الله ، بل هو يكاد يكون الحادث الوحيد في هذه العشيرة الكبيرة على طول تاريخها وتقدم عهدها ، ولم يكن نشأ فوق ذلك إلا عن طيش شباب ونزق جهالة ، وحماقة لا غير مما نراه في غير هذه الأسرة العالية من حكايات التاريخ وأخبار الناس ، بل الذي يعزى القلوب أن الأسرة المالكة في فرنسا وفي إنجلترا وفي إيطاليا لا يخلو بلاط منها من الفظائع العظيمة والجرائم الهائلة » .

وكتب « يوسف نحاس » — في « المؤيد » — يحتج على قذارة سجن الأمير « سيف الدين » وعلى نومه على الأرض أسوة بالرعاع وأبناء السبيل ، ونفى أنه من الذين يؤمنون بألوهية الملوك ، ولكنه يعتقد أن كل عائلة حملت عبء الأحكام الثقيلة طويلاً .. ووقفت أوقاتها وحياتها لخدمة الأمة والسهر على مصالحها ، جديرة بمعاملة ممتازة .. وطالب « يوسف نحاس » بتشكيل محكمة مخصوصة لمحاكمة الأمير ، بقانون خاص ، وتحسين معاملته .

وكان وضع الأمير في السجن شديد الوطأة على البعض ممن ذهلوا لان أميراً من الأسرة المالكة يعامل معاملة السوق . حتى أن المحامي الذي وُكِّل بالدفاع عنه، حرص على أن يبدأ مرافعته بالإشارة إلى هذه الواقعة الخطيرة ، فقال : « آسف على هذا

المتهم المسكين لأنه شارك المجرمين وقطاع الطرق والسالين في مأواهم وفي مجالسهم وماكلهم . آسف لأنه نام على التراب وكان أرفع وأكبر من أن تمسه قدمه .. آسف على شبابه » .

وعغضب « المؤيد » للإشارة الخبيثة التي وردت في كلام « المقطم » عن الخديو .. فقال « إن الجناب الخديوى الذي يستنيه وحده القانون ، يعلم حقاً أنه مسئول عن كل مايفعل أمام سلطانه الأعظم وأمته وضميره ، كما يعلم ذلك كل مُلِكٌ مسئول أمام أمته والدستور الذى يحكم البلاد بمقتضاه . ولكن القراء لايجعلون ماذا بقصد « المقطم » الذى لايترك فرصة للشماتة إلاّ رفع بها عقيرته » .



لم تجد النيابة وسيلة لكسب القضية أمام المحكمة سوى تجريح المتهم .. فجمعت التفاصيل عن تصرفاته الطائشة : سُكْرُه وعريدته وإختلاله . ولم يجد الدفاع عنه وسيلة لتبرئته سوى تجريح المجنى عليه ، ووصف تصرفاته المنحطة مع زوجته . والتباس العذر للمتهم بأنه لم يجد من يهتم به ، أو يعلمه ويهذبه . وهكذا وضعت الأسرة المالكة فى قفص الإتهام .. سواء من جانب الإدعاء .. أم من جانب الدفاع!

وحاول الدفاع أن يخفف العقوبة القانونية ، فدفع — على سبيل الاحتياط — بجنون المتهم .. ودفعت النيابة بمسؤوليته الكاملة عن الحادث ، وتوافر رُكن سبق الاصرار . وتليت رسائل « شوپكار » إلى شقيقها في المحكمة ..

وأخيراً صدر الحكم بمعاقة « الأمير سيف الدين » بالسجن سبعة أعوام . وبتعويض رمزي للأمر « فؤاد » الذى كان قد دخل القضية كمدع بالحق المدنى .. وطُعن في الحكم استئنافياً فخففت محكمة الاستئناف عقوبة السجن إلى خمسة أعوام .. وكانت المحكمة في حكمها قد أثبتت أن الجناية متعمدة ، وأن القاتل كان يقصد القتل لا التخويف ولا الجرح ، وأنه غير مضطرب ، بل قوي العقل وحسن التدبير لشعبونه الذاتية .. ولهذا فقد رفضت دعوى الحجر التى كانت مرفوعة أيضاً !



وهكذا أسدل الستار مؤقتاً على رصاصات «الأمير سيف الدين»، ليظل صدها لسنوات هائماً في سماء السياسة المصرية فمع أن المصريين، كانوا قد أدركوا من التفاصيل التي نشرت عن الواقعة، طبيعة تلك «الهبة» المزيفة التي تزعمها الأسرة المالكة لنفسها، وأثر هذا باستمرار في علاقتهم بـ «الأمير فؤاد» — الذي تولى الملك بعد ذلك، وظل ملكاً لمصر حوالي عشرين عاماً — وهي علاقة لم يدخلها عنصر الإحترام في يوم من الأيام. إلا أن الوجه الآخر للقضية، وهو تثبيت وتأكيد مبدأ «المساواة أمام القانون» لم يلق نفس الاهتمام. العكس من هذا، فمعظم الصحف الوطنية، قد هالها أن يعامل الأمير معاملة الأفراد العاديين من الشعب، ليس هذا فقط بل إن مفكراً ليبرالياً، ذى نزعات متحررة هو «يوسف نحاس»، قد تصدى للدفاع عن مبدأ خطير، هو ازدواجية القانون وإزدواجية القضاء، فطالب بأن يكون للشعب قانونه وقضاؤه وللملوك قانونهم وقضاؤهم .. بل إن العقل المصرى قد فشل أيضاً في تمثيل قيمة خلقية، فردية واجتماعية، هى قيمة «الشرف». فاعتبار الحادثة غير مخلّة بالشرف، رغم ماتحمل به وقائعها من نَصَب وسُكْر وعريضة وقتل وفمار ومعيشة على حساب النساء، طالما أنها لا تتضمن «مساساً بالعرض»، يعطينا فكرة عن هذا التناول الخاص والمتخلف لمسألة الشرف الذي كان سائداً في تلك الفترة، وربما مايزال سائداً إلى اليوم.

أما أخطر الأصدقاء التي تركتها رصاصات «الأمير سيف الدين» فهو ذلك الموقف الذى أخذته «المقطم» وقوات الاحتلال و«اللورد كرومر»!

فـ «المقطم» هو الذى دافع عن فكرة المساواة أمام القانون، وعن حرية الصحافة وحققها في تناول ذوي المقامات العالية، وهو الذى هدد الخديو «عباس»

بأنه قد يخضع للقانون كغيره من الناس . وموقف « المقطم » من القضايا الوطنية معروف ومشهور . فهي لسان حال الاحتلال ، تدافع عن بقائه .. وتبرر وجوده .. هذا في حين أن الصحف الوطنية وعلى رأسها « المؤيد » أخذت الموقف المناقض أى الدفاع عن الأمير والعائلة المالكة !

ان هذه الثنائية الغربية في العقل المصري ، والعربي ، سمة متكررة وذات دلالة مهمة وخطيرة !

لماذا وقفت القوى الوطنية ، المعادية للاستعمار موقفاً متخلفاً من قضايا جوهرية كقضية تحرير العبيد ، والمساواة أمام القانون ، وتحرير المرأة . إننا نلاحظ ذلك في موقف « المؤيد » و« الشيخ علي يوسف » من هذه القضية ، ومن قضايا أخرى سابقة ولاحقة ، وهي مواقف تواصلت في الصحف الوطنية التي صدرت بعد ذلك ، ونلمح أشباهاً لها في مواقف « اللواء » وكتّابها البارزين ومنهم « عبد العزيز جاويز » و« مصطفى كامل » ..

ثم لماذا وقفت القوى الاستعمارية أو الممثلة للاستعمار ، هذا الموقف المستتر ، حتى بدا وكأن « المقطم » و« دار المعتمد البريطاني » هم حماة الحرية والديمقراطية ، والداعين إلى المساواة بين الناس أمام القانون ، وبخضوع الكل للقضاء ؟!

والموقف قابل للتفسير بالطبع ..

هناك عامل ذاتي في كل قضية على حدة . وهناك عوامل مشتركة ، ذلك أن الصراع بعد الاحتلال ، كان صراعاً بين هذا الاحتلال والقوى الوطنية الراضية لوجوده والمقاومة لهذا الوجود ومنذ بدأ حكم « الخديو عباس » ، أصبحت السراى في جبهة القوى الوطنية عموماً .. وفي هذه القضية بالذات فان محاكمة « الأمير سيف الدين » وفضح الأسرة المالكة كان مقصوداً منه في الأساس تجريح القوى الوطنية في شخص أسرة أحد اقطابها ، إن لم يكن أكثر هذه الأقطاب ثقلأ وأهمية وهو « عباس حلمي الثاني » .. وهذا هو السبب في موقف « المؤيد » المنحاز للسراى !

وكان الاحتلال البريطاني ، يركز في دعايته السياسية ، على أنه جاء لينقذ

المصريين من طغيان حُكّامهم ، الذي كان الجيل المعاصر — آنذاك — قد عانى منه الكثير في عهد « الخديو إسماعيل » ، وبهذا وضعت دعابته « الطغيان » كمقابل ومعاكس « للإستقلال » وكانت الدعاية الاستعمارية تتوهم انها تستطيع بتحسين الإدارة وإلزام الموظفين العموميين حدود وظائفهم ، وبعض الإصلاحات الأخرى ، إحداث الإستقلال في تقدير المصريين للمسألة ، بحيث يفضلون الإحتلال مع الحريات العامة النسبية عن الإستقلال مع الطغيان الفردى القاتل !

ولاشك أن الاختيار كان صعبا .. بل لعله كان مرهقا ومربكا خاصة أن العناصر الوطنية لم يكن لها في هذا الوقت ثقل جماهيرى نسبى يمكنها من وضع المسألة فى وضعها الطبيعى لترفع شعار « الاستقلال مع الحريات العامة » . ومن المؤكد أن عناصر قليلة — لم تكن نادرة — هى التى كَيْفَت الموقف تكييفا صحيحا آنذاك . بينما تصرفت أغلب العناصر الوطنية تصرفات تلقائية انحازت فيها الى أحد الطرفين . مع الاستقلال والطغيان والتخلف . أو مع الاحتلال والحرية والتقدم !

وتلك هى محنة المصريين الأساسية التى عانوا منها فى حلقات تالية من تاريخ وطنهم ، ولعلها محنة عربية قومية ، فرضت على العرب دائما ، اختيارين لا ثالث لهما : أما القبول بنظام حكم وطنى معاد للاستعمار ، ساع الى التحرر من التبعية ، لكنه مع ذلك يهدر حرياتهم العامة والفردية ، ويحكمهم بالمعتقلات والسجون ويقيم جكما بطيريكيا وطنيا .. أو القبول بنظام حكم تابع أو عميل أو — على الأكثر — غير متشدد فى الوطنية لكنه مع ذلك ، أكثر ديمقراطية وأقل إهدارا للحريات العامة والشخصية ، وأكثر احتراما لسيادة القانون وحصانة القضاء .. أما الطريق الثالث وهو أن يكون النظام وطنيا ديمقراطيا معا ، فهو اختيار لم يكن واردا إلا نادرا ..

وكانت « المقطم » نموذج لهذه المحنة ، فقد كان صاحبها « يعقوب صروف » ، و « فارس نمر » — من أنصار الاحتلال ودعائه الأقوياء ، حتى أن « اللورد كرومر » صرح بأنه يستطيع أن يحكم مصر بخمسين جنديا فقط بشرط أن تواصل « المقطم » الصدور ، ومع ذلك ، فقد لعبا الدور الرئيسى فى الدعوة لسياسة العقلية العلمية الصناعية ، وبذر بذور النظرة العقلانية الى الظواهر ، الترية المصرية



والعربية ، وكان صوتهما أعلى الأصوات دفاعاً عن الحريات العامة بمفهوماها الليبرالي ،
والعجيب أنهما لم يجدا تناقضا بين تأييدهما لاحتلال مصر ، ودفاعهما عن الحريات
العامة والشخصية والمبادئ الليبرالية !
في سنة ١٩٠٠ بذلت المساعي الحميدة .. وتدخلت حرم « اللورد كرومر » ،
— وكانت صديق للأميرة « عين الحياة » عمة « الأمير سيف الدين » — وتدخلت
قوى أخرى كان وراءها « الخديو عباس حلمي » نفسه . كان هدف هذه المحاولات
جميعها الإفراج عن الأمير ، بدعوى أنه مختل العقل . والتقت أهداف العمة التي تريد
أن تفرج عن ابن شقيقها ، بأهداف الطامعين في ثروة الأمير . وكان على رأس هؤلاء
« الخديو عباس » نفسه !

وتحركات دعوى الحَجْر من جديد ، وقيل صراحة أن الخديو يستصوب ذلك ،
وأنه اختار بنفسه وصيا على الأمير المحجور عليه . وكان لابد من إثبات جنونه أولا .
واتفقت السلطات على إبعاد الأمير إلى قرية « تاييسهرست » بإنجلترا لتكون مقرا
لإقامته تحت ستار المعالجة والاستشفاء . وأُرسل الى المستشفى تطلب منه عدم تمكين
أحد من زيارة الأمير المجنون ، إلا بأذن كتابي منها . وعندما أرسلت أمه مندوبا عنها
لزيارته بعد ذلك بعدة سنوات قيل له : نحن لانعرف لها صفة

واكتشفت الأم اللعبة !

ظل الأمير في المستشفى ربع قرن كامل ، تدهورت أحواله خلالها ، تركوه
مهملاً بلا عناية ، يطلب خمرا يقدمونها ليحتسى منها مايشاء . وظل يتدهور
ويتدهور . خلع طاقم أسنانه . وأثر فيه الحرمان الجنسي الطويل فاختلفت أعصابه فعلا
وأوشك على الجنون .
وملات والدته الدنيا شكواى : أرسلت لرؤساء الوزارات ، ووزراء الخارجية
والصحف في مصر وإنجلترا وتركيا دون جدوى ..
وفجأة في سنة ١٩٢٥ حدث حادث غريب !

نجح زوج الأميرة « فريدون باشا » — في رشوة حارس الأمير ، وكان انجليزيا
يسمى « وليم بليم » ، وزميل له هو « باتون » . وقيل أن شقيقته الجميلة ، الأميرة

« شويكار » ، قد أوهمت الحارس بأنها قد وقعت في غرامه وأن الرشوة كانت عينيه ولم تكن مادية .

المهم : خرج الأمير مع حارسه إلى ضاحية قريبة من القرية ، هي ضاحية « هاشنجر » ، اختلطوا بجماهير المتنزهين . ثم سافروا على إحدى البواخر التي تقوم بنزهات بين ساحلى إنجلترا وفرنسا ، فأقلتهم الى بولندا . ومن هناك ركبوا سيارة كانت في انتظارهم

ورحلوا متنكرين الى ايطاليا ومنها اللاستانة وبدأت الأم تسعى لرفع الحجر عن ثروة ابنها . تلك الثروة التي أربت على عشرة ملايين من الجنيهات وكانت في الأفاقين والنصابين ..

وفي بحثها عن محام مصري يرفع لها القضية أمام « مجلس البلاط » ، اشتبكت خيوطها بخيوط شخصيتين سياسيتين خطيرتين هما « مصطفى النحاس باشا » — سكرتير حزب الوفد المصري آنذاك — و « ويصا واصف أفندى » — أحد أقطابه ..

وقد كان مُقدِّراً لهذا الاشتباك أن يفجر قضية أخطر من الأولى ، وأن يطلق رصاصا أعنف .. وأكثر دويًا .

لكن ذلك فصل آخر من قصة الاختيار بين الاستقلال وبين الديمقراطية !

١٩٣٧ : الأميرة شويكار تعود إلى مصر لأول مرة بعد وفاة الملك فؤاد في أبريل ١٩٣٦

(*) التقى ترتيب فصول هذا الكتاب على أساس التسلسل التاريخي أن يأتي ترتيب الفصل التالي من هذه الحكاية ، بهيئة — إلى حد ما — عن ترتيب الفصل الأول ، بما فصل بينهما من أحداث ، لذا نرى القصة ، إلى أن هذا القسم الثاني ، هو المنشور في الفصل المصنوع « مؤامرة ضد زعيم الأغلبية » .





اسمه : « ابراهيم الهلباوي » .

على المستوى العام ، عرفه الناس باعتباره واحداً — من أعظم المحامين الذين أنجبتهم مصر .. إن لم يكن أعظمهم على الإطلاق ، أما — على المستوى الشخصي — فإن حياته كانت تراجيديا مصرية فاجعة .. فقد كانت سيرته نموذجاً تقليدياً لقصة حياة البطل الذى يخطيء مرة واحدة ، فتودى به خطيئته ، ويظل يجاهد العمر كله لكى يحصل على الغفران فيوصد الشعب قلبه دونه ، ولا يرق له ، وهو الشعب الطيب القلب ، الحنون ، الذى طالما غفر لكثيرين ، وعفا عن كثيرين .. ذلك رجل تغنى به الناس ، دخل حياتهم اليومية ، فقالوا فيه الأمثال ، ورووا عنه الفكاهات والأساطير ، وأحبوه كأعظم ما يكون الحب ، وكرهوه كأعظم ما يكون الكره .

وصفه الأستاذ « عباس محمود العقاد » مرّة بأن « كان ذلاقة لسان لا تطيق نفسها ولا ترخ صاحبها » .

وقف مرة يترافع في قضية مدنيّة ، وكان يقرأ القضايا بسرعة ويعتمد على بديهته ، وفي أثناء المرافعة تنبه موكله إلى أن الأستاذ قد نسى ، وأن مايقوله الآن هو حجج الخصوم ، فهمس له بذلك ، وأدرك هو الموقف ، فقال على الفور دون أن يرتبك أو يتعثر لسانه ، أو يغير نبرات صوته : هذه هي حجج خصومنا .. ولكنها واهية ، وبدأ بسرعة يرد عليها بنفس البلاغة !

وصفه معاصروه ، فقالوا أنه كان « أبلغ طلاب المرحمه طوال أكثر من نصف قرن » .

رجل كان ينتمى لعصر غريب كانت القدرة على الكلام ، هي أعظم قدراته . وأجدرها بالاحترام ، وهي التي تمنح « المكانة » وتوزع الخطوط .

يقول فلاح لآخر محتداً :

— والله لاقتلك وأجيب « الهلباوي » ..

ذلك أنه مهما كان تورط المجرم وفداحة الجرم ، فإن « الهلباوي » قادر على الحصول على البراءة .

ويذهب ابن بلد إلى الجزائر ليشتري ، رُبّع أقة من اللسان ويهوله الثمن المطلوب .

فيصيح :

— له .. هوّا لسان « الهلباوي » ..

ذلك أن الرجل كان بليغاً كأعظم ماتكون البلاغة ، فصيحاً ، ذرب اللسان ، قادراً على المناظرة ، ماهراً في المناورة ، ولاعباً لا يشق له غبار ، في صراع المنطق ، ومباريات الحجة ، وسباق البراهين . يناقش رأياً فيدعمه بألف دليل ، يناقش ما يناقضه ، فيدعمه بألف دليل .

ذلك رجل كان يقف في المحكمة فيهر مصر كلها . إذا ما أراد أن يستثير مواطني القضاة وحوح وولول وبكى وذرف الدموع .. وقد يبكي بعدما ضحك ، أو يقطع الحجب ليضحك بأعلى صوته .

وحتى في ملاحج جسده كان نموذجاً للعملاق : طويل القامة جداً . عريض لكتفين ملاحج وجهه البيضاء بين الاستمرار والاحمرار . كل شيء فيه طويل : شاربه . ذراعاه ، كتفاه ، أنامله ، وبالطبع لسانه .

عمر حتى زاد عمره على الثمانين .. شاخ كل شيء فيه ووهن عظمه ، واشتعل الرأس شيبا .

شيء واحد بقي قوياً ، فتياً ، عصياً على الشيوخوخة ، مقاوماً للفناء : لسانه !!!
ذلك الرجل الأسطوري . الذي كان القطار يقف له . حيث لا يقف لأحد ، في محطات صغيرة أو على مشارف المدن الكبيرة ، والذي قام قطار خاص مرة لكى يقله إلى جلسة في إحدى المحاكم .

طلب ملوك وأمراء . وكسب مئات الألوف من الجنيات ، وخسرها كلها حتى عاد كإ فقيراً لا يملك شيء لكنه مع ذلك بدأ من جديد .. ومات وهو مستور أو يكاد ..

« محامي الظروف المخففة » الذي يلتمس العذر للمتهم المدان ، وينقذه ببراعته ، وقوة منطقته مما ارتكبت يده ، يقامر بكل شيء في « القضايا اليائسة » وينجح دائماً في فك حبل المشنقة عن عنق المتهم الذي ثبت عليه الاتهام .

لكنه على الرغم من هذا كله — وتلك هي المأساة — لم ينجح في التماس العذر لنفسه .

فشل « اعظم طلاب الرحمة » في طلب الرحمة لنفسه من الشعب . عجز محامي الظروف المخففة ، أن يقنع « محكمة الشعب » بأن لديه ظرفاً مخففاً يستحق الأخذ به ..

وعلى امتداد ثلاثين عاماً طويلة ، حاول أن يكفر عن ذنب ارتكبه ، مستخدماً كل طاقاته المدهلة ، كل فصاحته ، لسانه الذهبى ، قدرته الفذة على المناظرة ، لكى يقنع رجل الشارع — الجاهل الأُمي الذي تهره البلاغة — ببراعته ، أو حتى توبته ففشل . أصمَّ الشعب أذنيه ، وأغلق قلبه ، وغلظت عواطفه ، وصمد — وهو الرقيق الخنون ، المتفاهم ، أمام ولولة « الهلباوي » ووحوشه ، وبكائه وضحكه ، وأبى أن يغفر أو يعفو ، لأن ذنب « الهلباوي » ، كان مما لاتصلح معه ظروف مخففة ، أو مما يجوز أن يقيد في كشوف المرحلة .

بيد أن تراجيديا « الهلباوي » — بعد ذلك كله — تطرح قضية جيل كامل من المثقفين المصريين ، عاش على أرضها في تلك السنوات المريبة التى أعقبت هزيمة الثورة العرابية ، وتصفياتها وإجهاض كل الأحلام التى تعلق بها ، وتلفت حوله ، فلم يجد في نفسه شجاعة لاستئناف المقاومة ، أو للدفاع عن أحلامه ، فانغلق على نفسه ، وعاش لها ، وكّرّس عمره لعملية صعود فردي مُضنى ، وأصبح كل هدفه ، أن ينجح ، بتلك المقاييس التجارية للنجاح : الشهرة والمال والمجد ، وإتقان العمل الفني ، والتفوق فيه . ضاقت دائرة الانتماء ، من الوطن إلى الأسرة ، ثم إلى الفرد ، وسادت أيامها نظرية تقول ، أن « الوطنية » ، هى أن يؤدى الانسان واجبه باخلاص ، وأن يتقن عمله ، ويتفوق فيه ، وألا يمد نشاطه الى ما عداه . ومع أن الفكرة في جوهرها لم تكن خاطئة تماماً ، إلا أن ممكن الخطر فيها ، هو النظر إلى الواجب الإنساني العام ، تجاه الوطن ، باعتباره نقيضاً لأداء الواجب الفردي ، تجاه النفس والأسرة والمهنة .

جيل كانت كل عناصره تنتمي لنفسها وتنكمش على نفسها في الأساس . وتحدد موقعها من كل شيء على أساس ارتباط هذا الشيء بمطامعها الفردية .. وفي ظنها دائماً أنها بتفانيها في أداء هذا الواجب ، إنما تقوم بكل ما هو مطلوب منها للوطن .. وللانسان ..

وربما لم يخطئ أحد من هذا الجيل خطيئة « الهلباوي » . لكن خطيئته ، كشفت كل سوءات هذا الموقف المأساوي .. وأدانت إدانة ساحقة .. فكانت تحذيراً ونذيراً للآخرين .

يقول الأستاذ « يحيى حقي » :

— مسكين « إبراهيم الهلباوي » .. هذا الرجل الذي كانت شهرته مضرب
الأمثال .. لا أعرف أحداً من ساسة مصر .. تجرّع مثله العذاب علقماً ، وصابه
كأساً بعد كأس .. سنين طويلة تكاد تكون هي عمره كله ..



الوالى محمد سعيد باشا

ككل الجيل ، أو معظمه ، وُلد « إبراهيم الهلباوي » في أسرة
« مستورة » ، وهو تعبير مصري خاص ، يعنى : أنها أسرة لا تبيت جائعة ،
ولكنها أيضاً لا تبيت ممتلئة المعدة تماماً .

كان والده ، مغربى الأصل ، تمصر وأقام ببلدة « العطف » بمديرية
البحيرة ، وعندما بلغ « إبراهيم » الثانية عشرة — ودّع أسرته وشدّ الرحال إلى
القاهرة لكي يتزود من العلم بالأزهر الشريف .

كان « الأزهر » أيامها محط كل الدين يرغبون في التزود من العلم ، وكل
الذين يريدون لأنفسهم مهنة تحميهم من السقوط في هوة الفقر . وكانت تلك
سنوات « الوالى محمد سعيد » الأخيرة . والأجانب يملأون مصر ، والشباب
الرفيى القادم من بلدة « العطف » يحلم بمستقبل سعيد وفي « الأزهر » ، تتكشف
مواهبه الفطرية ، وتتلور شخصيته المميزة ، كمشروع متمرد عظيم ، يتعلم أصول
الفقه على المذاهب الأربعة . ويرفض « المالكية » لأن شيخهم لم يعجبه ، ويذهب

إلى « الحنفية » ، وفي دروس النحو والمنطق والبلاغة يشاكس الشيوخ فطر دونه من الدرس فينتقل إلى عمود آخر ، ويختار أساتذة آخرين !

في بداية السبعينات من القرن الماضي — وكان قد مضى عليه أربع سنوات وهو يدرس في « الأزهر » — حظ رحاله في مصر رجل غريب اسمه « جمال الدين الأفغاني » كان موزع ثورات وناشر قلاقل . ومفكراً مقلقاً للذين يحكمون ولن يحكمونهم ..

وفي « قهوة متاتيا » بميدان العتبة حيث تعود أن يجلس ، وفي منزله حيث تعود أن يلتقي بتلامذته . تعرف عليه « الهلباوي » .

كان « الأفغاني » قد ساح سياحته الطويلة في بلاد المسلمين ، يتحدث عن الثورة التي يحلم بها ضد الاستعمار الأوروي ، وعن الاحتجاج الذي لابد أن يشمل علماء المسلمين ، فيخرجهم عن التبعية الآلية للسلف صالحاً كان أو طالحاً ، ويسمح لهم باستخدام عقولهم ، لتفسير الدين تفسيراً يخدم الحياة ، ويفيد في بناء دولة إسلامية قوية ..



كان « الأفغاني » « لوثرياً » في جوهره . يسعى إلى حركة احتجاج كبشكل التي قادها « مارتن لوتر » ضد الكنيسة الكاثوليكية . هادفاً إلى تجديد الاسلام وبعث الروح العقلانية في انحاء البلاد الاسلامية وبين جماهير المسلمين .

وفي « الأزهر » — ثم في « قهوة متاتيا » وفي منزله — التقى « الأفغاني » بالرجال الذين أصبحوا فيما بعد أخلص تلاميذه ، والذين أثروا في تاريخ مصر ، كما لم يؤثر جيل آخر . التقى بـ « محمد عبده » و « عبد الله التديم » ، و « سعد زغلول » ، وعشرات غيرهم من مثقفي الجيل ، وكان أصغر هؤلاء جميعاً : « ابراهيم الهلباوي » .

وتمر سنوات وهو يتعلم على « الأفغاني » كل ما كان يدعو إليه . فينهر بالمنطق الجديد الذي جاء به .

جمال الدين الأفغاني



لقد حلل الشيخ الفلسفة وكانت حراماً على أعمدة الأزهر . وتحدث في السياسة وتنظيم الأمم والشورى .. والسنوات تمر .. و « الهلباوي » يدنو من إنهاء دراسته ولم يبق إلا القليل ، ويحصل على « شهادة العالمية » ، أرفع شهادات الأزهر آنذاك ، والنقود تأتي من « العطف » لتدوب في جولاته الطويلة على مقاهي القاهرة ، وهو لا يدخل الامتحان ، ويؤجله عاماً بعد عام ..

في تلك السنة — ١٨٧٩ — تحلج « الخديو إسماعيل » عن العرش بارادة وأمر الدول الأوروبية وتولى « الخديو توفيق » أريكة الخديوية ، فأسند الوزارة إلى « مصطفى رياض باشا » .. فكان أول ما فعله أن نفى « الأفغاني » من البلاد .. لكنه بعد أشهر كان يسند إلى تلميذه « الشيخ محمد عبده » منصب رئيس تحرير « الوقائع المصرية » الجريدة الرسمية للحكومة .

وبحث « الشيخ محمد عبده » عن بعض مريدي « الأفغاني » ليساعدوه في تحرير « الوقائع » واختار منهم ، ثلاثة هم : « عبد الكريم سلمان » و « سعد

زغلول » و « إبراهيم الهلباوي » ، ويكتب ابن « العطف » في الجريدة الرسمية الحكومية . لكنه بعد فترة يبدأ في إثارة المتابع متسائلاً في ضجيج : كيف يُعطى « عبد الكريم سلمان » عشرة جنيهات في الشهر ، ويقبض « سعد زغلول » ثمانية جنيهات ، ويأخذ هو خمسة فقط ؟ ..
وينتهي الخلاف بتركه العمل في « الوقائع » ..

ها هو يعود إلى « العطف » بلا « عالمية » وبلا عمل ؛ وليس لديه إرث يعتمد عليه ولكن لديه عقلاً دائماً أنه يستطيع أن يصل . ويختار تجربة حظّه

إبراهيم الهلباوي : تاجر « القطن بالباطن »



بالتجارة في سوق القطن ويبدأ التجربة بشراء كميات قليلة من المزارعين ، يبيعها للمحالج ، ولكنه يكتشف أن سوق التجارة في القطن يحتكرها الأجانب ، وأن اليونانيين يملأون القرى ، يجمعون القطن ويتاجرون فيه .. ويتنافسون أمثاله من صغار التجار حتى يكادوا يفلسون !

لكنه لم ييأس مع ذلك ، واستمر في عمله ..

في بلدة مجاورة لبلدته هي « صان الحجر » كانت هناك أراض واسعة يملكها « رياض باشا » ناظر النظار .. وحدث أن طغت عليها مياه الفيضان .. وكعادة ذلك الزمن سخر وكيل المديرية الناس لمقاومة ذلك الفيضان . وانتهر الوكيل فرصة للانتقام من خصومه فحشر في صفوف المستحقين بعض أبناء البيوتات المستورة ..

ولم يعجب الحال « الهلباوي » ، وفي منزله المتواضع بـ « العطف » كتب مقالاً شديد اللهجة ندد فيه بصاحب الأرض ، وبوكيل المديرية لأنهما يسخران الناس ، وأسرع فأرسله الى « جريدة التجارة » .

وهاج « رياض باشا » .. وأمر بأن يُرسل إليه « الهلباوي » مصفوداً .. واستقبله المدير مهذباً ومتوعداً ، وقال له في نهاية حديث الوعيد الطويل :

— إن لم تكف عن هذا أخرب بيتك .

رد عليه « الهلباوي » قائلاً :

— ... لا أنت ولا أكبر منك يستطيع .

إستفهم المدير مستكراً في لهجة وعيد :

— ولا أكبر مني ١٢

شعر « الهلباوي » ، أنه أراد أن يأخذ عليه إهانة « رياض باشا » الذي لا يوجد أكبر من المدير سواه . فتخلص باحدى قضايا المنطق التي كان يجيدها ، وقال : إنه لا بيت لي تخربه ، والقدرة لا تتعلق بالمستحيل .

ها هو جزء مما تعلمه من دراسته في « الأزهر » يطفو ، لكنه يوظفه فحسب لإنقاذ نفسه . رجل بلاغة هو ، قد يُورده لسانه موارد التهلكة . لكنه — هذا اللسان العبقري نفسه — قادر على إنقاذه من أخرج المواقف .

وتسقط وزارة « رياض باشا » بعد مظاهرة ٩ سبتمبر ١٨٨١ التي قاد « غرابي » فيها وحدات من الجيش المصري إلى قصر عابدين ، ليطالب بالدستور ومجلس النواب .

وتضىء مصر طوال عام ونصف بشرارات الثورة العرابية العظيمة ، ويتكلم الناس ، كل الناس . يقولون كل شيء وأى شيء .. مرة واحدة يذهب الخوف والرعب وحصار السنوات . وتضوء الشوارع بحرارة الكلمات ..



رياض باشا
ناظر النظار

أين كان « الهلباوي » في كل هذا ؟

ذلك الرجل الطويل اللسان ، تلميذ « الأفغاني » ، ومحرر « الوقائع » الغاضب ، تاجر الأقطان بقرية « العطف » ، أين هو ؟ ومن يتكلم إن لم ينطق — في هذا المهرجان للكلام — لسانه المعجزة .

لم يكن ممكناً لرجل تعلم على « الأفغاني » ألا يهتز بالثورة . لكن الشيء المذهل ، أن بعضهم وقف يتفرج عليها . وانهم جميعاً تنكروا لها وخافوها عندما حان وقت الجدل .

وقد أخذ « الهلباوي » موقفاً حذراً من البداية .

وهو الموقف نفسه الذى أخذه « محمد عبده » في البداية — ثم عدل عنه ليعود إليه .. بعد هزيمة الثورة — إنه مؤيد لها بقلبه .. لكنه حذر بقلمه ولسانه .

ذلك رجل حدد انتاءه منذ البداية . انه مع نفسه فقط ، لذلك كان — كما يقول مؤرخه الأستاذ « عبد الحليم الجندى » — « من الثوار ، لكنه ليس مع الثوار ولا مع خصوم الثوار . إنه مع نفسه .. كان كذلك في العشرين ، وفي الخمسين .. وفي الثالثة والثمانين يوم مات .. ليس مع أحد .. وقد يكون معه كل الناس » ..

وتنتهى الثورة نهايتها الفاجعة ، والغريب أن « الهلباوي » قبض عليه ولكن الذين قبضوا عليه وأودعوه في السجن هم الثوار لا أعداء الثورة ..

وعند هزيمة الثورة لاستبقاه الخونة في السجن لكي يستشهدوا به على أن الثوار كانوا يسيئون معاملة المسجونين السياسيين ! . غير أنه سرعان ما أفرج عنه ، وعين سكرتيراً لـ « محمد سلطان باشا » — رئيس مجلس النواب الخائن الذى باع الثورة بمكافأة قدرها عشرة آلاف جنيه ولقب « سير » من « الملكة فيكتوريا » .

ها هو تلميذ « الأفغاني » في خدمة الخونة وبائعى أوطانهم .. وهو يتدرج في المناصب حتى يصبح رئيساً لكتاب المجلس سنة ١٨٨٥ ، ثم سكرتيراً للبرنس « حسين كامل » — السلطان فيما بعد — بمرتب أربعين جنيهاً في الشهر .



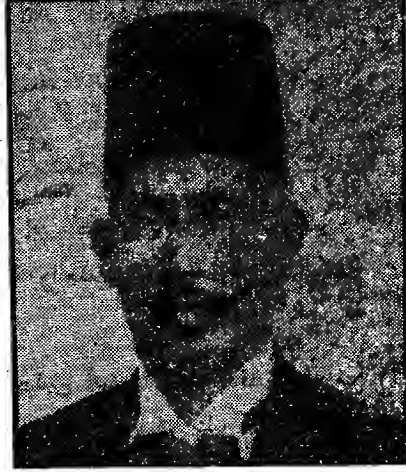
في يناير ١٨٨٦ — وهو في الثامنة والعشرين — إحترف « إبراهيم الهلباوي » المحاماة .

.. والبداية مصادفة محضة ، كان « البرنس حسين كامل » قد فصله من عمله ، فوكل محامياً ليرفع له قضية تعويض عن فصله وبينما هو يتابع مراقبة محاميه من مقاعد المتفرجين قرر مصيره بنفسه ..

ها هو يجد مكانه أخيراً : هنا — في قاعة المحكمة — يتاح له أن يتكلم ، وأن يجلجلج صوته ، وأن يكون محط انظار المتفرجين ، ومطمح آمال المتقاضين .. وبعد أيام ، كان قد تنازل عن دعواه ، وبدأ يستعد للعمل في المحاماة .

في تلك السنوات ، كانت المحاماة مهنة السفهاء والذين لا يميذون شيئاً .. وكان اسم المحامي مساوياً لاسم « المزور » .. لدرجة أن « سعد زغلول » قال في خطبة له فيما تلا من سنوات « إني اشتغلت بالمحاماة متنكراً عن أهلي وأصحابي .. وكلماً سألتني سائل : هل صرت محامياً ؟ أقول : معاذ الله أن أكون كقوم خاسرين » .

كان « سعد زغلول » — صديقه اللدود ، وزميله القديم في تحرير « الوقائع » — قد إحترف المحاماة في نفس الفترة تقريباً ، ولعل هذا كان دافعه الخبيء للعمل في المحاماة .. ان مصير الرجلين قد اشتبك سنوات ، وتناقض سنوات . واختلف حظهما من المجد والشهرة ، على الرغم من أنهما بدأ الطريق معاً .. بل لعل الإحساس بمنافسة « سعد زغلول » والسعي لدخول سباق معه ، والإنتصار عليه ، كان عقده « الهلباوي » طوال عمره !



استأجر « الهلباوي » غرفة في طنطا ، وضع فيها مكتباً قديماً ، وعلق عليها لافتة ناحلة ، وبدأ يعمل ليل نهار وبلا كلل ، يسافر إلى القاهرة أحياناً لبعض المسائل المتعلقة بمكتبه ..

وفي إحدى هذه الرحلات قرر أن يتزوج ..

ولأنه هو « نفسه » لا يمكن أن يكون شيئاً غير هذه « النفس » ، فإن الزواج عنده لا يعني أكثر من وسيلة تمكنه من الوصول ، ولأنه ينتمي لأسرة لا تؤهلها مكانتها لمصاهرة الكبار ، فإن في الباب الخلفي متسعاً للجميع ..

إن الزواج صفقة ، لا بد أن تفتح الباب للظهور والارتقاء والنجاح ، وإذن فيلتزوج تركية أو جركسية ، هناك أنواع منها لا يرفض أمثاله ، هن « الجوارى البيض » أو (الكلفواثن) .. واختار واحدة كانت جارية في سراى الأميرتين « نعمت مختار و » فاطمة اسماعيل » وتزوجها .. وعاد بها إلى طنطا ..



كان « الجليل العراقي » أيامها يحتر هزيمته بأكثر من أسلوب للحياة ..

ذلك أن الجراح التي عانتها الأمة بهزيمة الثورة ، كانت تطرح نفسها على الجيل .. وبدأ لمعظم عناصره وخاصة المثقفين أن شيئاً لا يمكن أن يصلح ماأفسده الدهر ؛ وإذن فلا أمل في شيء ..

ولم يكن ذلك سوى مجرد تبرير لعجز الجيل عن أن يفعل شيئاً ، وقناعاً يخفي جُبنه الطبيعي وذاتية المفرقة . وانعدام روح القتال فيه ، كان المثقفون المصريون ، ينتمون في كتلتهم الكبرى إلى الطبقة الوسطى الصغيرة في المدينم والريف ، أغلبهم انحدر من أسر « مستورة » ، يزعمون أنها كانت ذات مجد أثيل

وثرء عريض ، أودت به الأيام ، ومن هنا كان هدفهم كله أن يستعيدوا ذلك المجد الذي ذهب ، وفي رحلة الصعود الشاقة من أسفل السلم الاجتماعي إلى قمته — حيث النجاح والثروة والجاه — تأكلت إنسانيتهم بل وعاشوا في ذلك الانفصام المرعب بين ما يؤمنون به ، وما يفعلونه ، كانوا جميعاً ينتمون لجيل يؤمن بالحرية والديمقراطية والقومية ، ومع ذلك كانوا يسخرّون مواهبهم في خدمة الطغيان الفردي أو ممالة الإحتلال أو السكوت عنه ..

وفقط وفي موجات المد الثوري الجارفة ، عندما تتوهج الثورة في عيون جماهير الصغار والكبار الواسعة كالبحر . كان حماسهم يشتعل ، فيتقدمون الصفوف

ثم ينكصون — عند أول عقبة — هارين ..

كان هذا هو ما حدث بعد هزيمة الثورة وانكسار « عرابي » ، وانتهار
أحلام الاستقلال والحرية .

عاد « محمد عبده » من منفاه ليتنكر للثورة ، وليؤرخ لها بشكل مفرز ،
واقفاً حياته على إصلاح الأزهر فقط ، وهو الذى حلم يوماً بإصلاح مصر كلها ..
واكتفى بالدعوة إلى التربية والتهديب والأخلاق الحميدة كبديل عن الاستقلال
والديمقراطية .. لاعتناً فى النهاية السياسة مستعيذاً بالله من « ساس ، ويسوس ،
وسائس ومسوس » .

وبدأ « سعد زغلول » عملية صعوده هو الآخر ، فعرف الطريق إلى قصر
الأميرة « نازلي فاضل » وترددت إشاعات بأنها مغرمة به — ذكرها الزعيم « محمد
فريد » فى مذكراته — ويقال انها هى التى زوجت « سعد زغلول » من
« صفية » ابنة « مصطفى فهمي باشا » ، ولولا وساطتها ، لما حدث — ولا فى
الاحلام — أن يتزوج الفلاح ابن « ابيانه » من ابنة رئيس وزراء تركي ، رأس
الوزارة ثلاثة عشر عاماً متواصلة ، لأنه كان أطوع ساسة مصر للاحتلال
البريطاني .

وهذا نفس ما فعله « الهلباوي » .



أفواج متصلة من الموكلين تتجه الى مكتبه . ذاك رجل اشتهر عنه أنه أبلغ
الحامين فى مصر ، تمر على المكتب وجوه ووجوه .. قضايا جنائية ومدنية وسياسية
وحسبية ومالية وشرعية واقتصادية وتجارية وما إليها ..

الحامي الريفى الذى بدأ بمكتب محاماة متواضع فى طنطا يصبح فى عام
١٨٩٣ مستشاراً للأوقاف الخصوصية ، ومستشاراً لديوان عموم الأوقاف ،
وللخاصة الخديوية ، ويصبح من حقه أن يلقي « الخديو عباس حلمي الثاني » فى

أى وقت يشاء .. ليس هذا فقط بل أصبح صديق الخديو ونديمه ، ونجم حفلاته الذى لا يغييب . ويصل الأمر به إلى معاملة الخديو معاملة الند اللند .. ذهب يوماً لمقابلته فى الاسكندرية فتأخر « الخديو » عن الموعد ثلاث ساعات ، أرسل اليه الخديو فى نهايتها يطلب اليه أن يلقاه فى « محطة سيدى جابر » ، تعتمد « الهلباوي » أن يصل متأخراً خمس دقائق ، فلما لامه الخديو لتأخره أجابه :

— ولكننا إنتظرنا سموكم ثلاث ساعات فى الظهر ..

كان الزمن قد أصبح زمن المحامي والقاضي ..

استقرت المحكمة كمؤسسة فى مصر ، وأصبحت من أهم مؤسسات ذلك الزمن .

كانت البلاد قد تحولت من دولة يديرها الولاة لحسابهم ، إلى دولة منظمة ، تحكم العلاقات فيها قوانين من كل نوع : مدنية وتجارية وجنائية .. وقوانين الأحوال الشخصية .. وبصرف النظر عمن كانت تخدمهم تلك القوانين . فان النتيجة المحققة لصدورها انتهت بأن تحول « المحامي » من نصاب أو مزور إلى « رجل ذى قيمة » ، يصدر قانون بتنظيم مهنته ، يقصر حق العمل فى هذه المهنة على من يحمل شهادة من مدرسة الحقوق . وبدأ قدامى المحامين يتعلمون . درس « الهلباوي » الفرنسية — مثله كسعد زغلول — وهو على مشارف الأربعين وأتقنها ، إذ كانت اللغة الشائعة فى المحاكم ، لأن القانون الفرنسى ، كان مصدر معظم القوانين المطبقة فى مصر .

ها هو بعد عشرين عاماً من العمل فى المحاماة يرتفع بجهد إلى ذروة المجد .

يروى فى مذكراته أنه فى بداية عمله فى المحاماة . أخذ زوجته لتشكر سيداتها السابقات فى سراهن .. وتجمعت حولها زميلاتهما من الجوارى . وسألنها عن مهنة زوجها . فقالت إنه « أفوكاتو » ، ولأنهن لا يعرفن شيئاً عن مهنة كهذه ، فقد استفتين باش أغا السراى فأفتاهن بأن « الأفوكاتو » هو « مزور أو نصاب » ؛ يومها لطمن الحدود ، على حظها التعس وبكت زوجته .

بعد عشرين عاماً من ذلك التاريخ .. أصبح « النصاب » نديماً للخديو .
اقتنى أراضي شاسعة ، سكن القصور ، يقضى الصيف في أوروبا ، يهتم بأناقته ،
ويفصل ملابسه في باريس ونيويورك ولندن .. يسافر إلى البحيرة في آخر كل
أسبوع ليتفقد مزارعه كأى لورد انجليزى .

أقبلت الدنيا .. الكل راض .. الناس .. الصحف .. الخديو ..
الوطنيون .. أصحاب الأراضي . كل شئ الآن على ما يرام . انه فى القمة .

كان ذلك فى عام ١٩٠٦ .

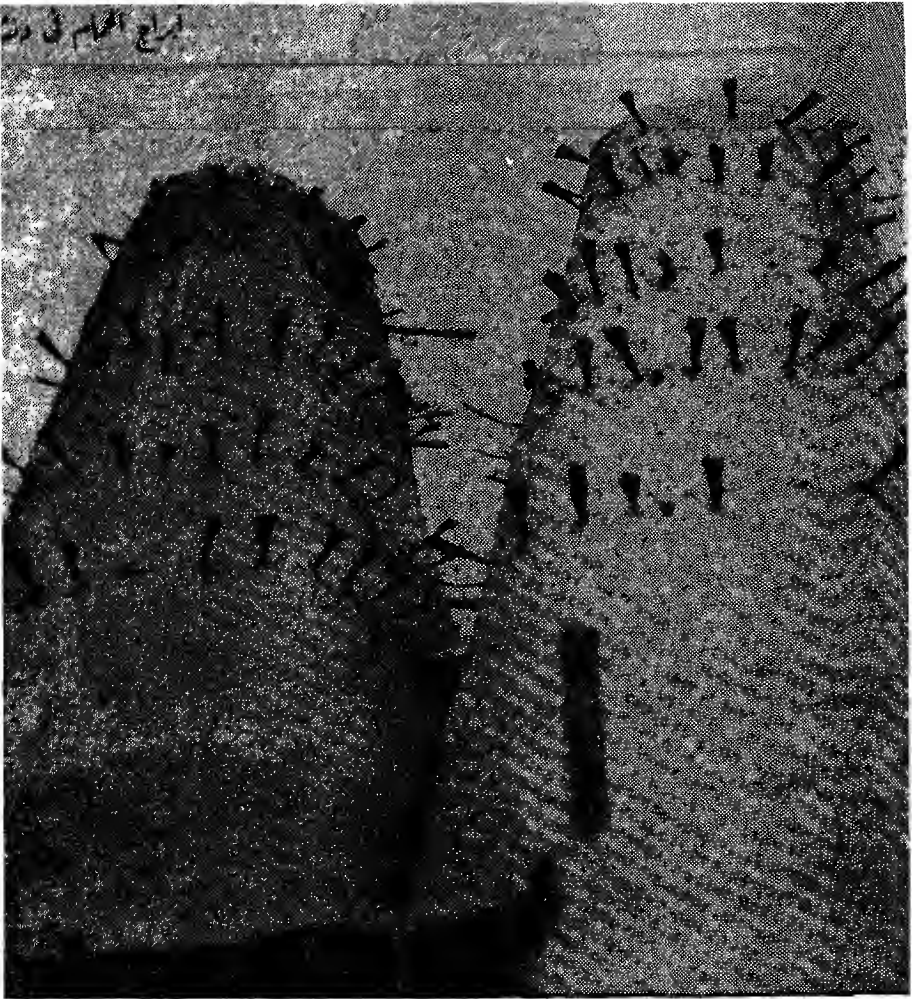
مضت عشرون عاماً .. وهو يعمل بالحمامة .. إنه يطل على الخمسين ..
فى تلك السنة ، سقط البطل من حائق .

ذهب جهد العمر فى لحظة ٦



□ الأربعاء ١٣ يونيو (حزيران) ١٩٠٦

فى صباح ذلك اليوم ، غادر « ابراهيم الهلباوي » القاهرة فى طريقه إلى عزبته
بالبحيرة ، ليتفقد أحوالها ، ويستعد لاستقبال مدير مصلحة الأملاك الأميرية « المستر
أنتوني » ، و « عبد العزيز بك أباطة » — مفتش المصلحة ، اللذين كان مقرراً أن
يصلا إليها يوم الجمعة ، ليكونا حَكَمَيْن فى خلاف حاد ، كان قد نشب بين
« الهلباوي » ، وصاحب العزبة المجاورة له « أحمد خيرى باشا » — مدير ديوان
الأوقاف — حول أحقية كل منهما فى شراء كوم سبخ من الأملاك الحكومية ، تخلف
عن تطهير المصرف الذى يمر بأراضيها ، وهو خلاف ظل يتصاعد حتى تحول إلى



أزمة بين الإثنين ، ورأت المصلحة أن توفد مديرها ومفتشها ليعاينا الوضع على الطبيعة ، ويفصلا في الخلاف بين المتصارعين على الاستفادة من الكوم .

ولأن القطار الذي استقله « ابراهيم الهلباوي » لم يكن يمر بمحطة « منوف » ، فإنه لم يشاهد كتية « الميجور بين كوفين » — إحدى كتائب جيش الاحتلال البريطاني — التي كانت قد غادرت « القاهرة » يوم الأربعاء ١١ يونيو

(حزيران) ١٩٦٦ ، في طريقها إلى « الاسكندرية » ، ووصلت إلى « منوف » ، في صباح ذلك اليوم . ولم يتح له أن يعرف تفاصيل الكارثة التي كانت قد بدأت تتخلق منذ اللحظات الأولى لذلك اليوم المشئوم .

كان الميجور « بين كوفين » — قومندان الكتيبة — قد اعتاد — شأن كثيرين من ضباط وجنود جيش الاحتلال — أن يمارس هواية صيد الطيور .. وقبل ثلاثة أعوام ، علم من زملائه هواة ، أن قرية « دنشواي » — القرية من « منوف » — تزدحم بأسراب هائلة من الحمام ، تعيش بين أغصان الأشجار الكثيفة التي تملأ الطريق الزراعي الموصّل إلى القرية ، وتتجول بينها ، وبين أكثر من مائتي برج أقامها فلاحو « دنشواي » على أسطح بيوتهم ، وعلى حواف حقولهم وأجرانهم ، لإغراء الحمام الشارد بالاستقرار فيها واستئناسه . ولمّا زار « كوفين » القرية ، أذهلته وفرة أسراب الحمام بها ، فانضم — منذ ذلك التاريخ — إلى هواة الصيد الذين كانوا يرتادون « دنشواي » لاقتناص الحمام .

وإذ وجد « الميجور كوفين » نفسه في هذا الصباح ، قريباً من « دنشواي » ، فقد أغرى أربعة من ضباط الكتيبة بأن يتوقفوا بالقرب منها ، لاستريح الدواب ، ويستريح جنود الكتيبة — وكانوا مائة وخمسين — بينما يتسلون هم بصيد الحمام ، فتحمسوا للاقتراح . وبدأ القومندان يُعد ترتيبات الرحلة — التي كان يعرفها بخبرته على امتداد السنوات الثلاث السابقة — فقابل مأمور مركز شرطة « منوف » ، وأبلغه أنه وزملاءه « الكابتن بول » ، والملازمين « بورثر » و « سميث » والطبيب البيطري « الملازم بوستك » ، سيتوجهون إلى « دنشواي » للصيد .

ولأن قيام ضباط جيش الاحتلال برحلاته لصيد الطيور في أنحاء القرى المصرية ، في « دنشواي » ذاتها ، كان من الأمور الشائعة ، فإن مأمور شرطة « منوف » — الذي كان مشغولاً بالاشراف على إطفاء حريق هائل حدث في المدينة — اكتفى باتخاذ الاجراءات التقليدية .. فأرسل إشارة تليفونية إلى « فؤاد أفندي محمد » — ملاحظ نقطة شرطة « الشهداء » ، التي تتبعها « دنشواي » إدارياً — يحظره بالأمر . وكلف الملاحظ — الذي كان مشغولاً هو الآخر بتحقيق جنائية هامة



مزل العمدة محمد الشاذلى .. تحول إلى معسكر للأمرى

— أحد أفراد النقطة وهو الأومباشي — العريف — « أحمد حسين زفروق » .
بمصاحبتهم إلى القرية ، لتذكير العمدة بالتعليمات الرسمية المعروفة له ، في حالة مرور
وحدات — أو مجموعات — من جيش الاحتلال بقريته ، بأن يحسن استقبالهم ،
ويسهل لهم مايريدون ، ويحول دون حدوث أى إحتكاك بينهم وبين الأهالي ..

غادرت الكتبية « منوف » إلى « كمشيش » حيث عسكرت خارج البلدة
على ضفاف « ترعة الباجورية » . وغادرها قائدها وأربعة من ضباطها ، بعد أن تركوا
الضابط الخامس — الملازم « هارجيفس » — ليكون مسئولاً عنها في غيابهم ..
وعبروا الترعة في قارب نقلهم إلى « سرسنا » ، التى تقع على الضفة الأخرى . وساروا
مسافة قليلة على أمسهم ، حتى التقوا بعريتين تجرهما الخيول ، أرسلهما « عبد الحميد
باشا سلطان » — أحد أعيان قرية « الواط » (منشية سلطان) — لنقل الضباط

إلى « دنشواى » والعودة بهم بعد الصيد ، فاستقل كل واحدة منهما اثنان من الضباط ، بينما كان الخامس يركب جواده ، وصاحبهم الأومباشي « زقزوق » والمترجم « عبد العال صقر » ، بينما قاد العربتين اثنان من أتباع « عبد المجيد سلطان » هما « نجيت سعيد » و « محمد العبد » .

وفي الساعة الثانية بعد الظهر وصل الضباط الخمسة إلى الطريق الزراعي الذى يقع شمال « دنشواى » ، وأخذوا يتفقدون الأشجار الكثيفة التى كانت أسراب الحمام تختفى بين أغصانها ، وتركهم الأومباشي « أحمد حسين زقزوق » مع المترجم « عبد العال صقر » ، وتوجه إلى القرية ، ليخطر عُمدتها — مختارها — « محمد الشاذلي » بوصولهم ، لكنه لم يجده في دار العمودية ، إذ كان قد غادر القرية عند الفجر إلى عاصمة المحافظة — « شين الكوم » — لحضور إجتماع لُعمد المنطقة .. وفي طريقه للبحث عن نائب العمدة « الشيخ عمر زايد » ، وشيخ الخفراء « عامر عدس » ، ليخطرهما بالأمر ، التقى بأحد أصدقائه من فلاحى « دنشواى » ، هو « محمد درويش زهران » ، الذى دعاه لتناول الغذاء معه ، فاستجاب للدعوة ، إذ كانت درجة الحرارة قد تعدّت آنذاك الثانية والأربعين ، مطمئنا إلى أن الضباط الانجليز في حماية المترجم ، فضلاً عن أن قائدهم كان يعرف المنطقة ، التى سبق له الصيد فيها خلال السنوات الثلاث السابقة .



لم ينتظر فريق الصائدين ، عودة الأومباشي « زقزوق » ، ولم يهتم بظهور عمدة . وبدأوا — فور وصولهم إلى مشارف القرية — يختبرون بنادقهم ، ويعلنونها بالخرطوش ، ويتفحصون ميادين الصيد ، بينما احتشد حولهم لفيف من أطفال القرية وصبيانها ، يتابعون مايفعلون .. وسرعان ما انقسم الفريق إلى قسمين ، إختار أولهما — وكان يضم « الميجور كوفين » ، و « الكابتن بول » و « الملازم سميث » — أن يصطاد الحمام من بين أغصان الأشجار على جانبي الطريق الزراعى . بينما ابتعد الآخرون — وهما « الكابتن الدكتور بوستك » و « الملازم بورثر » — قليلاً عن بقية الفريق ، حتى وصلا إلى أجران القمح المتاخمة للطريق الزراعي ..



كان الوقت هو موسم حصاد القمح ودُرسه وتدرّبه .. وقد امتلأت الأجران
بأكوام هائلة من عيدانه الصفراء المحملة بالسنابل ، يجري درسها تحت عجلات
« النورج » القاطعة ، تمهيداً لتدريتها في آلات خاصة ، تفصل حبوب القمح عن
« الثّبن » المتخلف عن طحن العيدان ، وهو موسم تسعد له أسراب الحمام ، التي
كانت تحط على الأجران لتلتقط حبات القمح ، ثم تطير إلى الأبراج أو إلى الأشجار
توقف « الكابتن بوستك » و « اللفتينانت بوثر » على مشارف أول جرن
صادفهما ، هو جرن « محمد عبد النبي » — مؤذن مسجد « دنشواي » — بعد
أن شاهدا عدداً من الحمامات تقف على أسواره ، وفوق عيدان القمح التي كانت
تتكوم في أحد أركانها ، وتتقافز بينها وبين القمح الذي كان « النورج » يدور فوقه
ولم يكن « محمد عبد النبي » آنذاك في الجرن ، إذ كانت زوجته « أم محمد »
— وهي شابة صغيرة في السادسة عشرة من عمرها — تسوق المواشي التي تقود
« النورج » . بينما كان شقيقه « شحاته عبد النبي » يتولى العمل الأكثر مشقة ،
فيقوم بتقليب القمح تحت العجلات ..
وعلى بُعد قريب ، كان « حسن علي محفوظ » — عميد عائلة محفوظ الذي

تجاوز السبعين — يتسامر على مصطبة أمام باب منزله المطل على الجرن ، مع ابن أخيه « عزب محفوظ » . وعندما بدأ « الكابتن بوستك » و « الملازم بورثر » إطلاق خرطوش بنادقهما نحو الحمام الذي استقر فوق جدران الجرن ، صاح « شحاتة عبد النبي » فيهما طالباً منهما أن أن يصطادا بعيداً عن الجرن ، لكنهما لم ألبها به ، أو لم يفهماه ، وتحرك « حسن على محفوظ » في اتجاه الطريق الزراعى — لذى لم يكن يبعد عن منزله بأكثر من مائتي متر — وعندما التقى بالميجور « بين كوفين » طلب منه أن يأمر رجاله بالابتعاد عن الأجران ، وعدم الصيد داخل القرية ، بينما كانا يتحدثان ، كانت أصوات طلقات خرطوش « بوستك » و « بورثر » تتوالى ، إذ شاهدا حمامتين تقفان على كوم القمح في جرن « محمد عبد النبي » ، فأطلق عليهما « بورثر » تسع طلقات متتالية ، فاشتعلت النيران في الجرن ، وصرخت « أم محمد » مولولة ، تستغيث بالرجال لإطفاء النار التي اشتعلت في القمح . وأدركها زوجها « محمد عبد النبي » وآخرون شغلوا بأطفاء النيران ، بينما أحتشد جمع من الفلاحين حول الضابطین يعنفونهما لأنهما لم يأبها بتحذيرات أهل القرية ، فكانت النتيجة أن اشتعلت النيران كما توقع الأهالي ، وهجم بعضهم عليهما ، يحاولون انتزاع البنادق منهما ، بينما خف إلى مكان الحادث شيخ الخفراء « عامر عدس » ، وبصحبه الخفيين « محمد شحاتة داود » و « على الدبشه » . كما اجتذبت أصوات الصراخ ، الأوباشي « أحمد حسين زقزوق » وصديقه « محمد درويش زهران » .

ولبان الصراع بين « بورثر » و « محمد عبد النبي » وعدد آخر من الفلاحين ، كانوا يحاولون انتزاع البندقية منه ، انطلقت دفعة أخرى من الخرطوش ، أصاب أحد عياراتها « أم محمد » في فخذاها ، ومع أن الطلقة لم تكن رصاصة حياً ، إلا أن الفلاحة الصغيرة الساذجة انزعجت من الإصابة فسقطت مغشياً عليها ، وتبادر إلى ذهن زوجها أنها أصيبت في مقتل ، فاندفع إلى « بورثر » وأمسك به وانهاه عليه ضرباً بعضاً من فروع الأشجار ، ورفع « حسن محفوظ » عصاه على « الدكتور بوستك » وارتفعت أصوات الأطفال والنساء تصرخ :

— الخواجا حرق الجرن وقتل « أم محمد » .. الخواجا حرق الجرن وقتل « أم محمد » ..



وبينما كانت أفواج أخرى من الفلاحين ، تعدو في اتجاه الطريق الزراعي ، لتبين ما حدث ، كان « الميجور كوفين » والملازم « سميث ويك » و « الكابتن بول » ، قد تركوا الطريق الزراعي حيث كانوا يصيدون ، والتحقوا بزميليهما في محاولة لفض المشادة ، التي كانت قد بدأت بينهم وبين الفلاحين . لكن الموقف كان قد ازداد تدهوراً ، إذ إنطلقت رصاصتان حيتان من بندقية أحد الضباط أصابت واحدة منهما

شيخ الخفراء « عامر عدس » في فخذة الأيسر ، وأصيب اثنان آخران من الخفراء « شحاته داود » و « على الدبشه » ، رفع الفلاحون عصيهم بينما كان الأطف والصبيان يواصلون قذف المعتدين بالطين وقطع الحجارة .

وحاول الضباط استعطاف أهل القرية باستخدام الإشارات ، التي لم تسد التفاوض ، إذ لم يكن أحد من الطرفين يعرف لغة الآخر ، أما المترجم فكان اختفى من الذعر .. وعلى سبيل الترضية ، تظاهر « الميجور كوفين » — باعتبه الضابط الأكبر رتبة — بالقبض على « الملازم بوثر » ، وتحريره من سلاحه ، بتم ما كان ظاهراً آنذاك ، أنه قتل المرأة .. كما قدم ساعته وخاتمته وما كان يحمله من نة على سبيل التعويض ..

وكادت المفاوضات تسفر عن نجاح كامل ، وتوجه الضباط نحو العرعات ولكن الأهالي ثاروا وتسكوا بضرورة عدم السماح لهم بالانصراف ، قبل اثبات التهم عليهم ، ووصول الحكومة ، وضبطها للسلاح المستخدم في الحادثة ، فلحقوا بهم وأعادوهم عنوة ، وهم يضربونهم بالعصى .

وإذ أدرك الضباط أن الموقف أصبح ميئوساً منه .. اتفقوا على أن يحاو بعضهم الحرب لطلب النجدة ، بينما يواصل الآخرون محاولة التخلص بلباقة من الحصار . وهكذا انطلق « الكابتن بول » و « الدكتور بوستك » هارين على الطريق الزراعى ، وجرى خلفهما بعض الفلاحين يحاولون القبض عليهما .. وجذب الفلاحو الضباط الثلاثة الباقين إلى جرن القمح ، وأشاروا إلى المرأة الجريحة معبين بالإشارات عن أنهم يستحقون قطع رقابهم جزاء قتلهم لها ، وأخذوا يركلونهم بالاقدام .

وحين نجح الخفراء وكبار السن من أهل القرية في فض الاشتباك أخيراً ، كانت المعركة قد اسفرت عن كسر عظمة من عظام الذراع اليسرى للميجور « كوفين » وإصابات سطحية لحقت بالضابطين الآخرين ، وقد ظل الثلاثة تحت التحفظ في الجرن ، حتى وصل ملاحظ نقطة الشهداء .

قطع « الكابتن بول » و « الدكتور بوستك » الطريق الزراعى عذواً في طريقهما إلى المعسكر لطلب النجدة ، وعندما التفت الدكتور الذى كان في المقدمة

خلفه لم يشاهد زميله الكابتن الذى كان قد أصيب إصابة سطحية في رأسه ، ولم يعرف « بوستك » — إلا فيما بعد — أن زميله سقط مغشياً عليه ، أمام باب سوق قرية « سرسنا » . وعندما وصل « بوستك » — في الساعة الرابعة والنصف بعد الظهر — إلى ضفاف « ترعة الباجورية » ، كان قد قطع ثمانية كيلومترات تحت الشمس الحارقة فألقى بنفسه في مياهها ، وعبر إلى الضفة الأخرى ، حيث كان جنود الكتيبة يعسكرون على مشارف قرية « كمشيش » .

وعلى باب المعسكر لإنهار من التعب والإجهاد ..

وفي كلمات متقطعة لاهثة ، أخطر بقية أفراد الكتيبة بما حدث في « دنشواى » .



وخلال دقائق قليلة ، غادرت طلائع الكتيبة المعسكر في اتجاه موقع الأحداث ، وأمام باب سوق « سرسنا » — وهو إحدى الأسواق التي أقامتها شركة انجليزية كانت تعرف بشركة الأسواق المصرية — وجدوا عدداً من الفلاحين يحيطون بالكابتن « بول » في المكان الذى سقط فيه ، فحمله بعضهم إلى المعسكر لإسعافه ، بينما طارد الباقون الفلاحين الذين كانوا يحيطون به ، للقبض عليهم ، وقد تبادر إلى ذهنهم أنهم الذين اعتدوا عليه فتراجعوا مذعورين إلى داخل السوق ليختفوا بها ، خشية القبض عليهم ، فطاردهم جنود الكتيبة حتى قبضوا على خمسة منهم هم « حسين على الخولي » و « محمد شبل حليكان » و « محمد الديب » وأحد خفراء السوق و « سيد أحمد سعيد » ، الذى فرّ منهم أثناء محاولة شد وثاقه ، وظل يعدو ، إلى أن اختبأ في قنادوس طاحونة ، أقيمت لتجربة المواشي التي تعرض للبيع في السوق ، ولكن الجنود أدركوه ، وأنهالوا عليه ضرباً بالسونكي ، حتى أصبحت أكبر قطعة في رأسه — كما ذكرت « مجلة المجلات العربية » التي صدرت بعد الحادث مباشرة — في حجم عملة النقود الصغيرة التي كانت تسمى بالقرش تعريفه . ثم واصلوا سيرهم إلى « دنشواى » ، ليتسلموا بقية الضباط ، الذين كانوا تحت التحفظ في الجرن الذي حرقوه .



وما أن وصل خبر ماوقع في « دنشواى » إلى المسئولين في « القاهرة » و
« شين الكوم » — عاصمة محافظة المنوفية — حتى انقلبت الدنيا .. فانتقل إلى

موقع الأحداث ، مدير المنوفية ،
« محمد شكري باشا » ، ورئيس
نيابته « محمد ابراهيم بك » وأمور
مركز شين الكوم ، وعدد كبير من
رجال الأمن بها .. ومن « القاهرة »
وصل إلى منطقة الأحداث مستشار
الداخلية الانجليزى « المستر
ميتشلد » ، وأحد مفتيشها ،
وحوصرت القرية ، وبدأ البحث عن
الجنة !



محمد شكري باشا مدير المنوفية

ومع أن الاشارة التليفونية الرسمية الأولى عن الحادث ، والتي أرسلها الأومباشى
« أحمد حسين زقزوق » من تليفون العمدة ، كانت تقول أن معركة وقعت بين
الأهالي والضباط تبادل فيها الطرفان اطلاق النار ، إلا أن البحث منذ اللحظة الأولى ،
كان في اتجاه واحد : لم يبحث أحد عن قتلة « سيد أحمد سعيد » فلاح « سرسنا »
الذي أصبحت أكبر قطعة في رأسه ، في حجم القرش تعريفه !
ولم يبحث أحد عن الذين أصابوا « أم محمد » و « عامر عدس » و

« شحاته داود » و « علي الدبشه » .

كان البحث يجري عن هؤلاء الذين تجرأوا على رفع عصيهم وقذف أحجارهم على جنود جيش الاحتلال ، إذ أن السكوت على مافعلوا معناه أن هيئة المختلين قد اهتزت ، وأن جيروتهم لم يعد يخيف المصريين ، وتلك ظاهرة مقلقة قد تشجع آخرين على أن يفعلوا مافعله أهالي « دنشواي » ، وقد تتطور الأمور إلى ما هو أسوأ ، إذا ما استبدل المتمردون الحجارة والعصي ، بالبنادق والرصاص .

وكان أخطر ما في الموضوع ، أن الذين تمردوا ورفعوا العصي ، هم فلاحون من أصحاب الجلايب الزرقاء ، الذين كان « اللورد كرومر » — المعتمد البريطاني في مصر — يفخر بأنه صديقهم ، ويشيع بأنهم راضون عن الاحتلال ، الذي خلّصهم من السخرة ، والضرب بالكراباج ، وفوضى الضرائب ، وغيرها مما كان المحتلون يصفونه بأنه مظالم عهد « إسماعيل » !

ولم يكن هناك جناة بالمعنى الدقيق للكلمة ، إذ لم تكن هناك جنابة بالمعنى القانوني للمصطلح ، فما حدث هو مشاجرة عادية انتهت برضوض بسيطة ، أما « الكابتن بول » — الذي كان قد نقل إلى المعسكر — فقد توفى في السابعة من مساء اليوم نفسه ، وقال — زميله « الدكتور بوستك » انه كشف عليه طيبيا ، وتبين له أنه أصيب باحتقان في المخ من أثر ضربه الشمس التي تعرض لها بسبب مسيرته الطويلة تحت الشمس الحارقة . وفيما بعد كان « بوستك » واحداً من أربعة أطباء بريطانيين أكلوا أن ضربة الشمس وحدها — دون الإصابة — كانت كافية لقتل « الكابتن بول » ! .

وفضلاً عن هذا ، فقد كان عسيراً على الضباط الانجليز ، أن يتعرفوا على أحد ممن تشاجروا معهم ، أو رفعوا عليهم العصي ، بين زحام الفلاحين المتشابهي الوجوه والملابس ، الذين احتشدوا حولهم في أعقاب اشتعال النار في الجرن ، وكان مستحيلاً عليهم أن يتعرفوا على واحد من مئات الأطفال الذين كانوا يحصبونهم بالطوب ..

ومع أن « الجريمة » — بفرض وقوعها — كانت شائعة بين كثيرين كلهم مجهول أو شبه مجهول ، إلا أن رجال الادارة المصرية الانجليزية لم يعدموا الوسيلة التي

تقودهم إلى تهم ومتهمين وشهود ، وأدلة ، يستكملون بها ديكور العدل على الطريقة الاستعمارية ، فلجأوا إلى أسلوبهم التقليدي في البحث عن الفاعل المجهول في الجرائم الريفية .. طلبوا من مشايخ القرية ، أن يخرج كل منهم المشتبه فيهم من بين القاطنين في الحصة التي يتمشيخ عليها .. وأخذ رجال الشرطة الانجليز — ومعاونوهم من المصريين — يجوسون في أزقة القرية الضيقة ، ويفتشون بيوتها الطينية الفقيرة ، بحثا عن « الأعداء » الذين حاربوا بريطانيا العظمى ، فيعتقلون الناس بالشبهة أو الوشاية ، أو الاحتياط .

وتحكمت ضغائن وخلافات قديمة بين العمدة « محمد الشاذلي » ، وبين أسرة « محفوظ » في إختيار المتهمين ، فجاء عميد الأسرة « حسن علي محفوظ » في مقدمة المتهمين ، وشمل قرار الاتهام — فيما بعد — إثني عشر من عائلة « محفوظ » .

ولم تجد الشرطة مكانا تحتجز فيه المتهمين به فيهم ، سوى مسجد القرية ، الذي ازدحم بالمعتقلين ، وكان في مقدمتهم « عبد النبي » مؤذن المسجد ، وصاحب الجرن الذي اشتعلت فيه النيران .

واهترت القرية الصغيرة لما يجري فيها من أهوال ، فصعدت النساء إلى أسطح المنازل تولولن باكيات ، وهنّ تشعن بالعجز أمام جيش دولة عظمى .. ولم يستطع المحققون مواصلة عملهم ، وأصوات المناحة تحيط بهم من كل جانب ، فانتقلوا إلى عزبة « حسين بك شعير » — التي تقع في الجهة الغربية من القرية — ليجروا تحقيقاتهم في هدوء ..

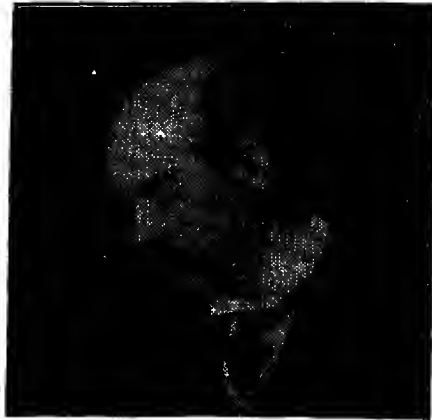
وأُسفرت الحملة عن القبض على عشرات الفلاحين ، نقلوا جميعاً بعد ذلك إلى سجن « شين الكوم » ، ولم يقدم للمحاكمة منهم سوى ٦٠ فقط ، كان منهم ٨ هارين .

لم يعرف « ابراهيم الهلباوي » شيئا مما جرى في « دنشواي » في ذلك اليوم التعيس .. ذلك أن الأنباء الأولى عن الحادثة ، كانت قد نشرت في صحف

الخميس ، التي لاتصل عادة إلى العزبة إلا بعد ظهر يوم الجمعة ، وعندما وصل المستر « أنتوني » — مدير مصلحة الأملاك و « عبد العزيز بك أباطة » — مفتش المصلحة — إلى العزبة ضحى يوم الجمعة ، عرف « الهلباوي » من المدير بأنباء ماحدث في « دنشواى » ، وشاركه الأسف لما جرى ، ثم شغل عن الموضوع بمشكلة كوم السباخ ، التي انتهت بأن حكم المدير والمفتش بأحقية « أحمد خيرى باشا » في الكوم .

وفي الصباح المبكر من يوم السبت ١٦ يونيو ١٩٠٦ غادر « ابراهيم الهلباوى » العزبة ، في طريقه إلى « القاهرة » . وفي منتصف الطريق ، هبط من القطار في محطة « طنطا » ، بحثاً عن وسيلة تنقله إلى « دنشواى » ، ليحضر التحقيق مع المتهمين ، إذ شعر — كما قال فيما بعد — بأن « مركزه كشيخ من شيوخ الحمامين يفرض عليه أن يتطوع للدفاع عن أولئك المتهمين المساكين في حادثة هامة كتلك الحادثة » . وعندما سأل ناظر محطة طنطا — « محمود بك طلعت » — أخبره أن عليه أن ينتظر القطار الذي يقوم من « طنطا » في الحادية عشر صباحاً ، وأن ينزل في محطة « اليتانون » ، لبحث عن وسيلة أخرى للانتقال إلى « دنشواى » ، التي تبعد عنها حوالى عشرة كيلومترات . ولفت نظره إلى أن هناك احتمالاً ألا يكون هناك تحقيق في هذا اليوم .. وأشار إلى درجة الحرارة التي كانت قد تجاوزت الأربعين ، وإلى صعوبة الانتقال بين المحطة والقرية .. حتى فتّ في عضده ، فعاد إلى القطار ، الذى قاده إلى « القاهرة » ..

كان موعد عودة « الهلباوي » إلى « القاهرة » ، معروفا لأسرته وللعاملين في مكتبه ، لذلك لم يدهش حين وجد في انتظاره على رصيف القطار الياور الخاص بناظر النظار — أى رئيس الوزراء — « مصطفى فهمي باشا » ، الذى أخبره بأن الباشا ينتظره في مكتبه لأمر هام .. فاستأذنه « الهلباوي » في أن يمر على منزله أولاً ليغير ملابسه .



في ديوان رئاسة القطار — وجد « الهلباوي » في انتظاره « محمد محمود بك » — رئيس « حزب الأحرار الدستوريين » فيما بعد وكان يعمل آنذاك سكرتيراً خاصاً لمستشار الداخلية الانجليزى « المستر ميتشل » — الذي سأله عما إذا كان أحداً من المتهمين في حادثة « دنشواى » قد وكله للدفاع عنه ، فلما نفى ذلك ، أخطره بأن الحكومة قد اختارته ليُمثلها في إثبات التهمة ضد المتهمين أمام المحكمة المخصصة باعتباره أكبر المحامين المصريين سناً وأقدميه !

ويقول « ابراهيم الهلباوي » ، أنه « تذكر آنذاك أن نظام المحكمة المخصصة التى قُدِّم إليها المتهمون في حادثة « دنشواى » ، كان قد جرى على أن يمثل الاتهام أمامها شيخ من شيوخ المحاماة ، وأن أول تطبيق لقانون هذه المحكمة المخصصة ، كان في « حادثة قليوب » ، وأن الحكومة لإختارت أيامها لتمثيل الاتهام فيها المرحوم « أحمد الحسينى بك » ، لأنه كان إذ ذاك أكبر المحامين المصريين سناً ومقاماً ! وهكذا قبل المهمة ..

بل وتواضع في تحديد أتعابه ، فمع أنه — كما قال فيما بعد — « كان يتقاضى خمسمائة جنيه في القضايا الكبرى ، إلا أنه خفّض أتعابه في هذه القضية ، فقبل أن يتراجع فيها بثلاثمائة جنيه فقط » !



هذا هو « ابراهيم الهلباوي » بلا زيادة ولا نقصان !

لأفارق لديه بين أن يدافع عن المتهم ، ليطالب بتبرئته ، أو أن يكون المدعى العمومي ، الذي يثبت عليه الاتهام ، ليطالب بإعدامه !

وإذ كان من العسير أن يتصور إنسان عاقل ، أن رجلاً في التاسعة والأربعين من عمره ، خير الدنيا ، ودرس في الأزهر ، وعرف مجالس الثوار ، ومجامع التجار ، وشارك الأبطال صلواتهم ، والفُجَّار سهراتهم ، يمكن أن يتخذ قراراً مصيباً مثل هذا استناداً إلى جداول مواعيد القطارات ، فلا بد أن للسرعة التى حسم بها « الهلباوي » موقفه سبباً أعمق من هذا ، ولابد أن هناك دوافع راسخة الجذور في نفسه ، ومربطة

بتكوينه ، أقوى من هذه المصادفات ، التي لا يمكن أن تدفع رجلاً مثل « الهلباوي » لاتخاذ قرار مثل هذا !

كان « الهلباوي » نموذجاً لجيل نفذت طاقته ، بعد أن أجهضت أحلامه ، فلم يعد يعيش إلاّ لنفسه ، لذلك خدعها بالوهم ، وعاش بمنطق ، أنه لا يرتكب إثماً ، إذا ما انتمى لذاته ، وسعى للصعود ، بالبحث عن التميز في مهنته ، وإثبات التفوق فيها ، وفي ظنه أن « ذاته » هي « الآخرين » ، وهي « الوطن » ، وأن مصالح الجميع متطابقة .

ولأنه كان — كما وصفه « الأستاذ العقاد » — « ذلاقة لسان لاتنطق » ، فقد كان واثقاً من أن قدرته على تبرئة المدانين ، توازي قدرته على إدانة الأبرياء ، فهو يستطيع أن يثبت أن الشمس تشرق من الغرب ، وأن يبرهن على أنها تغرب من الشرق ، وأن يدافع عن الحق ، وعن الباطل بالدرجة نفسها من قوة المنطق .

هذا هو « الهلباوي » الذي لا يعرف في الدنيا شيئاً يستحق الاهتمام أو الانتباه يوماً ، أو قضية تستحق التضحية ، إلا « ابراهيم الهلباوي » نفسه !



جاء اختيار « ابراهيم الهلباوي » ليكون مدعياً عمومياً في محاكمة « دنشواي » ، تنفيذاً لأحد بنود الأمر العالي الذي صدر في ٢٥ فبراير — شباط — عام ١٨٩٥ ، وهو يقضي بانشاء محكمة مخصوصة للحكم فيما يرتكبه المصريون من جنایات وجنح ضد جنود أو ضباط جيش الاحتلال ، أو على المراكب الانجليزية الراسية في أحد الموانئ المصرية ..

وفي ذلك العام — ١٩٦١ — كان قد مرّ على وجود جيش الاحتلال الانجليزي في مصر — حوالي ربع قرن ، ومر على صدور هذا الأمر أكثر من عشر سنوات ، لم يطبق خلالها سوى مرة واحدة في « حادثة قليب » التي اتخذ « ابراهيم الهلباوي »

من قبول « أحمد الحسيني بك » القيام بدور المدعي العمومي فيها مبرراً للقبول بذات الدور ، فكانت خطيئته المميتة ، التي قضت عليه .

لكن الأمر العالي كان قد صدر بسبب وقائع مشابهة ، حدثت في السنوات السابقة على صدوره :

ففى تلك السنوات ، كانت معسكرات جيش الاحتلال ، قد انتشرت في أنحاء مختلفة من أرض مصر .. وبدأ جنوده وضباطه يشعرون بالضجر من البقاء فيها ، فكانوا يغادرونها في أجازتهم ليسكروا أو يعربدوا أو يلهمون بصيد الطيور .. ومالبث هذا اللهو الأنجلو سكسوني أن انتهى بمشاكل عديدة بينهم وبين المصريين ، الذين كانوا يضغطون على أنفسهم ، ويكظمون غيظهم ويستعدون لرد اللطمة التي انتهت بهزيمة جيشهم في معركة « التل الكبير » ، وإحتلال بلادهم ! .

وقد وقعت أولى حوادث الاحتكاك الكبيرة بين الطرفين في عام ١٨٨٧ — بعد خمس سنوات من الاحتلال — إذ ذهب ضابطان من جيش الاحتلال إلى قرية « نولة السَّمَّان » القريبة من الهرم ، ليصطادوا .. فأصاب رصاصهما عدداً من أهالي القرية ، فهجم الفلاحون عليهما ، وأسفرت المعركة عن قتل أحد الأهالي ، وإصابة عدد آخر منهم ، أصيب الضابطان بجروح سطحية ..

ومع أن المصريين كانوا ضحايا الاعتداء ، إلا أن المعتمد البريطاني — « اللورد كرومر » — اعتبر ذلك إهانة لحقت بجيش الامبراطورية التي لم تكن الشمس — آنذاك — تغيب عنها .. فثار ثورة عارمة ، وطالب بتوقيع عقوبات رادعة بحق هؤلاء الفلاحين « المجرمين » الذين تجرأوا على الدفاع عن أنفسهم ، وخلعوا بُرقع الحياء ، وملكوا جسارة الإستهانة بهيبة جيش الاحتلال وجيروته ، ورفض بإنفة أن تُعرض القضية على المحاكم أو أن يحتكم المتخاصمون إلى القضاء ، إذ معنى ذلك أن يتساوى الفلاحون بالمحتلين والمصريون بالبريطانيين ، وهو ما كان « اللورد كرومر » يعتبره إهانة لا تغتفر ..

وأسفرت غضبة « اللورد كرومر » عن موافقة الحكومة المصرية ، على تشكيل

لجنة إدارية رأسها مدير الجيزة ، لمحاكمة فلاحى « نزلة السمان » . أصدرت أحكامها بحق الضحايا . وكانت تتراوح بين السجن والجلد والغرامة . وتم التنفيذ علنا بحضور عدد من أهالي القرية ، وفصيلتين من فرقتى جيش الاحتلال اللتين ينتمى إليهما الضابطان « المجنى عليهما » لكى يكون ذلك تحذيراً وانذاراً لكل من تسول له نفسه ، أن يرفع عينه — وليس يده — في وجه جنود جيش الاحتلال . أو أن يحتك بهم . ولكى يلزم الجميع حدود الأدب !

وبعد ذلك التاريخ بثماني سنوات ، وفي ٨ فبراير — شباط — ١٨٩٥ ، تشاجر ثلاثة من بحارة الأسطول الانجليزى ، مع ثلاثة من أهالي حى « باب سدرة » — أحد أحياء الاسكندرية الشعبية — وأسفرت المشاجرة عن إصابة اثنين من البحارة باصابات تافهة ، ومع أن المتهمين في تلك القضية ، قدموا إلى « محكمة الاسكندرية الابتدائية » ، إلا أن سلطات الاحتلال لم تُقصر في إحاطة المحاكمة بحجج من الازهاب . ورغم تفاهة الوقائع ، إلا أن النائب العام ، والمستشار القضائى انتقلا إلى « الاسكندرية » للإشراف على التحقيق ، وأحاطت فرق من جيش الاحتلال ، وأخرى من البحرية الانجليزية ، بمبنى المحكمة أثناء نظر القضية ، التي انتهت بصدر أحكام بالحبس ضد سبعة من أهالي « باب سدرة » ، تتراوح بين سنتين وستة أشهر .

ورغم قسوة الحكم ، فإنه لم يرض « اللورد كرومر » ، الذى أسرع يكتب لحكومته لافتاً نظرها إلى أن القانون الدولي يحول لجيش الاحتلال الحق في تطبيق الأحكام العرفية ضد الذين يعتدون على جنوده أو ضباطه ، مطالباً بسلب المحاكم العادية حق النظر في مثل هذه القضايا ، مشيراً إلى اللجنة الادارية التى سبق تشكيلها للحكم في واقعة « نزلة السمان » ، ومقترحاً تشكيل « محكمة مخصصة » للنظر في كل عدوان يقع على جنود جيش الاحتلال .

ووافقت الحكومة الانجليزية على الاقتراح .

ووافقت الحكومة المصرية ، بعد تمحك قليل !

وقبل مرور أسبوعين على صدور الحكم في قضية « باب سدرة » ، صدر —

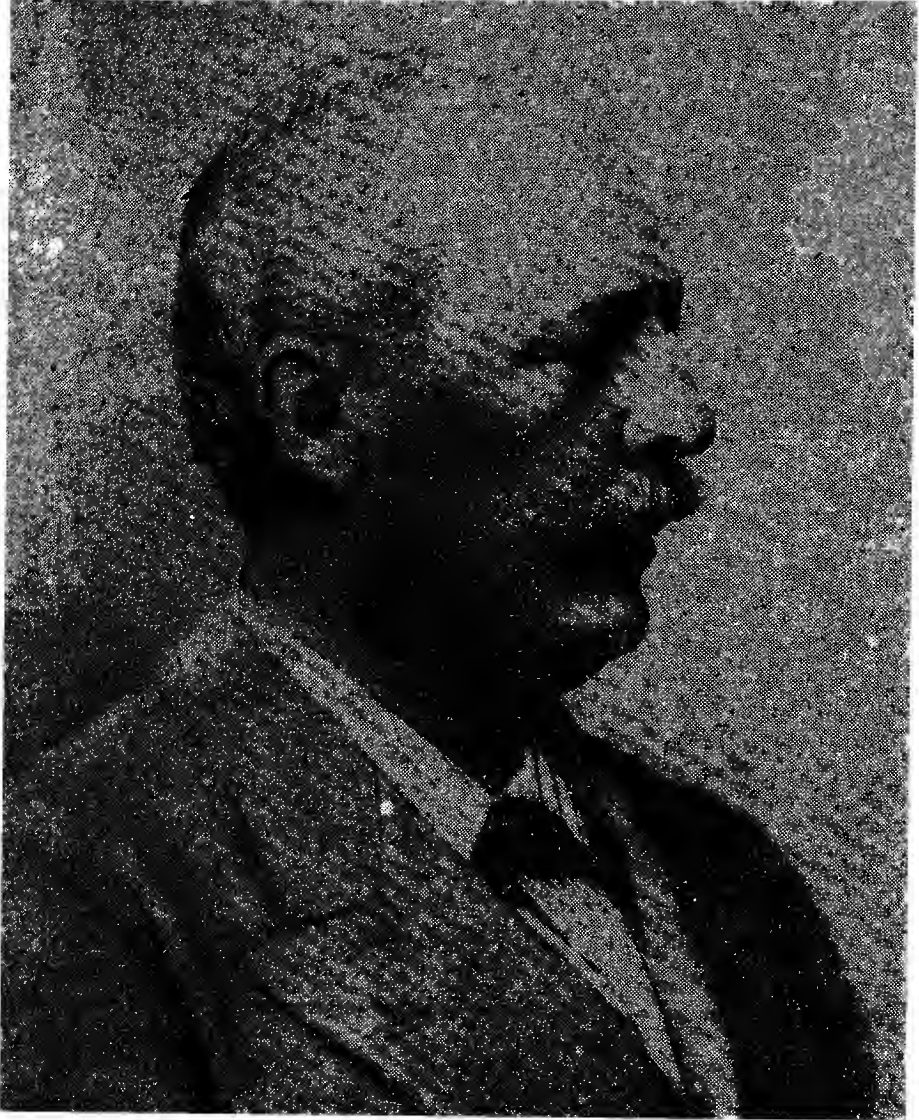
في ٢٥ فبراير (شباط) ١٨٩٥ — ديكريتو — أى أمر عالي — ينظم تشكيل محكمة مخصوصة للحكم على مايقع من الأهالي ، من الجنائيات والجنح على جنود أو ضباط جيش الاحتلال ، أو على بحرية صاحب الجلالة الامبراطور الراسية في المواليء المصرية ..

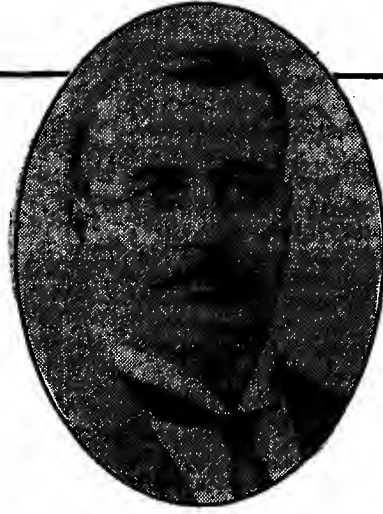
ونص هذا الديكريتو الغريب — الذي لاصلة له بأى نظام قضائي ، ولا علاقة له بالعدل الذي زعم المحتلون أنهم جاءوا لإرساء دعائمه في مصر — على أن تشكل هذه المحكمة برئاسة ناظر الحقانية — أى وزير العدل — وعضوية كل من المستشار القضائي — وكان عادة انجليزيا — وقاض انجليزي من « محكمة الاستئناف الأهلية » ، يختاره الوزير ، والقائم بأعمال المحاماة والقضاء في جيش الاحتلال بالقاهرة أو الاسكندرية ، ورئيس المحكمة الابتدائية في القاهرة أو الاسكندرية .. ونص الأمر على أن تعقد المحكمة جلساتها في المنطقة التي وقعت فيها الجريمة أو اللجنة .

ومنح الأمر المحكمة سلطات واسعة ، فأباح لها عدم التقيد بقانون الإجراءات الجنائية اذا كان ذلك يعوق سرعة الاجراءات . وأعفاها من التقيد بقانون العقوبات فيما تصده من أحكام ، فهي حرة في أن تحكم بما تشاء من عقوبات — بما فيها الحكم بالإعدام — وفقا لما تراه . وحصّن أحكامها من الطعن فيها بأى وجه . وقضى بأن تنفذ هذه الأحكام حال صدورها . وألغى وجود النيابة وسلطتها كجهة تحقيق ، ومنحها لحكمदार البوليس — أى مدير الأمن — الذى كلفه الأمر العالى باختيار محام لاثبات التهمة على المتهمين .. وهذا هو الدور الذي اختير « ابراهيم الهلباوي » لادائة في « حادثة دنشواى » .

كانت المحكمة المخصوصة طبعة معاصرة من تحاكم التفتيش ، لا يكفل قانونها . للتعساء الذين يمثلون أمامها ، أى ضمان قانوني من أى نوع . ولا يعرفون حدود العقوبة التي يتم ايقاعها بهم . بل إن مثلهم أمامها كان أمراً مزاجيا يخضع لتقدير المعتمد البريطاني ، الذي أعطاه الأمر العالي ، حق طلب محاكمة المعتدين على أفراد جيش الاحتلال أمامها ، فإذا لم يطلب ذلك ، ظل اختصاص نظر القضية معقوداً للقضاء الأهلى . ولم يتعرض الأمر للجرائم التي قد يرتكبها جنود وضباط جيش

السير إفلن بارنج الذي عرف فيما بعد باسم اللورد كرومر، أهم مهندسي الاحتلال البريطاني للهند ثم لمصر، حكم مصر المحتلة لمدة ٣٠ سنة متصلة، ثم موقفه من فلاحى دنشواى ليكون عاتقة حكمه، الذى عبر الشاعر حافظ ابراهيم عن رأيه فيه بقوله «نيرون لو أدركت عهد كرومر، لعرفت كيف تنفذ الأحكام.





الاحتلال بحق المصريين ، ولم يكفل لهم أية ضمانات قضائية ضد هذه الاعتداءات .
وفي ١٧ سبتمبر (أيلول) ١٨٩٧ ، وأثناء عودة جنود إحدى فرق جيش الاحتلال ، من « القناطر الخيرية » إلى « القاهرة » ، بعد أن أنهوا مناورة كانوا يقومون بها هناك .. شاهد أحد الجنود ، بالقرب من « قليوب » فتاة ريفية جميلة تحمل على رأسها جرة ماء ، فعابثها وانتزع الجرة من فوق رأسها ، وصرخت الفتاة ، فاحتشد بعض الأطفال والفتيان ، وأخذوا يقذفون جنود الكتيبة بالأحجار ، ففجرح بعضهم ..

وفي اليوم التالي — ١٨ سبتمبر (أيلول) ١٨٩٧ — أصدر المجلس الحربي لجيش الاحتلال قراراً بمحاصرة « قليوب » ، وانتقل حكمदार القاهرة الانجليزى إلى مكان الحادث ، وقبض على عشرات من أهالي المدينة . وصدر قرار الاتهام يتضمن اسماء ٢٠ منهم ، كان معظمهم من عمال مصنع نسيج قريب ، كانوا أول من حوكم أمام محكمة الخصوصية التي ابتدعها ديكريتو ٢٥ فبراير ١٨٩٥ .

وقد تشكلت المحكمة برئاسة ناظر الحقانية — آنذاك — « ابراهيم باشا فؤاد » وعضوية « المستر كامرون » — المستشار بمحكمة الاستئناف الأهلية —

نائباً عن المستشار القضائي ، و « المستر ويلمور » — المستشار بمحكمة الاستئناف الأهلية ، و « الميجور سمسون » — القائم بأعمال المحاماة والقضاء في جيش الاحتلال — و « أحمد فتحي زغلول بك » — رئيس محكمة مصر الابتدائية — وقام بسكرتاريته المحكمة « عثمان مرتضى بك » .. وقام بدور المدعى العام « أحمد الحسيني بك » .

ومع أن الدفاع عن المتهمين دفع بعدم اختصاص المحكمة ، استناداً إلى أن الواقعة ليست « جنائية » أو « جنحة » — وهى الحالات التي نص الديكرتو على جواز تشكيل محكمة مخصصة لنظرها — بل هى — على فرض ثبوتها — مجرد « مخالفة » لم يعترف بها المتهمون إلا أن عدالة المختلين ، قضت بالحكم على خمسة منهم بالنفى إلى السودان مدداً تتراوح بين ثمانية وستة أشهر .. وإنذار الباقين .

وحتى عام ١٩٦٦ ، كان « حادث قليوب » هو الحادث الوحيد الذى طبق فيه ديكرتو المحكمة المخصصة ، ثم جاء « حادث دنشواى » — الذى وقع بعد ذلك التاريخ بعشر سنوات — ليكون الحادث الأخير الذى لم يطبق بعده هذا القانون العجيب ..



خلال الأيام العشرة التى انقضت بين وقوع الحادثة فى ١٣ يونيو (حزيران) ، وبين انعقاد المحكمة فى ٢٤ يونيو (حزيران) ١٩٦٦ جرت الأحداث بسرعة لاهته ، كشفت عن أن الهدف لم يكن البحث عن الحقيقة ، أو نصب ميزان العدالة ، بل التوصل إلى ضحايا يعاقبون بطريقة « متحضرة » فيكونون عبرة للآخرين ، وتذكيراً لمن ضعفت ذاكرتهم ، بأنهم يعيشون في وطن محتل ، ويخضعون لعدالة ترتدي قبعات المستعمرين .

وخلال هذه الأيام العشرة ، وبسرعة غير معهودة أجريت التحريات ، وقبض على المشتبه فيهم ، واحتجزوا في سجن «شبين الكوم» ، وتم التحقيق معهم . وجرى البحث عن بنادق الضباط التي كانوا قد سلموها إلى الفلاحين ، فأخفوها لأن تسليمهم لها كان يعنى الاعتراف بأنهم كانوا في موقع الحادث . وتم توقيع الكشف الطبي على المصابين من الضباط ، وتشرح جثة الكابتن القتيل ، وإجراء المعاينات على الطبيعة ، بينما كان البحث القانوني يجرى على قدم وساق .

وفي بداية هذه الأيام العشرة ، استقبل « الهلباوى » في مكتبه « المستر مويرلي » — المفتش الانجليزي لوزارة الداخلية — و« المستر مانسفيلد » — الحكمدار الانجليزي لبوليس القاهرة — اللذين أبلغاه أنهما مكلفان بأن يكونا في خدمته في كل مايتعلق بقضية « دنشواى » ، واقترحا عليه أن يحضر التحقيق ، وأن يشارك في استجواب المتهمين ، ولكنه اعتذر عن ذلك ، وفضل أن يزور مسرح الوقائع ، ليعاينه ، والتقى بعدها مع محافظ المنوفية « محمد شكرى باشا » — الذي كان يشرف على التحقيق بمساعدة رئيس النيابة « محمد ابراهيم » فكررا عليه العرض ، ولكنه أصر على اعتذاره .

وفيما بعد ، قال « ابراهيم الهلباوى » — في معرض الدفاع عن موقفه ، وتبرير سقطته — أن قبوله القيام بدور المدعي العام قد مكنه من صدّ المحاولات الانجليزية التى استهدفت تضخيم الحادثة ، واقحام اسم « الخديو عباس حلمي الثاني » في القضية ، واتهامه بتحريض فلاحى « دنشواى » على الاعتداء على الضباط الانجليز ، وقتل « الكابتن بول » من خلال الايحاء بأن بعض المقربين منه ، كانوا على صلة بالمتهمين ، وأنهم هم الذين حرضوهم .. وكانت العلاقات بين « الخديو عباس حلمي الثاني » ، و« اللورد كرومر » بالغة التدهور ، بسبب شعور الخديو الشاب ، بأن المعتمد البريطانى ، يتنزع منه سلطاته ، ويتدخل فى اختصاصاته ، مما دفعه إلى التحالف مع الحركة الوطنية ، التى كان يتزعمها انذاك الزعيم « مصطفى كامل » .

ومع أن المحكمة المخصصة ، طبقاً لأمر إنشائها ، كانت معفاة من الالتزام بقانون الإجراءات الجنائية ، فيما يتعلق بضمانات التحقيق ، كما كانت معفاة من الالتزام بقانون العقوبات ، فيما يتعلق بالأحكام التي تصدرها ، إلا أن القانونيين الممثلين لجيش الاحتلال ، كانوا — حريصين على الشكل ، وعلى إضفاء طابع قانوني وديمقراطي على مايتخذونه من إجراءات ومايجرونه من محاكمات ، لأسباب تتعلق بأن وجود الجيش البريطاني في مصر ، ظل — حتى اعلان الحماية عام ١٩١٤ — بصفته ممثلاً لمجموع الدول الأوربية ، ومندوباً عنها جميعاً ، إذ هي التي كلفت بريطانيا — في مؤتمر الآستانة عام ١٨٨٢ — بغزو مصر نيابة عنها ، وإعادة الأمن والنظام إليها . لذلك كانت هذه الدول — وخاصة فرنسا — تنتقد تصرفات جيش الاحتلال ، وتتخذ منها وسيلة لابتزاز إنجلترا ، التي فرضت الأمر الواقع وانفردت باحتلال مصر ، فضلاً عن انتقادات الأحزاب البريطانية المعارضة في مجلس العموم البريطاني .

ويضاف إلى كل هذا ، أنه كان لدى هؤلاء القانونيين مبرر هام للحرص على تكييف الوقائع بحيث لا تظهر الحقيقة ، فيتضح أن الأمر كله ، هو مجرد مشاجرة عادية ، بين فلاحى القرية وبعض الضباط الانجليز ، خلقت جواً من الانفصال وسوء التفاهم ، انتهى إلى واقعة ضرب أفضى إلى الموت ، وأصابات بين الطرفين ، إذ لو اتضحت الحقيقة على هذا النحو ، لما كانت هناك ضرورة لكل هذا الضجيج ، ولما استطاع « المدعى العمومي » أن يطالب باعدام المتهمين .. ولما تحقق — بالتالي — هدف المحتلين ، بإزالة عقوبة رادعة بهم ، تجعلهم عبرة لكل من تسول له نفسه ، الاستهانة ببيئة ومكانة جيش الاحتلال ..

كان لابد من البحث — إذن — عن مبررات قانونية تنتهي بتكييف الواقعة ، بإعتبارها إعتداءً متعمداً مع سبق الإصرار ، فهذا التكييف وحده ، هو الذي يكفل للمحكمة إصدار أحكام بالاعدام وبالاشغال الشاقة !

ولم يكن اتهام الفلاحين المصريين بمعاودة جيش الاحتلال ، وتعمد الاعتداء على ضباطه ، والإصرار المسبق على ذلك ، أمراً سهلاً ، إذ هو اعتراف بكذب كل الإدعاءات التي كان « اللورد كرومر » — المعتمد البريطاني — يذيعها في أنحاء

أوروبا ، مُعلنًا أنه صديق أصحاب الجلايب الزرقاء ، وأن الفلاحين — وهم أغلبية الشعب المصري — راضون عن الاحتلال ، سعداء به ، بعد أن خلصهم من استبداد حكم « الخديو اسماعيل » ، وحررهم من السخرة ، ومن ضرب الكرايج وأعاد تنظيم مالية البلاد ، فكفل لهم حياة كريمة ، وكفل للدائنين الأوربيين حقوقهم في استرداد القروض التي اقترضها « الخديو اسماعيل » ، وأن الذين يعادون الاحتلال ، ويطالبون بالجلء من المصريين ، هم بعض أفندية المدن ، وبعض الباشاوات ، من أنصار الخديو ، ممن يسعون للإستبداد بالفلاحين ، وإعادة عهد « اسماعيل » .

وهكذا انتهى رأى القانونيين الانجليز — طبقا لما نقله عنهم « الهلباوي » إلى القول أن « هذا الإصرار لا يمكن أن يرجع إلى المتهمين مباشرة ، لأنه لا عداء بينهم وبين الانجليز ، وعلى ذلك فلا بد وأن تكون هناك يدٌ خارجية قد حركتهم ، وأوحت إليهم بذلك الاعتداء » .

وفي البحث عن هذه اليد الخارجية ، أشار هؤلاء القانونيون الى موقف « عبيد المجيد باشا سلطان » ، الذي كان من عاداته في كل عام ، أن يعد صيوانا لاستقبال الضباط الانجليز ، وأن يستضيفهم ويعنى بأمرهم ، ولكنه في تلك المرة لم يفعل ذلك ، ولما كان « الخديو عباس حلمي الثاني » قد منحه — قبل عشرين يوما من الحادثة — رتبة الباشوية ، فلا معنى لإهماله لشأن الاعتناء بالضباط الانجليز ، إلا أنه غير ولاءه ، أو تلقى إشارة ، بالأآ يعتني بالأمر !

ولفت موقف ملاحظ نقطة شرطة الشهداء — « مراد افندي محمد » — أنظار المحققين الانجليز ، الذين لاحظوا أنه لم يحضر — كعادته كل مرة — للمحافظة على الضباط ، وربطوا بين موقفه ذاك ، وبين قرابته لكبير ياوران الخديو « حسين باشا » محرم ، الذي اتضح أنه خال الضابط !

وكان معنى وضع هاتين الواقعتين ، موضع الريية ، هو الابعاء الصريح ، بأن للخديو يداً في تحريض الفلاحين على العدوان على الضباط الانجليز .

ويقول « الهلباوي » أنه رفض التسليم بشكوك القانونيين الانجليز ، أو أن يسلم باعتقادهم بأن هناك يداً قوية دبرت الحادثة ، وأصر على أن الواقعة بنت وقتها ، وأن

الكارثة وقعت بسبب الحريق الذى اشتعل في الجرن ، وظن الأهالي أنه سيلتهم البلدة كلها لكثرة الغلال وشدة الحرارة .

وتدل ظواهر الأحوال على أن « الهلباوي » قد نجح في اقناع القانونيين الانجليز ، بالتنازل عن هاتين الواقعتين ، وهذين المتهمين مقابل أن يبحث « الهلباوي » عن مبررات ووقائع أخرى ، تكفل البرهنة على أن اعتداء الفلاحين على الضباط ، كان مقترناً بسبق الإصرار ، بالتوصل إلى « محرّضين » من بين الفلاحين أنفسهم ، كانوا يعلمون سلفاً بوصول الضباط ، ويهيئون الظروف للاعتداء عليهم .

ولما كان هذا التكييف للواقعة ، يتطلب العثور على أدلة ، وإعادة تصوير الواقعة على نحو ينسجم معه منطقياً ، فقد اتجه « ابراهيم الهلباوي » — مع فريق قانوني جيش الاحتلال — إلى محاولة إثبات أن الحريق الذي وقع بالجرن ، هو حادث تال للاشتباك بين الفلاحين والضباط . بل إن الضباط لم يكونوا سبباً أصلاً لحدوثه ، فهو حريق متعمد ، إصطنعه الفلاحون ليخفوا أدلة سبق إصرارهم وتعمدهم التحرش بالضباط الانجليز والاعتداء عليهم .

وجاء التكييف الجديد الذى اقترحه « الهلباوي » للواقعة ، ليضرب عشرة عصافير بحجر واحد ، إذ هو يثبت براءة الضباط الانجليز من أية مسؤولية عما جرى منهم ، بينما يزيد من مسؤولية الفلاحين وهو — فضلاً عن ذلك — تصوير أكثر حصافة ، إذ أن الاتجاه لاقحام أسماء كبيرة في الحادثة ، وتوجيه الشبهات نحو قصر الخديوية من شأنه أن يثير تعاطفاً أوسع مع المتهمين ، سوف يفتقدونه ، إذا اقتصر الاتهام عليهم ، إذ لم يكن من المتوقع أن يثور أحد أو يغضب ، لمجرد أن مشتقة المحتلين قد شرفت مجموعة من الفلاحين التافهين بالتفاف حول أعناقهم .

وتأكيداً لذلك ، اصطحب « ابراهيم الهلباوي » معه ، حكمدار بوليس القاهرة ، وتوجه إلى « دنشواى » ، حيث أجريا تجربة يثبتان بها إستحالة أن يؤدى إطلاق الخرطوش إلى اشتعال النار في الجرن .. فقام الحكمدار بإطلاق عيارات من بنادق صيد مزودة بخراطوش مائل للخرطوش الذي كان الضباط يستخدمونه على تل من التبن ، من مسافات مختلفة ، فلم يشتعل التبن ، رغم إطلاق الخرطوش عليه

من مسافة عشرة أمتار فقط ، وهى أقل بكثير من المسافة التى كان الضباط يطلقون منها بنادقهم ، نحو الجرن .

وفيما بعد ، استبعد « الهلباوي » — فى مرافعته أمام المحكمة — أن يكون الحريق قد حدث قضاءً وقدرًا ، أو بسبب ارتفاع درجة الحرارة ، واستدل على ذلك بأنه فى اللحظة اشتعلت فيها النيران فى الجرن ، أمسك أحد الأهالي بالكابتن القاتل « بول » — الذى كان على بعد ٦٠٠ متر من موقع الحريق وصاح فيه :

— أنتم حرقتم البلد ..

ولما كان إطفاء الحريق لم يستغرق سوى عشرة دقائق ، وهى مدّة لا تكفى لقطع هذه المسافة الطويلة ، فلا معنى لما قاله الفلاح للكابتن ، إلا أنه كان يعلم أن هناك نية لحرق الجرن ، وأن اشتعال النيران فيه ، هو إشارة البدء بالهجوم .

واتخذ « الهلباوي » من نجاح الفلاحين فى إطفاء النيران خلال ربع ساعة فقط ، وعدم التهامها إلا لخُمس الثَّين الذى كان فى الجرن ، دليلاً على أنه « كان حولها مائة رجل ، أطفالاً وحال ما أشعلوها » ، مؤكداً أن آثار النيران فى جسم « النورج » — الذى قيل بأن الحريق قد طاله — هى دليل على افتعال الأمر كله ، إذ أن النيران قد طالته من أعلاه ، ولم تشتعل من أسفله ، مما يؤكد أنه أحرق بفعل فاعل .

ولم يبق فى اثبات ركن « سبق الإصرار » على القتل والشروع فيه ، إلا اثبات أن فكرة القتل ذاتها ، لم تكن فكرة غرضية ، ولكنها كانت نيةً مبيتةً ومُصمَّمةً عليها ، ولهذا ركز « الهلباوي » — فى مرافعته — على أن حضور الضباط للصيد كان معروفاً للفلاحين ، إذ أرسلت به إشارات تليفونية منذ أن تحركت الكتيبة من « القاهرة » — أى قبل ثلاثة أيام من وصولهم إلى القرية — ولابد أن يكون الفلاحون قد علموا بنبأ احتمال مرورهم على قريتهم ، ورتبوا الأمر بحيث صمموا على قتلهم إذا جاءوا للصيد ، واستدل « الهلباوي » على هذا الإصرار — الذى وصفه بأنه سبق إصرار معلق على شرط — بخروج الرجل العجوز الذى تجاوز السبعين « حسن محفوظ » من منزله فى الثانية ظهراً ، وتحمله حرارة الشمس القائظة التى تجاوزت درجة حرارتها الثانية والأربعين ،



لكى يكون أول من يستقبل الضباط عند وصولهم ، فيحذرهم من الصيد ، وعندما لم يأبهوا به ، نفذ وعيده ، وحرّض الفلاحين على الاعتداء عليهم .

وخلال تلك الأيام العشرة ، كان البحث عن بنادق الضباط يجرى على قدم وساق .. ولما فشلت الجهود الرسمية ، استدعى « محمد باشا شكرى » — مدير (محافظ) المنوفية — « محمد بك حبيب » — عمدة « الناعورة » وهى قرية مجاورة لدنشواي — وطلب معونته في البحث عن بنادق الضباط .. واستجاب العمدة للطلب ، وسافر إلى « دنشواي » ، والتقى بعمدتها وأعيانها ، وطلب منهم إظهار — الأسلحة وتقديمها لجهات التحقيق ، حتى لايزداد الموقف تدهوراً .

ونجح « محمد بك حبيب » في خديعة أحد المتهمين — وهو « عبد الرازق حسن محفوظ » — فاعترف له بأن البنادق أخفيت في منزل « محمد درويش زهران » . وعلى الفور أنتقل إلى القرية ، حكمدار القاهرة ، ومفتش الداخلية ، وبدأ التفتيش عن البنادق . وكادت الحملة تفشل في مهمتها ، الى أن لاحظ الحكمدار ، أن « الست وردة » — والدة « محمد زهران » — التي كانت تجلس على جوال فارغ في باحة الدار — لم تتحرك من مكانها ، طوال الوقت الذي استغرقه التفتيش ، فاستراب في جلستها ، وأمر بالحفر في المكان الذي كانت فيه ، فعثروا على بندقيتين . وأسفرت الجولة الأولى من جهود « حبيب بك » — أيضاً — عن العثور على علبة من الخرطوش في منزل « رسلان سلام » ؛ ولم يظهر شيء آخر من المضبوطات ، حتى أوشكت المحكمة على الانعقاد ، فزار « محمد بك حبيب » « دنشواي » مرة أخرى ، وقال لأهلها أن الحكومة لن تسكت عن الأشياء التي ضاعت من ضباط الجيش ، ونصحهم بتسليمها ، ولكى يطمئنهم أعطاهم مهلة ليوم السبت ، يقوم خلالها من لديه شيء من متعلقات الضباط ، بالقاءها في الساقية المهجورة ، التي تقع في شمال القرية .. وعندما عاد « حبيب بك » إلى « دنشواي » في السادسة من صباح السبت ٢٢ يونيو (حزيران) ١٩٦١ ، كان يصطحب معه غطاساً ، نزل إلى حوض الساقية ، فعثر على بندقية !

وبذلك اكتملت أدلة الاتهام .. فضُمَّت البندقية إلى زميلاتها ، وإلى « النورج » المحترق ، والنباييت .. وفروع الأشجار ، وعلبة الخرطوش ، في ساحة

المحكمة ، التي كان قد تقرر أن تعقد جلساتها في سرادق ضخّم أقيم أمام مبنى محافظة المنوفية ..

وفي غروب ذلك اليوم ، وأمام منزل مدير المنوفية ، المطل على « بحر شبين » ، رست سفينة حكومية فخمة ، تقل الأعضاء الانجليز في المحكمة ، والقاضي المصري « أحمد فتحي زغلول » والمُدَّعي العمومي « ابراهيم الهلباوي » .. أما رئيس المحكمة « بطرس باشا غالي » ، فقد كان مقرراً أن يصل بالقطار في الصباح المبكر .

وقد فضّل القضاء أن يقضوا ليلتهم بالباخرة ، بدلاً من قضائها في منزل المحافظ ، حرصاً على إستقلال القضاء من ناحية ، وحتى تتاح لهم — من ناحية — أخرى — فرصة من الهدوء الكامل ، يعيدون خلالها قراءة ملف القضية ، ويراجعون مواد القانون ، ويستخبرون ضمايرهم ، لتقودهم إلى العدل ، في مناخ تعطره نسمات الصيف المبللة بمياه النيل .

في إحدى قمرات تلك الباخرة ، كانت المحكمة الموقرة ، قد اصطحبت معها المشتقة ، والمجلّدة ، والسياط ، والجلادين ..

كان الحكم قد صدر قبل بدء المحاكمة !
عدل خواجات ..



□ الأحد ٢٤ يونيو (حزيران) ١٩٠٦

□ مبنى محافظة شبين الكوم

في الصباح المبكر إحتشد أربعة آلاف من أعيان البلاد ووجهائها — ينتمي معظمهم إلى قرى ومدن مديرية المنوفية — في السرادق الضخم، الذي أقيم أمام مبنى

المحافظة ، لتجري فيه محاكمة فلاحى « دنشواي » ، وأحيط بأعداد ضخمة من قوات جيش الاحتلال ، وقوات البوليس المصرى ..

ومع أن أحداً من الأعيان لم يحضر المحاكمة باختياره ، بل جاءوا — جميعاً — بدعوة لم يكن من الحصافة رفضها ، فإن « ابراهيم الهلباوي » كشف عن أحد مبررات هذه الدعوة الملزمة ، حين قال في مرافعته « إن أعيان البلاد خجلون من هذه الحادثة ، وقد جاءوا ليثبتوا لحضراتكم أنهم أبرياء من هذه التهمة » ، فكشف بذلك عن أحد أهداف الطابع الاستعراضي الذي أصرت سلطات الاحتلال على أن تحيط به إجراءات التحقيق والمحاكمة ثم تنفيذ الحكم .

فعلى عكس ما يحدث في أي محكمة ، وفي أي قضية ، فإن محاكمة المتهمين في حادثة « دنشواي » ، قد افتقدت للرصانة التي تليق بالسلطة القضائية وأصبحت أقرب مايكون إلى عرض مسرحي سياسي ، لا يهدف إلى تحقيق العدل ، بل إلى الحفاظ على هيبة المحتلين ، وتنظيم مظاهرة للقوة والجبروت ، ولذلك لم يكن الهدف من دعوة أعيان البلاد لشهود المحاكمة يقتصر على المعنى الذى أشار إليه « الهلباوي » بل كان الهدف كذلك هو دعوتهم لكى يشاهدوا بأعينهم نوع العدل الذى سيناله كل من يفكر في دفع عدوان المحتلين على أرضه أو حماماته .



في الثامنة والنصف صباحا ، دخلت هيئة المحكمة إلى القاعة . يتقدمها رئيسها « بطرس غالى باشا » — وزير الحقانية (العدل) بالنيابة آنذاك — وخلفه أعضائها الأربعة المستر « وليم جودنفا هيتز » — المستشار القضائي بالنيابة — و « المستر بوند » — وكيل محكمة الاستئناف الأهلية — و « الكولونيل لادلر » — القائم بأعمال المحاماة والقضاء في جيش الاحتلال — وأخيرا « أحمد فتحي زغلول بك » — رئيس محكمة مصر الابتدائية ..



وأثبت أربعة من كبار المحامين في ذلك الوقت هم « أحمد لطفى السيد بك » ، و « اسماعيل عاصم بك » ، والأخوين « محمد يوسف بك » ، و « عثمان يوسف بك » .

وتلا « عثمان بك مرتضى » قرار الاتهام في القضية ، الذي صدر بتوقيع مدير المتوفية « محمد شكري باشا » ، كما ينص على ذلك قانون إنشاء المحكمة . وقد لخص القرار بإيجاز شديد الوقائع ، وأحال إلى البيان التفصيلي الذي كانت وزارة الداخلية قد أصدرته عن الحادث ، واختتم بقرار لإحالة ٦٠ من أهالي « دنشواي » إلى المحكمة المختصة — منهم ٥٢ قبض عليهم و٨ هاربين — « لمعاقبتهم أشد عقوبة تناسب هذا الجرم الذي صدر منهم » ..

وخلال نصف الساعة التالية ، استمع رئيس المحكمة إلى ردود المتهمين عن التهمة ، فقال بعضهم أنه كان غائباً ، وقال آخر أنه كان مريضاً ، وقال ثالث أنه لم ير شيئاً مما حدث .. وعندما جاء الدور على « محمد عبد النبي » ، أصر على أن يؤكد أن الضابط أطلق الأعيرة النارية وصوبها نحو الجرن ، وأن زوجته كانت تجلس فوق النورج ، بينما كان هو « يُصلح الرمية » ، فترتب على إطلاق النار حرق الجرن وإصابة المرأة ، وأنه أمسك بالضابط وأراد تسليمه للحكومة ، فانطلقت منه عبارات نارية أخرى أصابته وبعض الحاضرين ، كما أصابت شيخ الخفراء ، وأنه لم يعتد على الضباط ، وإنما أراد أن يسلم المعتدين للحكومة .

ولم تستغرق المحاكمة سوى ثلاثة أيام ، استمعت هيئتها في اليومين الأولين إلى أقوال الشهود ، ومن بينهم الضباط البريطانيون الأربعة الذين نجوا من الحادثة ، والمترجم الذى كان يصحبهم ، والسياس الذين أرسلهم « عبد المجيد باشا سلطان » لمصاحبتهم ، ثم لأقوال « مراد محمد » — ملاحظ نقطة شرطة الشهود — وشهادة عامل التليفون بالنقطة .

ومع أن « الهلباوي » لم يتراجع إلا في اليوم الثالث والأخير من أيام المحاكمة ، إلا أنه لم يكف طوال اليومين الأولين عن عصر الشهود ، واستجوابهم ، وإحراجهم ، لاستخلاص أقوال تنفيده في إثبات التكييف القانوني الذي اتفق عليه مع قانونى جيش

الاحتلال ، وهو أن المتهمين قد رتبوا للاعتداء على الضباط ، وأن الحادثة لم تقع مصادفة ، ولكنها تمت باصرار مسبق ، واتفاق يستهدف إعدام الضباط ، وحرمان المتهمين من الاستفادة من أقوال الشهود ، إلى حد إرهاب هؤلاء الشهود وتخويفهم .

وكان « الملازم بورثر » قد ذكر أثناء إدلائه بأقواله أمام المحكمة أن المتهم التاسع « عبد المطلب محفوظ » قد حماه — هو وزملاءه — من العدوان عليهم ، وقدم اليهم المياه ليشربوا ، وهى شهادة كانت كافية لتبرئته ، وعندما جاء الدور على الشاهد « فتح الله الشاذلي » — ابن عمدة « دنشواي » — ورد في أقواله هو الآخر أنه قد قدم المياه للضباط ، فتنبه « الهلباوي » ، إلى نقطة جزم بأنها فاتت على « الملازم بورثر » . ووقف ليقول أنه يلاحظ أن هناك شها كبيراً بين المتهم « عبد المطلب » والشاهد « فتح الله » في الملاح ، وأنه يعتقد أن الأمر قد اختلط على « الملازم بورثر » ، فاستدعت المحكمة الضابط الانجليزي ، الذي حسم الأمر ، وقال أن الذى سقاها هو ابن العمدة وليس « المتهم » . وهكذا حرم « الهلباوي » المتهم التاسع من فرصة للنجاة من الحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة .

وكان « أحمد بك حبيب » — عمدة الناعورة — نموذجاً للشاهد الملقن ، الذي لا يروى وقائع شهداها أو سمعها ، ولكنه يكتيف هذه الوقائع تكييفاً قانونياً لاتسمع له به ثقافته ، وليست من المهام التي يكلف بها القانون الشهود . وفضلاً عن الدور الذي لعبه في الإيقاع بالمتهمين ، وكشفه عن السلاح المختبأ ، فقد وقف « حبيب بك » أمام المحكمة ليشهد بأنه عَلم بأن هناك سبق لإصرار من اهالى « دنشواي » على الاعتداء على الضباط ، ويدلل على ذلك بأنه سمع من عمدة « دنشواي » ونائبه « عمر زايد » ، أن « حسن محفوظ » ، قد هدد الضباط ، وأعلن أن الأهالى مستأثرون منذ العام الماضى ، بسبب صيد الضباط لحماماتهم ، وأنهم لو اصطادوا هذه المرة ، فسوف « يعرفون شغلهم » !

ويسبب هذه العبارة — التى اعتمد عليها « ابراهيم الهلباوي » كثيراً في مرافعته ، باعتبارها دليلاً على سبق الإصرار — خرج القاضي الانجليزي « المستر بوند » عن كل تقاليد القضاء ، إبان مناقشته لشهادة المترجم « عبد العال



صقر ، الذي شهد ان « حسن محفوظ » لم يقل عبارة « إن صدمت الآن تعرفوا شغلكم » ، وأنه اكتفى بأن يطلب من الضباط — من خلال المترجم — أن يصيدوا بعيداً عن البلد ، ولم يقل شيئاً أكثر من ذلك .

ولأن « عبد العال صقر » ، كان هو الذي تولي الترجمة بين « حسن محفوظ » والضباط ، فقد كانت شهادته ذات قيمة كبرى ، وكانت كافية لأهدار هذه الكلمة ، التي لا يمكن اعتبارها دليلاً على التهديد أو سبق الإصرار ، إلا بتأويل معناها ، تأويلاً فيه كثير من الاصطناع ، ولأن نفى « عبد العال صقر » لما كان يهدم كل التأويلات التي ارتبطت بها ، فقد أثار ذلك « المستر بوند » الذي هاجم الشاهد ، وهدده قائلاً :

— ألا تعرف أن هذه المحكمة تعاقب على الشهادة الزور ؟

وعندما رد « عبد العال » بالإيجاب قال « المستر بوند »

— أنا أعرف المصريين أمثالك كيف تكون شهادتهم .

وتكرر هذا التهديد ، مرة ثانية ، أثناء الاستماع إلى شهادة الأومياشي « حسن

زقزوق « الذي أصر على القول بأن « الملازم بورثر » هو الذي أطلق النار على الجرن في البداية ، فأصاب المرأة وأحرق الجرن ، وأن تلك كانت بداية الأحداث التي أدت إلى محاولة جذب البندقية من « بورثر » مما أدى إلى انطلاق المذدوفات منها لتصيب المؤذن وشيخ الخفراء والخفيمين . وقد أثار ذلك ضيق « المستر بوند » الذي سأله بعصية :

— ألا تخاف هذا القول ؟

فقال « الأومباشي زقزوق » ، أن الحق هو الحق ، وأنه لا يخاف أحداً إلا الله ، فأمره رئيس المحكمة بالجلوس فوراً .

وكان ذلك — مرة أخرى — هو عدل الخواجات ، الذي شارك فيه « الهلباوي » .. بكل جسارة .. !



□ الثلاثاء ٢٦ يونيو (حزيران) ١٩٠٦
□ مبنى محافظة المنوفية بمدينة شبين الكوم .

حانت لحظة سقوط البطل . أدركه قدر إختياره ألا ينتمي إلا لنفسه ، فكان دماره في إختياره .

إنه الآن في التاسعة والأربعين من عمره ، وقد وصل إلى ذروة المجد ، فاسمه على كل لسان ، وأخبره في كل صحيفة ، وأنظار الناس جميعاً ، في مصر وخارجها تشخص إليه . ولابد أنه كان — خلال الأسبوعين اللذين جرت فيهما وقائع « دنشواي » سعيداً بنفسه ، وراضياً عنها ومزهواً بها ، وغافلاً عن الحفرة التي كان

يسير إليها مغمض العينين، متوهماً أن مرافعته في قضية « دنشواي » ستقفز به إلى ذروة جديدة من ذرى المجد ، ولعله كان شديد الثقة في أن أحداً من الناس لن يلومه. لأنه ترفع ضد هؤلاء الفلاحين الخفأة الجائعين ، وشنقهم بلسانه ..

في السرداق الذي أقيم أمام مبنى المديرية ليكون قاعة للمحاكمة ، تعلقت به عيون وأذان أربعة آلاف من أعيان البلاد ووجهاؤها ، وهو يدخل إلى القاعة ، ويقف على المنصة ، ليبدأ مرافعته ، أما عيون المتهمين من فلاحى « دنشواي » وأسرم ، فقد شخصت إليه شاردة ، مثقلة بالهم والرعب والخوف من المجهول ، تحاول أن تفهم شيئاً مما جرى أو يجري فلا تفهم .. كان الأمل في النجاة ، أو الإفلات من حبل المشنقة ، قد ذوى تماماً منذ اللحظة التى عرفوا فيها أن « ابراهيم الهلباوي » سيترفع ضدهم .. وليس عنهم ..

هذا هو الرجل الذي كانوا يأملون فيه ، ينقلب عليهم ، وينضم إلى طالبي رؤوسهم ، وهم الذين تغفروا به ، وأقسموا بلسانه ، وتوعدوا الآخرين به ، « والله أقتلك وأجيب الهلباوي » . ومع أنهم كانوا يعلمون أنها كلمات تقال ليس إلّا ، إذ لم



ابراهيم الهلباوي
رئيسة حازر خان

يكن أحداً منهم يملك خمسمائة جنيه ، يدفعها أتعاباً للمحامى الشهير ، إلا أن ترديدهم للعبارة ، كان يعكس إحساسهم العميق بالفرح والفخر لأن الوطن الذي ينتمون إليه ، أنجب هذا الرجل المعجزة ، الذى يفك لسانه أحبال المشانق عن رقاب المذنبين ، ويخطم قيود المرشحين لقضاء العمر خلف أسوار السجون ، والذى ولد مثلهم في قرية فقيرة ، وعانى من شظف العيش كما يعانون ، وقد جاء الأوان ليعرفوا

وجهة الآخر ، ويدركوا الخلل في معجزته الانسانية — أو بمعنى أدق اللسانية — فكما هو قادر على تبرة المدانين ، فهو قادر كذلك على إدانة الأبرياء ! .

في ذلك الصباح ؛ جاء الانجليز بـ « الهلباوي » ، ليثبت على فلاحى « دنشواي » تهمة للقتل مع سبق الإصرار التى لم يرتكبوها ، فيا له من سوء حظ نادر .. فلا أحد بمنجى من لسان « الهلباوي » العظيم ، ولا أمل في النجاة ، طالما أن أعظم طلاب المرخمه يطلب — لأول وآخر مرّة في حياته — إهدار حياة هؤلاء الأبرياء التعمساء ..

محامي « الظروف المخففة » ، يستخدم كل مهارته لاستبعاد أى ظرف مخفف « الحمام الذي نأكله جاءوا يصيدونه . نحن بنينا له البنيّات . زودناها بالمياه .. واقتطعنا من قوتنا كى نغذيه . وجاعوا هم ليأكلوه هنيئاً مرثياً .. ومع ذلك لم نعترض ، إلا عندما أشتعلت النيران في الجرن . وكاد القمح الذي عرقنا ونحن نزرعه في عزّ برد الشتاء أن يشتعل . وأصابوا الولية « أم محمد » في وركها . ضربهم الأولاد بالطوب . جرى « الكابتن بول » — ألف رحمه ونور عليه — فقتلته الشمس .. أين الجريمة في هذا ؟ » .

ويصرخ « محمد النبي » من قفص الاتهام ..
— وكتاب الله يأسعاده الباشا .. أنا مسكت البندقية من الضابط عشان أسلمه للحكومة تاخذ لي حقي منه .. وكتاب الله ياباشا دا الى حصل ...

بيد أن « الهلباوي » الخبير المدّرب .. ذرب اللسان .. الذي يستطيع أن يدين الأبرياء ، ويبرئ المدانين ، قادر على أن يصنع من هذا جريمة .. وأن يفوز بحكم الإعدام ..

في آخر أربع ساعات وقفها « الهلباوي » على القمة ، ترافع عن الاحتلال ضد وطنه ، وعن الصائدين ضد ضحاياهم .. ولم يخطئ مرّة واحدة ، أثناء مرافعته الطويلة فيلتمس عذراً للبؤساء من أهل « دنشواي » ، فيما لم يفعلوه ، فالقضية كما صورتها مرافعته ، هي صراخ بين ضباط خيرين طيبين شجعان ، وبين فريق من الهمج المتوحشين .

ضباط ينتمون لجيش الاحتلال الانجليزي الذي « حرر المصري .. فترقى وعرف مبادئ الواجبات الإجتماعية والحقوق المدنية .. والذي يتساوى العدو والصديق في

الاعتراف بنزاهة ضباطه وجنوده ، ذهبوا يصيدون الحمام ، « ليس طمعاً في لحم أو دجاج ، إذ لوفعل الجيش الانجليزي ذلك لكنت نخجلأ من أن أقف هذا الموقف » ، ولكنهم ذهبوا يصيدون لأن الصيد رياضة تعودوا على ممارستها .

هؤلاء الضباط الشجعان الذين حاز قائدهم « الميجور بين كوفين » ، نياشين الشرف ورتب المجد ، بسبب الانتصارات التي حققها في حرب البوير ، كانوا يتوقعون أن يلقاهاهم الفلاحون بالاكرام ، الذي يليق « بمكارم أخلاقهم وسلوكهم » ، والذي وصل الى الحد الذي دفع « الميجور بين كوفين » ، « إلى تسليم سلاحه للفلاحين ، وأمر الضباط الذين تحت إمرته ، بتسليم سلاحهم لهم ، حسماً للنزاع ؛ فاثبت بذلك أنه ذو أخلاق كريهة .

لكن أخلاق « الميجور كوفين » الكريهة ، انتهت بهزيمته ، وهو الذي انتصر في « حرب البوير » ، لأنه حين أمر بذلك كان يظن « أنه أمام قوم عندهم شعور ومروءة ، فإذا هو بين أدنياء النفوس ، سافلي الأخلاق ، قابلوا هذه الأخلاق الكريهة بالعصى والسماريخ ، وصاحوا على النساء يرمونهم بالطوب والطين » .

وهؤلاء « السفلة » من فلاحي « دنشواي » الذين « أساءوا ظنّ المحتلين بالمصريين بعد أن مضى عليهم خمسة وعشرون عاماً ونحن معهم في إخلاص واستقامة » — لا يستحقون « رحمة أو شفقة » لأنهم « ذوي طبيعة شريرة » ارتكبت « جريمة فظيعة تستحق أشد عقاب » ، وأعمالهم « قد تجردت عن الرحمة والرأفة والدين ، لأن الدين الاسلامي يبرأ من هؤلاء المتوحشين » .



أحمد لطفى السيد دفاع بلا حماس

وهم كاذبون بالفطرة ، كما أن الضباط الانجليز صادقون بالفطرة أيضاً ، وإذا اختلفت روايتهم للوقائع مع رواية الفلاحين ، فالواجب على المحكمة أن تصدق شهادتهم وتكذب هؤلاء الفلاحين الجبناء .. « فإذا كان المتهمون يدعون — أو

يتوهمون — أن الضباط أطلقوا بنادقهم لإرهابا للناس ، فهؤلاء الضباط قد قرروا عدم صحة ذلك ، وأنه لم يحصل منهم . ولابدع إذا أخذنا بشهادتهم ، وقد كانت كل كلمة من أقوالهم أمامكم في الجلسة ، شاهدة على أنهم نسوا كل شيء إلا العبودية للحقيقة» وبذلك برهنوا «على الصدق ومكارم الأخلاق، لأنهم ليسوا بجبناء، فقد كانوا كلهم في حرب البوير» .



وانطلاقاً من هذا التوصيف الأخلاقي والحضاري لطرفي القضية ، أخذ « الهلباوي » — بمنطقة المحبوك الذي كان أضعف مايكون في ذلك اليوم الأخير من أيام المجد — يفند كل ماجاء في أقوال المتهمين والشهود ، ليهدم كل واقعة يمكن أن تتخذ ذريعة للتخفيف عن أسرى « دنشواي » ، يفرض أنهم مدانون ، ليثبت للمحكمة أن الحادثة أرتكبت قصداً وعمداً ومع سبق الإصرار ، حتى يفوز بما كان قد اتفق عليه مع القانونيين في جيش الاحتلال ، ويعطي المحكمة مبرراً للحكم بالاعدام .

فالأسباب التي أدعاهها الأهالي للمشادة التي وقعت بينهم وبين الضباط ، كاذبة من أساسها ، وليس صحيحاً أنهم كانوا يصطادون حماماً يعتبر في حكم الملكية الخاصة ، التي يعطي القانون صاحبها حق الدفاع عنها إذا تعرضت لاعتداء ، « فقد ذهبت إلى القرية ، فرأيت الحمام ليس ملكاً للأهالي ، بل إنهم لايمكثون إلا الأبراج ، ولايقدمون له غذاء، بل هو حمام يأتي برج هذا، اليوم، ويذهب إلى برج ذاك غداً ، ولاحق لأحد في إدعاء ملكيته إلا من كان ببرجه » .

والجرن لم يحترق بسبب طلقات « الملازم بورثر » ، بل إن زعماء العصابة هم الذين أشعلوا الحريق عمداً ، لإيجاد ذريعة للعدوان الذي كانوا قد بيتوا لإرتكابه ، ولأن تصاعد ألسنة النيران من الجرن ، كانت الإشارة المتفق عليها سلفاً بين هؤلاء الزعماء وانصارهم من الفلاحين لكي يبدأ الهجوم على الضباط ، فضلاً عن أن التجربة التي



أجريت، أثبتت أن إطلاق العيارات لايتسبب عنه اشتعال الجرن، فإن تقرير الطبيب الشرعي، أثبت أن العيار الذي أصاب «أم محمد» أطلق من على بعد متر واحد، ومعنى هذا أنها لم تُصَب وهي جالسة على «النورج»، بل أصيبت مع من أصيب من الخفراء، أثناء محاولتها هي وزوجها وآخرين انتزاع البندقية من يد «الملازم بورثر».

وكذب «الهللأوي» شهادة الأومباشي «أحمد حسين زقزوق»، الذي قال

إن أحد الضباط أطلق عياراً، أو عيارين، فأصاب الأهالي، وفسر عدم مناقشته لشهادته، بأنه لم يرد ذلك «حتى لاينفضح البوليس المصري فضيحة غلنية، فيسمع الجمهور أن في البوليس المصري خونة جنباء أدنياء مثل هذا الأونباشي، الذي تغذى عند «محمد درويش زهران» أحد زعماء المتهمين، وترك الضباط وشأنهم حتى رعت الواقعة، ولما بلغه خبرها من الأهالي، أبلغ في التليفون أن الضباط أطلقوا العيارات النارية على الأهالي، والأهالي أطلقوا العيارات على الضباط.

ونزعت مرافعة المدعى العام من المتهمين كل فضيلة، فخطب المتهم العاشر «على محمد سمك» قائلاً :

— ثم يجيء «سي على سمك» ويقول أن الضابط أعطاني ساعة بقشيشاً لأنني سقيته وقدمت له الماء .. لاتظن يا «على سمك» أن ذلك يبرئك ولو صادقت عليه الضباط، بل هو يزيد من مسؤوليتك .. لأنه لما رآك طامعاً فيه، أنت وغيرك، سلمك أسلابه، قبل أن تأخذوها غصباً، كما سلمكم سلاحه — المعادل لروحه — ولم يكن كل هذا مخففاً من شركم، ولاملطفاً من وحشيتكم، فزدتم في طغيانكم، وتناديتم في فظائعكم.

وقسك « الهلباوي » بتصوير الحادثة على النحو الذي يجعلها تبدو — من الناحية القانونية — قتل وشروع في القتل عمداً ومع سبق الإصرار ، ليعطى للمحكمة وللرأى العام مبرراً للحكم باعدام المتهمين السبعة ، الذين كان الاختيار قد وقع عليهم ليوصفوا بأنهم زعماء التمرد . وقد قال « الهلباوي » فيما بعد ، وفي معرض الدفاع عن نفسه ، أن القانونيين في جيش الاحتلال ، كان يتجهون إلى اثبات تهمة القتل العمد مع سبق الإصرار ، لكل المتهمين الستين في القضية ، وأنه رفض ذلك ، وأن الأخذ والرد بينه وبينهم قد طال حول هذه النقطة ، حتى خضعوا لرأيه وقبلوا أن يقتصر طلب الاعدام على عشرة فقط بدلاً من اثنين وخمسين !

وقال « الهلباوي » — في مرافعته — أن مفسري القانون ، يقولون بأنه يكفي لإثبات التصميم على القتل أن يقول القاتل أنه إذا جاء فلان أقتله ، ثم ينفذ هذا التهديد ، وأن سبق الإصرار يستفاد من إعداد الأسلحة أو اظهار البغضاء التي تؤكد وجود نية القتل ، قبل وقوعه . وأضاف « ولكن يصعب القول إن نية الإصرار تتوافر عند الـ ٥٢ متهما .. بل يمكن القول أنها توجد عند الزعماء وحدد « الهلباوي » أسماء الزعماء الذين يقصدهم وهم « حسن محفوظ » و « محمد درويش زهران » و « محمد عبد النبي » و « أحمد السيسي » و « أحمد عبد العال محفوظ » .

وفي التدليل على توافر نية القتل لدى المتهمين ، ذكر أنهم كانوا يعرفون سلفاً بموعد وصول الضباط ، لأن الإدارة أبلغت جميع حُكّام القرى والمدن الواقعة على الطريق الذي كان مقرراً أن تسلكه الكتيبة بمرورها ببلادهم ، وأن هؤلاء الحكام قد أبلغوا الأهالي ، حتى أصبح وصول الضباط إلى المنطقة شائعاً ، فأعد المتهمون أنفسهم ، وخرج زعيمهم « حسن محفوظ » ليهدد الضباط بأن « يعرفوا شغلهم » ، إذا اصطادوا ، ثم أحرق الفلاحون النار في الجرن عمداً ، ليصطنعوا سبباً لتنفيذ نيتهم في قتل الضباط ، وهكذا نفذوا تهديدهم وقتلوا « الكابتن بول » ، وشرعوا في قتل الباقين . وهو ما يؤكد أنهم كانوا جاهزين بالأسلحة ، — وهى العصي والنبايت والفؤوس — وأنهم ضربوا الضباط في مقاتل — هى الرأس والعنق والأكتاف — بل إن الميجور « بين كوفين » قد أصيب في ذراعه ، إبان محاولته تفادي ضربة كانت موجهة إلى رأسه .



وناقش « الهلباوي » التقريرين الطبيين اللذين قدم أحدهما « الكابتن بوستك » — وهو الطبيب البيطري الذي كان ضمن فريق الصائدين — وكان قد كشف ظاهرياً على جثة « الكابتن بول » قبل دفنها، وشهد في المحكمة أن وفاته قد نتجت عن ضربة الشمس، واحتقان في المخ تولد عن إصابته إبان المشادة مع الفلاحين. وقدم التقرير الثاني ثلاثة أطباء شرعيين انجليز. شرحوا الجثة بعد دفنها، هم الدكتور « نولن » و « ويز » و « هاملتون ». وقد أقرروا رأى الدكتور « بوستك ». وذكروا أن الإصابة لم تكن هي السبب المباشر في الوفاة، وأن ضربة الشمس وحدها كانت كافية لإحداث الوفاة ..

ولإدراكه بأن هذه التقارير الطبية، لصالح المتهمين، إذ هي تجزم بأن سبب الموت هو ضربة الشمس، لاضربه النبوت، فقد اقتبس « الهلباوي » من شروح العلامة الفرنسي « جارو » لقانون العقوبات قوله بأن الضرب الذي يؤدي إلى الموت، لا يشترط فيه إلا أن تكون علاقة السببية غير منقطعة، وأن الموت إذا نتج لسبب ما، بعد الضربة الأولى، فالضارب قاتل، حتى لو كانت الضربة وحدها لا تنتج الموت، واستشهد على ذلك بأن الوالد لو ترك ابنه في بستان وجاء طائر فقتله، يكون الوالد قاتلاً، وأن اللص إذا سطا على قطار فخاف منه الركاب وقذفوا بأنفسهم من القطار وماتوا، يعتبر اللص قاتلاً، وعلى ذلك فإن موت « اليوزباشي بول » بسبب ضربة الشمس التي أصابته اثناء عدوه تلك المسافة الطويلة، لا ينفي أن المتهمين هم الذين قتلوه، لأنهم هم الذين ضربوه، وهم الذين ألجأوه إلى الجرى تحت الشمس.

ثم استعرض « الهلباوي » الوقائع المنسوبة إلى الزعماء السبعة، فقال إن الشهود قد أجمعوا على أن زعيم العصاة، هو « حسن محفوظ » وعلى أنه كان متواجداً في وسط الحادثة .. وأضاف :

— إنني كلما أنظر الى شيخوخته أثار، ولكن تلاحظون حضراتكم أنه رجل وصل الى سن السبعين، وكوّن من ظهوه عائلة كبيرة، ولم تهذب هذه السن، فيجب أن تظهر البشرية منه، لأنه لم يكدر قرية، بل كدر أمه بأسرها، بعد أن مضى علينا ٢٥ عاماً ونحن مع تحتلين في إخلاص واستقامة وأمانة، أساء الينا، ولما

كل مصري ، فاعتبروا صوفي ، صوت كل مصري ، حكيم عاقل ، يعرف مستقبل أمته وبلاده .

وقال أن « يوسف حسن سليم » هو الذى قتل « المستر بول » وسرق ماكان مع « المستر بورتر » .

وأن « محمد عبد النبي » — مؤذن القرية — من أرباب السوابق وسبق الحكم عليه سنتين في قضية سرقة !

وأن « محمد علي سمك » — شريكه في الاعتداء على الضباط — كان أول من اعترف عليه .

وأن « أحمد السيسي » و « أحمد عبد العال محفوظ » قد اعتديا على الضباط وضرباهم .

وأن « السيد عيسى سالم » ، هو الذى تحفظ على الضباط ، وقادهم إلى الجرن ، وأشار إلى رقبته مهدداً بقتلهم ، وكان يحمل فأساً .

أما « محمد درويش زهران » فهو من أرباب السوابق ، إذ حكم عليه من قبل بالحبس سنة في قضية قتل ، وأنه معروف لأهالي المديرية بأنه من أهل الشر ، وأن الحملة التى عثرت على السلاح في منزله ، قد عثرت أيضاً على بقية جاموسه مذبوحة، ثبت أنها مسروقة، وأن أدوات مما يستخدمها للصوص في تحطيم الأقفال، وجدت في منزله .



في الدقائق الأخيرة من سنوات المجد : آثر « الهلباوي » أن يبدو أمام الجميع ، رجلا لايغنيه القانون ، ولائهمه العدالة ، ويضحى بكل قيمة في سبيل البقاء على القمة ، لذلك ختم مرافعته ، مفوضاً المحكمة بأن تطبق أى قانون تختاره يعطيها

رخصة الحكم بالاعدام على هؤلاء المتهمين ، فإذا لم تقتنع بأن الجريمة كانت قتلاً متعمداً مع سبق الإصرار والترصد ، ففي استطاعتها ألا تطبق القانون الفرنسي وهو الذي يشترط سبق الإضرار بالحكم بالاعدام ، وأن تطبق القانون الانجليزي الذي لا يشترط هذا الشرط .. واضاف :

— إننى رجل مسلم .. ولنا أن نطلب معاقبة المتهمين طبقاً للشرعة الاسلامية ، ففي تبين الحقائق في شرح الزيلعى أن القتل العمد يعاقب عليه بالقتل عملاً بنص القرآن الشريف « كتب عليكم القصاص في القتل » حتى لو كان القتل بقشره قصب أ

وختم « الهلباوي » مرافعته ، قائلاً :

— نحن أمام محكمة مخصوصة غير مقيدة بالقانون . لأن المشرع لاحظ أنه توجد بعض حوادث استثنائية ، وأن العقوبة يجب أن تكون على قدر هذه الحوادث . وكل الشرائع تثبت أننا محقون في طلبنا ، منها القانون الفرنسي ، والقانون الانجليزي ، وهذا — أى القانون الانجليزي — يقضي بالاعدام دون أن يشترط سبق الإصرار . فلکم تطبيقه إذا فرض أن لا إصرار هناك ، بل يمكنكم تطبيق قانون أى أمة تجدون فيه مصلحة الأمن العام .. والشرعة الاسلامية والقانون الانجليزي في هذا الموضوع يستويان ، ولا يمكن لأحد أن يعترض لأن البلاد إسلامية .



انتهى كلام « الهلباوي » .

هل كان يظن أن نتيجة ستكون ما كانت 11؟

صدر الحكم في اليوم التالى : إعدام اربعة . جلد اثني عشر . أشغال شاقة
للآخرين ..

قتل « الهلباوي » شعبه كله .

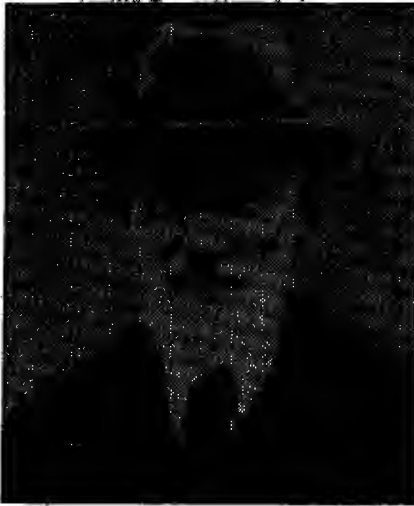


□ الخميس: ٢٨ يونيو ١٩٠٦

□ قرية «دنشواي»

الحضارة الأوربية تقود مسجونى دنشواي ، من « شين الكوم » إلى « دنشواي » ، يمر الموكب على القرى الواقعة بينهما . وكلما مر على قرية دعر

أهلها من النساء والأطفال وولوا هارين
أما الرجال فكانوا يقفون على قارعة
الطريق ينظرون إلى موكب الأسرى ويتهامسون
في رعب..



«برنارد شو»: حفل الاعدام

عند الظهر وصل الجميع إلى ساحة
«دنشواي». هنا. سيتم تنفيذ الحكم. الطريقة
التي اختيرت لتنفيذه ذات دلالة على حضارة
الاستعمار. بين كل مشنوق وآخر . يجلد
إثنان من المحكوم عليهم بالجلد ، أو بالجلد
مع السجن ، بينما جسد المشنوق السابق
ما يزال يتأرجح في حبل المشنقة . وهو
أسلوب لم يجد .

الكاتب الايرلندي الشهير « جورج برنارد شو » ما يفسره به ، سوى السخرية
من عدل سلطات الاحتلال ، التي اجهدت نفسها بحثا عن « بروجرام »
تشغل به المتفرجين على حفل الاعدام ، وتحول بينهم وبين الملل ، خلال نصف
الساعة التي كان مفروضاً ان يظل فيها جسد المشنوق معلقا ، للتأكد من وفاته ،

ولاتاحة وقت كافٍ لاسرته كى تشاهده فيه وهو يدور حول نفسه ، وقد حلت المحكمة هذه المشكلة ، فقضت على ثمانية من المتهمين بالجلد ، لتتيح لفرقة التنفيذ ، ملء فراغ البروجرام ، مجلد اثنين بين كل مشنوقين ، وبهذا اكتمل الطابع الاحتفالي والاستعراضى لعدل المحتلين ، الذى حرص على أن يتم التنفيذ في المكان نفسه الذى وقعت فيه الحادثة ، وأن يبدأ في اللحظة ذاتها التى وقعت فيها الحادثة ، وأن تقام المشنقة على بعد ٦٠ متراً من باب منزل « حسن محفوظ » وإلى جوارها المجلدة ، وخيام الحانوتية والمفسلين ، المزودة بالنعوش وأدوات الغسل .

كان لسان « الهلباوي » الطويل هو الحبل الذى شُئق به « زهران » و « محفوظ » و « يوسف سليم » . و « السيد عيسى سالم » . وكان هو الكرباج الطويل ذا الألسنة الثمانية الذى جُلد به الآخرون . تلك صورة لن ينساها الشعب المصرى أبداً ..

تجاهل المؤرخون وصف مشاهد التنفيذ : وما قاله المحكوم عليهم . لعل نوعاً من الكبرياء الوطني قد حال دون ذلك .

لكن ماذا تنتظر من فلاحين فقراء جهلة في موقف صعب كهذا ؟ .

وقفت بريطانيا العظمى ضدهم .. وشنقهم لسان « الهلباوي » العظيم !

تقدم المشنوق الأول « حسن محفوظ » :

قالت المؤيدة « كان ينظر إلى قريته وعيناه مغرورتان بالدموع ، فكأنه كان يودع أولاده وأحفاده الكثيرين ، الوداع الأخير .. نساء القرية فوق أسطح المنازل أقمن المناحات . أخذن يبكين رجالاً سيصرن بعدهن أيامى وينظرن إلى صغار سيكونون — بعد آباءهم — يتمى .. فهن في نار حامية .. وهم في البؤس خالدون » ..

عندما اعتلى « محفوظ » سلم المشنقة استدار إلى القرية .. ودَّع المزارع والناس .

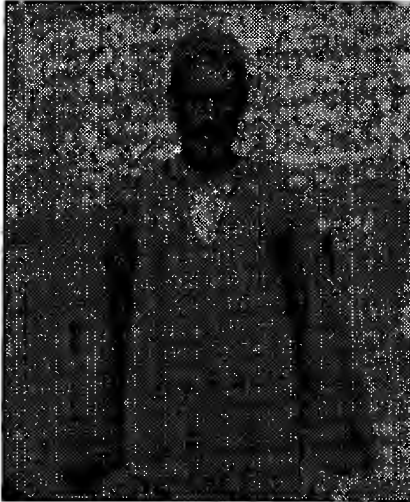
صاح « إنا لله وإنا إليه راجعون .. الله يخرب بيتك يا شاذلي .. الله يخرب بيتك يا محمد يا شاذلي » .. دعا الرجل على العمدة — الشاهد الرئيسي ضده — هل نال « الهلباوي » من دعواته شيئاً ؟ ربما . هوى « محفوظ » العجوز (٦٥ سنة) .. وفي نفس اللحظة وفي صفوف الصحفيين هوى ابنه ، الذي كان يشاهد التنفيذ وفي يده ورقة وقلم لكي يسجل طلبات أبيه الأخيرة . وكان الأب قد حاول منذ الصباح المبكر أن يحصل على إذن بالالتقاء بأبيه ، ليسجل وصيته الأخيرة ، لكن أحداً من « العادلين » لم يسمح له بهذا الطلب المشروع البسيط .

وبينما كان جسد « حسن محفوظ » يتأرجح ، بدأت الفقرة الثانية من « البروجرام » . أوثقوا « ابراهيم السيسى » إلى المجلدة .. تأوه والسوط ذو الثانية أفرع ينال على ظهره العارى ..

صاح :

— سقت عليكم النبي .. سقت عليكم النبي .. يا هوه .. اسنقوني

أحسن ..



استمروا يجلدونه وهو مغشى عليه .
« يوسف سليم » ، المشنوق الثاني .. أصغر المحكوم عليهم بالأعدام . على قمة المشنقة صاح بهم « اللهم انتقم من الظالمين .. اللهم انتقم من الظالمين » . عندما هوى متأرجحاً « صاحت النساء والأطفال معهن . صيحة واحدة تفتت الأكباد ، وبكت عيون الحاضرين من مندوبي الصحافة مصريين وأجانب » . تبكي مصر كلها حزناً وأحاساساً ميراً بالعجز ..

كان جسد « يوسف » ما يزال يتأرجح . والمجلود « السيد العوفي »

يصرخ من ألم الجلد . صاح :

— « في عرض الأفندي .. في عرض الأفندي » ..

مجلود آخر يتقدم « عزب محفوظ » . لم يقل شيئاً . تأوّه بأعلى صوته مع كل جلدة تصيبه . ثم أخذ ينبج كالكلب .

تقدم المشنوق الأخير : « محمد درويش زهران . إلى المشنقة . صعد سلمها . كان نافذ الصبر ، استبطأ تنفيذ الحكم . صاح في الشقاق : »

— « شهل يا خي .. شهل » .

بعد لحظة هوى « زهران » ، فهوت معه — كما قالت « المؤيد » — قلوب النساء المتجمعات ولطمن الحدود .. وثُرك معلقاً في الهواء .. تذروه الرياح .. ميمناً وشمالاً .

ومن سوء حظ واضعي « بروجرام » الاحتفال أن أحد المحكوم عليهم بالجلد ، هو « سيد سليمان خير الله » ، قد أعفى من تنفيذ العقوبة بسبب إصابته بمرض الصرع ، وهكذا — كما يقول « برناردشو » — عانى المشاهدون من القرويين والضباط . ورجال الفرسان البريطانيين ، من بعض الملل إبان الفترة التي كان فيها جسد « محمد درويش زهران » يتأرجح ، ويلف حول نفسه ، إذ لم يكن هناك مجلود يتأوه خلال تلك الفترة ، وهو خطأ وقعت فيه المحكمة التي نسيت أن تصدر بعض أحكام الجلد الاحتياطية ، لمواجهة مثل هذه الطوارئ .



.. يقول الأستاذ « العقاد » :

— « كنا أربعة نقرأ وصف التنفيذ في أسوان ، فأغمرني على واحد منا .. ولم نستطع إتمام القراءة ، إلا بصوت متهدج تخنقه العبرات » ..

أجل .. وإن ذلك ليحدث حتى اليوم ، وبعد كل تلك السنوات ..



كان لابد أن يدفع كل من اشترك في هذه الجريمة الثمن .. أياً كان ..
كانوا أربعة : « اللورد كرومر » ممثل الاحتلال ، و « بطرس غالي » الذى
رأس المحكمة ، و « أحمد فتحى زغلول » وكان عضواً بها ، و « الهلباوي » .
تكفل « مصطفى كامل » بالأول . أثار عليه العالم كله . فضح الحضارة
الانجليزية وأثار اشتمئزاز البشرية منها . حتى اضطرت الحكومة البريطانية إلى نقله
من مصر ، بعد أن ظل في منصبه رُبع قرن مكنّ خلاله للاحتلال وثبت أقدامه في
الأرض المصرية .

أما « أحمد فتحى زغلول » — الذى كتب حيثيات الحكم بخطه — فإن
شيئاً لم يغفر له ما فعله يوم دنشواى ، لم يغفر له أنه شقيق « سعد زغلول » ،
حتى أن ذكره كانت تمر — بعد ذلك — و « سعد » زعيم الأمة المحبوب ،
فلا يجسر أحد على الإشارة إليها ، أو يدعو للاحتفال بها .

حدث في العام التالى للمأساة مباشرة — ١٩٠٧ — أن رُقّي إلى منصب
« وكيل وزارة الحقانية » ، وأقام له بعض الموظفين حفلة تكريم في فندق شبرد ،
وطالبوا أمير الشعراء « أحمد شوقي » بالاشتراك في الحفل بقصيدة ، فوعدهم
بارسالها لتلاوتها — وكان لا يتلو شعره بنفسه — وفي الموعد المحدد وصل رسول
« شوقي » بمظروف الى « فندق شبرد » ، وفتحت لجنة الاحتفال فوجدت به أبياتاً
تقول :

إذا ما جمعتم أمركم وممتموا
بتقديم شيء للوكيل ثمين

خذلوا حبل مشنوق بغير جريرة
وسروال مجلود ، وقيد سجين
ولا تعرضوا شعري عليه فحسبه
من الشعر حكم نخطه يمين
ولا تقرأوه في « شبرد » بل اقرأوا
على ملأ في « دنشواي » حزين
وكانت لطمة ..

وأنفذ « أحمد فتحي زغلول » نفسه ، فغادر الدنيا بعدها بسنوات قليلة .
إذ مات في عام ١٩١٤ وهو وكيل لوزارة العدل ! وهو نفس ما أجبر عليه
« بطرس غالي » رئيس المحكمة !

وظل « الهلباوي » ، الوحيد من المصريين الذين شاركوا في المأساة ، الذي
عاش بعدها أكثر من ثلاثين عاماً ، فحمل لعنتها على كتفه كمن يحمل صليبه ،
وطورد بها كهودى تائه ومعذب ومحكوم عليه باللعنة الأبدية .. ألا يموت وألا
تموت خطيئته في ذاكرة الناس ..

سقط الرجل الذى صعد بعرقه قمة المجد ، إلى الدرجة التى جعلت رجل
الشارع العادي — الذى تغنى به قبل ذلك — يحتقره ، ويهون من شأنه ، فعندما
عين « حسين رشدى باشا » وزيراً للأوقاف بعد الحادث بقليل ، أراد أن يذهب
لللقاء « الهلباوي » فى بيته لأمر يتعلق بشئون الوزارة ، فلما أمر سائق عربته
بالذهاب إلى ذلك البيت .. صاح السائق :

— هى وصلت يا باشا إنك تروح بيت « هلباوي » ؟ .. أنا ماروجش
ولو قطعت راسى !

ولأن المصريين قد اشتهروا بالتسامح وضعف الذاكرة ، حتى اهتموا بالغفلة ،
فإن قسوتهم فى التعامل مع خطيئة « الهلباوي » تلفت النظر ، إذ هم لم يعاملوا
شريكيه فى الخطيئة ، بالدرجة ذاتها من القسوة ، وكان منطقتهم فى ذلك بسيطاً ،

وذا دلالة على « عدل الشعب » ، الذي يعرف كيف يلتمس الظروف المخففة ، ولا يضمن بها على من يستحقها ، فقد كان « بطرس غالي » رئيساً للمحكمة بحكم منصبه كوزير للحقانية ، وكان « أحمد فتحي زغلول » عضواً بها بحكم منصبه كرئيس لمحكمة مصر الابتدائية ، أما « الهلباوي » فكان عماداً حراً ، يستطيع أن يرفض ، ويملك أن يختار ، وأما وقد اختار أن يقف ضد شعبه ، فلا رحمة ولا شفقة ، ولا « ظروف مخففة » !

ولم يكن « الهلباوي » بالرجل الذي يقبل الهزيمة ، أو يرضى بأن يصدر حكم ضده ولا يستأنفه ، لذلك لم يتوار أو ينسحب ، ولم يكف عن محاولة البحث عن ظروف مخففة قد تدفع الرأي العام إلى معاملته بالرفقة !

وقد حاول في مذكراته — التي أملاها عام ١٩٢٩ ولم تنشر إلى اليوم — أن يتخذ من المصادفة ظرفاً مخففاً ، فذكر قصة عزمه على الدفاع عن المتهمين . وكسله عن ذلك بسبب شدة القيظ .. وقال أنه بعد ان انتهت المحاكمة سأله « بطرس باشا » — رئيس المحكمة — عن رأيه في الحكم . فقال له : « ان مثل مثل الوالدة التي يصاب ابن عزيز عليها بداء في ساقه . ويرى الأطباء الأسييل إلى علاجها . وانه يجب بترها ، فلا يسمع الوالدة الا أن تقابل ذلك القرار بالصياح والسريل » .. محاولاً أن يلتمس ظرفاً مخففاً في الادعاء بأنه كان مضطراً لكي يعقل ما فعل ، لحماية الأمة كلها من غضب المحتل وانتقامه !! .

ولكن أحداً لم يقتنع بهذه الظروف ، حتى هؤلاء الذين كانوا يقادرون كثيراً من فضائل « الهلباوي » ، ومزاياه ، ومنهم الدكتور « محمد حسين » ، « ليكل » ، الذي يقول في مذكراته ، أن « الهلباوي » فكر في عام ١٩١٣ ، أن يرشح نفسه لعضوية « الجمعية التشريعية » ، ليكون في هذا الترشيح فرصة لكي يدافع عن موقفه في « قضية دنشواي » إستناداً إلى ظرف مخفف ذو طبيعة مهنية ، إذ لم يكن إلا محامياً طلب اليه أن يتراجع في قضية فترافع فيها . شأنه في ذلك كشأنه في أي قضية يقف فيها إلى جانب المدعي بالحق المدنى . وليس من حق المحامى أن يتنحى عن أداء واجبه . وليس من حقه — لأى اعتبار من الاعتبارات أن يقصر فيه — وأضاف أنه في دفاعه قد قسا على المتهمين لأن موقفه — كمدع عمومى — كان

يقتضيه هذه القسوة ، لكنه فعل ذلك لينجي مصر من آثار لم يكن يعلمها إلا الله ..

ومع أن الرجل كان لبقاً في شرح موقفه، إلا أن «الدكتور هيكل» رد عليه قائلاً :

— إن قضية «دنشواي» لم تكن قضية عادية يدافع «هلباوي بك» عن موقفه فيها بأنه أدى واجب المحامي ، بل كانت قضية بين مصر وإنجلترا ، وقد وقفت سعادتك فيها في صف إنجلترا ، فمن الخير أن تترك الزمن يسدل على موقفك هذا ستار النسيان ، وما قمت به في خدمة وطنك قبل هذه القضية وبعدها ، خير ما يعاون على تكثيف هذا الستار .

وصمت «الهلباوي» ولم يرد .. ولم يرشح نفسه !

وحاول في مذكراته . بعد ذلك ، أن ينسب الى الذين هاجموا دوافع شخصية ، وخاصة الشيخ «عبد العزيز جاويز» — الذي هاجم «الهلباوي» بقسوة ، وأطلق عليه لقب «جلاد دنشواي» — فذكر انه قبل حادث «دنشواي» بعام كان قد ترفع في قضية مدنية ضد أحد أشقاء الشيخ . وإنه قد حفظ عليه لهذا السبب ..

لكن معاصري «الهلباوي» ، يجمعون على أنه ترفع ضد شهداء دنشواي إرضاء للاحتلال . وطمعاً في منصب قضائي . وكان صديقه اللدود — «مسعد زغلول» — قد ترقى في مناصب القضاء بسرعة . معتمداً على كفاءته ، وعلاقته بالأمرية «فاولي فاضل» ومصاهرته لرئيس الوزراء «مصطفى فهمي» ، ومع أن «الهلباوي» كان يكسب كثيراً من المحاماة ، فقد كان لمناصب القضاء ، آنذاك ، اغراؤها في بلد تعبد المناصب ..

وإلى هذه الرغبة أشار «حافظ إبراهيم» في قصيدته عن «دنشواي» التي قال فيها مخاطباً «الهلباوي» :

أيها المدعى العمومي مهلاً بعض هذا فقد بلغت المراد ..

قد ضمنا لك القضاء بمصر وضمنا لنجلك الإسعادا
فإذا ما جلست للحكم فأذكر عهد مصر ، فقد شفيت الفؤادا



الهلباوي في شيخوخته



في السنوات الثلاث التالية على حادث دنشواى كسدت أحوال
«الهلباوي» . وانفض المتقاضون عن مكتبه ، فأغلقه ، وسافر إلى مزارعه
بالبحيرة يعتنى بها ، ويدفن احساسه المر بالهوان ، وعُرض عليه منصب القضاء
فتردد في الموافقة ، إذ لاشك أن قبوله له كان سيؤكد التهمة التى ألصقت به ..
ولم تسكت الصحافة عنه :

في ٢٨ يونيو ١٩٠٩ كتب «عبد العزيز جاويز» على صفحات
«اللواء» جريدة «الحزب الوطنى» التى كان يرأس تحريرها مقالا تحت عنوان :
«فى ذكرى دنشواى» ذكرّ الجميع بمرور ثلاث سنوات على تنفيذ الحكم
بالاعدام والجلد .

قال فيه «سلام على أولئك الذين وقف «هلباوي بك» فثار فيهم ثوران
الجبارين ، ثم اثنى على رقايبهم ففضضها ، وعلى أجسامهم فمزقها . وعلى دمائهم
فأرسلها تحرى في الأرض ، تلعن الظالمين وتتوعد الآثمين .. واتهمه علناً بالعمالة
للالاحتلال ولأما قدم أهالى «دنشواى» «قرايين الى هيكل الاحتلال ، الذى هو
معبد الخائنين ، وقرة أعين المارقين» . قدمهم إلى الهيكل ببراهين «يعلم أن حظها



من الصحة كحظه من الوطنية ، وقربها من الحق كقرب موقفه من العواطف البشرية » لكنها « أموال استهوتة .. ومناصب استغوتة ، وعظمة للاحتلال

استرغبتة» فأنطقه هذا كله بما أنطقه «لرغبة في الألقاب والمناصب وعوز النفس الى الشعور بالواجب». ووضع الشيخ «جاويش» النقط على الحروف، فأكد أن «الهلباوي»، قال ما قال في المحكمة لتروى عنه كلماته، فيكرم الانجليز وفادته ويحببوا مطالبه، ويأخذوا بيده إذا مارغب إليهم في بعض وظائف الادارة أو الاستشارة.

ووصف الشيخ مافعله « الهلباوي » وزميليه « بطرس غالي » و« فتحى زغلول » بأنه « طمس لمعالم العدل واقامة لمنازل الجور » ، وقال ان جزاءهم كان « أن أصبحوا يشق وجودهم على الأرض ، ورؤيتهم على الأبصار ، وصوتهم على المسامع ، وذكرهم على الألسن ، وذكرهم على الصدور ... وهل هذا إلا قصاص عجله الله لهم في الدنيا ليرى الناس عاقبة العدوان ومحاربة الأوطان في سبيل الشيطان » .

وختم الشيخ « عبد العزيز جاروش

مقاله ، مترجماً على شهاد

« دنشواي » « أولئك الذين بكتهم الأرض والسماء ، وروع لظلمهم العالم ، وانخلع لمصائبهم قلب الانسان ، في كل مكان » ، داعيا الأمة أن تذكر « اليوم الذى ايقظها من سباتها ، وملاً قلوبها بالعظة والعبرة ، ونفوسها بالحمية والغيرة ، هذا اليوم الذى كشف اسرار المنافقين ، وفضح كيد الخائنين وأظهر حقائق المارقين .

هذا اليوم الذي أنبأ العالم بما يفعل الاحتلال في هذه البلاد من المفاصد والمظالم .

والغريب أن النيابة العمومية ، قدمت الشيخ « عبد العزيز جاويش » الى المحاكمة بتهمة القذف في حق كل من « بطرس غالي » — وكان أيامها رئيسا للوزراء — و« أحمد فتحي زغلول » ، عضو المحكمة .. و« محمد بك يوسف » ، أحد المحامين الأربعة الذين دافعوا عن المتهمين ، ونسب إليهم الشيخ « جاويش » تقاعسهم عن واجبهم في الدفاع .. بينما لم يتحرك « اهلباوي » ، ولم يبلغ ضد « الشيخ جاويش » ، ولم يعتبر ما كتبه قذفا في حقه ، ولم يتدخل في القضية كمدع بالحق المدني .

وتحين الفرصة « للهاوي » في عام ١٩١٠ لطلب الغفران ، وللتكفير عن الذنب ففي ٢٠ فبراير من ذلك العام أطلق صيدلى شاب اسمه « ابراهيم الورداني » الرصاص على « بطرس باشا غالي » ، الرئيس السابق للمحكمة التي أصدرت أحكام « دنشواى » وكان قد أصبح آنذاك رئيسا لمجلس النظار .

وكانت تلك أول جريمة اغتيال سياسى في تاريخ مصر الحديث ؛ وأسبابها بسيطة : ان « بطرس باشا » — في رأى « الورداني » — عميل للاحتلال ؛ كان عميلاً لهم يوم أصدر أحكام دنشواى ، وكان عميلاً يوم ضيق الخناق على الوطنيين . وأعاد — في عام ١٩٠٩ — العمل بالقانون القديم للمطبوعات ، الذي يزهق أنفاس الصحف ، ويصادر حرية الصحافة . وكان كذلك يوم فكر في مد امتياز القناة ويوم وقع اتفاقيتى السودان الشهيرتين .

وصل الخبر إلى « اهلباوي » في عزته التي كان يعتكف فيها منذ حادث « دنشواى » .. وكان الفلاحون يتغنون بالشاب العصبى الفوضوى الذى قتل رئيس النظار في موال جميل مطلعته : « يا ميت صباح القل على الورداني » ، ويضله الغناء فيفكر ويفكر .. وينتهى به التفكير إلى أن يقرر العودة للمحكمة والتطوع للدفاع عن « الورداني » ..

هل خاف أن يكون مصيره كمصير « بطرس غالي » ؟

ربما .. لكنها على أى الأحوال كانت محاولة تكفير ..

في المحكمة . صال « الهلباوي » وجال .. عاد فارس المحاكم القديم .. ليختار ذلك الركن الذى كان مجال إمتيازه وتفوقه « ركن الظروف المخففة » . ها هو « أعظم طلاب الرحمة » يعود من جديد . ليقول بحسرة للقاضى « إن الجريمة سياسية وطنية ومشرفة ، دفعت المتهم الى ارتكابها دوافع سامية » .

بل انه — وهو الممثل البار — يتنكر أمام المحكمة لكل شيء ، ويختلط الأمر فلا يعرف أحد هل فعل ذلك في سبيل موكله أم دفاعاً عن نفسه : لقد قتل « الورداني » « بطرس غالي » لأنه رأس « محكمة دنشواى » ، فماذا يقول « جلاد دنشواى » عن دنشواى بعد أربع سنوات منها ..

○ ○ قال إن دنشواى « احدى الفواجع الكبرى التى رُزئت بها مصر » وأن محكمتها كانت « بلا قانون ، بلا نصوص ، تصور ما تراه مناسباً من العقوبات » وأن انشاءها كان « مخالفة صريحة للعدالة البشرية » ..

○ ○ وقال إن المصريين « كرهوا جميعاً هذه المحكمة ، واحتقروا كل من شارك فيها من بينهم ، كقاض أو كمدع عمومى ، ولو كان أكثر الناس إخلاصاً ووطنية . لأنه يعرض سمعته للشبهات والريب ، إلى أن يتضح للناس من بعد أنه كان يهدف إلى غرض نبيل لا عيب فيه » .

○ ○ ثم عرض لموقفه فقال « لسنا هنا في مقام التوجع ولا الدفاع عن أنفسنا ، ومع ذلك فأننا نستطيع أن نؤكد أن الشعب إحتقرا ، كما احتقر المجنبى عليه ، دون أن يقدر مواطنونا الظروف التى تصرفنا فيه تصرفاتنا .. إننا جئنا هنا للدفاع عن « الورداني » . ومن أجل هذا وجب علينا أن نتنكر لذواتنا .. وأن نغفر كل ما وجهه إلينا مواطنونا .. اللهم إنا نستغفر مواطنينا عما وقعنا فيه من أخطاء » ..



ولكن الشعب رغم هذا لا يغفر .. ويترصده الهلباوي كل القضايا الوطنية

للدافع عن المتهمين .. كأنما يقول اننى وطنى ، إن لسانى لم يشنق « محفوظ » أو « زهران » ولم يجلد الآخرين . لكن أحداً لا يصدقهُ أبداً . فى عام ١٩١٢ تطوع للدفاع عن المتهمين ، فى قضية محاولة « أثلورد كتشنر » .. ودافع بعد ذلك عن « شفيق منصور » فى قضية « قتل السردار » — عام ١٩٢٤ — وتقدم دائماً للدفاع فى كل قضايا الرأى .

دافع عن خصومه السياسيين . وعن أصدقائه وملاً مرافعاته بالهجوم على الاحتلال والوزارة به .. لكن أحداً لم يصدقهُ . وعلى الرغم من تقاينه من جديد فى عمله كمحام ، واتساع أعماله وصعود نجمه ، فقد ظل يحلم دائماً بغفران الشعب .

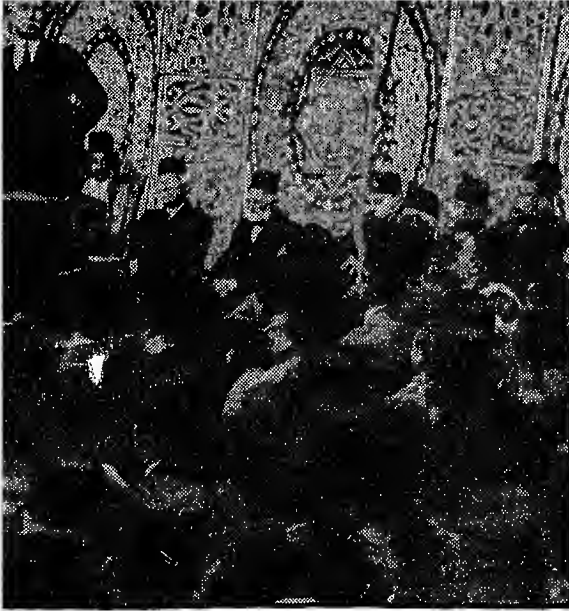
لكن الشعب وقف للزمن بالمِرصاد ، ومنعه من أن يسدل الستار على
المأساة !

ولعل المصريين بكل طيبتهم ، قد تجاوزوا القصد فى عقابهم للهلباوي ورفضهم لكل طقوس التوبة التى قدمها ؛ وتلبسهم حالة « سادية » لتعذيبه وتجريحه طوال عمره .. وابتكار أساليب نادرة فى هذا ^١.

حدث فى مايو ١٩٠٨ أن عقد اجتماع بدار « الجريدة » — صحيفة حزب الأمة — للمناقشة فى بعض المسائل السياسية ، ودعى إليه العموم ، واكتظت دار الجريدة بمقات من المستمعين بينهم كثير من الطلبة والشباب وفى مقدمتهم طلاب « مدرسة الحقوق » الذين كانوا يرتدون سترات لم يتنبه أخذ الى انها كانت متنفحة اكثر مما يتطلبه الأمر عادة . وبدأ كأن كل شيء يسير فى مجراه الطبيعى ، كان « لطفى السيد » — رئيس تحرير الجريدة — يحُطِّب ، بينما جلس الى جواره « ابراهيم الهلباوي » ، الذى كان من أصدقاء حزب الأمة ..

وفجأة فوجيء المجتمعون بحمامات يبيضاء تطير فى صالة الاجتماع ، وثمرات من « الطماطم » و « البيض » تنطلق فى وجه « الهلباوي » ، وهتاف كالرعد يملأ المكان ..

— يسقط جلاد دنشواى !



حزب الأحرار الدستوريين لتأييد الدعوة للاتفاق
١٩٢٦ : إبراهيم الهلباوي يخطب في اجتماع دعا إليه

ولم تكن الحمامات الطائرة سوى مجرد رمز على ابراج الحمام الشهيرة في
« دنشواى » !



وعلى الرغم من كل هذا لم يكف « الهلباوي » عن محاولة الحصول على
الغفران ..

فعندما قامت ثورة ١٩١٩ انضم فترة الى لجنة الوفد المركزية بالقاهرة .
لكنه سرعان ما انشق مع المنشقين الذين خرجوا على الوفد ، وكونوا « حزب
الأحرار الدستوريين » .. وهكذا عاد الى صفوف الأقلية المكروهة من الشعب .
رظن أنه يستطيع الآن أن يحصل على الغفران ، فرشح نفسه — عام
١٩٢٣ — لمجلس النواب .

يقول الأستاذ يحيى حقى :
« حضرته — « الهلباوي » — يخطب في سرادق ضخم ، ازدحم فيه انصار



الحزب المتحمسون ، يكفرون بـ « سعد زغلول » ، ويؤيدون « عبد العزيز فهمي » رئيس حزبهم ..

وأفاض « اهلباوي » في الحديث عن الوطنية الحققة ، مشيداً بجهاد « الأحرار الدستوريين » من أجل تخليص حقوق البلاد من يد المحتلين . وقوَّض خطابه بالهتاف والتصفيق .. وامتلاً الرجل ثقة وزهواً وطن إن الدنيا قد صالحته ، ولكنه لم يكد يفرغ من خطابه ، حتى ارتفع صوت في آخر السراقد يهتف :
— يسقط جلاد دنشواي .

« كنا واثقين أنها دسيصة بعث بها « حزب الوفد » لإفساد الحفل ، بدليل أن المبعوث اتخذ مكانه بجانب الباب ليسهل عليه الهرب . ومع ذلك فكأنني بالحاضرين ، وقد مستهم الكهرباء فجأة ، وإذا بهم كلهم — وهم أنصار « اهلباوي » وأعوانه ومشايعو حزبه — يقفون وقفة رجل واحد ، ويهتفون بصوت واحد يجلجل كالرعد ..

— يسقط جلاد دنشواي .

إنه كان صوت مصر .. ينطلق من حلقهم على الرغم من ارادتهم » ..
ويسقط « الهلباوي » في كل انتخابات يدخلها ، ولا يحصل حتى على عشر
الأصوات ، وهى النسبة التى كان لابد من حصوله عليها وإلا ضاع عليه التأمين ..
طيب أنت أيها الشعب ، لكنك قاس كذلك ..

وتمضى السنوات ..

تموت زوجته ، فيتزوج غيرها ، وتموت الثانية ، فيتزوج ثالثة ، دائماً
تركيات شبابات ، وهو العجوز الذى زاد على السبعين ..
يفلس تماماً في عام ١٩٣٠ ، ويُحجز على أراضيه وأملاكه . ولا يجد منزلاً
يسكنه . وتترقرق الدموع في عينه في المحكمة . وهو يترافع عن نفسه في قضية
ملكيته لمنزله . ويقول :

— جئت بنفسى إلى المحكمة لأننى أعترف أننى اذا انهزمت في كل مكان ،
فاننى انتصر دائماً في المحكمة . وإذا لم تبق لى دار ، فإنني باقى في دار العدالة لأننى
ساهمت فيها أكثر من أى انسان ..

ويبنى نفسه من جديد .. يقع ، ويقوم .. ويقوم ليقع !
ولا يكف طوال هذا العمر عن طلب الغفران من الشعب . والشعب
يرفض .

كان واحداً من مفكرى الليبرالية المصرية الأنقياء ، دافع مبكراً عن حرية
المرأة وحرية العقيدة ، وكانت له جولات في لجنة الدستور . لكن ذلك كله اندثر
مع خطيئته التى لا تغفر ..

في عام ١٩٤٠ — وهو في الثالثة والثمانين — مات ..

وخلف جنازته .. كان الرجال يتذكرون أبياتاً من قصيدة « حافظ
ابراهيم » التى يقول فيها :

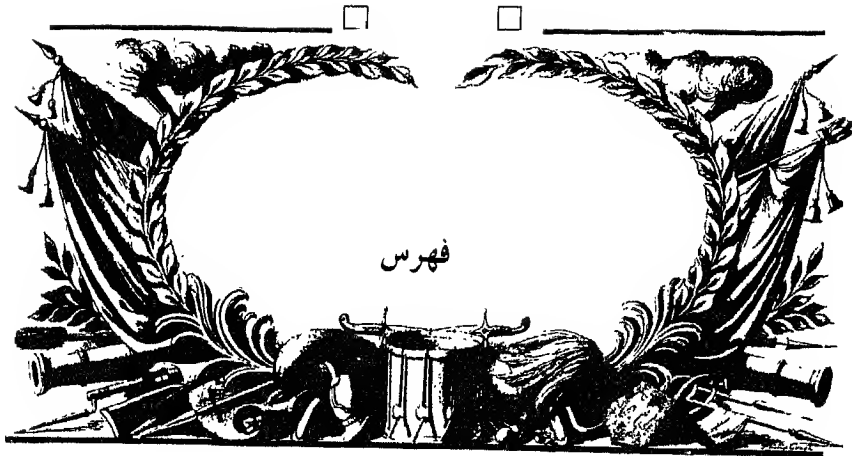
لاجرى النيل في نواحيك يا مصر ولا جادك الحيا حيث جادا
 أنت أنبت ذلك النبت يا مصر فأضحى عليك شوكتاً قتادا
 أيه يا يا مذرّه القضاء.. ويامن ساد في غفلة من الزمان وشادا
 انت جلادنا فلا تنس اننا قد لبسنا على يديك الحدادا



أبراهيم الحلواني يوشة ساتيس

ويهيل النسيان التراب على كل شيء ..
 إن الذكرى الوحيدة الباقية للهلباوى — كما يرصد الأستاذ يحيى حقى —
 تسمعها من كمسارى الأنوبيس في خط « النيل » بمدينة القاهرة وهو يعدد
 المحطات فيقول :

— محطة الجراح .. محطة الهلباوى ..
 ذلك أن الشعب طيب وزحيم :
 لكنه ليس مغفلاً ولا ساذجاً .. ولا قادراً على نسيان الجراح الكبيرة ..



- ١ - يقول الراوى يا سادة يا كرام (مقدمة الطبعة الثانية) ١٦
- ٢ - قال الراوى يا سادة يا كرام (مقدمة الطبعة الأولى) ٢١
- ٣ - السلطان وقضاة الشرع ٣١
- ٤ - الموت. على تل العقارب ٦٣
- ٥ - مقتلة الأحد الدامى ١٠٠
- ٦ - مغامرات عبدالله أفندى بالمر ١٦٠
- ٧ - البطيريك فى المنفى ١٨٦
- ٨ - زمن الجوارى ٢٢٢
- ٩ - رصاصات الأمير سيف الدين ٢٥٢
- ١٠ - جلاد دنشواى ٢٩٠



ومازال نهر العطاء يتدفق، تتفجر منه ينابيع المعرفة والحكمة من خلال
إبداعات رواد النهضة الفكرية المصرية وتواصلهم خيلاً بعد جيل - ومازلنا
نتشيت بنور المعرفة حقاً لكل إنسان ومازلت أحلم بكتاب لكل مواطن
ومكتبة في كل بيت.

شبت التجربة المصرية «القراءة للجميع» عن الطوق ودخلت «مكتبة
الأسرة» عامها الخامس يشع نورها ليضيء النفوس ويثري الوجدان بكتاب
في متناول الجميع ويشهد العالم للتجربة المصرية بالتألق والجدية
وتعتمدها هيئة اليونسكو تجربة رائدة تحتذى في كل العالم الثالث،
ومازلت أحلم بالمزيد من لآلىء الإبداع الفكرى والأدبى والعلمى تترسخ في
وجدان أهلى وعشيرتى أبناء وطنى مصر المحروسة، مصر الفن، مصر
التاريخ، مصر العلم والفكر والحضارة.

سوزان مبارك